

# ناتج التعليل في الحساب

تأليف

١٨٤٦

الحسين بن

دكتور في الآداب  
من جامعة مونبلييه

محمد قسطنطين

حائز لدرجة العالمية  
من جامعة لندن

« قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب بمدارسها الثانوية »

( حقوق الطبع محفوظة )

القاهرة

مطبعة التاليف والترجمة والنشر

١٩٣٨



# ناتج التعليل والتفسير

تأليف

الحسيني

دكتور في الآداب  
من جامعة مونتريال

محمّد قسّة

حائز للدرجة العالمية  
من جامعة لندن

« قررت وزارة المعارف تدريس هذا الكتاب بمدارسها الثانوية »

---

(حقوق الطبع محفوظة)

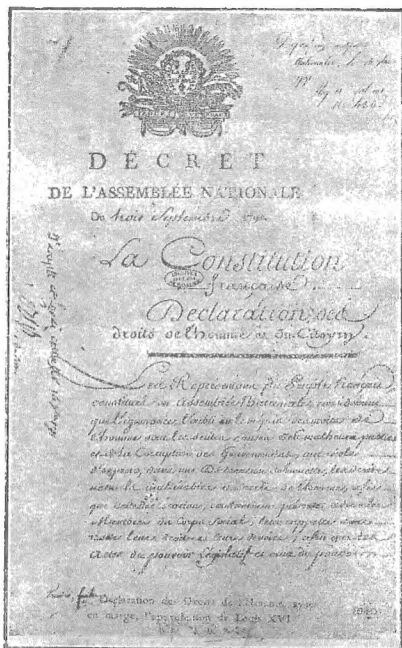
---

القاهرة

مطبعة النايف والتميز والنيسر

١٩٣٨





إعلان حقوق الانسان ، بتوقيع لويس السادس عشر  
 (منقولة عن الصورة الأصلية المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس)



# فهرس الكتاب

صفحة

٦	... ..	مقدمة الكتاب
٨	... ..	القرن التاسع عشر — نظرة عامة

## الباب الأول — عهد الثورة الفرنسية و نابليون

١١	... ..	الفصل الأول — أسباب الثورة
١٧	... ..	» الثاني — الملكية والأزمة
٢٧	... ..	» الثالث — الدستور الجديد
٣١	... ..	» الرابع — الجمعية التشريعية
٣٦	... ..	» الخامس — المؤتمر الوطني
٤٤	... ..	» السادس — نابليون بونابرت
٥٢	... ..	» السابع — نابليون القنصل الأول
٥٥	... ..	» الثامن — نابليون الإمبراطور
٦٣	... ..	» التاسع — نابليون والفرق
٦٦	... ..	» العاشر — حرب الأمم ونهاية عهد نابليون

## الباب الثاني — عهد المؤتمرات

٧٨	... ..	الفصل الأول — مؤتمر فيينا
٨٥	... ..	» الثاني — الاتحاد الأوربي

## الباب الثالث — الحركات الدستورية

من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٨

٩٣	... ..	الفصل الأول — فرنسا : عهد لويس الثامن عشر ، وشارل العاشر ، ولويس فيليب
١٠٧	... ..	» الثاني — إنجلترا : الإصلاح الدستوري سنة ١٨٣٢

## الباب الرابع — الحركات القومية

من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٨

١١٥	... ..	الفصل الأول — استقلال الباليك
١١٩	... ..	» الثاني — إيطاليا
١٣٠	... ..	» الثالث — ألمانيا





# فهرس الصور

صفحة

١	— إعلان حقوق الإنسان	ج
٢	— لويس السادس عشر ، ماري أنتوانت	١٨
٣	— نسكر	٢٠
٤	— افتتاح مجلس الأمة	٢١
٥	— ميرابو	٢٢
٦	— صورة ميشاق ملعب التنس	٢٣
٧	— الهجوم على الباستيل	٢٤
٨	— قرار إلغاء الملكية	٣٧
٩	— ديغوريه	٣٩
١٠	— كارنو	٤٠
١١	— دانتون	٤١
١٢	— روبسبير	٤٢
١٣	— الامبراطور نابليون الأول	٥٤
١٤	— وصية نابليون	٧٤
١٥	— مؤتمر فيينا	٨١
١٦	— لويس فيليب	٩٩
١٧	— مازيني	١٢٥
١٨	— غارييلدي	١٢٩
١٩	— نابليون الثالث	١٤١
٢٠	— زعماء ايرلندا	١٥٦
٢١	— كافور	١٥٩
٢٢	— فكتور أمانويل	١٦٤
٢٣	— بيسارك	١٦٧
٢٤	— فون مولنكي	١٦٩
٢٥	— الامبراطور ولهم الأول	١٧٥
٢٦	— موقعة نافارينو	١٨٣
٢٧	— مؤتمر برلين	٢٠١
٢٨	— وات	٢١٤
٢٩	— بعض رؤساء وقواد الدول العظمى	٢٦٦

## فهرس الخرائط

صفحة

١	— حروب الثورة و نابليون : ميدان شمال فرنسا والرين	٣٤
٢	— حروب نابليون في شمال إيطاليا	٤٧
٣	— حروب نابليون في النمسا وبروسيا	٥٨
٤	— حروب نابليون في أيبيريا	٦٠
٥	— امبراطورية نابليون سنة ١٨١٠	٦٤
٦	— الحملة الروسية	٦٨
٧	— أوروبا في معاهدة فيينا سنة ١٨١٥	٨٣
٨	— شعوب الامبراطورية النمساوية	١٣٧
٩	— الوحدة الايطالية	١٦٥
١٠	— الاتحاد الألماني	١٧٦
١١	— ولايات البلقان	٢٠٩
١٢	— الميدان الغربي	٢٥٢
١٣	— الميدان الشرقي	٢٥٦
١٤	— أوروبا في الوقت الحاضر	٢٧٧

## ملحقات الكتاب

---

صفحة	
٢٨٨	١ — إعلان حقوق الإنسان .....
٢٩٠	٢ — معاهدة فيينا سنة ١٨١٥ .....
٢٩٣	٣ — المحالفة المقدسة .....
٢٩٥	٤ — المحالفة الرباعية .....
٢٩٦	٥ — معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ .....
٢٩٨	٦ — معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ .....
٣٠٠	٧ — التحالف الثلاثي سنة ١٨٨٢ .....
٣٠١	٨ — الاتفاق الودي .....
٣٠٢	٩ — البلاغ النهائي للصرب .....
٣٠٤	١٠ — الرئيس ولن والتقط الأربعة عشرة .....
٣٠٦	١١ — عهد عصبة الأمم .....
٣١١	١٢ — مصادر الكتاب .....

---

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الكتاب

حمداً لله وصلاة وسلاماً على رسوله الكريم . وبعد ، فهذا كتاب في « تاريخ القرن التاسع عشر » وما يليه من الحوادث حتى نهاية الحرب العظمى ، نشرناه لا رغبة في ذكر حقائق مجهولة أو استيعاب كل الحقائق المألومة ؛ بل أردنا به تتبع سير المدنية في دور هو بلا نزاع أهم أدوارها ، تتبعاً يقوم على تمحيص الحوادث ، وربط الأسباب بالنتائج . فان مجرد سرد الوقائع التاريخية دون تقييدها بفرض خاص ، وربطها بعضها ببعض للوصول إلى نهاية معينة ، لا قيمة له في الواقع ، ولا هو من التاريخ الصحيح في شيء .

ولهذا السبب بعينه يرى القارئ أننا لم نقف في عملنا عند حدود القرن التاسع عشر ، بل تمسكنا مع الحوادث إلى نهاية الحرب الكبرى ، إذ أن سلسلة وقائع ذلك القرن ترتبط كل الارتباط بأسباب هذه الحرب ، بل يمكن القول بأنها ثمرة ما تمخض عنه القرن الماضي ، فهي بلا ريب الحد الفاصل بين عهدين ، والحدث الجلل الذي يفصل بين فترتين من فترات التاريخ .

تلك غايتنا بسطناها بإيجاز ، فان كنا قد بلغناها في كتابنا هذا ، فذاك أقصى ما نرجو وإلا فغسبنا أن قد أفرغنا جهدنا في سبيل تأدية نصيبنا من البحث وراء الحقيقة ، ولسنا ندعى الكمال فيما وصلنا إليه ، وإنما نرجو أن نكون قد وقفنا على الأقل إلى تمهيد السبيل أمام طلاب البحث في تاريخ العهد الهام الذي يتناوله كتابنا .

وإن نظرة فيما أوجدناه من الصور والوثائق والمصورات التاريخية — التي نقلنا بعضها عن متاحف أوروبا ودور الكتب بأوروبا — لتظهر للقارئ شيئاً من مقدار ما عايناه لنستعين على تحقيق غايتنا ، وقد رأينا أن نكتب بجانب أسماء الأعلام أصحها باللغة الأجنبية تسهيلاً

للاطلاع على المراجع الافرنجية التي اعتمدنا عليها في مباحثنا . ولذلك الغرض أيضاً ذيلنا الكتاب بأسماء أشهر الكتب التي وصلت إليها أيدينا في موضوعه .

وقبل أن نختم هذه الكلمة نقدم وافر شكرنا إلى كل إخواننا — وبخاصة أعضاء لجنة التأليف والترجمة والنشر — الذين عضدونا بأرائهم ، أو بمساعدتهم ، أو بتشجيعهم على إبراز هذا الكتاب .

سدد الله خطانا في خدمة الوطن والعلم ، آمين ما

محمد فاسم

عيسى مصطفى

# القرن التاسع عشر

## نظرة عامة

ليس التاريخ الحديث إلا جزءاً متمماً لسلسلة الحضارة التي بدأ طرفها الأول في عهد التاريخ القديم ، ثم أدركها التراخي في العهد المتوسط . وما تاريخ القرن التاسع عشر إلا نتيجة التقلبات التي مرت بها العصور الحديثة ، فهو قرن حافل بالتغيرات والانتقالات الخطيرة التي تميزه عن غيره من القرون ، فإذا عد القرنان الرابع عشر والخامس عشر عهد النهضة وإحياء العلوم ، والقرنان السادس عشر والسابع عشر عهد الإصلاح الديني ، والثامن عشر عهد النزاع الاستعماري ، فإن القرن التاسع عشر يعتبر عهد الانقلاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي ذلك الانقلاب الذي خلق أوروبا خلقاً جديداً ، وجعل منها قارة تدب فيها روح القوة والحياة .

أما هذه الانقلابات العديدة فتتلخص فيما يلي :

( ١ ) . الانقلابات السياسية — شاهد هذا القرن بدء انتصار مبدأ الديمقراطية وسيادة الشعوب في العصور الحديثة ، وفيه اشتدت الروح الوطنية بين الأجناس والشعوب حتى غدت خطراً على السلم ، وازدادت قوة الرأي العام ولسانه الذي تنطق به ( الصحافة ) ازدياداً يرى أثره في التشريع الحديث ، وفيه ظهرت وحدات عاملة جديدة في المجمع السياسي كالألمانيا وإيطاليا والمستعمرات الإنجليزية المستقلة ، كما ظهرت بوادر نهوض الشرق القريب والبعيد .

( ٢ ) . الانقلابات الاقتصادية والاجتماعية — شاهد هذا القرن انقلاباً عجيبيّاً في الصناعة والزراعة ، فقد استخدمت الآلات البخارية — والكهربائية فيما بعد — مكان الأيدي العاملة في الصناعة ، كما استخدمت الآلات والمخترعات الحديثة لتحسين إنتاج الأراضي ، فنشأ عن هذه التغيرات انقلابات سياسية اجتماعية واقتصادية خطيرة غيرت معالم العهد القديم ، وبعثت في أركان الكركة روحاً جديدة . وقد كانت إنجلترا أسبق الأمم إلى الأخذ بهذه المخترعات ، ثم تلتها دول أوروبا وأمريكا فدول الشرق البعيد

ولقد كان أعظم نتائج هذه التغيرات ازدياد عدد السكان ، واتساع نطاق التجارة ، وازدياد حركة البيوت السالية ، ونهضة الشعوب نهضة فكرية عظيمة ظهرت آثارها في الآداب والعلوم والفنون بكامل أنواعها ، وازدياد عناية الحكومات بالصحة العامة والمساكن والتعليم وإعالة الفقراء والمعجزة والمسنين ، وتحول السلطة من يد أصحاب الأراضي إلى أيدي الممولين الذين استثمروا أموالهم في إنشاء المصانع الحديثة ، كما تتحول السلطة الآن إلى طبقة العمال بدليل تغير التشريع الأوربي خلال هذا القرن في مصلحة هذه الطبقات على التوالي . وفي هذا العهد بدأ الصراع الهائل بين العمال وأصحاب الأعمال بطريق العمل المباشر والعمل التشريعي أيضاً ، وازدادت الفوارق الاجتماعية على أثر تكديس الأموال في أيدي بعض الأفراد تكديساً ولد الأحقاد وأورث الضغائن وأدى إلى انتشار مبادئ الاشتراكية في كثير من أنحاء المعمورة . وفيه أيضاً اشتدت الرغبة في الاستعمار لفتح أسواق جديدة والاستثمار بمناطق المواد الأولية للصناعة .

( ٣ ) يمتاز القرن التاسع عشر بميزة لا يشاركه فيها قرن قبله وهي زوال روح التعصب الديني والمذهبي تقريباً بين أبناء الأمة الواحدة حتى أصبح الكل في العاملة سواء بعد أن كان لا يتسنى لمن كان على غير مذهب الحكومة أن يتقلد وظيفة فيها ، أو يتمتع بالتعليم في مدارسها ، أو الانتخاب في إحدى هيئاتها النيابية .

( ٤ ) كان من نتائج انتشار المبادئ الديمقراطية وإعادة تنظيم الحكومات على هذا الأساس أن أصبح التعليم أكثر انتشاراً بين كل الطبقات ، وأقرب منالاً للفقراء الذين أتيحت لهم الفرص العديدة لظهور كفاءتهم والانتفاع بمواهبهم .

( ٥ ) كان أهم عامل في السياسة الأوربية في هذا القرن ذلك التنازع الاقتصادي الذي نشأ عن تقدم الأمم في مضار الصناعة ، وازدياد الرغبة في احتكار أسواق العالم ومناطق المواد الأولية ، وليس التنازع على تقسيم أفريقيا وآسيا إلا أثرأ من آثار هذا التنافس الجديد .

( ٦ ) كان من أثر إرتقاء الصناعة وازدياد المنافسة التجارية في هذا القرن أن تغيرت آلات القتال واشتدت قوتها في التدمير والاهلاك حتى غدت شبيهاً هاكلاً خيفاً يزعج المفكرين إزعاجاً أدى إلى الدعوة للتحكيم والتفاهم بين الأمم . إلا أن هذه الدعوة لم تلق

في هذا القرن نجاحاً لدى أمم استغرقها الماديات ، وهيمن على شؤونها أصحاب رؤوس الأموال .  
(٧) شاهد القرن التاسع عشر إرتقاء وسائل المخابرة كالبرق والبريد والتليفون  
السلكي واللاسلكي ، كما شاهد تقدم المواصلات البرية والبحرية في أنحاء العالم . وفيه  
فتحت قناة السويس التي نشطت التجارة بين الشرق والغرب ، وجعلت مصر التي تسيطر  
على هذا الطريق الحيوى مطمح أنظار الدول العظمى ، فكان من جراء ذلك ما كان من  
تدرج الحوادث التي أصابت مصر بأزمات سياسية عديدة .

---



# الباب الاول

عهد الثورة الفرنسية و نابليون

## الفصل الاول

حالة فرنسا الداخلية — أسباب الثورة

تمهيد :

ينصرف الذهن عادة عند سماع كلمة الثورة الفرنسية إلى ما صاحب هذا الحادث الجلل من الفظائع والاضطرابات والفوضى وسفك الدماء ، على أن الثورة يراد بها قبل كل شيء هدم الأنظمة والمبادئ القديمة السائدة ، وتمهيد الطريق لصوغها في قالب جديد من الحرية والاخاء والمساواة .

وإنه لمن الخطأ الاعتقاد أن الثورة حققت كل آمالها أو سارت وفق مبادئها ، فكثيراً ما أهينت الحرية ممن كانوا يعملون لنصرتها ، وكثيراً ما اقترف رجالها جرائم الملكية القديمة بدعوى تأييد تلك الحرية .

ولا تعد الثورة الفرنسية حادثاً هاماً في تاريخ فرنسا وحدها ، بل في تاريخ أوروبا بأسرها نظراً لما بثته فيها من المبادئ الحديثة ، وما خلفته من الحروب الطويلة ، والاضطرابات السياسية والاجتماعية التي حفل بها تاريخ القرن التاسع عشر .  
ولكى نعلم أسباب الثورة الحقيقية ، ونبين العوامل التي جعلت فرنسا تتقدم غيرها في هذا السبيل ، يجب أن ندرس حالتها قبيل هذا الانقلاب .

١ - الحالة السياسية والاجتماعية

الملكية والحكومة :

كانت الملكية في فرنسا واسعة النفوذ مطلقة السلطان على اعتبار أنها تستمد السلطة من

الله تعالى ، ولذلك كانت طاعة الملك واجبة وكانت كلمته قانوناً ؛ له مطلق التصرف في المال وفي الحرية وفي الحياة . على أن هذه السلطة لم تكن تستخدم دائماً لمصلحة الشعب والبلاد ، فكثيراً ما كانت تصادر أملاك الأفراد أو يطرحون في ظلمات السجون أعواماً عديدة بغير محاكمة ولا جرمية معينة ، وكثيراً ما كانت تبذر الأموال في بناء الدور والقصور وإجزال العطايا الباهظة للأصدقاء والندماء ، وكثيراً ما كانت تساق البلاد إلى حروب لم تجن منها إلا الهزيمة والعار حتى ناءت فرنسا بالديون والعبء الفادح ، وحققت عليها كلمة « دار جنسون » « إن بلاط الملك قبر الشعب »<sup>(١)</sup> .

وإذا كانت الحكومة العليا قد ناءت بالفوضى وضروب البذخ والاسراف طوعاً لأهواء الملوك أو خضوعاً لتقاليد الحكم ، فقد كانت الأقاليم تمثل تلك السلطة المضطربة كل التمثيل ، فعلى الرغم من الوحدة السياسية التي كانت تعتز بها الملكية ، كانت تتنازع أمر الحكم والقضاء في البلاد سلطات متعددة بعضها فوق بعض مما يدل على بقاء آثار عهد الاقطاع القديم ، بل إن هذا الاضطراب كان يتجلى في اختلاف المقاييس والموازين والضرائب والقوانين وطرق جباية المكوس في المقاطعات المختلفة ، حتى لقد قال « كالون » أحد زعماء الملكية : « إن فرنسا ليست إلا مملكة تتألف من ولايات مستقلة وإدارات مختلفة ، وأنظمة مضطربة وشعوب متفرقة ، بحيث لا توجد جامعة تجمع الأهالي من النظام أو المبدأ أو الرأي » .

### الامتيازات :

ولعل أعظم ما يمثل هذا الانقسام ، وما يقترن به من سوء الحكم في البلاد بقاء نظام الامتيازات المحجف بسواد الشعب ، فقد كان الأشراف يستأثرون بأرفع مناصب الدولة مدنية كانت أم عسكرية ، ويعفون مع ذلك من أعباء الضرائب إلا القليل ، وكانت لهم عدا ذلك عدة حقوق وامتيازات أخرى من بقايا النظام الاقطاعي : كحق الصيد في مزارعات الأهالي ، وحق القضاء بين المزارعين ، كما كان لهم أن يتقاضوا نصاباً معيناً من الغلال أو عدداً معيناً من الغنم والطيور كل عام ، فضلاً عن إرغام المزارعين على أن يطحنوا غلالهم في طاحون الشريف ويعصروا عنهم في معصرة ، ويدفعوا ما يفرض عليهم من الأجر صاعرين .

(١) بلغت نفقات البلاط الملكي عام ١٧٨٩ نحو ٣٣ مليوناً من الجنيهات في حين أن المصروفات العامة بلغت ٥٣٠ مليوناً ، والإيرادات ٤٧٥ مليوناً فقط ، وكانت أرباح الديون الناشئة من العجز المستمر في الميزانية تبلغ ٢٠٦ مليوناً أي نحو نصف الإيراد .

ولقد كان أفراد الشعب يجلبون على تلك المكاره أيام عهد الاقطاع حينما كان الأشراف قاعين بأمر الحكومة بينهم والسيطرة عليهم والدفاع عنهم ، فلما ذهب الملك بسلطانهم ، ولم يبق لهم عمل سوى التجمع حول قصره يباريس أو فرساي ، وأصبحت حياتهم وقفاً على الترف والبطالة ، انقطعت كل سلطة أدبية تربطهم بالشعب ، وبات امتيازاتهم عبثاً تقيلاً لا مبرر له في أعين العامة التي أرهقها تحكم وكلاء الأشراف وطفغيانهم .

### الكنيسة :

وأما الكنيسة فقد كانت لها ثروة طائلة من دخل الأراضي الموقوفة - وكانت تبلغ خمس أرض فرنسا تقريباً ، وكانت مغفاة من الضرائب كلها اذا استثنينا إعانات اختيارية تقدمها للحكومة من وقت لآخر ، هذا إلى دخل كبير من أموال الزكاة التي كانت تفرض على العامة وخدمهم ، حتى لقد بلغ إيراد الكنيسة سنوياً ما يقرب من مائتي مليون جنيه ، إلا أنه بدلا من أن تنفق هذه الأموال في معاونة الفقراء والمعوزين ، كما كان الغرض المقصود منها أولاً ، أصبح يتمتع بها كبار رجال الكنيسة الذين كانوا يعيشون في ترف ودون ترف كبار الأشراف .

### الضرائب :

على أن أعظم مايسترعى النظر في حالة فرنسا في ذلك العهد هو نظام الضرائب الفادحة وما يقترن بها من الارهاق وعدم المساواة . فالى جانب ضريبة « الرأس ( Capitation ) » وضريبة الارصاد ( Vingtième ) اللتين كان يشتركن في دفعهما الأشراف اشتراكا لا يتناسب في الغالب مع مراكزهم وثرواتهم ، كانت تفرض على العامة وخدمهم ضريبة ( Taille ) أو ضريبة العقار الثابت ، وذلك بنسبة تتزايد بتزايد حاجات الحكومة التي لم تعرف الاقتصاد منذ عهد « كليبر » ، هذا إلى نعت الجباة في التقدير وتسفهم في توزيع الضريبة بحيث لوراوا شيئاً من دلائل الرق أو معالم الرخاء على دار أو مزرعة تفاو في التقدير . على أن الأمر لم يقتصر مع ذلك على جباية هذه الضرائب المباشرة بل كانت الحكومة تحتكر تجارة الملح ( Gabelle ) وترغم كل فرد من الأهالي رجلاً كان أو امرأة أو طفلاً على شراء قدر معين ، حتى ولو لم يكن لديهم الحبز اللازم لأود الحياة . فلا عجب إذا كانت هذه الأثقال العديدة من حقوق إقطاعية ، وزكاة كنسية ، وضرائب ملكية مع كل ما يتصل بها من المظالم وعدم المساواة ترهق كاهل العامة وبخاصة المزارعين الذين كانت تتألف منهم أغلبية الشعب العظيم . ولقد وصف هذه الحالة أحد الأشراف فقال : « إن انحطاط البلاد وبؤس الحياة وخراب

الملوك والمزارعين يرجع إلى النظام المالى الذى يعرض الشعب إلى الظلم الصارخ والاستبداد المميت<sup>(١)</sup> .

ومما ضاعف وطأة هذه الضرائب احتفاظ البلاد بالنظام التعاونى العتيق الذى كان يقيد حرية العمل الصناعى والتجارى . فضلاً عن المكوس الداخلية والضرائب الباهظة المفروضة على التجارة الخارجية لحماية الصناعة الأهلية مما شل نشاط البلاد وزاد فى الفوضى الشاملة ، تلك الفوضى التى أنضبت موارد الصبر وجعلت الحياة عبثاً لا يحتمل ، لاسيما وقد استنارت الأذهان بتأثير الحركة الفكرية التى اشتدت فى البلاد قبيل الثورة حتى ترغزت أركان السلطة الحاكمة وتهدمت قيود التقاليد .

### الحالة الفكرية

ظهرت فى فرنسا إبان القرن الثامن عشر طائفة من الكتاب الذين قوضوا الدعائم التى كان يقوم عليها النظام القديم — دعائم الحكم المطلق ، وعدم المساواة فى أمور المجتمع ، وعدم التسامح فى شؤون الدين ، ونظام الحماية فى عالم الاقتصاد — فأعلن الاقتصاديون أنه لا سبيل لعلاج السكساذ الظاهر فى التجارة والانتاج إلا باتباع مبدأ الحرية والقضاء على القيود الصناعية والتجارية ، كما ذهب السياسيون إلى أن نظام الامتياز والحكم المطلق يناقض مبادئ الأخاء الإنسانى والقواعد التى قامت عليها الحكومات وهى ضمان الحرية والمساواة ، وأنه لا مناص من إعادة تلك الحقوق الطبيعية للأمة حتى يقوم نظام الحكم فى البلاد على أساس وطييد . وقد كان أكبر هؤلاء الكتاب وأعظمهم أثراً :

(١) « كسناى (Quesnay) » ( ١٦٩٤ — ١٧٧٤ ) ، وهو أكبر من يمثل جماعة الاقتصاديين : حمل على الضرائب الجبركية والقوانين التعاونية التى تشل حركة الصناعة والزراعة دون أن تؤدى الغرض المقصود منها ، وهو حماية البلاد من المنافسة الخارجية وإرشاد العمال والصناع إلى واجباتهم ، ودعا إلى قليل من الحكم وكثير من الحرية وإطلاق القيود حتى تستقيم أمور البلاد وتجرى على منهج صالح وطييد .

(٢) أما الكتاب السياميون فيمثلهم « مونتسكيو » و « فولتير » و « روسو » ، ويعرف

(١) كانت الحكومة تتقاضى عن كل مائة فرنك من الدخل ما يقدر بـ ٥٠ إلى ٥٧ فرنكاً نظير ضرائبها المباشرة فقط ، والكنيسة تستولى على نحو ١٤ فرنكاً بينما كان الأشراف يأخذون نظير امتيازاتهم ما يقدر بنحو ١٤ فرنكاً .

الأول (١٦٨٩ - ١٧٧٥) بكتابه «روح القوانين» الذى جمع فيه تاريخ أنظمة الحكومات وأنواعها ومساوىء كل منها ومحاسنها ، وضمنه نظريته الشهيرة فى وجوب انفصال سلطات الحكومة الثلاث - التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية - بعضها عن بعض انفصالا تاماً لضمان الحرية والعدل ، ونصح باشتراك الملكية مع الأرستقراطية والعامة فى حكم البلاد على مثال نظام الحكم الانجليزى الذى كان يعتبره أرقى نظام الحكومات .

أما «فولتير» (١٦٩٤ - ١٧٧٨) حامل لواء الأدب الفرنسى فى القرن الثامن عشر فقد تناول الملكية فى فرنسا وما يتصل بها من الأنظمة بالسخرية والتهميم المر - شأنه فى كل كتاباته - فلم يترك لها أثراً من احترامها وإجلالها القديم . وذلك لأنها فى نظره - وفى الحقيقة - لم تكن قوية تستخدم سلطانها فى صالح الشعب ، كما كان الحال فى حكم صديقه فردريك الأكبر ملك بروسيا ، ولادستورية ترك الأمر لنواب الأمة كما كان الحال فى إنجلترا .

أما «روسو» (١٧١٢ - ١٧٧٨) فلم يحاول تعديل نظام الحكم الاستبدادى فحسب على نحو ما فعله الكتاب الآخرون ، بل عمل على صوغ الحكومة والمجتمع فى قالب جديد : فقد أبان فى كتابه «العقد الاجتماعى» أن الانسان خلق حراً ومساوياً لغیره فى الحقوق ، ولضمان هذه الحرية والمساواة انضم الأفراد وأقاموا الحكومات لتعمل بإرادتهم مستمدة السلطة منهم ، فإذا أساءت الحكومات استعمال هذه السلطة ، أو أخلت بتلك الحقوق ، وجب عزلها وإقامة حكومات أخرى مكانها . ولقد كان لهذا الكتاب تأثير خطير فى نفوس الفرنسيين حتى لقب بحق «إنجيل الثورة» ، وذلك لما امتاز به من قوة العواطف وسلاسة العبارة ومثانة الحجج ورشاقة الأسلوب ، مع أن الكثير من نظرياته لا تبررها الوقائع التاريخية ، ولا تستقيم ألبتة مع الطابع البشرى .

وقد انتشرت هذه الآراء الحديثة بآدى الأمر بين الطبقات المستنيرة انتشاراً عظيماً ، لاسيما حين تولى «ديدرو» (Diderot) جمعها فى الانسكلوبيديا الشهيرة التى تعد بمثابة قاموس جامع لمجهودات العقل الانسانى فى كل العصور ، فلما اشتد الاضطراب المالى ، وازداد تشتر الحكومة فى سياستها الخارجية ، انتشرت هذه الأفكار بين مختلف الطبقات ، وساعد على انتشارها أن شبت الثورة الأمريكية واشتركت فرنسا فى حرب الاستقلال ، فجرت مبادئ الحرية على ألسنة الكتاب وأقلام الصحفيين ، وذاعت فى كل الأنحاء والأوساط .

## موقف الطبقات المختلفة حيال الأزمة

### (١) الأشراف :

ليس أدل على نفوذ الرأي العام في فرنسا وانصراف الأفكار إلى تعديل أنظمة الحكومة ، من أن الأشراف أنفسهم كانوا يشعرون بضرورة الإصلاح ، وإن كانوا في ذلك قد انقسموا فريقين : أحدهما شديد الرجمية يأبى إلا الاحتفاظ بما كان للأشراف من سلطان واسع ونفوذ كبير ، والآخر شديد التأثر بروح العصر الحديثة وكتابات المفكرين ، فكان أفرادهم ينقسمون على الحكومة مساوئها ، ويعيلون إلى إقامة نصاب العدل والمساواة ، ولو كان في ذلك تنازلهم عن بعض امتيازاتهم .

### (٢) رجال الدين :

كانت هذه الطبقة فريقين كذلك : أحدهما عظيم الجاه والثروة ، يتمتع بفضلة أراضى الكنيسة وما تفرضه من الزكاة ، والآخر وهو الأغلبية العظمى من صغار القسس ينتم على الفريق الأول ما ينعم به دونه من الترف ورغد العيش ، ولذا كان هذا الفريق من أكبر الداعين إلى الإصلاح وتقويض نظام الامتيازات .

### (٣) العامة :

كانت هذه الطائفة تشمل :

(١) فريق الطبقة الوسطى — ومنها المتعلمون والمفكرون الذين أحفظهم ما كانوا عليه من ضمة الشأن إلى جانب الأشراف ، وحرمانهم من الوظائف العليا التي تؤهلهم لها كفايتهم ، فجعلوا ينشرون بذور الفتنة مسوقين بدافع الحقد الشخصي . ومن الخطأ وصفهم بالمتعلق بالمبادئ الديمقراطية جداً في تلك المبادئ وحدها أو حرصاً منهم على خير الشعب كله ، فقد كانوا يحترقون الطبقة العامة ولم يتقربوا إليها إلا إن الثورة إلا لاتخاذها سلاحاً لادراك أغراضهم فقط . أما التجار وأرباب الأموال الذين يتصلون بهذه الطبقة من الشعب ، فكانوا يحقدون على الحكومة نظام ضرائبها المجرية بين بعض الأقاليم وبعضها الآخر ، وقعودها عن تنشيط التجارة وتشجيعها في الخارج ، فضلاً عن أنهم أقرضوا الحكومة ما كانت

تحتاجه من المال ، ولذا تأثروا بالعسر المالى الذى نزل بها ، وكانوا بطبيعة الحال من أكبر الداعين إلى إصلاحها .

( ب ) المزارعون والصناع — تأثر المزارعون بالحركة الفكرية التى عمت البلاد وتنبهوا إلى وطأة نظام الامتيازات المحجف بهم ، فزعموا إلى التخلص من سوء حالهم باصلاح نظام الحكومة على أساس المبادئ الجديدة السائدة . أما الصناع والعمال فقد كانوا أكثر الطبقات يؤساً وأسوأهم حالاً ، وأشدّهم تأثراً بأزمات القحط التى تعددت فى البلاد نظراً لما كانت عليه الصناعة والتجارة من الكساد ، سواء من جراء الضرائب الجركية أم من أثر قيود النقابات الصناعية ، فسهل لذلك وقوعهم فى أيدي ذوى الغايات من الرعماء .

( ج ) رجال الجيش - كان صفار الجند ينقمون على الحكومة وقفها المراتب العليا على طبقة الأشراف ، على رغم أن الكثير من هؤلاء كانت تنقصه البرية والخبرة فى فنون الحرب ، مما كان سبباً فى استخفاف الجند برؤسائهم ، هذا فضلاً عن أن انتشار الجمعيات الماسونية فى صفوف الجيش ذهب بما بقى من احترام الجند لضباطهم ، حتى لقد بلغ من سوء الحالة المعنوية فى الجيش أن كانت الحكومة لا تستطيع الاعتماد عليه فى تأييدها ، مما كان له أسوأ الأثر فى سير الحوادث وتفاقم الثورة .

تلك هى خلاصة الحالة فى فرنسا قبيل الثورة ، ومنها يتبين أن الطبقات كلها كانت ساخطة على إدارة الحكومة ، راغبة فى إصلاحها مع بقاء الملكية قائمة . وإذا كانت الثورة قد تمخضت عن الجمهورية فإن ذلك لم يكن نتيجة تدمير سابق بل نتيجة تدرج الحوادث كما سنرى .

## الفصل الثانى

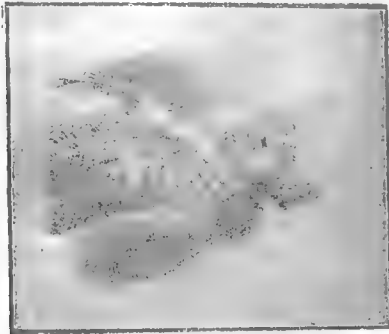
### الملكية والأزمة

لويس السادس عشر ( ١٧٥٤ - ١٧٩٣ ) :

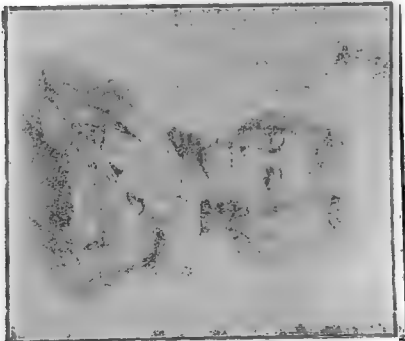
ولى الحكم فى العشرين من عمره ، فأتجهت إليه الأنظار لانقاذ البلاد مما كانت تئن منه من العلل الكثيرة . فقد كان لويس طيب القلب ، محباً للخير ، شديد الرغبة فى الاصلاح ،

غير أن ضعف إرادته كان يفسد عليه رغبته الحسنة ، إذ كان لا يثبت على رأى ، ولا يستقر على حال ، فكان مثله مثل مشرف على الهلاك ، ضائع الحواس ، فاقد الارادة ، يتناول كل علاج يشير به عليه كل ذى رأى فى نظره .

ولقد ظلمه المؤرخون كثيراً ونسبوا إليه ما لم يكن يدور له بخاطر ، والحقيقة هى أن الظروف أساءت إليه أضعاف ما أساء إليها . وإنه لمن الصواب ما قيل عنه : « لقد خلف له آباءه الثورة فيما أورثوه إياه ! »



نيس السادس عشر



مارى أنوارات



وأما زوجته ماري أنتوانت فهي أميرة متساوية ، زوجت من لويس من أجل أغراض سياسية ، فكانت مبغضة إلى الشعب قبل أن تطلق قدميها أرض فرنسا ، إذ كانت من سلالة الأسرة التي ألّف الشعب ذكرها مقروناً بمصائب بلاده والحروب العديدة التي خاضتها ، ولقد كانت وافرة الذكاء ، حديدية الإرادة ، لا تغفر الإساءة لخصم ، ولا تنسى المعروف لصديق ولو كانت الحكمة السياسية وظروف الأحوال تقتضي غير ذلك . ولما كانت قد نشأت في القصر الامبراطوري في ثوبنا وسط مظاهر الاجلال والخضوع التام ، وكانت غريبة عن الشعب الفرنسي وخلقها وعاداته ، لم تفهم نفسيته ولا المدى الذي يمكن أن يصل إليه في هياجه فجعلت الطريقة المثلى لقيادته ، وتنكب عن طريق السياسة الحكيمة ، وجرت معها زوجها « الرجل المسكين » كما كانت تدعوه .

### مقدمات الثورة

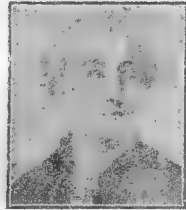
#### إصلاحات ترجو ( Turgot ) :

تسلم لويس السادس عشر مقاليد الأمور بفرنسا ولما تندمل جراحها من أثر ما استنزفته الحروب الماضية من الأموال الطائلة ، فضلا عما كانت تعانيه من إسراف الحاشية ، فعهد بإدارة الشؤون المالية إلى « ترجو » الذي اشتهر باصالة الرأي والرغبة في الإصلاح أثناء قيامه بإدارة أحد الأقاليم بفرنسا ، كما عرف بكتاباته المملوءة بالعطف على الشعب والتشجيع للمبادئ الفلسفية الحديثة ، فما كاد يتسلم منصبه حتى قضى على المكوس الداخلية التي كانت مفروضة على الغلال ، كما ألغى النقابات الصناعية التي كانت عقبة في سبيل العمل والصناعة ، وتوخى سبيل الاقتصاد في نفقات الحكومة والبلات الملكي حتى وفر للخزينة مبلغا يربو على العجز السنوي ، غير أنه لم يلبث أن رأى نفسه وحيدا أمام جماعة الحاشية وأصحاب المصالح الذين تألبوا عليه لما فاجأهم به من الاقتصاد والتقتير ، فأخذوا يكيدون له عند الملك ، حتى خضع لرأيهم وعزلوه من منصبه ( مايو ١٧٧٦ ) .

#### نكر ( Necker ) :

وبعد فترة هدم فيها كل ماتم على يدي ذلك الرجل من الإصلاح ، تولى أمر الخزينة « نكر » ، وهو رجل بروتستنتي كبير الخبرة بالشؤون المالية ، فاستطاع بحسن تدبيره أن يصل

إلى حد الموازنة بين الدخل والمنصرف ، ولكن دخول فرنسا حرب الثورة الأمريكية أفسد عليه خطته فعمد إلى الاستدانة ، وحاول أن يكتسب ثقة البلاد بنشر حسابات الميزانية التي كشفت الستار عما تفيض به من المنح والمطايا للخدم والحاشية ، فلقى ما لاقاه « ترجو » من المقاومة ، واضطر إلى التحل عن مركزه لآخرين ترضى عنهم الحاشية مثل « كالون » الذي ركب متن الشطط والاسراف حتى أصبحت الخزينة تزرع تحت عبء ثقل من الديون والعجز الفادح<sup>(١)</sup> . ولكي يتلافى الأمر ، جمع مجلساً من الأعيان بفرساي وعرض عليهم فرض ضرائب جديدة على طبقات الشعب بلا استثناء ، إلا أن المجلس رفض مناقشة هذه الضرائب قبل أن يتبين مدى العجز وأسبابه ، فأقبل « كالون » من منصبه وعين مكانه أحد زعماء المعارضة وهو « برين » الذي حاول عبثاً أن يفوز بموافقة مجلس الأعيان ، أو أن يحمل برلمان باريس على تسجيل مشروعاته المالية ، بحجة أنه لا يمكن أن تكتسب أية ضريبة صفة شرعية إلا إذا أقرها مجلس الأمة .



نكر

ولما كانت الضائقة المالية قد اشتدت بالحكومة حتى أصبحت على شفا الافلاس ، أعلن الملك في أغسطس ١٧٨٨ عزله على عقد مجلس الأمة ليكون عوناً له على معالجة الأزمة واستدعى نكر لوضع نظام الانتخابات القادمة ، فجعل أساس عمله التغلب على معارضة الأشراف بأن خول العامة عدداً من المندوبين يبلغ ضعف مندوبي كل من طبقي الأشراف ورجال الدين ؛ وعلى هذه القاعدة تمت الانتخابات في أنحاء المملكة وحرر الناخبون عرائضهم ( Cahiers ) للمجلس ( طبق التقاليد القديمة ) ، وكانت كلها تفيض بالشكوى من الحكم العطلق وما يقترن به من المظالم وعدم المساواة ، وتجمع على ضرورة سن دستور يعين حقوق الملك والرعية ..

### مجلس طبقات الأمة ( Etats Généraux ) :

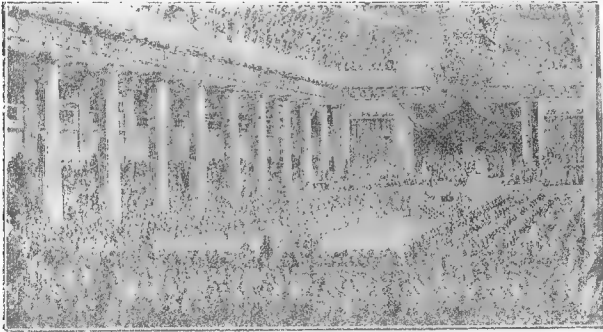
وفي ٥ مايو سنة ١٧٨٩ افتتح المجلس في قصر فرساي بحضور مندوبي الأشراف والكنيسة والعادة ، وأعلن الملك أن الغرض الأساسي من الاجتماع هو معالجة الحالة المالية فقط ، ولم يشير بتاتاً إلى مسألة الدستور المنشود ، فتوترت العلاقة بين الحكومة وأنصارها وبين ممثلي

(١) بلغت الديون في عهد نكر ٤٥٠ مليوناً وفي عهد كالون ٨٧٠ مليوناً .

الشعب من بداية الأمر ، وظهر أثر هذا التحرج في أول مسألة طرحت على المجلس وهي كيفية أخذ الأصوات ، وهل يجتمع المندوبون في قاعة واحدة ، أم تجلس كل طبقة وحدها ويؤخذ رأى كل منها على حدة باعتبارها كتلة قائمة بذاتها ، فيعتبر رأى أغليبتها رأياً واحداً معبراً عن هيئتها . وقد كانت هذه المسألة هامة في نظر الجميع إذ لو نفذ الرأى الأول لا توسع مجال الأمل أمام مندوبي الطبقة العامة باحراز الأغلبية بعدد كبير مع من ينضم إليهم من أحرار الفريقين الآخرين ، مهما قل عددهم ، وإذا كان الرأى الثانى ، لم تمد هناك أهمية ليزة العدد المضاعف الذى كان لمندوبي العامة ، إذ أن الصوت الواحد الذى يمثل هيئتهم لا يمكن أن يتغلب على صوتى الأشراف ورجال الدين .

### الجمعية الوطنية ( L'Assemblée Nationale ) :

ولأطال الجدل واشتد النزاع وافق نواب العامة على اقتراح قدمه أحدهم « سييس ( siéyès ) » فى ١٦ يونيه ، ومؤداه أن يطلق أولئك النواب على أنفسهم اسم «الجمعية الوطنية»



### افتتاح مجلس الأمة فى ٥ مايو سنة ١٧٨٩

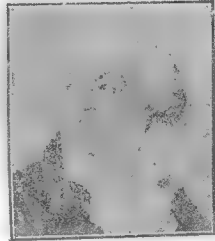
( نقلا عن الصورة المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس )

وأن يشرعوا بصفتهم نواب البلاد ، فى تشكيل دستور تصان به حقوق الشعب ، سواء لديهم فى ذلك اشتراك بقية المندوبين معهم أم انفصلهم عنهم . على أن الأشراف اتحدوا من هذه الخطوة النائرة على النظام القديم وسيلة لاقناع الملك بالانضمام إلى صفوفهم ، فأمر بإغلاق

القاعة التي كان يجتمع فيها النواب بحجة إعدادها للجلسة قادمة ، غير أن أعضاء الجمعية الوطنية انتقلوا إلى ملعب التنس المجاور للقصر ؛ وهناك اتفقوا جميعا على أن يوالوا الاجتماع مهما كانت الظروف حتى يتموا وضع الدستور الذي طلبه الشعب ؛ وألا يعودوا إلى بلادهم قبل ذلك بحال من الأحوال .

وفي يوم ٢٣ يونيه دعيت الطبقات الثلاث إلى القاعة العامة ، وألقى الملك خطابا ضمنه إلفاء القرار الذي اتخذته نواب الأمة ، وذكر الإصلاحات التي رأى وجوب البحث فيها لادخالها على نظام الحكومة ، وأعلن قراره النهائي بوجوب انفصال طبقات المجلس بعضها عن البعض الآخر عند المناقشة وأخذ الأصوات ، وأندر الأعضاء بالضى وحده في طريق الإصلاح إذا كانت طبقات الأمة تتنازع الأمر بينها في وضع هذه الإصلاحات . ثم غادر القاعة ومن ورائه رجال الدين والأشراف ظافرين بما كانوا يطلبون ، وبقي مندوبو العامة

وحدهم واجمين يتنازع الخوف والسخط نفوسهم ، إلى أن بدد الرعماء ذلك الضعف بكلمات مأثورة خالدة ، فلما دخل رسول الملك يأمر الجميع بالانفضاض ، صاح به «ميرابو» : إننا هنا بارادة الشعب ، ولن نرح مكاننا إلا على أسنة الحراب ! « ولبت الأعضاء في أما كنهم يعملون » كأن شيئا من ذلك لم يقع » كما قال «سيس» ، وانطلقوا يتخذون الحيلة لأنفسهم أولا ، فأصدروا قراراً يعلنون فيه أنهم يحكم نيابتهم عن الأمة قد



ميرابو

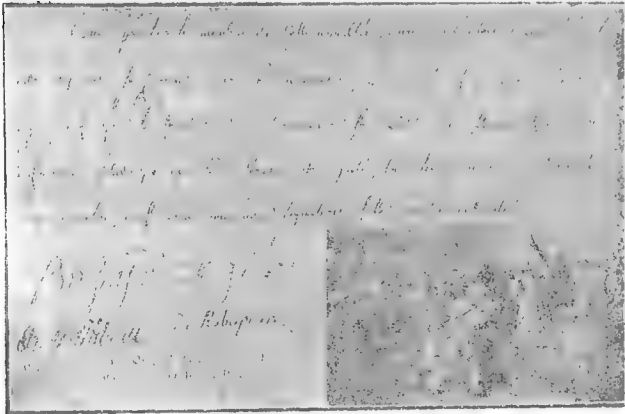
أصبحوا غير خاضعين لسلطة القانون من حيث الاتهام أو المحاكمة أو السجن ، وأن كل سلطة تخالف ذلك القرار ترتكب جريمة الخيانة للأمة !

### موقف الملك :

وأما الملك فقد تظاهر بالاذعان لمشيئة النواب إلى حد أن طالب إلى رجال الدين والأشراف الانضمام إلى زملائهم ، وذلك ريثما يتم له استقدام جيوش لا تتأخر عن إطاعة أوامره عند الحاجة . فلما تم له ما أراد ، بدأ حركته الرجعية المنتظرة ، فعزل نكر يوم ١١ يوليه ، وولى مكانه « بروتى ( Breteuil ) » أحد رجاله المعروفين بالاخلاص له .

على أن هذا الحادث أدنى إلى قيام الشعب بمظاهرات عديدة سفكت فيها الدماء ، وذلك

بتأثير بعض المهيجين ، أمثال « مارا ( Marat ) » و « ديمولين ( Dcmsoulins ) » الذين نجحوا في إثارة خواطر العامة بخطبهم ومقالاتهم ، إلى حد أن اضطرت البلدية أن تسمح للناخبين بتشكيل هيئة منهم تتولى صيانة الأموال والأرواح ، فبدأت بتأليف حرس أهلى يساعد على حفظ النظام واستتباب الأمن . ولكن الحالة تفاقمت باشاعات السوء التى كان يرجف بها المرجفون عن نيات الملك وأغراضه ، لا سيما بعد أن قتل عدد من الجنود إبان تلك الاضطرابات ، فأخذ الأهالى يدبرون وسائل الدفاع عن أنفسهم ، فهاجوا مخازن الأنفليد ودار الصناعة فى ١٤ يولييه ، واستولوا على ما فيها من الأسلحة ، ثم تحولوا إلى حصن الباستيل حيث توهموا أن الدخائر كلها قد جمعت هناك .



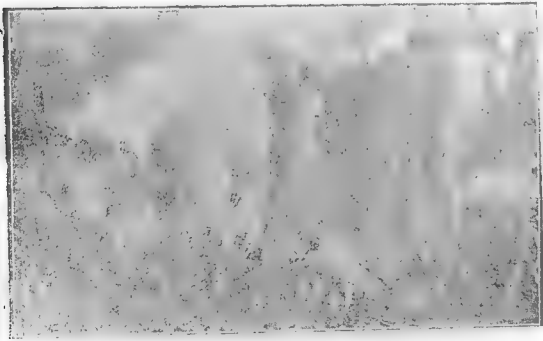
ميثاق ملعب التنس بتوقيع النواب .  
( قلا عن الصورة المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس )

### المهجوم على الباستيل :

ومع أن الحامية لم تكن تربو على المائة ، وأن كل مدافع الحصن سحبت من أماكنها تهدئة الحالة ، فإن المهاجمين لم ينتنوا عن إعمال المدافع والبنادق فى جدران الحصن ، إلى أن اضطر حاكم الباستيل إلى التسليم بشرط أن يكون هو وجنده فى مأمن على حياتهم ، إلا أن

الشعب في دخوله الحصن لم يكثرث لوعده ، ولم يتقيد بشرط ، فقتل حاكم الحصن وعدداً من جنوده أشنع قتلة ، ومثل بالباقيين أفضع تمثيل .

على أن الأهالي لم يعدموا وسيلة لتبرير ما وقع ، فاتهموا حاكم الباستيل بجرمة التحرش بالشعب الوديع المسالم ! وبلغت شدة الرغبة في تبرئة المجرمين إلى حد وصفهم بالأبطال ، واعتبار عملهم مجيداً جديراً باجلال التاريخ ، ولما كانت الملكية في حالة لا تستطيع معها المقاومة دفعا لهذا الشر المتفاقم ، فقد قبل لويس رواية الباستيل على علاقتها ، وزار باريس دلالة على الرضا عن أهلها ، وأجاب ملتسمهم في تعيين « بايلي » رئيس « الجمعية الوطنية » عمدة لها ، و « لافاييت ( Lafayette ) » قائداً للحرس الأهلي ، كما أنه أعاد « نكر » إلى الوزارة وأبعد الجند عن باريس وفرساي .



المهجوم على الباستيل ( ١٤ يولييه سنة ١٧٨٩ )

### نتائج سقوط الباستيل :

كان لسقوط الباستيل دوى هائل في أنحاء أوروبا ، ارتجت له العروش وطرب له الأحرار ، إذ طالما استخدمه ملوك فرنسا والأشراف المقربون لديهم ، لاقضاء خصومهم وإخضاع أصوات المفكرين وأنصار الحرية ، بطرحهم في أقبيته المظلمة حتى تفرغ آجالهم ، وعلى الرغم من خلوه حين الاستيلاء عليه إلا من نفر قليل لا قيمة له ، فقد أسكر الشعب الفرنسي هذا الفوز

قتادى في ثقته بنفسه وقدرته على إخضاع الحكومة لارادته حتى كان لذلك أسوأ أثر في مجرى الحوادث فيما بعد .

وكانت أول نتيجة لسقوط الباستيل والاعجاب بالرجال الذين قاموا بذلك العمل أن أخذ رجال الأقاليم يهاجمون الألوف من قصور الأشراف — التي تمثل الباستيل في الأقاليم — وجعلوا يدمرون ما بها من السجلات التي تثبت حقوق الأشراف إزاء العامة حتى سادت الفوضى في كل مكان ، لاسمياً عند ما انكمش رجال الحكومة عن الوقوف في وجه الثائرين خوف أن يحل بهم ماحل بحاكم الباستيل ، وبلغ من عجزهم عن ضبط الأحوال أن سلك جماعة الناخبين في الأقاليم نفس السبيل الذي اتبعه زملاؤهم في باريس ، بأن شكّلوا لجاناً للأشراف على أعمال الحكومة والمحافظة على الأمن — قدر المستطاع .

٤ أغسطس :

إزاء هذا الاضطراب القائم في الأقاليم ، أخذت الجمعية تبحث في مساء الثلاثاء ٤ أغسطس في الوسائل التي تكفل إيقاف هذا التيار الجارف ، فقام أحد الأشراف الفيكونت دي نواي ( Vicomte de Noailles ) وأعلن أن الأزمة القائمة ترجع بلا ريب إلى بقاء حقوق الأشراف الاقطاعية ، وأنه لاسبيل إلى قمع الاضطراب بغير إلغاء بعض هذه الحقوق ومشترى البعض الآخر ، وعزز هذا الرأي دوق داجويون ( Duc d'Aiguillon ) وأسقف نانسي بين عاصفة من الاستحسان والموافقة ، فأخذ الأعضاء يعملون إلى الساعة الثانية صباحاً ، في موجة خارقة من الحماس وإنكار الذات على تنفيذ مقتضى هذا القرار ، فوافقوا على إلغاء حقوق الأشراف الاقطاعية وحقوقهم القضائية ، وحقوق الصيد ، وتمويض الأشراف عن حقوقهم في محاصيل المزارعين ، وفي الضرائب المفروضة على المطاحن والأفران ؛ وهذا إلى إلغاء امتيازات المقاطعات وامتيازات الأفراد في الضرائب وما إليها ، والموافقة على إنشاء قضاء مجاني ، وإعلان حق الفرنسيين جميعاً في تقلد الوظائف العامة . فتم بذلك تحرير المزارعين من القيود التي كانت تهبط المملكية ، وإلغاء الفروق بين الطبقات ، وإعلان المساواة بين أهل البلاد عامة ، حتى لم يبق بعد هذا شيء من آثار العهد القديم .

حوادث أكتوبر :

فزع الملك مع هذا من تهادى الشعب وطفغيانه ، فعمد إلى استدعاء فرقة الفلاندر الموالية

له لتكون بمثابة حرس يدافع عن فرساي ، ولكن مجيء الفرقة ولد كثيراً من الريب والظنون ، ولا سيما لما ذاع عن نبأ الاهانة التي لحقت شعار الثورة أثناء وليمة أقيمت للحرس الجديد ، وحدث أن انتشر القحط حينئذ في باريس نظراً لقلة ما عرض من الفلال تفادياً من النهب ، فانتبه المهجرون هذه الفرصة ليرغموا الملك على الإقامة بباريس حتى يأمنوا جانبه ، فأخذوا يحضون النساء على الاجتماع والمطالبة بالخبز ورجوع الملك إلى باريس ، على زعم أنه بعودته مع أسرته يكثر القوت في المدينة ، فسار عدد كبير من النساء في ٥ أكتوبر - وخلفهن المئات من الرجال المسلحين - إلى فرساي ، حيث اقتحمن قاعات المجلس مناديات بطلب الخبز ، ثم تقدمن لمهاجمة القصر بعد ذلك ، ولكن حال دون غرضهن وجود حرس قوى .

### العودة إلى باريس :

وفي فجر اليوم التالي بكر الجمع الذي افترش الثرى طول الليل واقتحم القصر من باب أغفلت حراسته ، إلى أن اقترب من مخدع الملك والملسكة ، ولكن لافاييت كان قد وصل إلى فرساي على رأس الحرس الأهلي أثناء الليل ليطلب أيضاً إلى الملك باسم البلدية أن يعود إلى باريس ، فلما جاءه أبناء هذا الهجوم ، أسرع إلى القصر وحال بين الملك وبين شعبه الهائج ، على أن يقبل العودة إلى باريس . وهكذا استسلم لويس إلى القدر ، وترك نفسه تحت رحمته ، وعاد إلى باريس حاملاً شارة الثورة<sup>(١)</sup> على صدره ، وسط موكب النساء ، وقد كان دخول لويس قصر التويلري أول خطوة في سبيل دخوله السجن فيما بعد ، ومن السجن إلى المقصلة !

(١) الأصل في هذه الشارة أنه حين هاج الشعب في باريس عقب عزل نكر (١١ يولييه) اقترح بعضهم أن يضع كل فرد ورقة من أوراق الشجر في قبعة ليتعارف المتضامنون في السخط على الحكومة ، ثم أبدلت هذه الشارة في اليوم التالي باللونين : الأزرق والأحمر . فلما جاء الملك لزيارة باريس عقب سقوط الباستيل ، وضع اللون الأبيض ( وهو شعار الملكية ) بينهما تكريماً له فبقيت الألوان الثلاثة شارة الثورة منذ ذلك الحين .



## الفصل الثالث

### الدستور الجديد

انتقلت الجمعية الوطنية إلى باريس عقب مغادرة الملك فرساي ، فأمنت بذلك جانب الحكومة وتدخلها في أعمالها واعتمدت على حماية الشعب ، ولكنها أصيبت بتدخل الشعب من حين لآخر في تصرفاتها ، فأثر ذلك تأثيراً سيئاً في وضع الدستور الذي بدأت في إعداده في فرساي .

وتلخص القرارات التي أصدرتها الجمعية في هذا الشأن فيما يلي :

#### (٢) حقوق الإنسان :

أعلنت حقوق الانسان<sup>(١)</sup> على أساس تعاليم روسو : وهي أن الناس ولدوا أحراراً متساوين في الحقوق ، وأن الغرض من الحكومات ضمان الحرية ، والأمن الشخصية ، وصيانة الحقوق ، وحماية الأرواح ، ومنع المظالم ، وأن لكل أمة الحق في مشاركة الحكومة في وضع القوانين ، وتقرير الضرائب ، ولها وحدها السلطة العليا في البلاد ، وليس لأحد أن يستعمل هذه السلطة إلا بإرادتها .

#### (٢) الامتيازات :

ألغى نظام الامتيازات وما كان يترتب عليه من واجبات وحقوق .

#### (٣) تقسيم فرنسا :

ألغى التقسيم القديم لفرنسا وقسمت من جديد إلى ٨٣ قسماً تكاد تتساوى مساحتها كلها ، وأطلقوا على كل منها اسم أحد أجزائها الطبيعية الشهيرة ( كنهر أو جبل ) ، وأنشئ لكل منها مجلس ينتخب بالتصويت العام ، ويكون عمله الاشراف على شؤونها الداخلية .

#### (٤) السلطة التشريعية :

وضعت السلطة التشريعية في يد مجلس نيابي واحد ينتخب لمدة سنتين ، بحيث لا يتجدد

(١) نعرفنا في صدر الكتاب الصورة الأصلية لهذا القرار كما ورد في الدستور الذي وقعه لويس السادس عشر في ١٤ سبتمبر سنة ١٧٩١ ، ويرى التوقيع بأعلى الجانب الأيسر للصورة .

انتخاب أحد الأعضاء مرتين متواليتين ، وجعل الانتخاب على درجتين ، كما جعل حقاً مقصوراً على من يدفعون قدرأ معيناً من الضرائب ، بشرط ألا يقل سنهم عن خمسة وعشرين عاماً ، وخول الملك سلطة رفض (Veto) أى حق إلغاء قرارات المجلس ، إلا إذا أعادت تلك القرارات ثلاثة مجالس متتالية ، ووضع شرط يحرم على أعضاء المجلس النيابي دخول الوزارة .

ويلاحظ أن قصر مدة المجلس على سنتين مع تحريم إعادة انتخاب الأعضاء السابقين ، كان من شأنه أن يحرم البلاد ثمرة الخبرة النيابية ، ويعرقل سبل الإصلاح ، نظراً لاحتمال اختلاف الآراء بين المجالس المتعاقبة . أما منع الأعضاء من دخول الوزارة ، فقد حرم الحكومة خبرة الكثيرين من ذوى الكفاية ، وأقام حاجزاً بين السلطتين : التنفيذية والتشريعية ، أصبح معه دوام التفاهم بين الفريقين متعذراً .

#### (٥) سلطة الملك :

خول الملك حق رفض قرارات المجلس النيابي على النحو الذى يبناه ، كما خول حق تعيين الوزارة ، ورياسة الجيش ، وإعلان الحرب ، وعقد معاهدات الصلح — بشرط موافقة المجلس — والاشراف على القضاء والادارة ، على أن هذا الاشراف كان بلا قيمة ، إذ جعلت تلك الوظائف قائمة على أساس الانتخاب ، فأصبحت سلطتها مستمدة من الشعب لا من الملك .

وعلى الجملة فقد سلبت من الملك كل سلطة حقيقية وأبقى له ظلهما ، وبعد أن كان سيد البلاد أصبح أول خادم لها ، ومع هذا فلم تعط له أية فرصة ليكون "خادماً نافعاً" .

#### (٦) الدستور المدني :

(ويراد به النظام الذى وضع للكنيسة) — نزل رجال الدين عن « زكاتهم » كما ذكرنا ولكن إفلاس خزائن الحكومة حمل الجمعية على اغتصاب أملاك الكنيسة<sup>(١)</sup> وتحديد

(١) قدر بعضهم قيمة هذه الأملاك بنحو ثلاثة آلاف مليون فرنك ، ولكنها عرضت فى السوق بأبخس الأثمان للحصول على قيمتها نقداً . وقد كان من نتيجة ذلك اضطراب الحالة المالية ، وظهور حزب جديد يمالئ الثورة من اشتروا أملاك الكنيسة . ولكن ظهر حزب آخر معاد لها من الحاقين على التمدى على حقوق البابا والكنيسة ، ولم تحمد حدة هذا الحزب حتى أبرم نابليون اتفاقاً (كونكورديات) مع البابا سنة ١٨٠١ .

مرتببات لرجال الدين ، على أن يكون تعيينهم بطريق الانتخاب حتى تقطع كل علاقة بين البابا والكنيسة . ولما أعلن البابا ورجال الدين سحقهم على هذا النظام ، أصدرت الجمعية قراراً يحتم على رجال الدين أن يقسموا عيمين الاخلاص والطاعة للدستور ، وإلا حرموا وظائفهم وأوقفوا عن العمل .

### هرب الملك :

كانت هذه القرارات سبباً في نفور الملك من الجمعية بعد إخلاصه لها ، ولا سيما بعد القرار الذي أصدرته بشأن رجال الدين ، فان عقيدته الدينية كانت تأبى عليه أن يحتمل التهاون فيما عسى الدين وأهله ، وإذ كان ميرابو قد انضم إلى جانب الملك لما كان يتقاضاه منه من الأموال ، ولما رآه من تطرف الجمعية ، فقد نصحه له بأن يخرج من باريس علنا وسط حرسه إلى إقليم مجاور من الأقاليم الموالية له ، وهناك يدعو الجمعية إلى دستور جديد ، تكون له فيه سلطة فعلية ، فان أبت ، زحف على باريس وقضى على العصاة ، ولكن الملك والملكة لم يثقوا تماماً بميرابو ، فجعلوا يسوفان في تنفيذ خطته ، حتى إذا كان أبريل سنة ١٧٩١ توفي ميرابو ، فقبّر معه مشروعه ، وفقدت الملكية فيه أكبر نصير قادر على إنقاذها .

تغلب رأى الملكة بعد ذلك ، وكان مشروعهما يقضى بالهرب سراً نحو الحدود في اتجاه «شالون» (Châlons) و «متز» (Metz) ، حيث تقام مظاهرة عسكرية لأرهاب الجمعية وإعادتها إلى صوابها . وفي ليلة ٢١ يونيه اتخذ الملك وزوجه وبنوه من الليل ستاراً ، وعمموا شطر الحدود ، حيث كان ينتظرهم جيش بقيادة «بويه» (Bouillé) . ولما أصبحوا قاب قوسين أو أدنى من الأمان اكتشفت دخيلة أمرهم ، وقبض عليهم في «فارن» (Varennes) وأعيدوا إلى باريس وسط مظاهر الاحتقار الشديد .

### الاختلاف على مصير الملك :

كان أكبر ما يشغل الأذهان بعد عودة الملك هو مصير التاج وصاحبه ، فقد صرح الملك في خطاب له قبل هربه ، بأن كل ما وافق عليه بعد جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٧٨٩ ، كان بالرغم من إرادته فلا يتقيد به . فرأى فريق من الأعضاء ، وهم جماعة المتطرفين من

اليقاقة<sup>(١)</sup> ، أن في سالوك الملك هذا خروجاً منه على أمته ، وحثناً بمعده ، وأنه قد آن الوقت الذى تزول فيه الملكية وظلها ، وتقام الجمهورية<sup>(٢)</sup> لتوطيد النظام الجديد ، غير أن الأغلبية كانت تميل إلى رأى المعتدلين الذين كانوا من حزب اليقاقة ، ثم انفصلوا عقب هذا الحادث وأصبحوا يعرفون باسم « فويان ( Feuillants ) » نسبة إلى الدار التى يجتمعون فيها ، وقد كانت قديماً ديراً لجماعة دينية بهذا الاسم . وكان هذا الرأى يقضى باعادة الملك إلى عرشه ، مع تقييد سلطته ، فأصدرت الجمعية قراراً بذلك ، على زعم أن الملك لا يعد مسئولاً عن فراره ، لأنه نقل بالقوة ؛ ولا ريب أن الجمعية قد اتبعت هذا الرأى رغبة في اجتناب الأزمة التى تعقب إلغاء الملكية ، والفوضى التى تنشأ عن هذا الانقلاب ؛ إلا أن قرارها أغضب المتطرفين من اليقاقة ، فطنوا في رأى الأغلبية ، وقرروا تنظيم مظاهرة لارهاب الجمعية وإخضاعها لرايهم ، وقد أفلحوا في دعوتهم ، إذ اجتمع خلق كثير من الفوغاء في ساحة « شان دى مارس ( Champs de Mars ) » في ١٧ يولييه لامنضاء الشكوى التى أعدت في هذا الشأن ، ولكن الحرس الأهلى شنت شملهم ومزق جموعهم ، فاختفى على أثر ذلك زعماء المتطرفين أمثال « دانتون ( Danton ) » و « روبسبير ( Robespierre ) » جزءاً مما قد يحل بهم ، ولو قبض عليهم حينئذ وضرب على أيديهم بشدة لتخلعت البلاد من عوامل الفوضى التى بقيت تئن منها طويلاً .

أما الملك فكانت الجمعية قد أصدرت قراراً بوقفه عن مباشرة سلطته حتى يتم وضع الدستور فيوقعه ويقسم بين الاخلاص له .

وفي سبتمبر سنة ١٧٩١ تم الدستور ، فوقعه الملك وأقسم بين الولاء للجمعية والقانون . وهكذا ظن العالم أن زمن الثورة والاضطراب في فرنسا قد انقضى ، وأن البلاد يوشك أن يطلع عليها فجر عهد جديد .

(١) تكونت هذه الجماعة من بين أعضاء الجمعية الوطنية مذ كانت بمرسأى للبحث في أعمالهم النابية . ولما انتقلت الجمعية إلى باريس اتسع نطاق الجماعة ، وأصبحت تشمل عدداً كبيراً من المشتغلين بالسياسة ، واتخذت نادياً لها داراً قديمة للثقة الدينية المعروفة باسم « اليقاقة » ( Jacobins ) ، فأطلق هذا الاسم على أعضاء ذلك النادى الذين قوى شأنهم منذ أنشأوا فروعاً لناديتهم في كل إقليم وناحية بفرنسا .

(٢) يلاحظ أن هذه هي المرة الأولى التى نبتت فيها فكرة الجمهورية ، وذلك نتيجة تدرج المواد كما ذكرنا في ختام الفصل الأول .

## الفصل الرابع

( L'Assemblée Législative ) — الجمعية التشريعية

انحلت الجمعية الوطنية عقب إتمام الدستور وحلف يمين الاخلاص له ، فطويت بذلك صحيفة الهيئة التي قوضت دعائم النظام القديم . ومهما قيل عن المبادئ الجليلة التي أتى بها رجال هذه الجمعية ، فما لا ريب فيه أنهم لم يتخذوا الحيلة لحاية الشعب من نفسه ، بعد أن سلبوا السلطة من الملك لحاية الشعب منه ، وهذا أكبر انتقاد يوجه إليهم ، فهم وإن كان جُلهم على قسط وفير من الحزم ، فقد جرفوا في تيار المواطف الذي ساد البلاد فدفع بها إلى هاوية بعيدة النور .

انعقدت الجمعية التشريعية في أول أكتوبر سنة ١٧٩١ وفق أحكام الدستور ، وكانت تختلف عن الجمعية التي تقدمتها في أن مهمتها اقتصرت على تنفيذ مواد الدستور ، وحماية نتائج الثورة من عبث العابثين بها . ولذا فانه بعد أن كان النزاع في الجمعية الوطنية قائماً على مسائل دستورية ، أصبح نزاع الأحزاب الآن قائماً على الاستئثار بالسلطة . ولما كان أعضاء الجمعية الوطنية قد قرروا أنه لا يجوز تجديد انتخاب أى عضو فيها للجمعية التشريعية ، فقد حرمت هذه الجمعية من أعظم رجال فرنسا كفاية وحزماً وخبرة ، وامتلأت بشبان حديثي العهد بالسياسة وشؤون الدولة .

### الأحزاب :

انقسمت الجمعية من بادية الأمر إلى ثلاثة أحزاب وهي : اليسار واليمين والوسط ، فأما حزب اليسار ، فكان يجمع أنصار اليقافة الذين تقدم ذكرهم ، المتطرفين منهم والمعتدلين وأشهرهم جماعة الجيروندي ( Girondins ) نسبة إلى الاقليم الذي انتخبوا عنه . وكانوا ينقمون على الدستور اعتداله في عرفهم ، ويعتمدون في خطاباتهم على الألفاظ المنمقة والبارات الخلاية تشبهاً بنواب الرومان . وأما حزب اليمين فكان يتألف من أنصار جماعة الفويان الذين كانوا يعضدون الدستور ، وكان حزب الوسط يشمل أفراداً عرفوا بالحذر والتردد ، فكانوا يخدمون الحزب بعد الآخر ، دون اتخاذ رأى معروف ولا ثبات على خطة واحدة .

## فرنسا والدول :

كان أول ما اتجهت إليه أنظار الجمعية الجديدة مسألة الحرب التي كانت تهدد فرنسا حينئذ من جانب دول أوربا بدعوى « الدفاع عن حق الملوك الإلهي وحق الأسرات » ولا ريب أن هذا ففاق وادعاء باطل ، فلطالما نشبت الثورات ، وأعدم الملوك في أوربا ، دون أن تحرك الدول ساكنًا . والحقيقة هي أن أوربا لم ترفى نشوب الثورة إلا فرصة لاضعاف فرنسا واغتيال أملاكها ، وإزالة منافس خطير من ميدان السياسة .

وتفصيل ما حدث هو أن الروسيا اقترحت فكرة التعاون في القضاء على الثورة ، حتى تحول نظر النمسا وبروسيا إلى غرب الرين ، ليخلوها الجو في بولندية ، ولكن بروسيا ظلت تردد طويلا قبل أن تقامر بجنودها ضد فرنسا ، حتى ألحت عليها إنجلترا وهولندا والنمسا بالكف عن دسائسها في بليجيكا والانصراف إلى ما قد يصيبها من النعم بحاربة فرنسا . وبذا خرجت الدول من انشفاق بعضها على البعض الآخر ، بالاتفاق على التهام تلك الدولة المنشقة على نفسها . ولا قر الرأي على ذلك ، بدأت النمسا وبروسيا ترقبان الفرص وتتمسكان الأعذار للبدء بالتدخل .

## كيف بدأت الحرب :

وكان أول هذه الأعذار ما نشأ عن إلغاء امتيازات الأمراء الألمان المقيمين على حدود الأناضاس . فقد قبلت الجمعية أن تعوضهم عما فقدوه ، ولكنهم أصرروا على أخذ حقوقهم كاملة . وازداد المركز حرجا باحتلال فرنسا كوتيه فينيسان — وكانت ملكا للبابا — وذلك إثر قيام أهالي أفينيون ( Avignon ) ضد عمال البابا ، وإعلان انضمامهم إلى فرنسا ، هذا إلى أن باريس امتلأت بالوفود من ألمانيا وسويسرا وإيطاليا طالبين من زعماء الثورة المعونة لبلادهم للوصول إلى مثل نصيبهم من الحرية . فجذعت الدول ، وبدأت تفكر في التدخل قبل أن يتفاقم الأمر . ولا ريب أن إلحاح المهاجرين من الفرنسيين ، وتوسل الملك والملكة لأخيها إمبراطور النمسا بالتعجيل بانقازها من الخطر الذي كان يهددها رغم قبولها الدستور ، لم يترك مجالاً للنمسا في التردد ، فأرسل الإمبراطور بالاتفاق مع ملك بروسيا تهديدات عدة إلى فرنسا كان أخطرها شائعا بلاغ « بلنتر ( Pillnitz ) » ( ٢٧ أغسطس سنة ١٧٩١ )

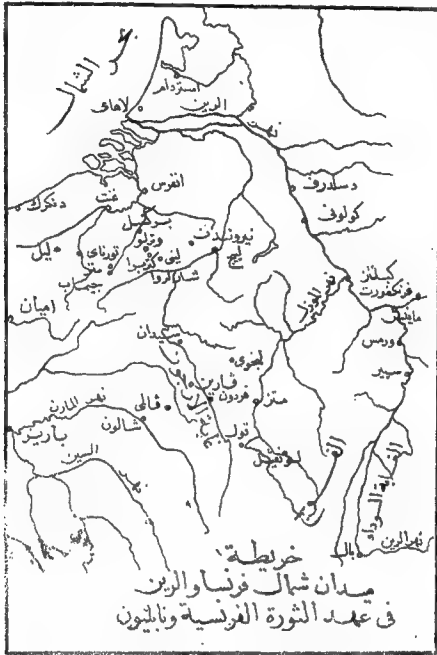
الذي أعلننا فيه أن دول أوروبا لا تتردد في استخدام كل الوسائل لاعادة الملكية إلى قوتها في فرنسا . وقد طرب الأشراف المهاجرون لصدور هذا البلاغ ، وأرسلوا منشوراً من كوبلنتز (Coblentz) توعّدوا فيه زعماء الثورة بالعقاب الصارم .

ولقد أثارت هذه التهديدات سخط الشعب الفرنسي ، حتى أن الجمعية التشريعية قررت أن كل مهاجر لا يعود إلى فرنسا يمد شريكاً في التآمر على سلامة بلاده ، ويكون جزاؤه الموت ومصادرة أملاكه . وقررت أيضاً أن ينفي كل من لا يقسم بين الطاعة والاخلاص للدستور من رجال الدين . وانهى الأمر أخيراً بأن أفلح أنصار الحرب <sup>(١)</sup> في فرنسا في حمل الملك على إعلان الحرب في ٢٠ أبريل سنة ١٧٩٢ .

### الحرب :

كانت عدة فرنسا الكبرى المتطوعين من أبنائها ، فان الجيش القديم كان قد انحل على أثر الثورة ومهاجرة الكثيرين من الضباط الأشراف . على أن هؤلاء المتطوعين كانوا لا يملكون من الصفات الحربية سوى الحماسة ، وهي لا تنفي عن النظام والخبرة ، ولا يملكون من المعدات والذخائر إلا القليل . ولعل أكبر معجزة أتت بها الثورة هي التنبل على كل هذه المصاعب ، والانتصار في النهاية على أعظم جيوش أوروبا . ولا ريب أن ذلك يعزى إلى أن الحليفتين لم تجعما من الجنود أكثر من ثمانين ألفاً ، في مقدمتها الأشراف المهاجرون ، وكان يقود هذه القوات « برنسويك (Brunswick) » قائد روسيا وهو شيخ تنقصه صفات المفارمة والاقدام ، ولم تكن الثقة متبادلة بين الحليفتين ، كما أن أنظارها كانت متجهة نحو بولندة على الدوام لمراقبة ما تعمله روسيا هناك ؛ هذا إلى أنهما كانتا في غرور من قدرتهما على سحق فرنسا على مهل ، ولذلك فأنهما لم تتمجلا في الزحف إليها ، أضف إلى ذلك أن « برنسويك » أصدر بلاغاً في ٢٥ يولييه توعّد فيه باريس بالتدمير إذا أصاب الأسرة المالكة أي سوء ، أو إذا قاوم جيوشه مقاوم ؛ وقد أتى هذا البلاغ بنير ما كان ينتظره الأعداء ،

(١) كانت الأحزاب المختلفة مجمعة على إعلان الحرب ماعدا الباقية المتطرفين ، فأُنعصار الملكية المطامعة كانوا يأملون أن تنصرف فرنسا لتحصيد إلى الملك سلطانه المطلق . وأنصار الملكية الدستورية ، كانوا يرجون من وراء أنصار فرنسا تنوية مركز الملك فتخفف حدة المتطرفين . والجيرونديون كانوا يرغبون فيها لاتخاذها وسيلة للاستئثار بالسلطة ، وأما الباقية المتطرفون فقد رغبوا وحدهم عن الحرب مخافة أن تؤدي إلى الهزيمة فيفضي على الثورة ، أو إلى النصر فيقوى مركز الملكية .



إذ تماسكت الأمة تماسكا تاماً لدفع الأخطار التي كانت تهددها .

أسرعت فرنسا بالزحف إلى بلجيكا عقب إعلان الحرب ، ولكنها ردت على عجل ، ولم يتعمقها أعداؤها ، فأفسحوا لها المجال لتنظيم صفوفها من جديد ، إذ لم يبدأوا مهاجمتها إلا في ١٩ أغسطس ، فاستولوا على كثير من المدن حتى اخترقوا غابات الأرجون (Argonne) « ترمويل فرنسا » ، فوجدوا الفرنسيين تحت قيادة « ديمورييه (Dumouriez) » مرابطين على تلال فالمي (Valmy) ، فأطلقوا عليهم النيران ، ولكن الجنود الفرنسية ثبتت في مكانها بثباتاً لم يعهده خصومهم من قبل . ولما كان المرض قد تفشى بين الجنود ، وكانت الدول في شغل عن الحرب بموقف روسيا المقلق في الشرق ، فقد



اتفق برنسويك مع ديغوريه على أن ينسحب من غير قتال ، ولذا تعتبر موقعة فالمي على صغرها من أهم مواقع التاريخ ، لأنها ولدت في فرنسا وجيشها تلك الثقة بالنفس التي جعلتها مصدر الفزع لأوروبا مدة طويلة .

### باريس إبان الحرب :

كان الملك قد اتخذ وزارة من حزب اليمين عند افتتاح الجمعية التشريعية ، ولكنها سقطت أمام حملات الأحزاب المارضة ، وأعقبتها وزارة من الجيرونديين ، فتم على يدها إعلان الحرب ، إلا أن هزيمة الجند في فآتحة الهجوم أدت إلى سقوط هذه الوزارة ، وتعيين وزارة جديدة تمثل الأحزاب المختلفة ، فلم يرق ذلك في أعين الجيرونديين الذين فكروا في استخدام الشعب لارهاب الملك وحمله على إرجاع وزارتهم ، وقد ظاهروا اليماقبة المتطرفون في هذه الفكرة ، على أمل أن تنهأ لهم الفرصة لاغتيال الملك وإعلان الجمهورية ، ومن ثم دبرت مظاهرة في ٢٠ يونيو سنة ١٧٩٢ باسم الاحتفال بذكرى ميثاق ملعب التنس ، وفيها اقتحم الشعب قصر التويلري وأحاط بالملك ، ولكنه أبدى من الثبات واللباب ما استطاع به أن يرد المتظاهرين ، دون أن يظفروا بفيئتهم ، إلا أن هذا الحادث أفزع كثيراً من المعتدلين أمثال لافيت ، فأشاروا على الملك باغلاق جمعية اليماقبة والضرب على أيدي المحرضين ، ولكن الملك والمملكة لم يعملوا بهذه النصيحة ، فرفضوا حياتهما وحياة أسرتهما لأخطار لم تكن في الحسبان .

### ١٠ أغسطس :

ذلك أن المتطرفين لم يثبتوا بعد ٢٠ يونيو عن توجيه أشد الحملات إلى الملكية وأنصارها وجاء بلاغ برنسويك فاتجده المحرضون سلاحاً جديداً يستخدمونه لاغراء الباريسيين ووفود متطوعي الأقاليم للمتطالبة بخلع الملك . وحدث أن وفدأ من مرسيليا وصل في أواخر يولييه وهو ينشد نشيد الرين الحماسي ( الذي وضعه روجيه دي ليل ، وعرف منذ ذلك الحين بالمرسيليين ) ؟ فوجد المتطرفون في ذلك الوفد الأداة التي ينشدونها لتحقيق أغراضهم ، فبدأوا باغتصاب السلطة من بلدية باريس ليلة ١٠ أغسطس ، ثم هاجموا قصر التويلري في الصباح ، ففر الملك وأهله إلى قاعة الجمعية ، وبعد قتال عنيف بين النوغاء والحرس الخاص ، اقتحم النوغاء القصر ، ومنه إلى الجمعية حيث ألحوا بخلع الملك ، ولكن الجيرونديين أفلحوا في الحصول على موافقة الجمعية على وقفه فقط ، وترك البت في مسألة العرش إلى مؤتمر وطني يدعى لهذا

الغرض ، أملي أن يفوزوا حينئذ باستخدام رأى مندوبى الأقاليم ضد يعاقبة باريس<sup>(١)</sup> ، على أنهم قبلوا مع ذلك وضع الملك فى حراسة بلدية باريس وسجنه مع أمرته فى « الهيكل القديم » .  
وإذ تم إيقاف الملك وحكومته انتخبت هيئة تنفيذية لإدارة البلاد ، وكان على رأسها « دانتون ( Danton ) » أحد زعماء اليعاقبة ، وبطل الحوادث التى مرت بنا ، فاشترك مع مجلس الكومون ( البلدية الجديدة ) فى إدارة الأعمال وتنفيذ السياسة المخيرة التى جرى عليها حزبهم .

مذابح سبتمبر :

فى تلك الأثناء تقدم الأعداء فى الأراضي الفرنسية على عجل كما مر بنا ، فقررت الجمعية بتأثير الكومون والرعب الذى أحدثه بلاغ برنويك القبض على الأشراف وإيداعهم السجن حتى يأمن الناس شر الخيانة . وما وافت الأبناء بسقوط فردان ( مفتاح باريس ) فى ٢ سبتمبر حتى استولى الجزع على الجميع وطافت بالسجون عصابات مسلحة ، أودت بحياة كل من فيها تشفيًا منهم . ولقد استمرت هذه المذابح حتى ٥ سبتمبر بعد أن بلغ عدد من قتل نحو ١٥٠٠ . ولا شك أن المسئول عن كل هذه الأرواح هو دانتون ومن ورائه مجلس الكومون .  
وأما الجمعية التشريعية ، فقد انحلت بعد ذلك بقليل ، بعد أن تم على يدها هدم الملكية والدستور نفسه ، بل هدم السلام والعدل والحرية .

## الفصل الخامس

المؤتمر الوطنى — ( La Convention Nationale )<sup>(٢)</sup>

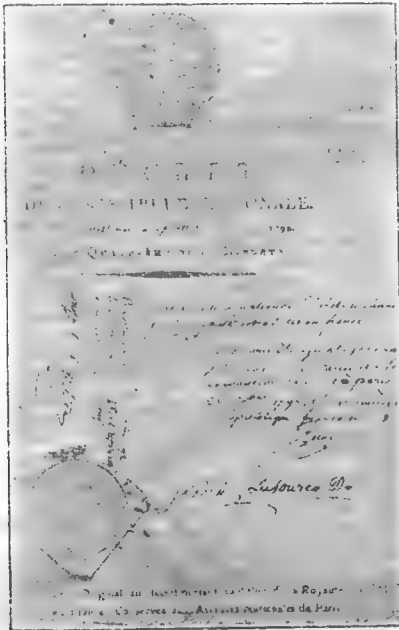
- الأحزاب :

عقد المؤتمر الوطنى فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٧٩٢ مجلس الجيرونديين على اليمين ولم يكونوا أقل رغبة فى الجمهورية من اليعاقبة ، وإنما جملوا برنامجهم مكافئة مطامع ذلك الفريق ، لما رأوه

(١) فزع الجيرونديين خلال هذه الحوادث من سياسة اليعاقبة لما رأوه من رغبتهم فى التساطع على الجمعية ولإملاء سياستهم على البلاد بقوة الفوجاء ومجالس الكومون بباريس .

(٢) انتخب المؤتمر على قواعد جديدة وضعتها الجمعية التشريعية وهى إلغاء التصايب المالى وإلزام السن إلى ٢١ عاماً .

فهم من نزع السيطرة على البلاد . أما اليماقة المتطرفون<sup>(١)</sup> فقد جلسوا إلى اليسار ، وكانوا أقل عدداً ولكنهم كانوا أكثر كفاءة وأكبر جرأة وأشد ارتباطاً - تظاهروا من الخارج بمدينة باريس -- وجلس بين الفريقين جماعة عرفوا باسم « السهل » ( La Plaine ) وكانوا يتبعون رأي الفريق الأقوى .  
وقد كانت فاشة أعمال المؤتمر إلغاء الملكية في ٢١ سبتمبر ، ثم إعلان الجمهورية



قرار إلغاء الملكية ( ٢١ سبتمبر سنة ١٧٩٢ )  
( خلا عن الصورة الرسمية المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس )

(١) يعرف هؤلاء باسم ( Montgnards ) إذ اتخذ زعمائهم مقاعدهم بأعلى القاعة في أقصى اليسار وأظهروا دانتون وروببير وملا وديمولين .

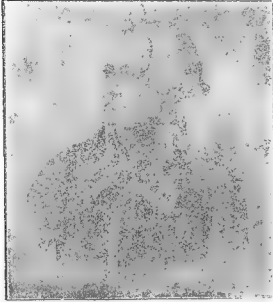
في ٢٥ سبتمبر، ولما جاءت الأنباء بتقدم الجيوش الفرنسية بعد فاشي حتى اكتسحت البلجيكي وضمّت سافوى ونيس إلى فرنسا وبسطت حمايتها على جنيف، أصدر المؤتمر قراراً في ١٩ نوفمبر بتأييد كل أمة تطالب بحريتها. ولقد حاول الجيروندي أثناء كل هذا أن يستأثروا بالسلطة في ظل النظام الجديد، فوجهوا إلى اليقاقة تهماً زادتهم في الواقع ارتباطاً وتسانداً وجعلتهم يشعرون أن لا سبيل إلى تأييد الجمهورية، وإرهاب خصومهم والسيطرة على البلاد، إلا باعدام الملك، فحاولوا أن يكرهوا المؤتمر على إصدار قرار باعدامه بتهمة الخيانة العظمى للبلاد من غير محاكمة. إلا أن الجيروندي قاوموا تلك الحركة، وأفلحوا في حمل المؤتمر على تقرير محاكمته، طمعاً في إنقاذه. ومع أن العرف والدستور يناقضان هذه المحاكمة، فقد مثل الملك أمام المؤتمر ودافع عن نفسه، كما دافع عنه محاميان حتى كاد المؤتمر يقتنع ببراءته، ولكن «روبسيير» وقف في الأعضاء يذكّرهم أنهم «ليسوا قضاة بل رجال سياسة» وكان لخطابه وخطاب زملائه من التأثير ما جعل المؤتمر يقرر إدانة الملك، فحاول الجيروندي<sup>(١)</sup> إنقاذه بالالتجاء إلى استفتاء الشعب في العقوبة، غير أن اليقاقة أفسدوا حيلتهم، بأن حشدوا جموعاً من غوغاء باريس داخل القاعة وخارجها لارهاب الأعضاء المعتدلين والمتريدين يوم أخذ الأصوات في أمر تقدير العقوبة، ثم اقترح أحدهم ألا يبدى العضو رأيه وهو جالس أو قائم في مكانه كما جرت العادة، بل بالذهاب إلى المنبر وإعلان رأيه من هناك، فأفزعت هذه الحيلة كثيراً من الأعضاء، ودفعتهم إلى الرضوخ لرغبة أعدائهم. وهكذا فاز اليقاقة بالأغلبية، وقرر المؤتمر إعدام الملك (في ١٧ يناير سنة ١٧٩٣)، ونفذ فيه الحكم في ٢١ يناير بميدان الجمهورية بباريس، وكان آخر ما نطق به: «إني بريء...» ولكن فليكن دمي فداء سلام وسعادة أبناء فرنسا.

### عهد الإرهاب:

رأى المتطرفون حينئذ أنه قد تحتم عليهم المضي فيما شرعوا فيه من الارهاب، سواء أرغبوا في ذلك أم كرهوا، حتى لا تسنح الفرصة للمعتدلين وأنصار الملكية بالتأثر منهم. وكانت الأحوال كلها قد تهيأت لهم لتحقيق أغراضهم، فقد أحاطت بالبلاد إذ ذاك أخطار عديدة نشأت عن حالة الفزع التي أوجدها قتل الملك في داخل البلاد وخارجها.

(١) لم يحاول الجيروندي انقاذ الملك جاً فيه، ولكن نكابة في اليقاقة وجزعاً من انتقال السلطة إلى يد خصومهم، ومن أجل ذلك أرادوا الالتجاء إلى استفتاء الشعب، لاستخدام رأى الأقاليم ضد يقاقة باريس.

أما في داخل البلاد فقد عم السخط على اليماقة ، لا سيما في الأقاليم ، حيث أخذ يتجلى هذا السخط في مظاهر شتى ، فديموريه — وكان من أكبر أنصار الجيرونديين — انضم إلى الأعداء بعد أن حاول عبثاً الرحف إلى باريس لتخليص البلاد من إرهاب المتطرفين . ثم إن



ديموريه

الفن انداخلية استعرت في أنحاء البلاد على إثر قتل الملك ، وإعلان التجنيد العام ، والاستطالة على رجال الدين ، ومحريض الجيرونديين الذين تفرقوا في البلاد خوفاً من اليماقة . وأما في الخارج فقد أفرع هذا الحادث ملوك أوروبا ، وصرف الكثيرين عن العطف على الثورة ، لا سيما بعد أن أخذت الجنود الفرنسية تتقدم في بلجيكا بعد غالي ، فتألف التحالف الدولي الأول من النمسا وبروسيا وإنجلترا وأسبانيا ، وأكرهت الجنود الفرنسية على الارتداد على عجل .

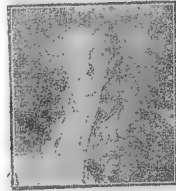
إزاء كل هذا رأى المتطرفون الفرصة سانحة للاستئثار بالحكم دون باقي الأحزاب ، فأعلنوا أن البلاد في خطر ، وأن لا سبيل إلى الدفاع عنها ، إلا إذا تألفت هيئة صغيرة تدير الأعمال ، وتقرر الخطط بغير تردد أو توان ، فأجاب المؤتمر بفيثهم ، وأنشأ لجنة سميت لجنة الأمن العام ، ( Comité du Salut Public ) ، وأقام إلى جانبها محكمة سميت محكمة الثورة مهمتها القضاء على كل العوامل التي تعرقل مصلحة الدفاع الوطني ، وكان للمتطرفين اليد العليا في الهيئتين .

### أعمال لجنة الأمن العام :

لم يلبث اليماقة أن قبضوا على ناصية الحالة في الداخل والخارج . فأما في الداخل ، فقد أطفأوا نيران الثورات بما أعدوه من القوة وأعلنوه من الوعود ، إذ وضعوا دستوراً جديداً للجمهورية سمي فيما بعد ( دستور سنة ١٧٩٣ ) ، ولكنهم لم ينفذوه ، واستخدموا القوة لاطفاء الفن ، حتى لم ينسلخ عام ١٧٩٣ إلا وقد أخذت الثورة في لا فينديه ( La Vendée ) وأذمنت مرسيليا ، ودانت طولون ، وفتحت ليون أبوابها بعد حصار طويل .

وأما في الخارج فقد أظهر اليعاقبة العجائب بكفاءتهم ، وإرادتهم الحديدية ، ونشاطهم الغريب الذي نفخوا منه في صدر الأمة حتى حولوها من أقصاها إلى أقصاها إلى ثكنة عسكرية ، فاستخدموا الشبان للقتال ، والشيوخ لاستنهاض الهمم ، والنساء للتمريض والحياكة ، والأولاد والمتزوجين للعمل في الحقول ومصانع الأسلحة والذخيرة .

وكان المحور الأكبر لإدارة الشؤون الحربية ووضع خطط القتال ، « كارنو (Carnot) » الذي يكاد لا يعرف التاريخ له مثيلاً في قدرته العجيبة على تنظيم الجيوش وتجهيزها بكل معدات القتال ، حتى إنه لم يحل الحول حتى كانت هزائم فرنسا قد انقلبت إلى انتصارات ، إذ أوقف زحف الحلفاء إلى فرنسا ، ثم اتخذ الجيش الفرنسي خطة الهجوم ، فاكسح البلاد المنخفضة مرة ثانية ، واحتل ضفة الرين اليسرى ، وأجبر الأسبان على التراجع إلى ما وراء جبال البرانس ، وبذلك تحقق ما كانت تحلم به فرنسا من قديم وهو الوصول إلى حدودها الطبيعية .



كارنو

### محكمة الثورة :

بينما كانت لجنة الأمن العام تقوم بمهمة الدفاع عن البلاد ، وتعد لها عدة النصر ، كانت محاكم الثورة في باريس والأقاليم ، تنظر في أمر من يشبه في سلوكهم ضد مصلحة البلاد ، وتدفع بهم إلى المقصلة ، فقصت على مئات من الرجال والنساء بتهمة الخيانة العظمى ، حتى أصبح مشهد الاعدام بالمقصلة أمراً عادياً تحتشد الجموع لرؤيته كل يوم . ولقد ذهب بين الضحايا كثير ممن لم تكن لهم جناية سوى التشيع لأراء أقل تطرفاً من آراء اليعاقبة ، أو ممن كان يخشى أن يثاروا لأنفسهم — « أرسل أعداءك إلى المقصلة قبل أن يرسلوك إليها » — فسقط على حد المقصلة كثير من زعماء الجيرونديين ، كما سقطت الملكة ، وشارلوت كورداي ، التي قتلت مارا زعيم نادى اليعاقبة ، طمعاً في القضاء على حكم الارهاب بالارهاب .

## انقسام اليقاقة :

على أنه إذا كان اليقاقة قد أفسحوا المجال لأنفسهم بالقضاء على كل أعدائهم ، فإنهم سرعان ما انقسموا شيعاً وأحزاباً ، أولها حزب « داتون » ، الذى رأى أن سياسة الفرع والارهاب قد بلغت أقصى مداها ، وأنه لا بد من العودة إلى سياسة الاعتدال ، لا سيما بعد ما خفت وطأة الأخطار التى كانت تهدد البلاد . والثانى حزب « هيير ( Hébert ) » ، و « شومت ( Chaumette ) » وكان يدعو إلى نهاية التطرف فى كل شيء ، وبثأيره اتخذ تقويم جديد لفرنسا يبدأ بتاريخ إعلان الجمهورية ، ووضعت أسماء جديدة للأيام والشهور والفصول ، وألغى نظام الأسابيع ، وقسم الشهر إلى ثلاثة أقسام متساوية ، وأعلن زوال المسيحية من فرنسا واستبدالها بعبادة « العدل والحق » كما أعلنت استباحة أملاك الأشراف ، ووضع النظام المشرى للمقاييس والموازين وهو النظام المتبع الآن فى فرنسا وغيرها . وكان هناك فريق ثالث لم يرتض مبادئ داتون المعتدلة ، ولم يسلم بآراء هيير المتطرفة ، وكان على



داتون

رأسه « روبسبير » ، فنجح بمساعدة « دانتون » في القضاء على جماعة هيبير أولاً ، ثم انفراد بالجماعة الأخرى ، ففضى على دانتون وشيعته . وهكذا خلا الجو أخيراً لروبسبير .

### الإرهاب الأكبر :

كان روبسبير شديد الاعتقاد بوجود الكائن الأعظم ( Etre Suprême ) فجعل فاتحة أعماله حمل الأمة على مشاركته اعتقاده بأن أقام احتفالاً فخماً للمبادأة الجديدة ، رأسه بنفسه كالكاهن الأكبر لها ، وكذلك عمل على صيانة حقوق الأملاك لأربابها ، واهتم ببسط سلطان « الفضيلة » مستعيناً على ذلك بالإرهاب وسفك الدماء بلا حساب ، حتى بلغ ضحايا المقصلة في باريس وحدها ١٣٧٦ في الستة الأسابيع الأخيرة من حكمه — وكان مع ذلك يشكو من البطء في القضاء على أعداء الجمهورية .



روبسبير

### إعدام روبسبير :

غير أن الشعب ملّ هذه المشاهد الدموية التي كان يراها كل يوم ، وأصبح يتوق إلى عهد تسود فيه السكينة والسلام ، لا سيما أن الحجة التي كانت تتخذ ستاراً لهذه الفظائع ، وهي سلامة الوطن قبل كل شيء ، قد باتت ولا محل لها ، بعد أن تقهقر أعداء فرنسا ، وأخذت الفتن . لذلك دبرت مكيدة لازالة شبّح روبسبير الخفيف ، واشترك في تديرها وتنفيذها رجال مختلفو المبادئ والأخلاق ، فلم يكن يربط بعضهم ببعض سوى الفزع من الفتك بهم ، وكان أكبر عامل بينهم « فوشيه » ( Fouché ) أحد زعماء الإرهاب ، فإن له الفضل الأكبر في تدير هذه المؤامرة وإحكامها . وفي ٢٩ يولييه سنة ١٧٩٤ وجه المؤتمرون إلى روبسبير في قاعة المؤتمر تهمة الخيانة العظمى التي طالما أزهق الأرواح باسمها ، فلجأ روبسبير إلى قوة العارمة لانتقاده ، ولكن أكبر أنصاره كانوا قد انفضوا من حوله ، فاستطاع المؤتمر أن يقدمه إلى المقصلة ليُشرب الكأس التي طالما جرّعها المئات من الأبرياء ، وأحسن الناس كأثماً أفاقوا من حلم مروع !



## حكومة الإدارة :

كان أكبر ما يرغب فيه الناس جميعاً ، أن تعود الحياة والأعمال إلى مجراها العادي ، بعد أن ساد الرعب والفنك طويلاً ، وكسدت التجارة وارتبكت الأحوال المالية ، فتعالت الأصوات بوجوب القضاء على كل عوامل الفوضى والارهاب ، وإعادة سير الأحكام إلى طريقها النظامي ، فتشجع المؤتمر وأغلق نادى اليعاقة ، وفُض مجلس الكومون في باريس ، وألغى كل القوانين الاستثنائية التي وضعها رجال العهد البائد . بيد أن رغبة البلاد في السلام والطمأنينة لم تصل إلى درجة الرغبة في القضاء على الثورة وآثارها ، فقد كان يمز على الناس ضياع ثمرة جهاد وآلام السنين التي مرت ؛ كما أن الكثيرين من أفراد الشعب نالوا خيراً وفيراً في عهد الثورة — كأرباب المزارع وأصحاب الوظائف وغيرهم — فلم تذهب بهم رغبتهم في التخلص من حكم الارهاب إلى حد إرجاع الملكية القديمة . غير أن الملكيين خيل إليهم أن الفرصة سانحة ، فهبوا بمساعدة الانجليز ، وحاولوا غزو فرنسا من الشمال وإضرام نار الفتنة فيها ، ولكن القائد الكبير « هوش » قضى على محاولتهم هذه ، وشتت أنصارهم .

## دستور سنة ١٧٩٥ :

حينئذ اتجهت أنظار المؤتمر إلى وضع دستور جديد للجمهورية ، تصان فيه حقوق الأفراد ، فوضع النظام المعروف بدستور العام الثالث ، وبمقتضاه تألفت الحكومة من الهيئات الآتية :

أولاً — الهيئة التشريعية ، وتتألف من :

- ( أ ) مجلس الشيوخ ، ويتكون من ٢٠٠ عضو ممن يزيد عمرهم على سن الأربعين ، ووظيفته مراجعة قرارات المجلس الآخر ووقف ما لا يتفق منها مع المصلحة العامة .
- ( ب ) مجلس الخمسمائة ، ويتكون من خمسمائة عضو ممن يزيد سنهم على الثلاثين ، ويسقط ثلث عددهم في كل عام ، ووظيفته وضع مشروعات القوانين لاغير<sup>(١)</sup> .

ثانياً — الهيئة التنفيذية ، وتمهد إلى خمسة أعضاء ينتخبهم المجلسان ، ويرأس كل منهم

(١) وضع نظام الانتخاب على درجتين واشترط ألا تقل سن الناخب عن ٢١ سنة وأن يكون ممن يدفعون قدرًا معينًا من الضرائب وأن يعرف القراءة والكتابة .

الادارة بالتناوب — لمدة ثلاثة أشهر ، ويسقط واحد منهم سنوياً بالاقتراع ، ومهمتهم تولى الادارة والسياسة والشؤون الحربية .

ولما كان المؤتمر قد خشى أن تكون أغلبية الحكومة الجديدة لغير رجاله ، فيتعرض للانتقام خصومه من يعاقبة وملكيين ، فقد اشترط في تكوين الهيئة التشريعية المقبلة ، أن يكون ثلثا أعضاء المجلسين من بين أعضائه ، غير أن الشعب كان شديد الحنق على كل رجال العهد القديم ، فهب محتج على هذا القيد ملتجئاً إلى القوة كسابق عادته ، ولكن المؤتمر قابل القوة بمثلها ، وكانت له الغلبة على الشعب ، بفضل جندي شاب لم تدركه الشهرة بعد ، وهو نابليون بونابرت .

## الفصل السادس

ظهور نابليون بونابرت

مولده ونشأته :-

ولد في أجاسيو بجزيرة قرشقة ( Corsica ) في ١٥ أغسطس سنة ١٧٦٩ من أسرة تسكانية الأصل ، هاجرت إلى تلك الجزيرة قبل ذلك العهد بأجيال عديدة ، وكان أبوه «شارل بونابرت» محامياً ذا شهرة كبيرة ، وأمه «ليتيشيا رامولينو» ( Lætitia Ramolino ) من فضليات النساء وأذكاهن . شب والجزيرة حديثة العهد بالثورة التي قامت ضد فرنسا ، حين حاولت الاستيلاء عليها ، فشبت مخيلته بقصص أبطال قومه وشجعائهم ، ولما آنس منه أبوه الرغبة في الجندي من صفه ، أرسله إلى مدرسة بريين ( Brienne ) الحربية ومنها إلى المدرسة الحربية العليا بياريس ، فأظهر تفوقاً عظيماً على أقرانه في الرياضيات ، وإطلاعا واسعا في التاريخ والجغرافيا ، ولما أتم دراسته سنة ١٧٨٥ عين ملازماً في الجيش ، وسرعان ما نشبت الثورة فرحب بها نابليون حقدًا على الأشراف وأبنائهم الذين كانوا يهزأون به في المدرسة ، وانتصاراً للأفكار الحديثة التي تشبع بها ، فطفق يساعد على نجاح الثورة وانتشارها في موطنه ، تارة بالكتابة وتارة بالخطابة ، حتى اضطرت أسرته إلى الزواج إلى فرنسا ، فرأى من اضطهاد أهل الجزيرة لها ، إلا أنه خفف تدريجاً من حماسه وتشيعه الشديد للثورة ،

لأن تربيته العسكرية لم تلائمها الفوضى والجرائم التي كان يرتكبها الفوغاء ، ولكنه من جهة أخرى رأى من واجبه تعضيد حكومة اليماقية ، لدفع الأخطار التي كانت تهدد البلاد ، فعين عام ١٧٩٣ قائداً للمدفعية في حصار طولون التي ثارت واعتصمت بمعونة الانجليز والأسبان ، فكان لخطته الفضل الأكبر في إخضاعها ، ولما حدثت فتنة باريس التي أشرنا إليها (عام ١٧٩٥) نجح في الدفاع عن المؤتمر كما عرفنا ، وتعرف إذ ذاك بمجوزين بوهارنيه ، أرملة أحد قواد فرنسا الأشراف ، فتزوج بها ، ثم عهدت إليه قيادة الحملة الإيطالية ( التي أعدها الحكومة الجديدة ) اعترافاً بخدماته لحكومة الادارة .

### الحملة الإيطالية :

كانت الجيوش الفرنسية قد انقلبت إلى المهجوم كما علمنا عقب موقعة فالمي ، فدخلت بلجيكا وهولندا (١) ثم ردت على أعقابها بعد تأليف التحالف الدولي الأول (٢) ، ولكن لجنة الأمن العام قاومت هذا الخطر ، وأخذت مهاجم أعداءها حتى احتلت البلجيك وهولندا من جديد ، فانفرط عقد التحالف على الأثر بخروج روسيا (٣) التي اعترفت لفرنسا بفتحها في الشاطئ الأيسر للرين ، وتبعها أسبانيا التي نزلت لفرنسا عن جزيرة سان دومنغو ، فلم يبق سوى إنجلترا والنمسا ، ومعهما سردينيا ، فبدأت حكومة الادارة بتوجيه ضرباتها إلى النمسا ، وكانت خطتها ترمي إلى مهاجمة فيينا عن طريق وادي الطونة ، بينما يقوم جيش آخر بالزحف إلى شمال إيطاليا ، ومنها إلى فيينا أيضاً ، وهذا القسم الأخير هو الذي وكل إلى بوناپرت .

سار بوناپرت بطريق الألب البحرية ، وكان جيشه صغيراً تنقصه المؤن والدخائر ، بيد أنه أشعل حماسة الجند وحرك مطامعهم ، فما كاد ينزل في السهل الأعظم حتى مزق شمل أعدائه في موقعة « مونتي نوت ( Monte Notte ) » في أبريل سنة ١٧٩٦ ، وما زال يتعقب السردنيين حتى نفصوا بدمهم من مخالفة النمساوين ، وتخلوا له عن نيس وسافوى في أبريل سنة ١٧٩٦ ، فتحول حينئذ إلى النمساوين ، فأجبر قائدهم « بوليو ( Beaulieu ) » على الارتداد إلى ما وراء نهر الأدا ومنه إلى ما وراء المانشيو ( Mancio ) ، حتى أصبح سهل

(١) موقعة جيبان نوفمبر ١٧٩٢ .

(٢) موقعة نيرون مارس ١٧٩٣ .

(٣) معاهدة باسل أو بال ( Basle ) ١٧٩٥ .

لومبارديا مفتوحاً أمام بونابرت ، فدخل « ميلان » ، ومنها تقدم إلى « منتوا ( Mantua ) » أمنع معقل لأعدائه في إيطاليا ، فحاول النمساويون أن يحولوا دون استيلائه عليها ، ولكنهم أرغموا في النهاية على تسليمها ، وبذلك فتح الطريق أمام بونابرت لمواصلة الزحف إلى فيينا ، من غير أن يلقى مقاومة تذكر ، فاضطر النمساويون أخيراً إلى التقدم بطلب الهدنة .

ولما كان جيش فرنسا الزاحف على الزين قد هزم ، وحصلت فرنسا على كل ما كانت ترجوه من الحملة ، فقد أجاب بونابرت طلب الهدنة ، ثم عقد صلح « كامبيو فورميو ( Campo Formio ) » في أول أكتوبر سنة ١٧٩٧ ، وبه تخلت النمسا عن كل أملاكها في إيطاليا مقابل حصولها على جمهورية البندقيه ، كما تخلت عن البلاد الواطئة ، واعترفت بجمهورية شمالي إيطاليا ( Cisalpine ) التي كونها نابليون<sup>(١)</sup> ، وسلمت بحق فرنسا في الاستيلاء على الشاطئ الأيسر للرين ، وعلى ملحقات البندقيه على ساحل الأدرياتيک ، وهي « دلاشيا ( Dalmatia ) » ، وجزائر « الأيونيان ( Ionian ) » . وتعتبر هذه الحملة فاتحة عهد بونابرت المجيد ، لما تم على يديه من الفوز الباهر والنصر العظيم .

### الحملة المصرية :

لم يبق من أعداء فرنسا بعد ذلك إلا إنجلترا ، فقد حاول الفريقان عبثاً الوصول إلى حل حاسم أو إبرام صلح رضى الجانبين ، ومن ثم اتجهت أنظار فرنسا منذ عام ١٧٩٧ إلى غزو مصر لتحويل تجارة الهند عن طريق رأس الرجاء إلى طريق البحر الأحمر ، رغبة في هدم سيادة بريطانيا التجارية ، وإنشاء قاعدة لغزو ممتلكاتها في الشرق ، نظراً إلى أن سيادة إنجلترا البحرية كانت تحول بين فرنسا وبين غزو عدوتها في بلادها .

على أن فكرة استيلاء الفرنسيين على مصر لم تكن حديثة العهد ، بل ترجع إلى ذلك الزمن الذي كانت فيه بريطانيا وفرنسا تتنازcan النفوذ في بلاد الهند ، فقد كانت بريطانيا تعمل دوماً على جعل طريق رأس الرجاء هو طريق مواصلات الهند ، رغبة في استبقاء سيادتها التجارية التي تقوم على السيادة البحرية ، بينما كانت فرنسا تعمل على تحويل ذلك التيار التجاري إلى طريق البحر الأبيض ، على زعم أن موقعها الجغرافي يسمح لها بالتفوق .

(١) تكونت هذه الجمهورية من أملاك النمسا في شمالي إيطاليا ، ومن فرارة ( Ferrara ) ، وبولونا ( Bologna ) ، ورومانا ( Romagna ) التي انتزعها نابليون من البابا بموجب « معاهدة تولنتينو ( Tolentino ) » (فبراير سنة ١٧٩٧) عقب سقوط متوا .



على إنجلترا ، ولذا كانت تحاول يئس حين وآخر إعادة فتح طريق مصر التجارى ، أو الاستيلاء على مصر ذاتها ؛ غير أنها فشلت المرة بعد المرة ، حتى إذا ما تهيأت الظروف لغزو مصر إبان حروب الثورة وجدت الفكرة تعصيذاً عاماً من رجال التجارة ومن رجال الحرب والسياسة ك نابليون وتليران .

وفى يوم ١٢ أبريل سنة ١٧٩٨ أصدرت حكومة الادارة أمرها إلى الجنرال بوناپرت بغزو مصر ، وفتح قناة السويس ، وكذلك الاستيلاء على موانئ البحر الأحمر ، وضمها إلى حكومة الجمهورية . وفى يوم ١٩ مايو خرجت الحملة من طولون ، واستولت على مالطة فى طريقها إلى الاسكندرية ؛ ولما سقطت هذه المدينة فى يد الفرنسيين ، زحفت الجنود إلى القاهرة ، وبعد قتال عنيف فى الرحمانية وشبراخيت وبجوار الأهرام ، استولى بوناپرت على العاصمة . غير أن البريطانيين الذين رأوا فى الاستيلاء على مصر خطراً عظيماً يهدد كيانهم فى الشرق ، تعقبوا الحملة وفاجأوا القوات البحرية الفرنسية الراسية فى أبى قير ، وفى موقعة تعرف بموقعة النيل قصفوا على تلك القوات ، وقطعوا بذلك طريق الاتصال بين فرنسا وجيش الشرق ، ولذا أخذ الفرنسيون يعتمدون على موارد الثروة على مصر ، ويمولون على تنظيم البلاد ، وتدعيم مراكزهم فيها ، فأرسلوا « ديزيه ( Desaix ) » لغزو الوجه القبلى ، بينما كان بوناپرت يمحذ فى القاهرة ثورة أهلية استمرت لنزع الحكم الأجنبى منها ؛ ولما استتب له الأمر ، بدأ العلماء الذين رافقوا الحملة بدراسة الشؤون المصرية من وجوهها العديدة ، وتنظيم حياة البلاد على قواعد المدنية الحديثة التى خلفها نابليون أينما حل ؛ هذا فضلاً عن دراسة مشروع فتح قناة تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر .

على أن إعلان تركيا الحرب على فرنسا عقب غزوها مصر ، وعزم الحكومة العثمانية على تسير جيش إلى سوريا وآخر إلى الاسكندرية بمساعدة بريطانيا ، اضطر بوناپرت إلى مباغتة خصومه فى سوريا ، وفى ربيع سنة ١٧٩٩ خرج إلى العريش ، ومنها إلى غزة ويافا ، ثم حاصر عكا ، إلا أن سقوط معدات الحصار ( التى أرسلت بمرأ ) فى يد الإنجليز ، واستماتة الجزائر باشا قائد الحصن فى الدفاع عنه بمساعدة « سدنى سميث » قائد القوات البريطانية فى شرق البحر الأبيض ، اضطر بوناپرت إلى رفع الحصار والعودة إلى مصر ، لاسيما أن الجنود العثمانية الموجهة إليها كانت قد وصلت إلى الاسكندرية . وفى يوم ٢٥ يولييه فاجأ بوناپرت هذه القوات وبدد شملها عند أبى قير ، غير أن هذا الانتصار لم يكن حاسماً نظراً إلى انقطاع المواصلات بين فرنسا وجيشها فى الشرق .

ولما كانت الأنباء قد تواترت حينئذ بتأليف حلف أوربي جديد ضد فرنسا ، فقد عجل بونابرت بالعودة سرّاً إلى فرنسا تاركاً قيادة الجيش إلى « كليبر » ، إلا أن العثمانيين وحلفاءهم البريطانيين عاودوا الكرة على مصر بقوات متفوقة آتية من إنجلترا والآستانة والهند ، فاضطر « كليبر » إلى عقد اتفاقية مع « سدني سميث » تعرف باتفاقية العريش ( ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ) ، وبها وافق كليبر على الجلاء عن مصر ، على أن تنقل جنوده إلى فرنسا ، غير أن إنجلترا أصرت على الجلاء بلا شرط مطلقاً ، ولذا عادت الحرب بين الفريقين ، وانتصر كليبر على جنود الحلفاء عند هليوبوليس في ٢٠ مارس ، ثم أخذ في تنظيم البلاد كما فعل بونابرت من قبل ، إلى أن قضى عليه في القاهرة بطلعة مديّة من يد حليبي ( يوم ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠ ) .

وقد خلفه الجنرال « مينو » ، ولم يكن على شيء من قدرة سلفه ، ولذا أسرع البريطانيون إلى التضييق عليه ، فحاول بونابرت دفع هذا الخطر المحدق به بالتحالف مع بول الأول قيصر روسيا ، على أن يشترك الحليفان في توجيه حملة إلى الهند ، إلا أن مقتل القيصر قضى على هذا المشروع ، وأفسح المجال لبريطانيا لمواصلة الحملة على مصر ، فلم يلبث « مينو » أن هزم ووافق على جلاء جنوده عن البلاد ، وقد أعقب هذا الخذلان صلح أميان ، وبه أعيدت مصر إلى حكم العثمانيين ( سنة ١٨٠٢ ) .

### فرنسا في غياب بونابرت — التحالف الدولي الثاني

( ديسمبر سنة ١٧٩٨ )

حينما كان بونابرت غائباً عن فرنسا ، تألف حلف جديد اشتركت فيه روسيا التي حققت على فرنسا تدخلها في الشرق ، وانتزاعها مالطة من يد الفرسان الذين كانوا في حماية القيصر ، وتركيا التي غزيت أملاكها في الشرق ، وإنجلترا التي لم يكن قد تم معها الصلح بعد ، والنمسا التي أرادت أن تتأثر لنفسها ، وتنتصر لأمرائها إيطاليا الذين اكتسحت أملاكهم تدريجاً<sup>(١)</sup> وتدفع خطر الفرنسيين الذين أغاروا على سويسرا وأصبحوا قيد خطوات من الحدود .

(١) دخل الفرنسيون روما ، وأعلنوا الجمهورية في أملاك البابا ( فبراير سنة ١٧٩٨ ) ، ثم استولوا على يمدنت لوف و تسكانيا ، وأرغموا جنوة على إعلان الجمهورية ، وأقاموا جمهورية في جنوب إيطاليا على مثال جمهورية الممال .

وما كادت الحرب تعلن حتى تقدم القائد الروسي « سواروف (Suovaroff) » إلى إيطاليا وسحق قوات الفرنسيين في « نوفي » وأجبرهم على التخلي عن كل ما كان بيدهم من الأملاك الشاسعة هناك والارتداد إلى شاطئ جنوه ، بيد أن الحالة انعكست على الحلفاء في سويسرا وفي البلاد الواطئة فنجت فرنسا من الخطر ؛ وانقرض عقد المحالفة بخروج روسيا منها ، ( أغسطس — أكتوبر سنة ١٧٩٩ ) .

### النزاع الداخلي :

في هذه الأثناء كان النزاع قائماً في حكومة الإدارة بين السلطين التنفيذية والتشريعية بسبب الأنظمة التي وضعت في دستور سنة ١٧٩٥ ، فانه لما كان يتعين سقوط ثلث أعضاء المجلسين التشريعيين في كل عام ، وكان يسقط من رجال السلطة التنفيذية عضو واحد أصبح المجلسان أسرع إلى التأثر بالتقلبات السياسية من هيئة الحكومة ، فاحان عام ١٧٩٧ حتى كانت أغلبية المجلسين من الملكيين ، بينما كانت الأغلبية بين رجال الإدارة لا تزال للجمهوريين ، فأشار بونابرت حينئذ بتطهير المجلسين من زعماء المارضين حتى لا يفت في عضد الجيش في إيطاليا بعودة الملكية إلى حكم البلاد ، وسارع فعلاً إلى تعضيد الإدارة ونصرتها باستخدام جنده في القضاء على خصومها ، وتعرف هذه الحركة في التاريخ باسم انقلاب « فركتيدور (Coup d'état de Fructidor) » ، إلا أن الإدارة جعلت منذ ذلك الحين تتبع سياسة تقوم على إلغاء انتخاب المارضين ، وإعادة القوانين الاستثنائية ، والضرب على أيدي المحرضين ضد الحكومة ، ومكافأة أعوانها بالرتب والمناصب ؛ وعلى الجملة ، فانها بدلا من أن تقوم على دعائم الإصلاح ، والسعى في الخير العام ، أصبحت تقوم على القوة وما يتبعها من وسائل الارهاب ، وإفساد الأخلاق . وقد زاد مركز الإدارة سوءاً ، أن موقف فرنسا الحربى قد تخرج في غياب بونابرت ، مما جعل المتطرفين يتطلعون إلى إعادة حكم الارهاب بحجة دفع الخطر ، ولكنهم لم ينالوا من أغراضهم سوى عزل بعض أعضاء الإدارة ، وإعادة بعض القوانين الاستثنائية القديمة ، وفرض قرض إجبارى على الأغنياء . ومن ثم تحركت عوامل الجزع القديمة ، واثارت الأقاليم النورية على الحكومة كما فعلت سنة ١٧٩٣ ، فتحولت الأنظار إلى رجل ماهر جسور ، قادر على إعادة الطمأنينة وسحق حركات المتطرفين والرجعيين على السواء . وكان ذلك الرجل ، هو بونابرت بطل الحملة الإيطالية ، الذى توج الشرق جبينه بأكليل جديد من الغار !



إزاء هذه الرغبة العامة ، أرغمت حكومة الادارة على استدعائه ، وكانت تؤمل ألا يستطيع العودة ، ولكنه عاد إلى وطنه في الوقت الملائم ، فوجد "الكثري ناضجة" كما قال ، ( أي الفرصة سانحة ) ، وبدأ من فوره بالانضمام إلى « سيس » وحزبه ، وكان هذا يقول بأن البلاد تحتاج إلى رأس مفكر ويد عاملة ، وكان يرى في نفسه الرأس المفكر ، وفي بونابرت اليد العاملة ، فاتفقا على العمل لاسقاط الحكومة ، ودبرا لذلك المكيده التاريخية المعروفة بانقلاب « برومير ( Brumaire ) » .

### انقلاب برومير :

في صبيحة ١٨ برومير ( نوفمبر ١٧٩٩ ) اجتمع مجلس الشيوخ ، وكانت الأغلبية فيه لحزب سيس ، وقرر انتقال الهيئات التشريعية إلى « سان كلود ( St. Cloud ) » لاجباط مؤامرة قيل بوجودها ، وعهد إلى بونابرت بقيادة القوات العسكرية يباريس وما حوفا لدفع الخطر الموهوم ، وهنالك بعيداً عن خطر الفوغاء أرغمت حكومة الادارة على الاستقالة ، واستخدمت قوة الجند في تطهير المجلسين من المعارضين ، ثم أصدر الباقون قراراً بتأليف حكومة مؤقتة ، لادارة شؤون البلاد ، ريثما يتم وضع دستور جديد ، عهد أمره إلى لجنة من المجلسين تحت إشراف الحكومة المؤقتة .

### القنصلية (دستور ١٧٩٩) :

كان الدستور الجديد يقضى بوضع السلطة التنفيذية في يد ثلاثة قناصل ينتخبون بواسطة مجلس الشيوخ لمدة عشر سنوات ، غير أنه تقرر أن تعهد هذه السلطة في المدة الأولى إلى بونابرت و « كامبسيريس ( Cambacérés ) » و « لبران ( Lebrun ) » على أن يكون بونابرت قنصلاً أولاً ، ويكون له حق إعلان الحرب ، وإمضاء المعاهدات ، وانتخاب الوزراء وكبار الموظفين ، ورئاسة الجيش والادارة بفروعها . وكان القنصلان الآخران بمثابة مساعدين له فقط .

وأما الهيئات التشريعية فكانت تتألف من ثلاث مجالس وهي :

( ١ ) مجلس الشيوخ ( Sénat ) ، وقد وضع على رأسه سيس بطل الحوادث الماضية ، حتى ينفرد نابليون بالسلطة الفعلية . وقد تقرر أن يكون انتخاب أعضائه لمدة حياتهم ، وأن يتم ذلك الانتخاب بواسطة القناصل في أول مرة ، ثم يترك الأمر إلى المجلس نفسه فيما بعد ،

وقد جعلت مهمته مقصورة على انتخاب أعضاء المجلسين الآخرين ، والإشراف على تطبيق أحكام الدستور .

( ٢ ) مجلس التريبون ( Tribunal ) ، ويتكون من مائة عضو يسقط خمسهم في كل سنة ، ومهمتهم درس المسائل والقوانين التي تعرض عليهم ، دون أن يبدوا رأياً بالقبول أو الرفض .

وحينما عرض هذا الدستور على الأمة أقرته بأغلبية عظمى ، بالرغم مما فيه من العيوب . فقد كان الغرض من كل هذه الأنظمة المقدمة ، إيهام الناس أن الحكم لا يزال بأيديهم ، وهو قد انتقل في الحقيقة إلى يد بوناپرت ومجلس حكومته — الذي كان يتألف من رجال ذوى علم وخبرة — فجرى بوناپرت في ذلك على سنة ملوك أسرة التيودور .

## الفصل السابع

### نابليون القنصل الأول

وجه بوناپرت عنايته بادی الأمر إلى الحرب ، فانه رغمًا عن انسحاب روسيامن التحالف كما أسلفنا ، بقيت النمسا وإنجلترا تناصبان فرنسا العداء ، فأخذ يعد العدة أولاً للقضاء على جيوش النمسا ، التي حلت محل الروسيين في إيطاليا ، وأخذت تطارد الفرنسيين إلى خارج الحدود ، ولم يلبث أن باغت خصومه من الخلف ، بأن اجتاز جبال الألب من سويسرا ، وانحدر على الأثر في سهول لمبارديا ، فهدد خطوط مواصلاتهم ، واضطروهم إلى التراجع ، ثم لاقيهم في سهل « مارنجو ( Marengo ) » ، حيث دارت معركة من أكبر معارك التاريخ ، انتهت بهزيمة النمساويين ( في ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠ ) ، حتى سارعوا إلى طلب الهدنة ، ولكن الصلح لم يعقد إلا بعد هزيمتهم ثانية في موقعة « هوهنلندن ( Hohenlinden ) » على يد القائد « مورو ( Moreau ) » في ( ٣ ديسمبر سنة ١٨٠٠ ) ، ويسمى هذا الصلح صلح « لونيڤيل ( Luneville ) » ( ٩ فبراير سنة ١٨٠١ ) ، وبه تجددت شروط معاهدة « كمبو فورميو » ، واعترفت النمسا بالجمهوريات التي أنشأها بوناپرت في إيطاليا وسويسرا

وهولندا ، كما اعترفت بضم بيدمنت إلى فرنسا ، وإعادة تنظيم إيطاليا كما كانت أولاً ، مع ترك البابا وملك نابولي يتمتعان بالحرية المطلقة في إدارة أملاكهما . وقد كانت هذه الانتصارات الباهرة سبباً في رسوخ قدم حكومة القنصلية في فرنسا ، وازدياد تعلق الناس بها ، واطمئنانهم إلى حكمها .

لم يبق بعد ذلك أمام بوناپرت إلا إنجلترا ، ولما كانت البحرية الفرنسية ضعيفة لا تقوى على منازعة خصومها ، فقد ألف نابليون حلفاً بحرياً ( يناير سنة ١٨٠١ ) من روسيا والدانمارك والسويد وبروسيا - وكانت هذه الدول قد أحفظها توقيف إنجلترا لمرأى كبحها وتفتيشها لمحتوياتها خوفاً من نقل مهربات حرية إلى فرنسا ، ولكن إنجلترا عجزت بتحطيم الأسطول الدانيمركي في مياه كوبنهاجن ، فضلاً عن أن بول قيصر روسيا قتل في تلك الأثناء ، فانفرط عقد التحالف على الأثر ، وانقطع أمل نابليون في النصر ، ولذلك اضطر إلى قبول صلح أميان ( ٢٥ مارس سنة ١٨٠٢ ) ، وبه تخلت إنجلترا عن كل ما أخذته من فرنسا وحلفائها ، ما عدا سيلان وترينداد ورأس الرجاء ، وتمهدت برد مألطة إلى فرسان القديس يوحنا ، ومينورقة إلى أسبانيا . وأما فرنسا فقد انسحبت من مصر ، وتركها للسلطان صاحبها الأصلي كما ذكرنا .

### نابليون بوناپرت وإصلاحاته الداخلية :

لم تقتصر أعمال بوناپرت على شؤون الحرب وحدها ، فقد أبدى من النشاط في ميادين السلم ما لا يقل عظمتاً عن انتصاره في ميادين الحرب . ذلك أن برنامج حكومته كان يرمي إلى رفع مكانة فرنسا في الداخل والخارج ، ولتحقيق هذا الغرض ، اتخذ نابليون لنفسه عملاً من كل طبقة ومذهب ، بلا تفرق في الدين أو البدا أو المركز الاجتماعي ، وكان هو فوق الجميع يعمل بجد للأشراف على كل صغيرة وكبيرة في إدارة الحكومة الرئيسية وفي الأقاليم : يستعرض الأوراق ، ويملي الرسائل ، ويستجوب الاختصاصيين ساعات طويلة بغير ملل . أما الخطة التي انتهجها في حكم البلاد فكانت تنطوي على القضاء على المنازعات الحزبية ، وحماية أصحاب المصالح ، وتأييد النظام ، وبسط الأمن ، ومكافحة كل مساوئ العهد القديم - وإن كان الاستبداد السياسي لذلك العهد قد أصبح ممثلاً في شخصه - فقرأ أعلن احترام ملكية الأراضي التي اشترعت من الكنيسة ، صيانة لمصالح المزارعين وأهل الطبقة المتوسطة . ثم

وضع حداً للنزاع الدينى الذى كان يقسم البلاد شطرين ، وذلك بالاتفاق مع البابا على أن تكون له السلطة الروحية على الكنيسة ، وتبقى لليونانيت السلطة الادارية . فأصبحت الكنيسة بحولها وقوتها من ورائه تظاهره فى كل أعماله ، وتؤيده فى كل مواقفه ، وناهيك عما كان



الأمبراطور نابليون الأول

لذلك من التأثير فى نفس الشعب الذى طرب لأصوات أجراس الكنائس — وكانت ممثلة منذ عهد الارهاب وما جاء به من المذاهب الجديدة .  
فضلا عن ذلك ، أمر يونانيت بالناء القوانين التى كانت تحرم على الأشراف العودة إلى

بلادهم ، وأصدر عفواً عاماً عن كل المجرمين السياسيين ، فلم يبق حزب في البلاد بأسرها إلا وأخذ يشعر بمنة قد طوقه بها ! وهكذا أصبحت فرنسا كتلة واحدة يوجهها إلى ميادين العمل المختلفة ، ليقوم كل فريق بنصيبه في بناء العظمة والمجد القومي . وقد توج بونابرت سلسلة أعماله الباهرة بأن وحد القوانين ، وجمع فيها بين القديم والجديد ، مما اجتمعت عليه رغبة الشعب الفرنسي . فهي تعترف مثلاً بحقوق الإنسان واحترام الملكية ، وبالطلاق ، وبالزواج المدني . . . الخ . وبذلك توطدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العظيمة التي تمخضت عنها الثورة .

### تتويج نابليون :

وقد نشأ عن سياسة الحزم التي اتبعتها نابليون في داخل البلاد وخارجها أن وافق الشعب بأغلبية عظمى عام ١٨٠٢ على تعيينه قنصلاً لمدة حياته ، وتخويله حق تعيين خلفه ، مع تغيير الدستور تغييراً يطلق يده في الحكم . وحدث على أثر ذلك أن كشفت مؤامرة لقتل نابليون وانتزاع الحكم المطلق من يده ، في حين كانت إنجلترا تعمل من جديد لتأليف تحالف ضد فرنسا ، فلما تظاهر البلاد رجلها في ذلك الوقت المعصيب ، نودي بنابليون إمبراطوراً في مايو سنة ١٨٠٤ ، وحضر البابا في ديسمبر من ذلك العام بعينه ، وتولى تتويجه على مثال أباطرة الرومان الأقدمين ، وبعد ما فرغ نابليون من مشاغله الداخلية ، ولى وجهه شطر أوروبا التي عادت إلى امتشاق الحسام .

## الفصل الثامن

### حروب نابليون الإمبراطور

لم تكن معاهدة أميان في الحقيقة إلهة بين الخصمين ، اقتضاها الاعياء الذي حل بهما في تضال دام أعواماً طويلة ، كما اقتضاها موقف المتحارين : فبينما كانت إنجلترا تسيطر على البحار ، كانت فرنسا تسيطر على أوروبا ، فعمدًا بحكم الظروف إلى التهادن ريثما تنهيا لكل منهما ظروف جديدة لاستئناف الحرب ، ما دامت المسائل المتنازع عليها بينهما ،

وبخاصة مسألة الأراضي المنخفضة ، والسيادة على البحار ، لم يقض فيها القضاء الأخير ، فما وضعت الحرب أوزارها حتى عاد الطرفان إلى التنازع تحت ستار السلم ، ففرنسا أخذت تقاوم التجارة الانجليزية وتضيق عليها السبل ، وتريد في قواتها البحرية ، بينما كانت إنجلترا تعمل دائماً لتأليف حلف أوروبي جديد ضدها ، وتأبى أن تبر بوعدها بالجلء عن مملكة ، استعداداً لحرب قريبة الوقوع . لذلك أخذ نابليون يتحرش بها حتى أعلنت عليه الحرب في ١٦ مايو سنة ١٨٠٣ ، ومن ثم بدأ الصراع الهائل الذي لم ينته إلا في أوتلو .

فكر نابليون بادی الأمر في غزو إنجلترا نفسها ، فأعد على ساحل فرنسا الشمال جيشاً قوياً ، وبقالات عديدة . ولكن القوة البحرية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ، كانت موزعة بين موانئ فرنسا وحليفها أسبانيا ، وكان الأسطول الانجليزي يراقبها ويحول دون تجمعها ، فلما حاولت أن تخرج أخيراً إلى البحار ، باغتها نلسن عند رأس الطرف الأغر ، في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٠٥ ، وانتصر عليها انتصاراً حاسماً ، وبذا سلمت إنجلترا من أعظم الأخطار التي تعرضت لها منذ عهد الأرمادا .

### التحالف الدولي الثالث ( ١٨٠٥ ) :

أفلحت إنجلترا خلال ذلك في تأليف حلف جديد من روسيا والنمسا والسويد لشل يد نابليون والقضاء على سلطانه الذي زعزع توازن أوروبا الدولي ، وجعله مصدر خطر دائم للجميع ، ذلك أنه حول جمهورية إيطاليا إلى ملكية وراثية يحكمها ابن زوجته « يوجين » ، وألحق بيدمت وجنوة وبارما بأملاك فرنسا ، وأنشأ يتدخل في شؤون سويسرا ، ويدفع الولايات الألمانية إلى مصادقته ومحالفته ، فضلاً عن أنه كان يعمل جهده لتحقيق أحلامه في الشرق ، وجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة لائنية .

ومع أن نابليون لم يكن له حينئذ من حليف سوى بافاريا ، فانه باغت النمسا قبل أن تنهيا لها معاونه أحملافها الروسيين بأن سير جنوده المرابطة في شمالي فرنسا إلى نهر الطونة بطرق متفرقة ، وسرعان ما أحاط بالنمساويين واضطرمهم إلى التسليم في ساحة « أولم ( Ulm ) » ( ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٠٥ ) ، فبقت هذه الموقعة قدم الأباطورية ، كما ثبتت مارنجو قدم القنصلية من قبل ، لا سيما بعد ما توج هذا النصر بدخول فيينا على الأثر . حينئذ مجلت النمسا بحشد فلولها المهزومة وسارعت تعاونها جيوش القيصر لانتقاد العاصمة ، ولكن نابليون بطش بأعدائه جميعاً ، وانتصر عليهم انتصاراً باهراً في موقعة « أوسترلتر » في ٢ ديسمبر ،

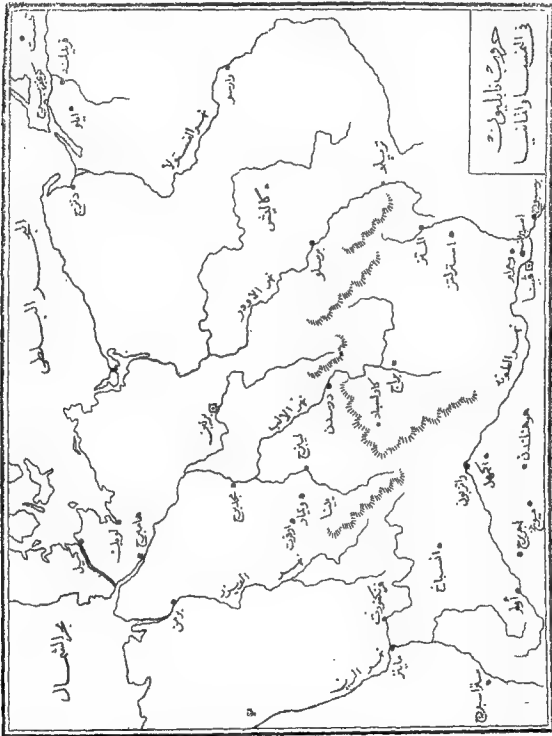
فتقهقر القيصر عائداً لبلاده ، وتقدمت النمسا لتوقيع الصلح في برسبرج ( ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٠٥ ) ، وبه نزلت لفرنسا عن البندقية ودلاشيا وأستريا والتيرول ، فأصبحت لها السيادة التامة في إيطاليا وجنوب ألمانيا ، وتمهد لها السبيل لتنظيم شؤون الايطاليين تنظيمًا لم يشهده منذ قرون ، كما تمهد السبيل لالغاء تلك البقية الباقية من العصور الوسطى — الدولة الرومانية المقدسة — وإنشاء اتحاد جديد من أمراء ألمانيا الجنوبية تحت حماية فرنسا ( اتحاد الرين ) .

### موقف بروسيا :

كانت بروسيا قد اتخذت خطة المسألة منذ التحالف الأول ، بيد أن مطالع نابليون في ألمانيا ، وانتهاء حرمة أراضيها في الحرب الأخيرة أثار فيها رغبة الانضمام إلى جانب الحلفاء ، فلما جاءت موقعة أوسترتز ثاب إليها رشدها ، وسارعت إلى مصادقة نابليون ، على أن يضم إليها هنوفر ، ولكنها عادت فرأت أن معاهدة برسبرج ، وما نتج عنها من إنشاء اتحاد الرين ، وبسط سلطان نابليون على إيطاليا ، لاسيما بعد ما طرد أسرة البربون من نابلي ، ونصب أخاه يوسف ملكا عليها ، فضلا عن جعله هولندية مملكة أقام على عرشها أخاه لويس ، كل ذلك هدد مصالح بروسيا التي ألقت نابليون بخدعها ويمتها بوعود لا طائل تحتها ، فبينما كان يمدّها بالحصول على هنوفر ، والوصول إلى مرتبة الامبراطورية ، كان يفاوض إنجلترا سرّاً لاعادة هنوفر إليها ، وذلك على الرغم من إقبال موانئ بروسيا في وجه التجارة الانجليزية ، وإشهار إنجلترا ثم السويد الحرب عليها من جراء ذلك ، فثار غضب الشعب البروسي ، واضطرت حكومته إلى إنذار نابليون للجلاء عن ألمانيا . ولما كان الأباطور قد فشل في مفاوضات الصلح مع روسيا وإنجلترا ، وبات يخشى تأليف حلف جديد ضده ، فقد تذرّع بذلك البلاغ لمباغطة بروسيا وغزو بلادها ، في وقت كان الجيش البروسي ، على حسن نظامه وشجاعة أفرادها ، ينقصه التمشي مع الأساليب الحربية الحديثة ؛ بل كان لا يزال يتبع تقاليد فردريك الأكبر . لذا تغلب عليه الفرنسيون في موقعة حاسمة وهي موقعة « بينا ( Jena ) » أكتوبر سنة ١٨٠٦ ، وما لبثوا أن أغاروا على المعازل والحصون البروسية فسقطت في أيديهم الواحد بعد الآخر ، بما فيها من الحاميات والمعدات الحربية ، إلى أن دخلت الجيوش النازية برلين ، وهناك أصدر نابليون « مراسيم برلين » الشهيرة التي أعلن

بها حصار الجزر البريطانية ، وحرّم على كل الدول الأوروبية الاتجار معها ، كما حرّم عليها فتح موانئها للسفن الانجليزية .

وفي خلال ذلك جمع ملك بروسيا فلور جيشه وتقهر به نحو الحدود الروسية في الاتجاه



الشمال الشرقى حيث سارع القيصر لنجدته ، إلا أن نابليون عاوده النصر في موقعتين متتاليتين : « إيلو ( Eylau ) » و « فريدلند ( Friedland ) » ( فبراير سنة ١٨٠٧ ) ، فسارعت الحليفتان إلى عقد الهدنة ، وفي خلالها تقابل القيصر اسكندر بالامبراطور نابليون



وسط نهر « النيمن ( Niemen ) » وخرجا من المقابلة صديقين حميمين ، إذ اتفقا على شروط معاهدة « تلسيت ( Tilsit ) » التي أمضيت في ٨ يولييه سنة ١٨٠٧ ؛ وبها تخلت بروسيا عن أملاكها غرب نهر الألب ( Elbe ) لإنشاء مملكة وستفاليا التي نصب عليها « جيروم » أخو نابليون الأصغر ، وكذلك نزلت عن أملاكها في بولندا إلى ملك سكسونيا<sup>(١)</sup> حليف الفرنسيين . أما القيصر فقد اعترف بالتغيرات التي أحدثها نابليون في ألمانيا ، وتمهد بالانضمام إليه في تنفيذ نظام الحصار القاري ضد إنجلترا . وفي نظير ذلك تعهد نابليون بمساعدة حليفه في تحقيق مطالبه في فنلندة ووادي الطونة ، وتحقيق حلم القيصرية منذ عهد بطرس الأكبر في تقسيم تركيا .

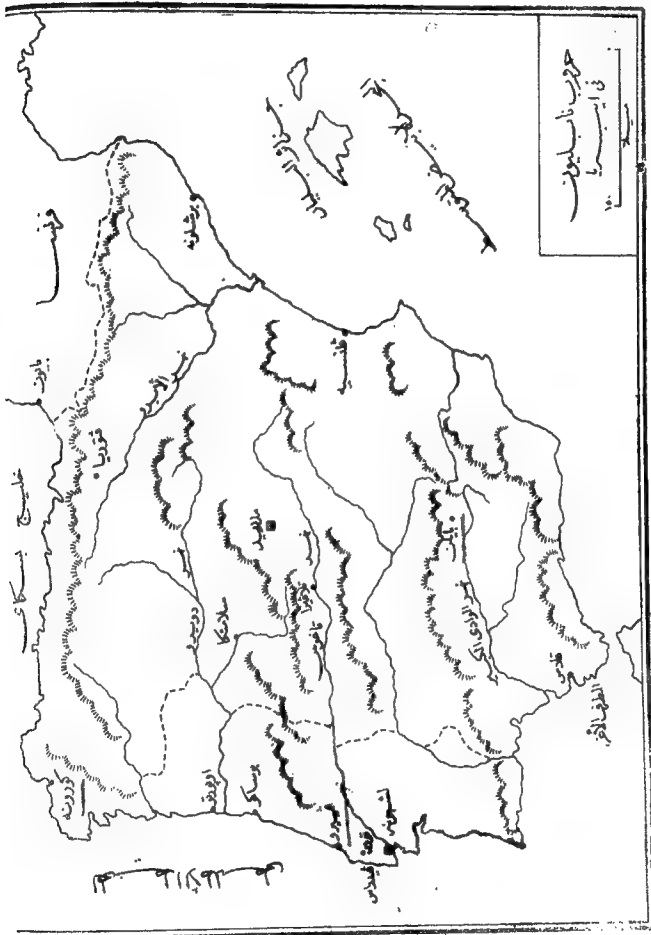
### نابليون وأيبيريا :

يعتبر صلح تلسيت الحد الذي بلغ عنده ملك نابليون أقصى اتساعه ، وله أهمية خاصة في سياسة فرنسا التي كانت ترمي حينئذ إلى إخضاع إنجلترا بآرغام القارة على مقاطعة تجارتها . غير أن نابليون رأى بثاقب نظره أنه ما دامت إنجلترا تجد لتجارتها منفذاً في ولايات البابا وفي أيبيريا ، فلا سبيل إلى نجاح خطته . لذلك صمم على الاستيلاء على تلك البلاد ، إلا أنه اصطدم في هذه المحاولة بماملين من أقوى العوامل الفعالة ، وهما الكنيسة والشعور القومي . ففي مايو سنة ١٨٠٩ أعلن نابليون ضم أملاك البابا إلى فرنسا ، فأجاب البابا على ذلك بجرمانه من غفران الكنيسة ، فقبض عليه نابليون وسجنه ، إلا أن الاستطالة على مقام البابوية أثار نائرة الأمم الكاثوليكية وصب على رأسه اللعنات في كل مكان . وأما خطته إزاء أيبيريا فقد حركت في وجهه قوة جديدة لم يألف مكافحتها من قبل ، وهي قوة الشعوب الوطني ، فنابليون لم يقاتل إلى الآن إلا بلاداً مقطعة الأوصال ، لا وحدة لها ولا ارتباط بين أجزائها كإسبانيا والنمسا وإيطاليا ، ولكنه وقف في هذه المرة أمام عصبيات قوية ، هبت تدافع عن كرامتها القومية ، وتذود عن حريتها وتحمي عروش ملوكها من اعتداء الغاصبين .

ذلك أن نابليون عقد اتفاقاً مع أسبانيا على أن تشارك معه في غزو البرتغال واقتسامها فيما بينهما ، وبينما كانت الجنود الأسبانية تعمل بعيدة عن بلادها ، استولى نابليون على المعاقل الأسبانية نفسها ، فثار الأسبانيون على ملكهم الذي جلب عليهم هذه

(١) ضمت وستفاليا وسكسونيا إلى اتحاد الرين على أثر هذا التغيير ، فأصبح الاتحاد يشمل كل ألمانيا ما عدا بروسيا .

عرب نابليون  
في آسيا



الغارة الأجنبية ، وحمله على النزول عن عرشه لابنه فرديناند ، إلا أن « ميرا (Murat) » قائد الحملة الفرنسية ، أبى أن يعترف بفرديناند ، وأرسل الأب وابنه إلى بابون لـلقابلة نابليون ، وهناك أرغما على النزول عن العرش (أبريل ١٨٠٨) ، وتوج يوسف بـونابرت ملكاً على أسبانيا وأقيم ميرا مكانه في نابلي ، غير أن الأسبانيين لم يرتضوا ملكاً ليس منهم ، وقاموا بإظهارهم البرتغاليون للدفاع عن بلادهم . وقد كانت هذه الحرب التي استعرت في أيبيريا بدء الكوارث التي انتهت بضياح سلطان فرنسا الواسع الأطراف ، فان دفاع الأسبانيين والبرتغاليين المجيد ، كان قدوة حسنة لشعوب أوروبا ، فأنحلت أمام هذه القوة الجديدة — قوة الشعوب — قوة نابليون ، التي طالما دأبت الملوك والحكومات . ولا ريب أن طبيعة البلاد الأسبانية والبرتغالية ، كانت خير عَضد لأهلها ، فانها اضطرت أعداءها إلى الاقسام فصائل صغيرة لا ارتباط بينها ، وجعلت شبه الجزيرة ميداناً رحباً للحروب غير المنظمة ، هذا إلى أن انجلترا أمدت المصائب الأسبانية بجيش يرتكز على الشاطئ ويستند إلى مساعدة الأسطول ، مما أطال أمد المقاومة وقت في عضد الفرنسيين .

وقد ظهرت بوادر النجاح حينما استطاع الأسبانيون مهاجمة أعدائهم إلى أن انتصروا عليهم عند « بابلين » (يوليو سنة ١٨٠٨) ، وأرغمهم على إخلاء مدريد ، هذا بينما كان قائد الجيش الانجليزي يهاجم القوات الفرنسية العسكرية في البرتغال إلى أن هزمها عند « فييرو » (أغسطس ١٨٠٨) واضطرها إلى إخلاء البلاد . حينئذ رأى نابليون ألا مناص من أن يعمل سرياً للقضاء على « عصابات الزراع والهربان » الذين حالوا بينه وبين آماله العريضة ، فرحل إلى أسبانيا حيث نكل بأهلها ، وظهر عليهم في مواقع عديدة إلى أن استولى على مدريد وأعاد أخاه إليها ، ثم طارد النجذات الانجليزية التي أرسلت بقيادة « مور (Moore) » حتى « كورونه » (Corona) شمال البرتغال ، وأنشأ بعد ذلك بنظم شؤون البلاد على أساس جديد ، ففضى على مساوى العهد القديم ، وأدخل كثيراً من مبادئ الإصلاح في بلاد لم تعرف الإصلاح منذ أمد طويل . بيد أن تلك الإصلاحات لم تكن في نظر الأسبانيين شيئاً يذكر إلى جانب ما فقدوه من استقلال البلاد ، وامتياز كرامتها ، فاستأثروا في الجهاد ، حتى خيل للعالم أن الفرصة قد حانت للتخلص من شارلمان أوروبا الجديد .

تدخل النمسا :

في هذه الظروف العصية دام نابليون خطر جديد من جانب النمسا التي كانت تعاني

آلاماً لا تحتمل منذ معاهدة برسبرج واصلح تلسيت ، فقد انتزعت أملاكها ، وعطلت تجارتها ، وانتهكت كرامتها ، فأصبحت تتربق الفرص للوقعة بنابليون .

لذلك اجتمع نابليون بالقيصر في مدينة « ارفرت » ووقعا عهداً سرياً ، مؤداه أن تساعد روسيا فرنسا إذا ما اعتدت عليها النمسا ، وذلك في مقابل تنفيذ مشروع الشرق القوي أقره في تلسيت ؛ ولكن النمسا رأت أن ويلات الحرب أخف من ويلات السلام ، وأز قيام الأسبانين بالثورة فرصة لا تعوز ، ولذلك أسرع إلى مهاجمة قوات الفرنسيين بغير إعلان حرب ( أبريل سنة ١٨٠٩ ) ، فوجهت جيشاً إلى إيطاليا ، وآخر إلى غاليشيا : والثالث إلى الحدود الفرنسية . ولكن نابليون أقبل على عجل ، وظهر على جيش عدوه في موقعة « أكهل » التي فتحت له أبواب فيينا في مايو سنة ١٨٠٩ ، ثم تعقب خصومه إلى « واجرام » حيث نشبت المعركة التاريخية التي سحق فيها الجيش النمساوي على الرغم مما أبداه قواده من المهارة والاستبسال ( ٦ يولية سنة ١٨٠٩ ) .

ولما كان قد خاب أمل النمسا في الدول التي كانت تعتمد عليها ، فقد قبلت صلح « فيينا » في ٤ أكتوبر سنة ١٨٠٩ ، وبه نزلت عن سلزبرج إلى بافاريا ، كما تخلت عن جزء من بوهيميا إلى ملك سكسونيا ، وعن كراكو ، وغاليشيا الغربية إلى دوق وارسو ، وعن غاليشيا الشرقية إلى روسيا . وأما فرنسا فقد أخذت تريستا وما حولها من الأراضي النمساوية في شمال الادرياتيك .

وقد أعقب هذه المعاهدة طلاق جوزفين وزواج نابليون بماري لويز من أسرة هابسبرج ابتغاء ربط الدولتين برابطة الصداقة والمصاهرة ، ولكن الزواج لم يثمر الثمر السياسي المطلوب لأن النمسا لم تتردد في الأخذ بالتأثير حينما لاحت لها الفرصة السانحة .

### الصراع في أيبيريا :

عاد الفرنسيون إلى الوقوف وجها لوجه أمام « عصابات الرهبان والزراع » في أيبيريا ، فقد عزز نابليون قواته هناك بجيش عظيم يقوده « سولت » و « ناي » و « مسينا » وغيرهم من كبار القواد ، فنكسوا بالقوات الاسبانية ، وطاردوا حلفاءها الانجليز إلى سواحل البرتغال ( يولية سنة ١٨١٠ ) . ولكن القائد الانجليزي ولزلي لم يلبث أن عاد إلى أيبيريا ، وأخذ يهدد مواصلات الفرنسيين حتى أجبرهم على التقهقر في « تلافيرا » ( Tallaveira ) ، بيد أن النصر عاد ثانية إلى صفوف الفرنسيين ، فأكروها ولزلي على الارتداد إلى سواحل البرتغال ،

وبذلك خلا الجو لهم ، واتسع المجال أمامهم لاختضاع المقاطعات النائرة عليهم ، بينما كان القائد الفرنسي الكبير « مسينا ( Masséna ) » يعمل لمطاردة ولزلي وإقصائه نهائياً عن البلاد ، ولكنه اضطر إلى التراجع إلى أسبانيا بعد معركة « تورس ثدراس ( Torres Vedras ) » ( نوفمبر سنة ١٨١٠ ) ، ومع هذا فإن « ولزلي » لم ينتفع طويلاً بهذا الانتصار ، لأنه عاد فارتد إلى الساحل ، ورجعت الحالة إلى ما كانت عليه أولاً .

وسط هذه الأزمة المعصية ، جاءت أوربا لنصرة أيبيريا ، متأثرة بالنكبات الكبار التي حلت بجيوش نابليون ، وبالروح القومية التي انبثقت في القارة من أقصاها إلى أقصاها .

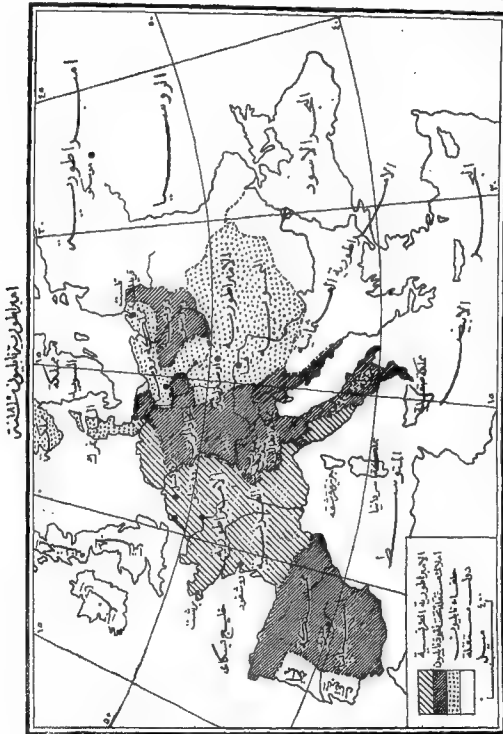
## الفصل التاسع

### نابليون والشرق

قبل أن نبدأ الكلام على حرب الأمم يحسن بنا أن نتبّع سير الحوادث في الشرق وتأثيرها في الحروب المستمرة في الغرب . ففي عام ١٨٠٣ استؤنف القتال بين فرنسا والدول كما رأينا ، فاضطر نابليون إلى إغراء تركيا للانضمام إليه وإعلان الحرب على أعدائه ، وبخاصة روسيا عدوتها القديمة ، ولما تم له الأمر في ديسمبر سنة ١٨٠٦ قطعت بريطانيا علاقتها بتركيا من غير إعلان حرب ، وطفقت تبذل جهدها لارغام العثمانيين على التخلص من سيطرة الفرنسيين ، بأن وجهت قوة بحرية يقودها الأميرال « ديكورث » إلى الدردنيل والقسطنطينية لارهاب تركيا ، غير أن العثمانيين رفضوا أن يفاوضوا بريطانيا مادامت قوتها باقية في المياه العثمانية ، وجعلوا يمززون حصون الدردنيل لتسد على الأسطول البريطاني طريق العودة ، فاضطر الأميرال ديكورث إلى التكوّص على أعقابه من غير أن يفوز برغبته ( في أول مارس سنة ١٨٠٧ ) ، إلا أن بريطانيا لم تسكن لهذا الفشل ، ففي منتصف ذلك الشهر ظهر الأميرال « فريزر » على الشواطئ المصرية ، وبدأ بمحاصرة الأسكندرية رغبة في نزع هذه البلاد من يد محمد علي الذي كان يعتبره البريطانيون آلة تسيرها فرنسا لتحقيق مطامعها في مصر والشرق .

وبعد الاستيلاء على هذه المدينة تقدمت القوات البريطانية نحو رشيد للبدء في الغزوة

الكبرى اعتماداً على مساعدة المالك ، إلا أن هذا كله لم يجدهم نفعاً ، فقد هزمهم محمد علي هزيمة كبرى عند رشيد واضطروهم إلى العودة للاسكندرية حيث شدد عليهم الحصار حتى أجلاهم عن البلاد في سبتمبر سنة ١٨٠٧ .



ولقد نشأ عن هذه الانتصارات التي أصابها العثمانيون أن تفرغت تركيا لمواصلة الحرب ضد روسيا حتى اضطرتها إلى سحب جانب كبير من القوات المواجهة للنايبيون في الشمال ، وذلك في وقت كانت تتوالى فيه الهزائم عليها هناك ، ومن ثم تهيأت الظروف لمقاومة تلست ،

وفيها تخلى نابليون عن أصدقائه ، بل تعاهد مع القيصر على أن يقتسما ملك العثمانيين ( ما عدا القسطنطينية وولاية الروملي ) إذا لم يعقد الصلح سريماً بين روسيا وتركيا ؛ إلا أن فرنسا نجحت في عقد هدنة سلوبدزيا ( ٢ أغسطس سنة ١٨٠٧ ) بين الفريقين المتحاربين ، فضاء بذلك أمل روسيا في تقسيم الأملاك العثمانية ، ولكنها أصرت على استبقاء ولايتي الأفلاق والبغدان اللتين احتلتهما من بداية الحرب في مقابل أن تحتل فرنسا ولايتي البوسنة وألبانيا على سبيل التعويض . ولكن نابليون تردد في قبول هذه السياسة التي كانت روسيا تدفعه إليها ؛ وبدلاً من أن يرفض ذلك بتاتاً طلب تعويضاً يتعذر قبوله ، ألا وهو احتلال ولاية سيليزيا ، وبذا تعقدت المفاوضات وأخذت العلاقات بين فرنسا والروسيا تتوتر تدريجاً .

أخذ نابليون يماطل روسيا بعد ذلك طويلاً حتى يتم عقد الصلح مع بريطانيا ، ولكن هذا الأمل تبدد في بداية عام ١٨٠٨ ، حين أعلنت بريطانيا رغبتها في استئناف الحرب حتى الانتصار التام ؛ حينئذ عاد نابليون إلى توطيد دعائم الصداقة مع روسيا ، وفي خطاب أرسله إلى القيصر في فبراير عام ١٨٠٨ عاد إلى إعلان رغبته في تقسيم تركيا بل تقسيم آسيا والهند كذلك ، وبدأت في الواقع مفاوضات لتقسيم تركيا — مفاوضات لم يكن القصد منها إلا اكتساب الوقت ريثما يتم عقد الصلح مع بريطانيا حتى لا تعود روسيا إلى الاشتراك مع عدوتها ، ومع هذا فقد رأى نابليون ألا مندوحة عن الاذعان لرغبة روسيا بعض الشيء ، حين ثار أهل أسبانيا واشتبكوا معه في حرب ضروس أنهكت قواه وأذنته بشر مستطير ، ولذلك قابل نابليون قيصر روسيا في إرفرت ( سبتمبر سنة ١٨٠٨ ) ، وتعاهد معه على أن تضمن روسيا بقاء النمسا وبروسيا على الحياد في نظير اعتراف فرنسا باستيلاء روسيا على فنلندا ولايتي الأفلاق والبغدان ؛ غير أن الشرق وموقفه السيامي خرج نهائياً من يد نابليون من ذلك الحين ، فان عودة دول أوروبا إلى مناجزته اضطرتة إلى توجيه قواته للدفاع عن مراكزه في أوروبا ، بل مراكزه في فرنسا ذاتها .

لهذا انفردت روسيا بتسوية مسائل الشرق ، فنقضت هدنة سلوبدزيا ، واستأنفت الحرب مع تركيا ثلاث سنوات متوالية بغير أن تستطيع إرغام العثمانيين على صلح يقتطع جزءاً من أملاكهم ، فلما تغيرت الأحوال في أوروبا ، وأصبح دخول روسيا في حرب مع فرنسا قريب الوقوع ، أخذت روسيا تعمل لعقد الصلح مع تركيا بشروط معتدلة حتى تستطيع توجيه كل قواتها ضد نابليون . وقد حاولت فرنسا إحباط هذا الصلح رغبة في تبديد قوات أعدائها كما فعلت مراراً إبّان حروبها في أوروبا ، إلا أن تركيا فقحت إلى رغبة فرنسا

فى استخدامها آلة لتنفيذ أغراضها كما فعلت أولاً ، فبدأت مفاوضات الصلح مع الروسيا على أن تسترد الولايات الشمالية مع بقاء بسرايا وحدها فى يد الروسيا . وفى ٢٨ مايو سنة ١٨١٢ عقد الصلح نهائياً فى بخارست ، وكانت هذه المعاهدة عاملاً كبيراً فى جمع قوات أعداء نابليون وتحطيم ملكه كما سنرى .

## الفصل العاشر

### حرب الأمم

سرت الروح القومية التى ظهرت فى أسبانيا إلى بقية ممالك أوروبا ، روح الجهاد لتخليص البلاد من الحكم الأجنبى ، وشر تسلطه عليها ، واستبداده بها ، فبدأت بذلك حرب الأمم بعد حرب الملوك ، وأصبح كل فرد يرى من واجبه أن يأخذ قسطه من الدفاع عن شرفه الوطنى . ولعل النظام الاقتصادى الذى فرضه نابليون على أوروبا وأرغمها على العمل به ، كان أشد العوامل فى إثارة هذه الحرب ، فقد عطلت المتاجر ، وأوصدت المصانع ، وأصبحت أثمان الحاجيات فوق طاقة الفقراء ، فى حين أن إنجلترا التى أراد نابليون الإيقاع بها لم يصبها من الضرر شئ . يذكر إلى جانب كل هذه الآلام والمتاعب .

وكانت الروسيا أسبق الدول إلى الانتفاض على نابليون متأثرة بالعوامل الآتية :

( ١ ) أضاف صلح فيينا إلى دوقية وارسو مقاطعة غاليسيا كما رأينا ، فأقيم بذلك حاجز منيع بين الروسيا وأوروبا ، خلافاً للسياسة الروسية التى بدأها بطرس الأكبر .

( ٢ ) لم يقم نابليون بما تعهد به فى تلسيت من مساعدة الروس لتحقيق مطامعهم فى تركيا على زعم اشتغاله بمحاربة النمسا وأيبيريا .

( ٣ ) أحدث النظام القارى ضيقاً شديداً فى الروسيا ، وأثرل بأهلها ضرراً بليغاً دون أن يكون من وراء كل ذلك نفع للروسيا .

( ٤ ) تحولت سياسة فرنسا إلى مصادقة النمسا بعد زواج نابليون بمارى لويز ، فلم تعد تبعاً بمصالح الروسيا . فقرر رأى القيصر وحكومته على نقض معاهدة تلسيت وفتح ثغور



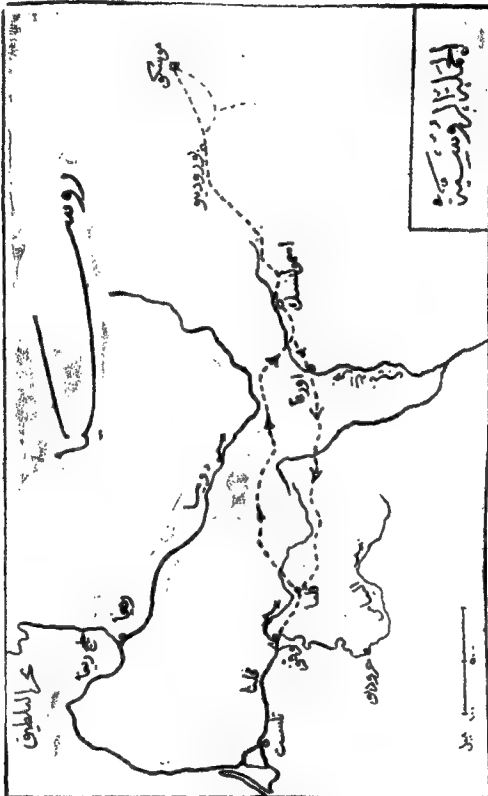
بلادهم للمتاجر الانجليزية في سنة ١٨١٠ ، ولما كان هذا العمل ينقض السياسة التي من أجلها خاض نابليون غمار حروبه الكثيرة ، واضطر من أجلها أن يضم إلى فرنسا هولندا وكل سواحل ألمانيا ، بما فيها برمن وهبرج ولوبك في سنة ١٨١١ ، فانه لم يربداً الآن من شن الغارة على روسيا احتفاظاً بفرضه ، وضناً بسياسته ، على الرغم من ضيق موارده ، وتحفز أمم أوروبا للأخذ بالثار منه .

### الحملة الروسية :

جهز نابليون لهذه الغارة جيشاً من كافة أنحاء الإمبراطورية يربو على ستائة ألف مقاتل ، وسار به إلى روسيا في صيف عام ١٨١٢ ، فتراجع الروسيون أمامه ليطوحوا بالقائد العظيم في بطاح بلادهم الواسعة الأطراف ، المتشعبة المسالك ، ولم يشبكبوا معه إلا عند نهر « برودينو ( Borodino ) » ( ٧ سبتمبر ) حيث تطاحن الفريقان على غير جدوى ، ثم عاد الروس إلى خطتهم الأولى ، فجعلوا يتقهقرون دون أن يتركوا مدينة أو قرية إلا جردوها مما ينتفع به ، وظل نابليون يتقدم بين تلك الأراضي الموحشة حتى دخل موسكو في ١٤ سبتمبر ١٨١٢ ، ولشد ما ذهل لما رآه فيها من السكون الخيم ، والوحشة الشاملة ، بعد فرار أهلها منها ، وما كانت العشية حتى اشتعلت فيها النيران من كل جانب ، بفعل حاكم المدينة ، فارتد إلى خارج أسوارها ، وأقام ينتظر عبثاً أن يطلب الروس الصلح ، فلم ير مندوحة وقد دنا فصل الشتاء ، من أن يعود أدراجه صوب الحدود الأوربية ، فلاقى جنوده في سبيلها من النكبات الكبار ما مرقها كل ممزق ، إذ كان البرد شديداً ، والطريق قفراً ، وفرسان القوازيق تطاردها ، وجيوش الروس تهاجمها في كل مكان ، ومن كل جانب ، فلم يفلت عند الحدود من ذلك الجيش الزاخر إلا نحو مائة ألف جندي ، على رغم العناية التي بذلها المارشال « ناي ( Ney ) » في إنقاذ الجيش ، حتى لقب من ذلك الحين بناي « أشجع الشجعان » .

### نهضة بروسيا :

ما كادت تدبغ أنباء الهزيمة التي حلت بجيش نابليون في روسيا ، حتى قام الشعب البروسي يطلب الانضمام إلى روسيا للأخذ بثار بينا ، وكانت بروسيا قد أخذت منذ معاهدة تسليت. تعالج الكارثة التي حلت بالبلاد على الرغم من دعة الهزيمة والقيود ، فقد تقدم جمهور من الوطنيين ينادون أن اليأس هو الهزيمة بعينها ، وأن إنقاذ البلاد وإنهاضها ليس بعيد



الاحتمال إذا ما أعدت العدة على أساس واسع هو إحياء روسيا وترقية مرافقها العامة، وكان يتزعم هذه الحركة بعض النابهين من رجال ألمانيا وفي مقدمتهم هردنبرج، وشارنهرست وستين وبلوخر الذين وفدوا على روسيا من الولايات الألمانية أملا في أن يكون إنقاذ روسيا إنقاذاً لألمانيا بأكملها.

وكانت خطة « الاحياء » تتناول إصلاح المجتمع ، والحكومة ، والادارة ، والمالية ، والجيش ، على أساس تقرير مبدأ المساواة بين أفراد الشعب حتى تنشط القوات الوطنية بأكملها للعمل ، وتشجذ أداة الحرب ضد الأجنبي الفاتح على مثال ماوقع في فرنسا غداة الثورة ، وكان أهم ما اتجه إليه هذا الاحياء هو إصلاح المجتمع ، وقد تولاه البارون ستين ، فالستشار هاردنبرج ، وإصلاح الجيش ، وقد عهد به إلى شارنهرست أحد رجال الحرب المجريين .

كان المجتمع الروسى يتكون من طبقات ثلاث : الأشراف والطبقة الوسطى والمزارعين ، وكانت هذه الطبقات محدودة بحيث يتمذر الانتقال من الواحدة إلى الأخرى ، إذ كانت ملكية الأراضي مقصورة على الأشراف وحدهم ، وكانت الطبقة الوسطى مقصورة على المدن والنقابات القائمة فيها ، وكان المزارعون طبقة من الأرقاء تخضع للسخرة والخدمات الشخصية ، فكان أول ما اتجه إليه ستين أن أصدر قراراً فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٠٧ ، يبيح للأشراف بيع أراضيهم ويبيح لأفراد الطبقة الوسطى والمزارعين حق مشتراها وامتلاكها ، كما أن هذا القرار أعفى المزارعين من كافة الخدمات الاقطاعية عدا السخرة ؛ على أنه لم يفصل فى مسألة جوهريه ، وهى مسألة ملكية الأرض التى أقام عليها المزارعون وانتفعوا منها أحياناً طويلة ، وكان ينتظر أن يعالج ستين هذا الاصلاح ، لولا أن نابليون أمر بعزله والقبض عليه على أثر ظهور خطابات تتضمن خططاً ومشاريع ضد الحكومة الامبراطورية ، ففر إلى روسيا ، وتولى هاردنبرج إتمام خطة الاصلاح ، فألغى كافة الواجبات الاقطاعية المفروضة على المزارعين وخولهم حق امتلاك ثلثى الأرض التى يزرعونها بالوراثة ، بيد أن هذا القرار أساء إلى المزارعين الذين كانوا يرغبون فى امتلاك الأرض بحذافيرها كما أساء إلى الأشراف الذين فقدوا ملكيتهم القديمة ، فأوقف تنفيذ القرار عقب انتهاء حروب نابليون ، ولم يتم تحرير المزارعين إلا فى سنة ١٨٥٠ .

أما إصلاح الجيش فقد تولاه شارنهرست ، وكان ضابطاً فى المدفعية فى جيش هنوفر ، ثم انتقل إلى خدمة بروسيا سنة ١٨٠٦ فعهد إليه بتنظيم الجيش عقب الهزيمة الكبرى فرأى أنه من المتعذر القيام بأى عمل مادام الجنود - وكلهم من المزارعين - يوضعون تحت قيادة ضباط من الأشراف يشاطروهم الأخطار من غير أن يشاطروهم ميولهم ومفاهيمهم . فرأى أن تكون الخدمة العسكرية إجبارية وأن يفتح التقدم فى رتب الجيش للجميع بلا استثناء ، ولكن هذا الاصلاح لقي أكبر مقاومة من الأشراف على أساس أنه يهدم « النظام » الذى هو أساس قوة الجيش الروسى ، ومن ثم اقتصر شارنهرست على بعض إصلاحات جزئية ، خفف

من حدة العقوبات العسكرية وخاصة العقوبات البدنية ، وألنى خدمة المأجورين ، وتكوين القواد لفرقهم ، واختيار الضباط على أساس امتحان يتقدم إليه الأشراف ورجال الطبقة الوسطى على السواء . على أن أهم ما قام به شارنهرست هو تدريب أكبر عدد من الجنود في أقصر وقت ، فقد نصت معاهدات الصلح ألا يزيد الجيش العامل في بروسيا في وقت السلم على ٤٢٠٠٠ جندي حتى يتعذر عليها القيام بعمل حاسم في وقت الحرب ، بيد أن شارنهرست أضاف إلى كل فرقة عاملة في الجيش خمسة أو ستة من المقترعين لتدريبهم على أهم واجبات الجندي خلال شهر واحد ، ثم يتجدد هذا العدد بعد ذلك حتى أن الفرقة التي لا يزيد عددها على ٥٥٠ جندي ارتفعت في خلال ثلاث سنوات إلى ٢٥٠٠ من الجنود ، وبذا استطاعت بروسيا حينما نشبت الحرب أن تقدم إلى الصف الأول ما لا يقل عن ٣٥٠٠٠٠ جندي على أنهم استعداد .

### عودة التحالف الأوربي :

لهذا كله قام الشعب البروسي يطلب الانضمام إلى روسيا حينما توات أنباء هزيمة الفرنسيين حتى يأخذ بثأر بينا ، وينقض النظام القارى الذى قيد متاجره وعطل مصالحه ، ويمحو آثار المذلة وضروب العسف التي ارتكبتها الفرنسيون إبّان احتلالهم الطويل للأراضي البروسية ، فأسرعت الحكومة إلى الارتباط مع روسيا ، بمعاهدة كليش في ٢٨ فبراير سنة ١٨١٣ ، ولم تلبث أن اشتركت في الحرب أملاً في القضاء على سلطان نابليون في أوروبا . غير أن نابليون صمد لهذه العاصفة ، فجهز جيشاً جديداً يتألف من زهرة الشبان في فرنسا ، ثم أسرع لمقابلة أعدائه فانتصر عليهم في « لوتزن (Lautzen) » ( ١٤ مايو ) و « بوتزن (Bautzen) » ( ٢١ مايو ) إلا أن انتصاره لم يعد حاسماً كما كان في أوستراتز وبيننا ، فإن أوروبا التي عرفها قديماً ، تغيرت ودبت فيها روح جديدة ، وكذلك فرنسا تغيرت بتأثير الضحايا المتوالية . لذلك أسرع نابليون إلى طلب عقد هدنة مع خصومه ، ليستجمع قواه المشتتة ، ويلمس سبيلاً للصلح على يد النمسا . غير أن هذه الدولة اشتربت أن يكون استرداد أملاكها ممكناً لتدخلها لاعادة السلام ، فلم يذعن نابليون لهذا الطلب ، وأبى أن ينزل عن شبر واحد من الأرض ، لأنه — كما قال — « ليس كملوك أوروبا ، فهؤلاء ولدوا من بيوت فيها الملك منذ قرون ، فلن ترعزع الهزيمة عروشهم ، وأما هو فقد اعتلى العرش بطريق الانتصار » ، لذلك انضمت النمسا إلى أعدائه في ٢٧ يونيه كما انضمت السويد ، فتفوق

الحلفاء تفوقاً عديدا هائلا اضطر معه نابليون أن يقابل كلا من هذه الجيوش على انفراد ، فانتصر بادی الأمر على الجيوش المتساوية المتجمعة حول درسدن ، إلا أن قواده أخفقوا في باقي الميادين . وفي منتصف أكتوبر أطبقت عليه جيوش أعدائه في ليزج ، واضطرت به إلى التقهقر إلى ما وراء الرين ، بعد أن كبده خسائر فادحة .

### الامبراطورية تتداعى :

حينئذ رأى نابليون ذلك البناء الشامخ الذى شاده على أسنة الحراب ينهار أمام عينيه ! فألمانيا وإيطاليا نهضتا ، وكأنا أفاقنا من حلم مروع ، فطرحنا حكمه جانبا ، وفتحنا بلادها للغزاة المنتصرين . وهولندا أسرع إلى إعادة حكم بيت أورنج ، ونابلى عقدت صلحا منفردا مع النمسا ، وولنجتون ( ولزلى ) اقتنص الفرصة لسحق قوات الفرنسيين في أسبانيا مرتين ، الأولى في سلامنكا عام ١٨١٢ ، وقد أعقبها دخوله مدريد ظافرا ، للمرة الثانية في فتوريا ١٨١٣ حين اضطر الفرنسيين إلى التراجع وراء البرانس .

أما فرنسا نفسها التى طالما تعلقت بنابليون ، فقد بدأت تقلب له ظهر المحن ، وتعلن رغبتها في السلام ، إذ رأت أن رجلها العظيم الذى كان يستخدم مواهبه النادرة لمصلحة البلاد بات يستخدم البلاد لارضاء كبريائه ويرغمها على خوض غمار حروب لامصلحة لها فيها ، فقد بدأ كانت ترغب في الحرب وتنشط لها طامح كان الغرض منها الوصول إلى الحدود الطبيعية ، وأما الآن فقد رأت أن الغرض إرضاء مطامع الأمبراطور فحسب . حقا إن نابليون كان يعمل دائما على أن يحمل « الحرب تسد نفقات الحرب » إلا أن هذا لم يعد في الامكان تحقيقه إزاء المطامع الواسعة ، هذا إلى أن إقفال البلاد في وجه التجارة الانجليزية ، كان يناقض سياسة توفير الرخاء التى خبرتها البلاد ، وتمتعت بها في أوائل حكمه ، فباتت تن مما صارت إليه من الضنك والاعسار الشديد ، وترغب في تقلص سلطان « نيرون » التاريخ الحديث .

إزاء هذه الحوادث ، كان خيرا لنابليون أن يطاقى الرأس أمام الحقائق الواقعة ، فيرضى بما عرضه عليه الحلفاء في فرنكفورت في نوفمبر سنة ١٨١٣ ، بأن يبق له ملك فرنسا وحدها بمحدودها الطبيعية ، ولكن الرجل الذى ارتقى العرش على أسنة الحراب ، رفض الصلح تحت ظلال الهزيمة — بالرغم من أنه كان صلحا شريفا يرضاه الشعب الفرنسى — فدل بهذا الرفض على أن طبيعته العسكرية ثارت ضد مزايه السياسية ، فسلكت قياده وجرتة من أرفع صفاته العقلية .

## دخول باريس وخلع نابليون :

أعلن الحلفاء حينئذ أنهم يحاربون نابليون لا الشعب الفرنسي ، ثم زحفوا إلى باريس بطريق المارن والسين والبرانس ، وكان نابليون لا يزال يعتقد أن فرنسا تتحرك لنصرته إذا أصبح الوطن في خطر ، ولكن فرنسا تداعت أعصابها ، وانمحطت عزيمتها ، فقاوم نابليون أعداءه بكل ما بقى لديه من قوة ، فخلص شرفه العسكري من العار ، وارتاح بعدها إلى الدخول في مفاوضات الصلح مع خصومه في « شاتيون (Châtillon) » فبراير سنة ١٨١٤ إلا أن الحلفاء تشددوا الآن في إرجاع فرنسا إلى حدودها القديمة قبل الثورة .

حينئذ أعلن نابليون أنه يفضل أن يحتمل أقصى ويلات الحروب على أن يذعن لهذا الشرط المهين ، فجمع الحلفاء شملهم وتماهدوا من جديد في « شومون (Chaumont) » مارس سنة ١٨١٤ على أن يوالوا الحرب متكاتفين حتى ييلفوا مأربهم ، وأن يبقى ذلك التحالف مدة عشرين عاماً لحماية السلام في أوروبا .

استأنف الحلفاء بعد ذلك الزحف إلى باريس ، فوقف نابليون ينازعهم الأرض شبراً شبراً ، حتى نفذ القضاء ، وسقطت باريس في ٣١ مارس سنة ١٨١٤ ، بيد أن سقوطها لم يكن ليقل عزيمته لا لتغل ، إذ جمع نابليون قواده وجنده في « فونتينبلو (Fontainebleau) » ودعاهم لمواصلة الجهاد ، ولكنهم بسطوا أمامه ما وصلت إليه البلاد من الانحلال والفساد والملل ، إذ أن فرنسا لم تعد إذ ذاك تلك التي عرفها العالم يوم قرع العدو أبواب فردان غداة الثورة ، فكتب الامبراطور في « فونتينبلو » وثيقة نزل فيها عن العرش لولده ملك رومة تحت وصاية زوجته ماري لويز ، ولكن الحلفاء رفضوا ذلك الشرط ، فنزل نابليون عن العرش بلا قيد ، وفي أبريل سنة ١٨١٤ قرأ رأى على أن يحتفظ بقلب امبراطور ، وأن يمنح ملك جزيرة إلبا .

وأما عرش فرنسا فقد أعيد إلى لويس الثامن عشر ، وارث عرش البربون ، بمساعي « تاليران » ، الذي ألف حكومة مؤقتة عقب نزول نابليون ، على أن يكون الحكم دستورياً . وعلى يده أبرمت معاهدة باريس الأولى في ٣٠ مايو سنة ١٨١٤ ، وبها أعيدت فرنسا إلى الحدود التي كانت لها عام ١٧٩٢ تقريباً مع استرداد بعض مستعمراتها . وأما باقي الأراضي التي تحتلها ؟ فقد تقرر أن ترد هولندا للأسرة أورنج على أن تضم إليها البلجيك ، وأن تستقل الولايات الألمانية وترتبط باتحاد عام فيما بينها ، وتستقل سويسرا في ظل حكومة

أهلية ، وتسترد الولايات الإيطالية استقلالها القديم ، عدا ما يخص النمسا منها . أما باقي المسائل التي لم يبت فيها فقد تركت المناقشة في أمرها إلى مؤتمر يعقد خصيصاً لذلك في فيينا .

### عودة نابليون — بداية النهاية :

لم يرض نابليون بمصيره إلا انتظاراً لما تحيى به الفرص ، فلما علم بالنزاع القائم بين الحلفاء على توزيع الغنيمة ، وبسخط الشعب الفرنسي على الملكية الجديدة التي اقترنت عودتها بنكبات لم تعرفها البلاد منذ سنين ، كما اقترنت بسياسة الانتقام وإرضاء شهوات الأشراف المهاجرين ، وتبديد إرث الثورة وثمره جهودها ، بادر بالعودة سراً إلى فرنسا حيث هرع إليه أنصاره وجنده القدماء ، فزحف إلى باريس ودخلها بعد فرار الملك ، دون أن تسفك قطرة من الدماء ( ٢١ مارس سنة ١٨١٥ ) .

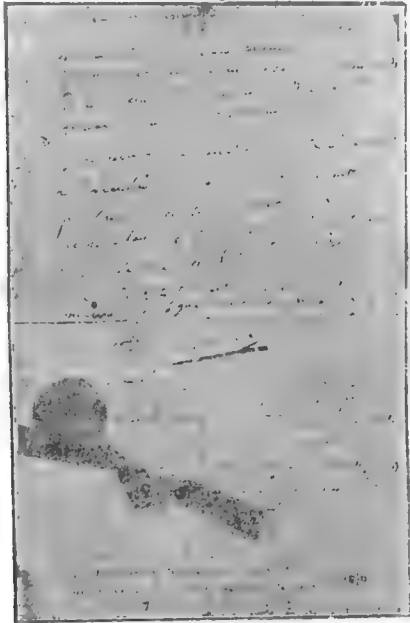
### حكم المائة يوم وواترلو :

كان أول ما عنى به نابليون ، أن يجمع حوله القلوب وأن يقنع الدول برغبته في السلام ، فأعلن قبوله لماهدة باريس ، وصرح بتأييده لمبادئ الثورة ، وأصدر دستوراً جديداً سماه « القانون الإضافي » كان من شأنه أن يزيد في إشراك الأمة معه في الحكم ، إذ جعل الهيئة التشريعية تتألف من مجلسين تكون الوزارة مسئولة أمامهما ، كما أنه أطلق الحرية للصحافة والمطبوعات ، فقبول حكمه بالترحيب في فرنسا ، وإن كان الكثيرون قد قابلوها هذه المنح بالتردد والفتور .

### النضال الأخير :

أما دول أوروبا التي كانت حينئذ مجتمعة في مؤتمر فيينا لرسم خريطة أوروبا من جديد ، فقد عهدت نابليون لا يسلم بالهزيمة ولو في أخرج الظروف وأشد المواقف ، ولذا أعلنت أن نابليون يكر جو السلام في العالم ، وأن من واجب الدول أن تتعاون مرة أخرى في القضاء عليه ، فأسرع نابليون إلى تأليف جيش جديد قوى ، وسار به للقاء جيشي بروسيا وإنجلترا اللذين احتشدا في البلجيك قبل غيرها استعداداً للقتال ، وكانت خطته ترمي إلى القضاء على جيش كل منهما على انفراد ، فأفلح في دحر « بلوخر » قائد الجيش البروسي عند « ليني ( Ligny ) » يوم ١٦ يونيه ، ثم تحول إلى جيوش « ولنجن » المنهكة للاتصال

بالبروسيين ، فنشبت حينئذ المعركة التاريخية الكبرى ، معركة « ووترلو ( Waterloo ) » ، وفيها عملت الطبيعة على فشل نابغة الحروب ، إذ أمطرت السماء طويلا ليلة ١٨ يونيه حتى هجز نابليون عن نقل مدافعه إلى المواقع الصالحة للقتال في الوقت المناسب ، ورغمما عن النجاح الذي صادفه في أول المعركة ، فإن ثبات ولنجحت القى لقب من أجله بالدوق الحديدي ، أدار الدائرة على نابليون ، وزعزع كل آماله في النصر ، لاسيما أن بلوخر قد أفلح في تنظيم قواه



وصية نابليون بمخططة وتوقيمه ( ٦ أبريل سنة ١٨٢١ )  
يوصى فيها بدفنه على ضفاف السين وسط الشعب الفرنسي الذي أحبه دائماً ،  
وباعطاء ممتلكاته بسنت هيلانه إلى الجنرال برتران الذي تبمه إلى النفي  
( تولا عن العبوة الأصلية المحفوظة بدار السجلات الرسمية بباريس )



المشتتة على عجل ، ثم تقدم إلى وآرلو ، للقتال إلى جانب حلفائه في الساعة الحاسمة ، فجعل الجيشان على نابليون حملة هائلة ، مزقت الخطوط الفرنسية ، وأوقعت في صفوفها الرعب والجزع ، ففر نابليون من ميدان القتال على عجل ، ولما لم يجد عضداً ولا نصيراً في باريس ، وألقى الأنجليز يراقبون الشواطئ حتى لا يهرب نزل عن عرشه للمرة الثانية ، وكتب إلى الحكومة الأنجليزية يسلم نفسه لكرمها ورعايتها .

دخلت جنود الحلفاء باريس للمرة الثانية ، وفرضوا على فرنسا معاهدة باريس الثانية ( ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ ) وبها تقرر أن تدفع فرنسا غرامة حربية قدرها ٧٠٠ مليون فرنك ، وأن يحتلها الحلفاء لمدة خمسة أعوام ، وأن تعود حدودها إلى ما كانت عليه في عام ١٧٩٠ . وقد عارضت بروسيا في شروط هذا الصلح ، وحاولت أن تكيّل لفرنسا بالكيل الذي كالتها به في تلسيت ، وأن تزرع منها الأتراس والورين بحجة لزومها للدفاع عن بلادها ، ولكن بعد نظر الحلفاء تفوق في آخر الأمر ، إذ كان لا بد من الاعتدال لتثبيت قدم الملكية العائدة ، وتسكين أعصاب الفرنسيين حتى لا تتور للانتقام .

### نابليون في المنفى :

أما نابليون فقد نفى إلى جزيرة سنت هيلانة وبقي سجيناً بها حتى فاضت روحه في ٥ مايو سنة ١٨٢١ ، وظل مدفوناً بها حتى سنة ١٨٤٠ ، حيث نقلت رفاته إلى قبة الأثاليدي بباريس . ولقد كانت حياته في المنفى على تمام البساطة والهدوء ، لا يمكنها إلا ذكريات الماضي وغلظة حاكم الجزيرة له . ولم يحاول بتاتاً أن يفر إلى فرنسا كما فعل في ألبا ؛ ولكنه شرع يهيئ الطريق لعودة أسرته إلى العرش ، تارة بالأحاديث وتارة بالذكريات ، اعتقاداً منه بأن الملكية العائدة لا تلبث أن تبسط نظام العهد القديم وتميد مساوئه ، فتتطلع البلاد إلى عودة أسرته التي نجت على أيديها من الفوضى والظالم ، وتمتعت في ظلها طويلاً بالسعادة والرخاء ، ولبست ثوباً قشياً من المجد والفخر ؛ فجعل يصف نفسه في صورة رجل كان يعمل للحرية والسلام ، وبما قاله في هذا الشأن : « إن حالتنا الحاضرة لا تخلو من المزايا ، فنحن شهداء مبادئ خالدة ، يبكي حفظنا الملايين من الخلق ، ويتأوه الوطن لمصابنا . . . . . ولو كنت مت وأنا في أوج عظمتي ، لبقيت إلى الأبد لفرّاً لا يحيل ، وأما اليوم ، وأنا متجرد من سلطاني فيمكن للناس أن يروني على حقيقتي » . وأخذ يبسط هذه الحقيقة كما كان يراها هو ، لا كما

يراها التاريخ ، فكانت من أكبر العوامل الفعالة في ارتقاء ابن أخيه لويس نابليون العرش فيما بعد .

### نابليون في نظر التاريخ :

لم يختلف المؤرخون في رجل كاختلافهم في نابليون ، فهم من يرى فيه شبيهاً بفرسان العصور الوسطى الذين كانوا يشنون الغارات والحروب للسلب والنهب ، ومنهم من يرى فيه المثل الأعلى لصفات الأمة الفرنسية . والواقع أنه يكاد لا يعرف التاريخ رجلاً سواه جمع بين أرفع الصفات وأحفظها ، فهو شخصية فاعلة بذاتها ، منقطعة النظير ، ومستقلة عما عداها « كتلة من الصخر الصلب ، قذفت إلى العالم ، فلا تخضع لشيء » من نواميس الطبيعة !

ينبع نابليون في فنون القتال وتعبئة الجيوش ، ووضع الخطط الحربية وتنفيذها بالدقة والاحكام ، نبوغاً ما عرفه العالم من قبل ، وأقام على أنقاض الفوضى التي كانت تسود فرنسا قبيل ظهوره ، والخلل الذي كان يفت في عضد حكومتها أجيالاً طويلة ، حكومة تمد آية في نظامها ودقة أعمالها ، ولا يزال الكثير مما أدخله من ضروب الإصلاح قائماً في فرنسا إلى اليوم . وأما خدماته للعلم والمدنية فكثيرة جليلة عديعة الثيل ، وسيظل قانونه ( Code Napoléon ) علماً ينطق بفضله ، ويشيد بذكره أبد الدهر . ومهما قيل عن فتوحه فلا ريب أنها عجلت تأسيس الوحدة القومية في إيطاليا وألمانيا بعد أن بقيتا مقطعتى الأوصال قرونًا طويلة ، إلا أن تلك الفتوح أدت إلى سقوطه وضياح ملكه ، فقد كان الرين والألب والبرانس كما قال « تاليران ( Talleyrand ) فتوح الأمة الفرنسية ، وما عداها فتوح نابليون ، ويعني بهذا أن فرنسا كانت تشعر بضرورة القيام بتلك الفتوح وحدها ، ولا تطمع في سواها ، إذ لم تكن ترتجى ثمرة من ورائها . ولعل نابليون أدرك ذلك فجعل الأمم الخاضعة له تدفع نفقات الامبراطورية دون الفرنسيين بقدر المستطاع ، وطق يقطع قواده إقطاعات فسيحة مكافأة لهم على إخلاصهم في خدمته ، وصار يلقي الفرنسيين ، بواسطة المدارس والتعليم ، حب الامبراطورية ووجوب الاحتفاظ بها ، والتغنى بمجدها ومفاخرها ؛ إلا أنه على الرغم من كل هذا كانت فرنسا تشعر بأن الامبراطورية حمل ثقل لا يحتمل ، ولما كانت الممالك التي تضمها الامبراطورية مسلوبة الارادة والسلطة ، عليها الغرم ولنيرها الغم ، فانه لم يلبث أن سقط ذلك البناء الشامخ من أساسه حينما هبت عليه العاصفة . ولو كان نابليون اتخذ سياسة

تحاكى سياسة الامبراطورية البريطانية الحاضرة — أى سياسة توزيع السلطة بين الحكومة الرئيسية وحكومات الأجزاء المختلفة المكونة لها ، وقسم الحقوق والواجبات بينها ، بدلا من حكمها من مركز واحد على مثال الدولة الرومانية — لتماسكت تلك الأجزاء فى وقت الشدة .

وبالجملة لولا طمع نابليون الذى لم يقف عند حد ، وغرامه الجنونى بالسيادة والسيطرة على العالم ، لما عرف التاريخ رجلاً أبى منه أن رأى فى خدمة المدنية والحضارة .

---

## الباب الثاني

### عهد المؤتمرات

## الفصل الأول

### مؤتمر فيينا

#### قواعد التسوية :

يعتبر مؤتمر فيينا أكبر المؤتمرات أهمية بعد مؤتمر وستفاليا ، فكما أن هذا المؤتمر الأخير نظم شؤون أوروبا بعد حرب دولية طاحنة هي حرب الثلاثين ، فكذلك سوى مؤتمر فيينا حساب أوروبا بعد الحروب التي قامت في عهد الثورة و نابليون . وإنه لمن الخطأ الاعتقاد أن التسوية اختلفت كثيراً في الحالتين ، فعلى الرغم من ارتفاع الأصوات في أوروبا التي خصبت أرضها بالدماء مدة ربع قرن كامل ، بأن توضع التسوية المقبلة على قاعدة احترام الحقوق القومية ومبادئ الحرية التي أيقظتها الثورة وحروبها ، فإن السياسة أغفلوا هذه الاعتبارات ، لاجهاً بها ، ولكن برأ يهود ارتبطوا بها إبان الكفاح ضد نابليون ، وكان لا مناص من تنفيذها ؛ غير أنهم حاولوا أن يكسبوا عملهم مظهراً خداعاً ، فأطلقوا عليه اسم « خطة إرجاع الحقوق الشرعية » إلى أصحابها ، على أنهم لم يتبعوا تلك القاعدة نفسها كلما تصادمت مع مطامعهم أو تعارضت مع مواثيقهم ، فكأنهم لم يخرجوا في عملهم عما عرفه العالم من قبل ، وهو اقتسام الفينة بين الظافرين .

#### أعمال المؤتمر :

ولقد اجتمع المؤتمر تنفيذاً لشروط معاهدة باريس الأولى ، التي نصت على اجتماع ساسة أوروبا في فيينا ، لتحقيق غرضين معينين ، وهما توزيع البلاد التي لم يبت في أمرها في تلك المعاهدة ، ألا وهي أراضي الرين الألمانية وبعض الأراضي الإيطالية ، وكذلك إعادة تنظيم

### الخلاف بين الحلفاء :

ذلك أنه بينما كانت الدول الأربع متفقة على معظم الشؤون المقرر مناقشتها في فيينا ،  
ظهر اختلاف وجهات النظر بينها في شأن بولندا وسكسونيا . فيينا كان قيصر الروسي  
يرغب في الاستيلاء على دوقية وارسو بأكملها ، أى على نصيب روسيا في تقسيمات بولندا  
الماضية ، كانت بروسيا ترغب في تعويض أملاكها البولندية بالاستيلاء على مقاطعة سكسونيا  
عقابا لمليكتها على اتصاله بناپليون ومعاقبته له ، غير أن النمسا وإنجلترا عارضتا في قبول هذه  
الترغبات : فأنجلترا كانت تخشى أن يؤدي امتداد نفوذ القيصر إلى الفستولا إلى الاخلال  
بالتوازن الدولى فى أوروبا ، كما أن النمسا رأت فى مطامع بروسيا إخلالا بالتوازن فى ألمانيا ،  
وخطر دائما يهدد أملاكها فى بوهيميا ؛ لذلك وقفت بروسيا والروسيا فى جانب والنمسا  
وإنجلترا فى الجانب الآخر . فأصبحت قوات الفريقين متعادلة بحيث لو انضمت فرنسا إلى  
فريق دون الآخر لرجحت كفته . ولما كان المبدأ الذى نادى به نابليون من أول الأمر هو  
تأييد مبدأ الحقوق الشرعية ، فقد عارض فى اغتصاب أملاك سكسونيا ، وأعلن تأييده  
لموقف النمسا وإنجلترا فى هذا الشأن ، فعملت الدولتان على إدخال المندوب الفرنسى فى

مفاوضات الحلفاء السرية ، وما لبثنا بعد أن أعياها حسم النزاع أن تعاقدنا معه في ٣ يناير ١٨١٥ على العمل بكل الوسائل لاجبار روسيا وحليفها على الاذعان لمطالب الحلفاء .

### التسوية :

على أن روح الاعتدال تغلبت في النهاية ، لاسيا حينما جاءت الأنباء بتدبير مؤامرات <sup>١٩</sup>لم ترى إلى إعادة نابليون إلى العرش ، فسوى الخلاف بأن ضم إقليم بوزن ، وميناء دانترج إلى بروسيا ، وأعطيت غاليسيا للنمسا ، وجعلت كراكو جمهورية مستقلة ، ووضع ما بقى من بولندا القديمة تحت حكم القيصر على أن يحكمها حكما دستوريا . وأما في ألمانيا فقد استولت النمسا على <sup>٢٠</sup>التيrol وسالزبرج من بافاريا ، في نظير إعطائها بايرت وانسباخ وبلاطينات الرين ، وظفرت بروسيا بخمسة سكسونيا ومعظم الأراضي الواقعة على الشاطئ الغربي لنهر الرين فضلا عن <sup>٢١</sup>وستفاليا على شاطئ الرين الأيمن ، وترف وغيرها من الأراضي التي انتزعت من فرنسا على الشاطئ الأيسر ، وبذلك أصبح واجب الدفاع عن ألمانيا من الغرب مناطا بروسيا بعد أن انسحبت النمسا من البلجيك وبلاد الرين ، وحولت نظرها شطر إيطاليا .

ومع أن هذه التسوية لم تؤثر كثيرا في تحسين العلاقات بين الحلفاء ، ودرء التصدع الذي حدث في كتلة التحالف الأوروبي ضد فرنسا ، فإن عودة نابليون من إلبا حطمت المجهود العظيم الذي بذله تاليران ، بأن أعادت التضامن وحسن التفاهم بين الدول ، وبذلك استطاعت حل باقي المسائل الملقة حلا عاجلا ، وهي مسألة إنشاء اتحاد يشمل ألمانيا بأكملها بدلا من اتحاد الرين ، وكذلك تسوية أمر باقي الأراضي الإيطالية التي لم تشملها معاهدة باريس الأولى .

أما عن الاتحاد الألماني فيلاحظ أنه ظهرت في ألمانيا أثناء الجهاد ضد نابليون رغبة قومية ، وجهتها إقامة حكومة ألمانية متحدة ، تدفع عن الأقاليم المكونة لها شر جيرانها ، وتتولى تنظيم مصالحها ، على مثال ما فعله نابليون في اتحاد الرين ، إلا أن الأمراء الألمان آثروا المحافظة على استقلالهم ، كما أن النمسا وبروسيا تنازعتا الزعامة ، فلم يفرز الألمان في آخر الأمر بأكثر من اتحاد إسمي لا قيمة له في الواقع ، لأنه سلب من المجمع الذي أنشئ لتمثيل الامارات كل قوة تنفيذية ، وقيدت سلطته بقيود ثقيلة جعلت تلك السلطة وهمية .

أما فيما يتعلق بالأراضي الإيطالية ، فقد كانت تواجه الدول فيها مشكلة مملكة نابلي التي

كان يحكمها «ميرا» قائد نابليون بتأييد من النمسا، مكافأة له على تخليه عن مناصرة فرنسا إبان النزاع الأخير. غير أن الدول وبخاصة فرنسا آثرت القضاء على كافة آثار نابليون، فقررت فيما بينها عزل ميرا، وإعادة المملكة إلى أسرة البوربون.

هذه هي أهم المسائل التي تم الاتفاق عليها في فيينا، وقد ضمنت جميعاً في معاهدة نهائية أطلق عليها «العهد الأخير» (Acte Final) (٩ يونيه ١٨١٥) ودعيت الدول الصغرى في النهاية إلى الموافقة عليها فقط، بحيث يمكن أن يقال إن مؤتمر فيينا لم يتمدد مطلقاً، بمعنى أن الدول المشتركة فيه لم يجتمع مندوبوها في جلسات عامة للبحث والتشاور في المسائل المطروحة أمامهم.

## مؤتمر فيينا



(١٩) جنتر	(١٣) ويستبرج (النمسا)	(٧) مترينخ (النمسا)	(١) هارندبرج (ألمانيا)
(٢٠) هيبول (ألمانيا)	(١٤) راسومفسكي (روسيا)	(٨) دين (فرنسا)	(٢) ولنجتون (إنجلترا)
(٢١) كاتكرت (إنجلترا)	(١٥) ستيوارت (إنجلترا)	(٩) نلارود (روسيا)	(٣) لوبو (البرتغال)
(٢٢) ناليران (فرنسا)	(١٦) ليرادور (إسبانيا)	(١٠) بالمللا (البرتغال)	(٤) سالديانا (د)
(٢٣) ستاكالبرج (روسيا)	(١٧) كلانكرتي (إنجلترا)	(١١) كاسلريه (إنجلترا)	(٥) لوينهم (سويسرا)
	(١٨) واکسن	(١٢) دالبرج (فرنسا)	(٦) نووي (فرنسا)

## حالة أوروبا سنة ١٨١٥ :

وتتضمن معاهدة باريس الأولى ، ومعاهدات فيينا المتممة لها ، وكذلك معاهدة باريس الثانية التصفية النهائية لحروب الثورة ، وبمقتضاها أصبحت خريطة أوروبا عام ١٨١٥ تقوم على القواعد الآتية :

( ١ ) أعيدت فرنسا إلى ما كانت عليه حدودها قبل الثورة ، إذا استثنينا أفينيون التي ضمت إليها وبمض البلاد التي اجتزئت منها في الشمال والشمال الشرقي .

( ٢ ) حصلت إنجلترا بفضل سيادتها البحرية ، على مالطة وجزائر الأيونيان في البحر الأبيض ، وغيانا وطباجو وترينتي في أمريكا ، ومستعمرة الرأس في أفريقيا ، وسيلان في آسيا ، وجزيرة فرنسا في المحيط الهندي ؛ وكلها أخذت من فرنسا أو من حليفاتها هولندا وأسبانيا .

( ٣ ) ظفرت بروسيا باقليم بوزن ودانترج في بولندا ؛ كما ظفرت بخمسي سكسونيا ، فضلاً عن وستفاليا على شاطئ الراين الأيمن ، وتريف وغيرها من الأراضي التي انتزعت من فرنسا على الشاطئ الأيسر ، وبذلك ألقى على عاتق بروسيا واجب الدفاع عن ألمانيا من الغرب ، لا سيما بعد انسحاب النمسا من البلجيك وتحويل نظرها إلى إيطاليا .

( ٤ ) حصلت النمسا على ألمانيا على سائبرج ، وفي إيطاليا على لمبارديا والبندقية ، فضلاً عن دلاشيا وراجوس ، ولكنها فقدت البلجيك وتخلت عن أملاك أخرى لبافاريا . وقد كان احتلال النمسا لمبارديا والبندقية عاملاً مهماً لسيطرتها على إيطاليا بأكملها وتحقيق حلم الإمبراطرة القديمة في التسلط على هذه البلاد .

( ٥ ) حصلت روسيا على فنلندا السويدية في البلطيق ، كما حصلت على بيسارابيا العثمانية الواقعة على الطونة ، ودوقية وارسو البولندية ، على أن تبقى حكومة مستقلة تحت إشراف القيصر .

( ٦ ) أحيطت فرنسا بسلسلة من الولايات الصغيرة لتحقيق عزلتها ومنع تجديد غاراتها ، وكان هذا الحائل الدولي يتألف من مملكة الأراضي الواطئة ، التي تكونت من البلجيك وهولندا ، واتحاد سويسرا الذي تألف من اثنتي عشرة ولاية تضمن الدول حيادها ، ومملكة سردينيا التي اشتملت على سافوى ونييس ويديمنت ، فضلاً عن جنوة وملحقهما .



(٧) احتفظت ألمانيا بأكثر الممالك التي أنشأها نابليون ، وهي مملكة بافاريا — وقد أضيفت إليها لاندووسير — ومملكة سكسونيا التي اجترى خمسها لصلحة بروسيا . هذا



فضلاً عن إحياء مملكة هنوفر التي كانت تتبع ملوك إنجلترا ، وفيما عدا هذه الولاية لم ترد إلى حالتها الأولى أية إمارة من الامارات التي قضى عليها نابليون وأدجها في غيرها ، بحيث

أصبح عدد الولايات الألمانية ٣٨ بعد أن كانت نحو أربعائة . وقد أنشئ اتحاد يشمل هذه الولايات جميعاً لضمان الطمأنينة والسلم في داخل البلاد وخارجها ، ولكنه كان اتحاداً اسمياً لا قيمة له في الحقيقة إذ لم يكن في الواقع سوى مؤتمر يتألف من دول مستقلة لا جمعية تمثل الشعب ، وتعتمد على هيئة تنفيذية مسؤولة عن تنفيذ قراراتها .

( ٨ ) تقرر فيما يخص إيطاليا أن يسترد البابا أملاك الكنيسة ، وأن تسترد أسرة البوربون أملاكها في إيطاليا ، بعد أن طرد منها ميرا قائد نابليون ، وكذلك ردت باقي الولايات الإيطالية إلى أمراءها عدا ما خصص منها للنمسا ويديمت .

( ٩ ) أعيدت شبه جزيرة أيبيريا إلى ما كانت عليه قبل الثورة ، بمعنى أن أسبانيا والبرتغال عادتا إلى ملكيهما الأقدمين . أما مملكة النرويج فقد انتزعت من الدانمارك وضمت إلى السويد ، فأصبحت شبه جزيرة اسكندناوة مملكة متحدة تحت حكم برنادوت ، مكافأة له على مناصرة الحلفاء .

#### نقد التسوية العامة :

تلك هي السياسة التي اتبعها الحلفاء لتسوية حساب أوروبا بعد زوال حكم نابليون ، ويلاحظ أنه لم يراع فيما وضع من القرارات احترام مبدأ الحقوق الشرعية ولا احترام مبدأ القومية الذي أثارته حروب نابليون ؛ بل جعل توازن الدول ومطامعها أساس التسوية ، فلا عجب إذا ترعرعت قواعد السلم المرجو ، وهدم البناء الشامخ الذي شيد حجراً بعد حجر إبان القرن التالي .

على أننا يجب ألا ننسى مع هذا أن الدول كانت قد ارتبطت إبان الحرب بعهود لم تزدأ من الوفاء بها ، خوفاً من اشتباكها في حرب جديدة في وقت ما كان أحوالها فيه إلى السلم . كما يجب ألا ننسى أن الحرية في فرنسا ولدت الغزوات والحروب ، واقرنت بالجرائم وسفك الدماء ، فكان اضطهادها أمراً لا بد منه في نظر الذين نصبوا أنفسهم لاعادة السلام إلى أوروبا . ويجب ألا يغيب عن البال أيضاً أن حركة الحرية في ذلك الحين لم تكن قد بلغت درجة من القوة تستدعي الاهتمام والمراعاة ، وإذا كان رجال مؤتمر فرساي في سنة ١٩١٩ قد داسوا تلك الاعتبارات واستهانوا بها ، فلا عجب إذا أغفلها رجال السياسة الذين جلسوا مكانهم منذ نيف ومائة عام .

## الفصل الثاني

### الاتحاد الأوربي وعهد المؤتمرات

#### نشأة الاتحاد الأوربي :

نشرت الثورة الفرنسية إلى جانب الدعوة إلى الحرية والاخاء والمساواة بين الأفراد ، الدعوة إلى المودة والصداقة بين الدول ، حتى تقضى على آثار الحروب ، وتنفذ ألوية السلام والطائفة في العالم أجمع ، ولما عصفت بأوروبا ربح الحروب القائمة حول مطامع نابليون ، وتأثرت مرافق الحياة بأكملها بأعباء النضال الفادحة ، تمزقت الرغبة في تحقيق تلك الأغراض ، واتجهت الأنظار إلى إنشاء عصابة دولية تتولى تنظيم علاقات الشعوب المختلفة كما تتولى الحكومات الخاصة تنظيم علاقات الأفراد .

على أن هذه الفكرة لم تكن وليدة عهدها ، بل كانت دائماً وليدة الحوادث والمنازعات التي عصفت بالعالم الأوربي ، ففي حرب الثلاثين شاهد « جرتيوس » — مؤسس القانون الدولي الحديث — الانسانية متجردة عن كل صفاتها ، فنادى بالتحكيم وتنظيم شؤون الحرب — إذا دعت الحال — على مبادئ يعترف بها العالم أجمع . ولما قامت الحروب الدينية الطويلة في أوروبا ، وضع هنري الرابع ملك فرنسا مشروعه الأعظم (Grand Design) الذي كان يتضمن إنشاء جمعية دولية تتولى حسم المنازعات وتأمين العالم من مخاوف الحروب الدسوية التي طالما زعزعت أركان الحياة في أوروبا . على أن مقتل هنري الرابع طوى هذا المشروع إلى أن نشبت حروب لويس الرابع عشر ، فأذاع « برنارسان بيير » مشروع السلم الدائم ، ومؤداه اتخاذ صلح يوترخت الذي ختم حروب القرن السابع عشر ، قاعدة نهائية لرسم الحدود بين الممالك المختلفة مع إنشاء اتحاد دولي للفصل فيما قد ينشأ بينها من المنازعات . غير أن هذه الأصوات الداعية إلى السلام خفتت وسط الضجة القائمة على الفتح والاستعمار في القرن الثامن عشر ، حتى إذا ما قامت حروب نابليون وتقرضت أوروبا لأشد النكبات والكوارث ، تطلع العالم إلى تأليف حلف أوربي تصان به الحياة والأموال ، ويستتب به الهدوء والسلام .

على أن الروح التي سادت مؤتمر فيينا لم تكن — كما رأينا — روح التفاهم والتعاون بين الدول للمصلحة العامة ، ولا روح العمل لتعويض الانسانية عن آلامها الفجعة ، واتخاذ الوسائل التي تكفل درء المخاطر عنها في المستقبل ، بل كانت الروح التي تملى قرارات المؤتمر تنصرف إلى إعادة الحقوق الشرعية لأصحابها بقدر المستطاع ، مع وضع اتفاقيات للاحتفاظ بالتوازن والسلم في أوروبا . أما المسألة الكبرى الشاغلة للأذهان ، وهي مسألة السلم الدائم في أوروبا وإنشاء اتحاد للتحكيم بين الدول لمنع أسباب الحرب ، فلم تلق إلا نجاحاً يسيراً كما يتضح من دراسة المشروعات التي وضعت لتحقيق هذه الأغراض ، مما يدل على أن أوروبا في عام ١٨١٥ كانت لا تزال تثبث بالمصالح الخاصة وتتنازع فيما بينها نزاعاً أفضى في النهاية إلى جحوظ كل هذه الآمال .

### المخالفة المقدسة :

ويمزى أول مشروع ظهر لتدعيم السلم الأوربي إلى الاسكندر قيصر روسيا ، الذي عرف بزعامة الدينية السامية ، كما عرف بالتردد وعدم الثبات على المبدأ . ففي فاتحة حياته السياسية اتجه الاسكندر إلى الأخذ بالمبادئ الحرة في بلاده وغيرها ، كما أيد مشروع الاتحاد الأوربي لأنه يترج بفكرة السلم المرجو في داخل البلاد وخارجها . فساكاد يتم وضع قرارات الصلح في فيينا حتى اقترح الاسكندر في سبتمبر سنة ١٨١٥ تأليف حلف مقدس ، غايته التعاقد على الحكم وفق تعاليم الدين المسيحي ، والتعامل بين الملوك كاخوة يتبادلون المشورة والمعونة حتى يمتنع التضارب والمنازعات التي تقضى إلى الحروب وما يقترن بها من الخراب والدمار .

على أن هذا المشروع لم يلق التأييد الكافي من باقي الدول ، لأنه تضمن فكرة غامضة لا تصلح لتنظيم العلاقات الدولية من جهة ، ولأن النص على تبادل المشورة والمعونة من جهة أخرى كان من شأنه أن يقيد حريات الدول وتصرفاتها ، ولذلك أبت إنجلترا إمضاء هذه المخالفة باعتبارها على حد تبصير وزيرها « كاسلريه » : « قطعة من التصوف واللغو لا قيمة لها » . أما « مترنيخ » وزير النمسا فقد أمضاها على اعتبار « أنها مظاهرة جوفاء لا طائل تحتها » . ولهذا قتلت الفكرة في مهدها دون أن تمنح أية فرصة لتنفيذها ، وكل ما تركته من الأثر أن اعتقدت الأمم أن الملوك قد تحالفوا ضدها في حين أن المخالفة المقدسة كما قال مترنيخ في مذكراته ، لم تتضمن القضاء على حرية الشعوب ولا تأييد الاستبداد

والحكم المطلق ، وإنما كانت تتضمن محاولة من قبل القيصر في سبيل تطبيق المبادئ المسيحية على تصرفات الدول السياسية .

### المخالفة الرباعية :

على أنه إذا كان مشروع القيصر قد أخفق لأنه تضمن مبادئ غامضة وغير محدودة ، فكذلك أخفق النظام الذي وضعته الدول الأربع الكبرى ، وعرف فيما بعد باسم « نظام مترنيخ ( Metternich System ) » ، لأنه تحول عن الأغراض الخاصة التي حددت له مبادئ الأمر إلى أغراض عامة تقيد حرية الدول في سياستها وتهددها بالتدخل في شؤونها . ويرجع هذا النظام إلى رغبة الدول في اتخاذ الوسائل التي تكفل الدفاع عن التسوية التي تمت في باريس وفيينا من الأخطار التي كانت تهددها من جانب فرنسا ، فتعاقدت في نوفمبر سنة ١٨١٥ على العمل على تنفيذ مواد الصلح وضمان السلم وتوثيق عرى الصداقة بين الدول الأربع المتعاقدة ، وهي بروسيا والنمسا والمجترا والروسيا ، وذلك بأن يجتمع مندوبوها من وقت لآخر لاتخاذ الوسائل التي تضمن استقرار السلم وسعادة الشعوب . فكان هذه الدول لم تعاهد على الاحتفاظ بالسلم في فرنسا وحدها ، بل تعاقدت على الرقابة والهيمنة على شؤون أوروبا كلها ، وهذا ما جعل الاتحاد من بداية الأمر مهدداً بالانهيار ، شأنه في ذلك شأن المخالفة المقدسة ، إذ كانت أغراضه كأغراضها غامضة غير محدودة . وقد تبين فعلاً اختلاف وجهات النظر بين الدول في المؤتمرات التي عقدت للبحث في بعض المشاكل التي كانت تهم العالم الأوربي تطبيقاً للمبادئ التي احتواها برنامج الاتحاد .

### مؤتمر إكس لاشابل :

في عام ١٨١٨ عقد مؤتمر في إكس لاشابل للبحث في عدة أمور : أهمها سحب جيوش الاحتلال من فرنسا والنظر في قبولها ضمن العصبة الأوربية ، بعد ما وفت بتعهداتها المالية وأظهرت رغبتها في الاحتفاظ بالسلم واحترام المعاهدات ، وقد وافقت الدول فعلاً على سحب الجيوش من فرنسا . وأما قبولها ضمن العصبة الأوربية فقد أدى إلى اختلاف في الرأي . ذلك أن روسيا أعلنت أن مجرد انضمام فرنسا إلى الاتحاد يناقض نصوصه الصريحة فيما يختص بتأمين أوروبا ضدها قبل كل شيء ، وأن من الواجب أن يوضع أساس جديد لعصبة أوربية عامة تشترك فيها كافة الدول الكبرى والصغرى ، وتكون مهمتها مكافحة خطرين

عظيمين يهددان السلام : وهما الثورات والتطرف في الحكم المطلق ، وكذلك المحالفات المنفردة التي تؤدي إلى هدم العصبة . وهذا يدل على أن القيصر اشتدت هواجسه على أثر الانقلابات العنيفة التي نشأت في أوروبا في ذلك العهد ، سواء أكانت من جانب الأحرار أم من جانب الرجعيين ، فدعا الدول إلى التعاون لمعالجة الحالة حتى يستقر السلام وبضمن الملوك عروشهم التي أقرتها المعاهدات .

ومع أن النمسا كانت لا تمارض في إقامة دكتاتورية أوربية لمناهضة الحركات القومية ، فإنها رأت أن اتجاه العصبة إلى عاربة الحكم المطلق قد يجعل الاتحاد الأوربي خطراً عليها ، ولذلك رفضت قبول هذه الدعوة ، شأنها في ذلك شأن إنجلترا التي أتت بلسان « كاسلريه » أن تشترك في عصبة قابلة لاحتمالات وتفسيرات لا حد لها ، عصبة تقيد حريتها في العمل وتندرج بالتدخل في شؤون الدول ، ولذلك اقترحت تجديد المحالفة الرباعية وقبول فرنسا ضمن أعضائها على ما في ذلك من التناقض مع أغراض المحالفة . وقد حسم الخلاف أخيراً بتجديد التحالف القديم ضد فرنسا من جهة ، ومن جهة أخرى دعيت فرنسا إلى الاشتراك مع الدول في ضمان السلم على أساس المعاهدات ، واشترط ألا ينظر في شؤون أمة يغير إعلانها وحضور ممثلها . وهذا معناه في الحقيقة — كما صرح « جنتز » عن أعمال هذا المؤتمر — أن الدول تخلصت من أزمة عظمى بالاتفاق على صيغة غامضة يصح أن تفسر تفسيرات عديدة طبقاً لمصالحها الخاصة .

### سياسة مترنيخ ( Metternich System ) :

على أن الحوادث نفسها لم تلبث أن ساعدت على تبيد هذا الغموض والابهام ، فإن اضطراب الدول في ذلك العهد بالثورات القومية سواء أكانت في فرنسا وأسبانيا أم في ألمانيا وإيطاليا ، جعل مترنيخ وزير النمسا يخشى أن يمتد لهيبها إلى إمبراطوريتها القائمة على الحكم المطلق ، فعمل على اتخاذ العصبة الأوربية وسيلة لاختضاع الأمم ، وإخماد كل نزعة فيها إلى التمرد والمصيان . وبما ساعد مترنيخ على تنفيذ هذه السياسة أن الاسكندر قد أثرت مخاوفه أيضاً من جراء الاضطرابات العنيفة التي ظهرت في أكثر الدول الأوربية ، وفي روسيا نفسها ، فتخلى عن مبادئ الحرية التي تشيع لها في أوائل حياته وانضم إلى وزير النمسا في الحملة التي أعدها لاتحاد صوت الحرية في كل مكان .

## مؤتمرات تروباو وليباخ (١٨٢٠ - ١٨٢١) :

وقد كانت فاتحة المسائل التي اتخذها مترنيخ وسيلة لتنفيذ سياسته مسألة ناطلي التي نشبت فيها ثورة واسعة النطاق بتأييد الجمعيات السرية المعروفة بالكاربوناري حتى أرغم الملك فرديناند على أن يحكم بلاده حكماً دستورياً . على أن هذا الانقلاب كان يؤثر في مصالح النمسا ويدعوها إلى التدخل لسبيين : ( أولاً ) لأن ولاياتها الإيطالية تعرضت لخطر الدعوة الثورية التي قامت في الجنوب . ( وثانياً ) لأن النمسا تعاقبت مع ملك ناطلي ، على أن تعاونه في مقاومة أي انقلاب يؤدي إلى نقض المبادئ التي تسير عليها النمسا في حكم ولاياتها الإيطالية .

ومع أن الدول ، لا سيما إنجلترا ، كانت لا تعارض بتاتاً في تدخل النمسا لقمع الثورة بصفتها الخاصة ، فإن مترنيخ أصر على أن يفوض من قبل الدول في أمر هذا التدخل حتى يستند من جهة على نفوذها الأدبي والسياسي ، ويظفر من جهة أخرى بتقرير مبدأ التدخل لمحاربة الثورات بصفة عامة . غير أن كاسلريه وزير إنجلترا رفض بتاتاً مبدأ التدخل الأوربي في مثل هذا الغرض ، الذي لا يمكن أن تنطبق عليه مبادئ العصبة ، وهي ضمان السلم والمعاهدات ، وذهب إلى أنه ليس لأية دولة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة أخرى إلا إذا كانت هناك معاهدات خاصة تبيح مثل هذا التدخل . ولما كانت روسيا وبروسيا قد قبلتا وجهة النظر النمساوية وأصرتا على الاجتماع في تروباو لتقرير هذا المبدأ ، فقد صرح كاسلريه بأنه لا يمتنع عن حضور الاجتماع ، ولكنه لا يشترك في المناقشات التي تدور فيه ، وانضمت فرنسا إلى إنجلترا في سياستها مما أدى إلى تصدع أركان المحالفة .

وما كاد يجتمع المؤتمر في الميعاد المعين ( أكتوبر سنة ١٨٢٠ ) ، حتى أصدرت النمسا بالاشتراك مع روسيا وبروسيا قراراً بالتدخل لمحاربة الثورات جاء فيه :

« إن البلاد التي تتغير حكومتها على أثر قيام ثورة فيها ، تطرد من المجمع الأوربي وتبقى كذلك حتى تقدم الضمانات الكافية عن عودة النظام إليها ، وإذا نشأ عن هذا التغيير خطر يهدد السلام العام فإن الدول تتخذ كافة الوسائل السلمية والقهرية ، إذا اقتضى الحال ، لارجاع الأمن إلى نصابه وإعادة الأمم المنشققة إلى دائرة العصبة » .

وقد احتجت فرنسا على هذا القرار بشيء من التحفظ . وأما كاسلريه فقد أعلن صراحة للمرة الثانية أن هذا المبدأ يمس استقلال الدول ويعرضها لاغارة غيرها عليها ، ولا يمكن أن يقبله إنجلترا التي تستند حكومتها على ثورة ١٦٨٨ ، ولكن احتجاجه لم يأت بنتيجة ما ، وانفض

المؤتمر على أن يجتمع في لياخ في العام التالي للنظر في شؤون نابلي إذا فشل توسط الدول  
توسطاً سلمياً لارجاع الحكم إلى نصابه القديم .

ولما كان أهل نابلي قد أصروا على الاحتفاظ بحقوقهم المكتسبة التي لا يمكن أن تنقض  
بحال ، فقد دعى فرديناند إلى المؤتمر الذي تقرر انعقاده لاحتخاذ الوسائل التي تضمن تنفيذ  
مشيئة الدول ، ولكن هذه الدعوة أثارت ثائرة الشعب وجعلته يترغم الملك على أن يقسم  
باحترام الدستور قبل مغادرته البلاد ، إلا أن فرديناند أعلن بعد خروجه من نابلي أنه في حل  
من الارتباط بهذا القسم الذي انتزع منه بوسائل الضغط والارهاب ، ولم يلبث أن طلب إلى  
النمسا ( في المؤتمر ) إعادة الملكية المطلقة في بلاده ، فأجيب إلى ما طلب ، وزحفت الجنود  
النمساوية إلى نابلي ، وأعدت الحكم المطلق إلى أشد ما عرف فيها من قبل .

### مؤتمر فيرونا ١٨٢٢ :

في هذه الأثناء تفاقمت الثورة التي نشبت في أسبانيا ومستعمراتها منذ عام ١٨٢٠ تفاقماً  
استرعى أنظار الدول ، ذلك أن الملك فرديناند السابع الذي أرغم على إعلان الدستور في بلاده  
كان لا ينفك عن تحريض الملكيين على قمع حركة أعدائهم ومنافسيهم أملاً في إنقاذ الملكية  
الشرعية من غالب المتطرفين ، وقد أدى هذا التحريض إلى نشوب حرب أهلية بين  
الفريقين ، لاسيما في المقاطعات الشمالية التي قررت إنشاء وصاية تتولى الحكم ، هذا إلى  
انتقال عدو الثورة إلى المستعمرات ، مما جعل الامبراطورية الأسبانية بأسرها ميداناً  
للفوضى والاضطراب .

لذلك اتجهت أنظار الدول إلى هذا الخطر لاسيما أن وزارة ريشيليو المتعدلة خلفتها  
في فرنسا ووزارة من الملكيين الذين كانوا يرغبون في مناصرة الملكية الشرعية والدفاع عنها  
في أسبانيا ، فاتفق الرأي على عقد مؤتمر جديد في فيرونا للبحث في هذه الشؤون ، على الرغم  
من أن إنجلترا أصرت على الاحتفاظ بمحبرتها في العمل وعدم الانضمام إلى إجماع الدول ،  
لادفاعاً عن المبدأ العام الذي سارت عليه في المؤتمرات السابقة ، وهو عدم التدخل في شؤون  
الدول الداخلية فقط ، وإنما لأن التدخل في هذه الحالة كان من شأنه أن يعيد إلى أسبانيا  
النفوذ الفرنسي الذي حاربه بالمال والرجال ، ويقضي على الامتيازات التجارية التي كانت لها  
في أسبانيا ومستعمراتها . وقد تعززت هذه السياسة حينما تولى كاتنج وزارة الخارجية بعد  
كاسلريه ( الذي انتحر قبل انعقاد المؤتمر ) فقد كان عماد الوزارة في السياسة التي جرت

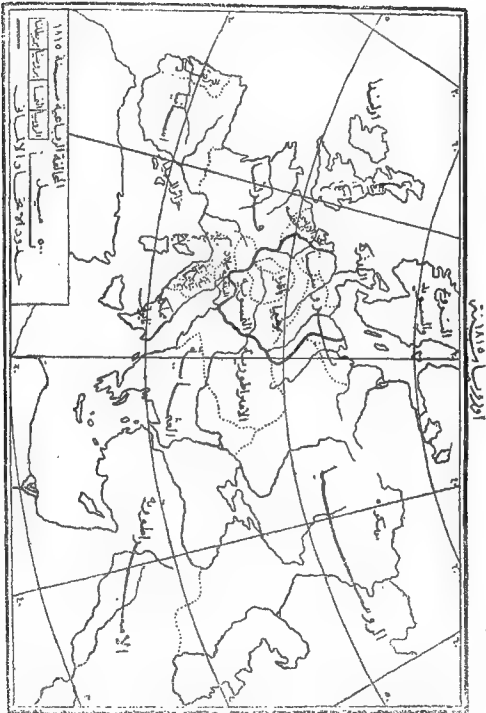


عليها في مقاومة التدخل الدولي ، وكان يفضل أن تتحطم أركان العصبة عن أن تنزع من إنجلترا حريتها في العمل ، خلافا لكاسلريه الذي كان يمانع في سياسة التدخل ويؤيد الابقاء على العصبة .

فلما اجتمع المؤتمر في أكتوبر عام ١٨٢٢ ظهر اختلاف الدول للعيان ، ذلك أن فرنسا أبلغت الدول غزوها على التدخل لقمع الحركة في أسبانيا ورغبت إليها جميعاً أن تؤيدها بتفوذها الأدبي والسياسي ، فأجابت النمسا والروسيا وبروسيا باعلان غزوها على تأييد هذا التدخل ، أما ولنجتن مندوب إنجلترا فقد أعلن أن بريطانيا لا تشترك في أمر هذا التدخل ولا تخاطب الحكومة الاسبانية في شأن تصرفاتها الداخلية التي ليس لأية دولة أن تترص عليها ، ولم يلبث أن انسحب نهائياً من المؤتمر ، فتحطمت بهذا الانسحاب قواعد الاتحاد الدولي ، وانفسح المجال لكاننج لرعاية مصالح دولته طبقاً لتقاليدها ونزعاتها الخاصة .

والواقع أنه ما كادت فرنسا تتولى قمع الثورة في أسبانيا وتنتصر عليها حتى خشيت إنجلترا أن تنزع الدول الى اخضاع المستعمرات أيضاً ، فقررت أن تتخذ الوسائل التي تضمن لها الاحتفاظ بمصالحها التجارية العظيمة ، وذلك بأن تمزج حركة استقلال تلك المستعمرات حتى توازن ما يمكن أن تحصل عليه فرنسا من المزايا في أسبانيا . وقد شجع إنجلترا على المضي في هذه الخطوة أن الولايات المتحدة أعلنت بلسان « منرو » رسالتها الشهيرة التي احتجت فيها على تدخل الدول الأوروبية في شؤون أمريكا الجنوبية ، وصرحت بأن هذا التدخل تعتبره الولايات المتحدة أمراً غير ودي ، ولذلك أسرع كاننج إلى عقد محادثات تجارية عديدة مع المستعمرات الأسبانية ، ولم يلبث أن اتخذ الخطوة النهائية في سبيل الاعتراف باستقلالها بأن أرسل مفوضين سياسيين الى هذه الولايات ، وانهى بأن اعترف باستقلالها عام ١٨٢٥ « حتى ينشئ » كما قال « عالم جديد يوازن ما يحصل عليه غيره من الفوائد في العالم القديم » .

وهكذا كانت سياسة إنجلترا قاضية على العصبة ، ولو أن هناك ما يبرر تصرفها ، وهو أن الاتحاد الذي أنشئ من أجل ضمان المعاهدات والاحتفاظ بقواعد السلم استخدمته الدول الأخرى ذريعة للتدخل في شؤون الممالك الخاصة ، كما اتخذته وسيلة لمناهضة مبادئ الحرية والقومية في أوروبا بأكملها .



## الباب الثالث

### الحركات الدستورية

من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٨

تمهيد :

لم تكند تستقر الأحوال في أوروبا بعد مؤتمر فيينا ، حتى عادت الملكيات القديمة إلى عروشها من جديد ، وأنشأت تميد نظام العهد البائد بكل مظاهره ومعانيه ، كما أخذت ترزىل معالم الثورة وآثارها بشدة وعنف تتضاءل أمامها شدة العهد الخالى ، وكانت شخصية مترنيخ هى الشخصية القوية البارزة وسط عاصفة الرجعية التى اجتاحت أوروبا عقب مؤتمر فيينا ، كما كانت سياسته وتعاليمه هى الأساس الذى كانت تقوم عليه سياسة أغلب الحكومات فى ذلك الحين . إلا أن بذور الحرية كانت قد انتشرت مع جيوش الثورة فى كافة أنحاء أوروبا ، فلم تلبث أن أزهرت وأينعت على الرغم من مقاومة أشباع العهد القديم ، ولا يستثنى من هذا كله إلا إنجلترا التى تأثرت فى تعديل أنظمتها بعوامل داخلية عملية بعيدة عن العوامل الثورية التى طفت على أوروبا فى هذا القرن .

## الفصل الأول

فرنسا

الملكية الدستورية — مقدمة :

كانت فرنسا خلال ثلاثة وثلاثين عاماً ، أى إبان حكم لويس الثامن عشر ١٨١٥ — ١٨٢٤ ، وشارل العاشر ١٨٢٤ — ١٨٣٠ ، ولويس فيليب ١٨٣٠ — ١٨٤٨ ملكية

دستورية — ملكية يحكمها ملوك مقيديو السلطة بمقتضى العهد الدستوري (La charte) ، وهو عهد وضع سنة ١٨١٤ عند عودة البوربون إلى الحكم ثم عدّل قليلاً عند سقوطهم في سنة ١٨٣٠ وتولى أسرة أورليان ، وكان يشترك في حكم البلاد ممثلون منتخبون من بين أولئك الذين يدفعون ضرائب معينة (le cens) ، وهم أقلية الأمة ، ومن ثم أطلق اسم ملكية الانتخاب المحدود على الملكية الدستورية في فرنسا .

ويطلق على عهد لويس الثامن عشر وشارل العاشر ، عهد الملكية العائدة ، وفي خلاله اضطلعت الطبقة الوسطى بهمة الحكم الدستوري — ذلك الحكم الذى قبله لويس الثامن عشر راضياً ، ونقم عليه شارل العاشر من البداية ، ولذا سارت تجربة الحكم الدستوري في هذا العهد وسط فضال بلاتى عتيف بين الملكيين المتطرفين من فريق المهاجرين الأقدمين وبين الأحرار المدافعين عن مبادئ الحرية المكتسبة في عهد الثورة . فلما حاول شارل العاشر أن يتقدم جبهة لتأييد الملكيين والمساس بقواعد الحكم الدستوري هبت الثورة ، وسقطت الملكية الأرستقراطية « ملكية البوربون » ، وقامت الملكية « البورجوازية » ، ملكية الطبقة الوسطى ، وعلى رأسها لويس فيليب من أسرة أورليان .

ومن سنة ١٨٣٠ إلى سنة ١٨٤٨ كانت قواعد الحكم الدستوري تحترم في الظاهر . وفي الواقع كان لويس فيليب يعمل دائماً لأن يلى إرادته على الأمة ، وفي السنوات الأخيرة من حكمه ، أى من سنة ١٨٤٠ ، انتصرت سياسة الملك الشخصية ، وهى سياسة تقوم على تأييد أقلية من أغنياء الطبقة الوسطى وإهمال السواد الأعظم من الشعب . ولما فشلت كل الوسائل الدستورية للإصلاح عمل الشعب في ثورة سنة ١٨٤٨ على إسقاط الملكية الدستورية والعودة إلى النظام الجمهورى .

### لويس الثامن عشر :

كان لويس الثامن عشر شديد التعلق بميزات الملكية القديمة ، وكان يرغب في استئناف تقاليد العهد الذى فصلته فترة من « الاجرام الهائل » ، كما دعا الثورة ، ولذا كان يعتبر سنة ١٨١٤ السنة التاسعة عشرة لا السنة الأولى من حكمه ، إلا أنه مع هذا كان بعيد النظر ، شديد الحرص على العرش الذى اعتلاه بعد سنين من الاغتراب والمنفى ، فرأى منذ البداية أن العودة إلى النظام القديم ضرب من الحق يذهب بالملك وصاحبه ، فوطد العزم على قبول مبادئ العهد الجديد على قدر المستطاع ؛ إلا أنه لم يتخذ مع هذا خطة الحزم في

تنفيذ رغباته وإرادته حيال رغبات وإرادة الأشراف المهاجرين الذين عادوا بعودته وعلى رأسهم الكونت دارتوا وارث العرش ، وأخذوا يعملون على إرجاع مظاهر العهد القديم ، كأنما الثورة لم تكن ، وكأنما الملكية لم تقترن بعودتها بشيء من النكبات الكبار التي أصيبت بها البلاد .

### سياسة لويس :

وضع لويس عند جلوسه على العرش دستوراً — ٤ يونيو ١٨١٤ — احتفظت فيه فرنسا بالأنظمة القضائية والإدارية التي ورثتها عن الثورة و نابليون ، مع ضمان حقوق الأفراد في المساواة والحرية الشخصية والدينية وإطلاق حرية الصحافة ضمن حدود تميمها القوانين . وأما النظام السياسي فقد أقيم على أساس يشبه النظام الإنجليزي ، اذ وضعت السلطة التشريعية وهي سلطة سن القوانين وفرض الضرائب في يد الملك ومعه مجلسان : أحدهما ورأى للأعيان ، والآخر نيابي ينتخبه الشعب وفق قواعد معينة <sup>(١)</sup> . وأما السلطة التنفيذية فقد تولاها الملك بمعاونة وزراء مستولين ، فأصبح من حقه قيادة الجيوش وإمضاء الماهدات وتعيين الموظفين وتنفيذ القوانين ، وحل مجلس النواب بشرط ألا تتجاوز مدة العطلة ثلاثة شهور . ولكن الدستور ترك مجالاً كبيراً للشرح والتأويل ، لاسيما فيما يتعلق بقواعد الانتخاب وحرية الصحافة ، وانتخاب الوزارة ، فأخذت الأحزاب المختلفة تستخدم هذا الغموض في مصلحتها .

ذلك أن الأمة انقسمت حيال الدستور إلى ثلاثة أحزاب : الملكيون المتطرفون الذين كانوا يعملون على هدم قواعد الحرية التي نص عليها الدستور ، والمستقلون الذين كانوا يشايعون مبدأ سيادة الأمة ويعيرون على الدستور قصوره عن تحقيق أعلى مبادئ الديمقراطية ، والملكيون الدستوريون الذين كانوا يقبلون الدستور كما هو على اعتبار أنه يضمن امتزاج العناصر المتباينة وإيجاد جو جديد للتفاهم بين أنصار الثورة وأنصار العهد القديم .

### الملكية المتطرفة (١٨١٥ - ١٨١٦) :

ولما كانت عودة الملكية قد اقترنت بانزال أشد أنواع المظالم والاضطهاد بأنصار نابليون ورجال الثورة ، فقد استطاع الملكيون المتطرفون في ظل هذا الارهاب « الأبيض »

(١) اشترط أن يكون سن الناخب ٣٠ سنة وما يدفعه من الضرائب ٣٠٠ ف وسن المنتخب ٤٠ وما يدفعه من الضرائب ١٠٠٠ ف وجعلت مدة انقضاء المجلس خمس سنوات على أن يتجدد خمس الأعضاء سنوياً .

أن يحرزوا أغلبية المقاعد في مجلس النواب ، ولذلك أطلقوا العنان لسياسة العنف والتطرف ومطاردة أشياع الثورة ، وتقييد الحرية الشخصية وحرية الصحافة ، على الرغم من مقاومة الوزارة المعتدلة التي كان رأسها « ريشليو » حتى خيل للناس أنهم على أبواب انقلاب جديد لا يقل خطورة عن الانقلاب الماضي ، وأن فرنسا تتعرض لأعظم الأخطار من جراء هذه الخطة العمياء ، فقررت الوزارة حل هذا المجلس اعتماداً على روح الاستياء التي ظهرت في أنحاء البلاد ، وكانت النتيجة أن انتقلت الأغلبية في المجلس الجديد الى طائفة المعتدلين من فريق الملكيين الدستوريين .

### الملكية المعتدلة (١٨١٦ — ١٨٢٠) :

نظمت فرنسا شؤونها المالية في هذا العهد الجديد ، وأعيدت الطمأنينة والثقة بالبلاد ، حتى أن الدول قررت في مؤتمر لكس لاشابل سحب جنودها من فرنسا ، وإدخال هذه الدولة ضمن اتحاد الدول العظمى ؛ على أن إطلاق حرية الصحافة في هذا العهد ، وتعديل قواعد الانتخاب تعديلاً يطابق مبادئ الأحرار ، كان من شأنه ازدياد عدد الجمهوريين وأعداء الملكية في المجلس زيادة مقلقة ، فحاول ريشليو أن يقيد شروط الانتخاب مرة أخرى ، ولكن الملك أبى إلا أن يؤيد سياسة التوفيق بين عنصرى الأمة من أنصار الثورة وأنصار الملكية ، فاعتزل ريشليو الوزارة وخلفه « ديكاز » ، الذي كان يؤمن بمبدأ التمشى مع رغبات فرنسا الحقيقية ، حتى يأمن جانب الشعب وتضييق الهوة التي كانت تفصل الملك عن الرعية ، إلا أن دخول الكثيرين من رجال الثورة الفارين ، أمثال لافيت وجريجوار في المجلس النيابي ، وحادث مقتل دوق بري<sup>(١)</sup> ثانياً ولدى الكونت دارتو لى العهد بتأثير المهيجين — كل ذلك عزز سياسة الملكيين المتطرفين الذين كانوا يعملون جهدهم على إسقاط وزارة ديكاز ، حتى فازوا أخيراً بما كانوا يبتغون .

### عودة الملكية المتطرفة (١٨٢٠ — ١٨٢٧) :

أسندت الوزارة حينئذ إلى « فيل (Villèle) » ، زعيم الرجعيين ، فعدلت قوانين الانتخاب لمصلحة حزبهم ، وأعيدت الرقابة على الصحف والمطبوعات ، وأرسلت حملة فرنسية

(١) كان هذا الدوق يهيم الملكيين بنوع خاص لأنه كان الوحيد الذى كان يرسى أن تحتفظ بواسطته سلاطة البوربون من الانهراض (وقد قتل في ١٣ فبراير سنة ١٨٢٠) .

إلى أسبانيا عام ١٨٢٣ لاختاد الثورة فيها ، وتآلف مجلس جديد من الرجعيين الذين يسرون في طريق العنف إلى آخر مداه . ولما توفى لويس الثامن عشر عام ١٨٢٤ وخلفه أخوه شارل العاشر ، وهو الكونت دارتو زعيم المهاجرين ، أطلق العنان للسياسة الرجعية التي طالما سعى في حمل أخيه على قبولها ، فأعاد إلى الكنيسة سلطانها المطلق ، ووضع التعليم في يد الجزويت المشايخين للملكية المطلقة ، ووهب الأشراف المهاجرين تعويضاً كبيراً عن أملاكهم التي فقدوها ، كما أمر بحل الحرس الأهلي ، وطرد بقية ضباط نابليون من الجيش ؛ على أن هذه السياسة المتطرفة التي كانت لا تلائم بتاتاً حالة البلاد ، أثارت روح المقاومة بين المسكينين أنفسهم ، فضلاً عن الأحرار الدستوريين ، بحيث تمرد على الحكومة الاحتفاظ بمركزها ومقامها في البلاد ، فتقرر حل المجلس رغبة في التخلص من جمهور المعارضين .

### النزاع بين الملك والشعب (١٨٢٧ - ١٨٣٠) :

تعاون خصوم الوزارة إزاء هذا الخطر ووثقوا عرى التحالف بينهم ، وألفوا حزباً يجمع المسكينين والأحرار والجمهوريين من أشياخ لافيت وجيزو وتير ، واستطاعوا بفضل هذا التآلف أن يفوزوا بأغلبية عظمى في الانتخابات الجديدة ، حتى اضطر الملك أن يخضع للظروف القاهرة ويؤلف وزارة جديدة بزعامة « مارتيناك » ( Martignac ) الذي عرف يبعد النظر وتوخى جانب الاعتدال . غير أن هذه الوزارة لم تفلح في إرضاء المسكينين ولا الأحرار ، فتضافر عليها الفريقان حتى سقطت ، وبسقوطها تمهد السبيل مرة أخرى للرجوع إلى سياسة العنف والشدّة التي أوردت الملكية حتفها .

عهدت الوزارة الجديدة إلى « بوليناك » ( Polignac ) ، من زعماء الرجعيين الذين لا يترددون في اتباع أقسى وسائل العنف والارهاق ، فذعرت فرنسا من هذا التعيين ، وعقدت الخناصر في داخل المجلس وخارجه على مقاومة هذه السياسة الجديدة ، فلما بدأ فصل الجلسات العادية عام ١٨٣٠ أعلن الملك عزيمته على استخدام القوة إذا عمد المجلس إلى عرقلة أعمال الحكومة ، فأجاب المعارضون بتحدى الملك وإرادته ، فأمر الملك حينئذ بحل المجلس ، ولكن الانتخابات الجديدة أسفرت عن زيادة عدد المعارضين ، فقرر الملك في ٢٦ يولييه سنة ١٨٣٠ - اعتماداً على الانتصارات التي أحرزتها الجنود الفرنسية في الجزائر - إلغاء الانتخابات وتحويل قانون الانتخاب وتقييد الصحافة ، فانقطع بذلك سبيل المعارضة

الديستورية ، ولم يبق إلا سبيل المقاومة الفعلية ، فلجأ المعارضون إلى إثارة الشعب الحانق على الملكية وأنصارها ، وكانت ظروف الأحوال كلها في مصلحتهم ، فان الحكومة لم تتخذ الاحتياط الجدى لما عساه أن ينشأ من المقاومة ، وكان الجنود لا يرغبون في مقاتلة إخوانهم ، لا سيما بعد أن رفعوا العلم المثلث الألوان ، الذى كان يحرك قلب كل وطنى ، فلم يمض يومان حتى استولى الشعب على باريس ، وأصبح مطلق التصرف فيها . وحينئذ تألفت هيئة مؤقتة للدفاع عن الأموال والأرواح فأعادت تنظيم الحرس الأهلى ريثما تشكل الحكومة الجديدة .

### لويس فيليب ملك الفرنسيين :

اضطر شارل إذ ذاك أن يسحب قراراته ولكن بعد فوات الفرصة ، فقد كان تير وحزبه من الملكيين الدستوريين قد قرروا خلعهم وترشيح دوق أورليان مكانه ، وذلك لأن الدول ما كانت ترضى باقامة جمهورية ، ولأن دوق أورليان كما قال أصدقائه « معروف بشدة إخلاصه لمبادئ الثورة ، ولأنه اشترك في الدفاع عنها في موقعة جيباى ، وحمل العلم المثلث الألوان تحت نار الأعداء ، ولا يتأخر عن حمله مرة ثانية ، فضلاً عن أنه يقبل الدستور ويفهمه كما يفهمه الأحرار ، ويعتبر نفسه مديناً بعرشه لارادة الشعب » . لكل هذه الأسباب اجتمع مجلس النواب المنحل وقرر بادى الأمر انتخابه وكيلاً عاماً للملكة ، فلما دخل باريس واستطاع استرضاء لافيت زعيم الجمهوريين الذين يحملوا أعباء الثورة ، نودى به ملكاً على البلاد ، على أن هذا الاعلان لم يتم إلا بعد أن أقسم فيليب بعين الاخلاص للدستور والتعديلات التى أدخلت عليه ، وهى تتلخص في توسيع قواعد الانتخاب ، ومنع الرقابة على الصحف ، وتجديد الحرس الأهلى ، والنص على سيادة الأمة صراحة ، واعتبار الملك حاكماً بارادة الشعب ، بحيث يكون لقبه « ملك الفرنسيين » لا ملك فرنسا . أما شارل العاشر فقد أسقط في يده إزاء هذه الرغبة العامة ، واضطر أن يغادر فرنسا إلى إنجلترا في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٣٠ .

### موقف الدول :

بهذا تمت ثورة يوليه سنة ١٨٣٠ ، تلك الثورة التى ترجع إلى عناد شارل وإصراره على الخطأ ، ولو كانت هذه الأزمة وقعت في عهد لويس الثامن عشر ما كانت كلفتة غير إسقاط



الوزارة ، على أن هذا الانقلاب كاد يؤدي إلى مشا كل خارجية خطيرة لما تضمنه من خرق التعاقد على تأييد أسرة البوربون ، ولكن الرابطة الأوربية كانت قد انجلت ، وكانت الدول في شغل بمصالحها الخاصة عن مشاغل فرنسا ، فلم تجمع كلها على التدخل ، خصوصا بعد أن أيقنت أن هذا الانقلاب لا يؤدي إلى تهديد السلم في أوروبا ، كما وقع إبان الثورة الأولى ، فلم تلبث أن اعترفت بالنظام الجديد بعد قليل .

### ملكية يولية

لويس فيليب :

ولى العرش فى السابعة والخمسين من عمره . وهو ابن دوق أورليان الذى عرف إبان الثورة الكبرى باسم فيلب ( المساواة ) ، لأنه كان من أنصارها والمدافعين عن مبادئها ، وأحد



لويس فيليب

الذين ذهبوا زخمية حكم الارهاب فيها ، أما لويس فقد تشيع الثورة كما تشيع أبوه ، ودافع عنها فى قالى وجياپ ونيروندن ، ثم هاجر من البلاد فراراً من المتطرفين وأشياع الارهاب ،

وظفق ينتقل من مكان إلى آخر دون أن يحارب ضد فرنسا كما فعل غيره من الأشراف ، حتى إذا ما عقد الصلح الأخير عاد إلى وطنه ، وأقام ساخطاً على إرهاب المكسين بنير أن أن يتصل بحزب من الأحزاب في الظاهر ، ولكنه كان على تمام الوفاق والمودة مع كبار الأحرار خاصة ، وأفراد الشعب عامة ، فكثيراً ما كان يسير في شوارع باريس يحيي الناس ويحادثهم ويتودد إليهم ، حتى أسبغت عليه هذه الزايا عطف الأمة ، لاسيما الطبقة الوسطى التي أحبتة وأعجبت بسجاياء وشماله .

### سياســــــــــــــــته :

اعتلى لويس فيليب العرش كما رأينا على قاعدة قبوله الحكم الدستوري واعترافه بالدستور كمهد قائم بين الملك والرعية ، فلا تنقض نصوصه بنير أن يعرض الملك نفسه وعرشه إلى السقوط ، إلا أن مصالح لويس الخاصة ، ورغبته في المحافظة على تاجه كانت تقتضي في نظره التدخل في شؤون الحكم لتنفيذ غرضين أساسيين ، وهما مقاومة التغير والاقلا ب في الداخل ، والاقلاع عن المناورات السياسية في الخارج ، على أن هذا التدخل كان تحدياً صريحاً للمهد الدستوري ، فضلاً عن أنه كان يخالف مصالح البلاد في كثير من الأحوال ، ولذلك تعرضت الملكية إلى سحق الشعب ومقاومته لما حتى سقطت في نهاية الأمر .

### الأحزاب :

واجه الملك في فاتحة حكمه ثلاثة أحزاب منظمة :

- ( ١ ) أنصار الملكية الشرعية ، الذين كانوا يعتبرون لويس فيليب مفتصباً للعرش ، ولا يرضيهم على قلة عددهم وضعف نفوذهم إلا إسقاط الملكية الجديدة .
- ( ٢ ) الجمهوريون الذين كانوا يعتبرون ملكية يوليه غير مستندة على قوام شرعى لأنها لم تقم على أساس انتخاب الشعب .

( ٣ ) المكسيون الدستوريون الذين انقسموا فريقين : أحدهما يذهب إلى أن التغيرات التي أتت بها ثورة يوليه ، لم تكن إلا مقدمات جزئية ، وأن الواجب أن تتبع هذه المقدمات تغيرات أخرى حتى تتمشى الأنظمة الحكومية والخطط السياسية مع تطورات الرأى العام ؛ أما الفريق الثانى فكان فريق المحافظين الذين كانوا يعتقدون أن عهد الثورة والاقلا ب قد انتهى بانتهاء الثورة المناضبة والتغيرات الدستورية التي اقترنت بها ، وأنه لا مناص لفرنسا

إذا أرادت الاحتفاظ بتلك الثمرات من أن تلتزم سياسة السلم في الداخل والخارج ، حتى تكتسب ثقة الدول وعطفها .

### فوز الملكيين الدستوريين :

وقد رأى فيليب تعزيزاً لمركزه ، أن ينضم إلى جانب الطبقة الوسطى من الملكيين الدستوريين الذين كان يدين لهم بارتقائه العرش ، فعدل قانون الانتخاب تعديلاً يكفل أغلبيتهم في المجالس التشريعية ، وأعاد تنظيم الجيش على قواعد تجعل للطبقة المتوسطة السيطرة عليه ، وبذلك اعتمدت الملكية الجديدة على تعزيز حزب واحد لها ، وأغفلت الأحزاب الأخرى من أنصار الملكية الشرعية القديمة ، وأنصار الجمهورية ، فتعرضت لمقاومة حزين لا يستهان بهما ، حتى اضطرت إلى حماية نفسها بوسائل لا تستقيم مع المبادئ التي قامت عليها ، فأخذت تقيد الصحافة والكتابات السياسية بوجه عام ، وتعطى رجال الأمن سلطات استثنائية لمناهضة الملكيين والجمهوريين على السواء ، خصوصاً بعد ثورة فاندیه التي قامت بقيادة « دوق دى برى » من الملكيين — واكتشاف مؤامرة خطيرة لاغتيال الملك بواسطة نفر من الجمهوريين .

### نهوض الاشتراكية :

على أن الحركة الجمهورية المعارضة اقترنت تدريجياً بحركة اشتراكية كانت القاضية في النهاية على عرش أسرة أورليان ، ذلك أن العسر الاقتصادي الذي نشأ على أثر حروب نابليون ، والانقلاب الصناعي الذي ظهر في فرنسا في هذا المهد عرض الملايين من العمال لأخطار البطالة وانخفاض الأجور ، من غير أن تعمل الطبقة المتوسطة شيئاً لمعالجة الحالة ، فتمهدت الأفكار لقبول آراء اشتراكية نشرها بعض الكتاب كدواء ناجع لتلك الأدواء الاجتماعية والاقتصادية ، ومن هؤلاء « سنت سيمون » الذي دعا إلى الوفاق والائلاء بين العمال وأصحاب الأعمال من غير أن يضع مع ذلك خطة عملية لتحقيق هذه الأغراض ، فانصرف العمال إلى اعتناق مبادئ زعيم آخر كان أكثر تقيداً بالواقع وأقرب معالجة لحقائق الأشياء ، وهذا الزعيم الجديد هو لويس بلان (Louis Blanc) الذي بدأ حياته صحافياً ثم عالج مشاكل العمال حتى وضع لحلها برنامجاً محدوداً في كتابه الذي سماه « تنظيم العمل » (Organisation du Travail) وفيه ذهب إلى أن لكل إنسان الحق في العمل ، وأن من واجب المجتمع أن يهيئ أسباب العمل

للجميع ، وبعبارة أخرى من واجب الحكومة التي تمثل المجتمع أن تدبر المال اللازم لإنشاء مصانع أهلية يتولى العمال إدارتها ، ويفتسمون أرباحها بعد إعادة ما يخص الحكومة من رأس المال ؛ وقد انتشرت هذه الآراء بين العمال انتشاراً عظيماً ، وتمسكوا بها تمسكاً مدهشاً حتى أصبحت الحالة تندر بأن تتحول الثورة المقبلة إلى ثورة اجتماعية اقتصادية .

### ازدياد المعارضة :

على هذا النحو فسدت العلاقة بين الملكية الجديدة وبين شطر كبير من الشعب من ملكيين وجمهوريين واشتراكيين ، ولم تلبث أن فسدت كذلك بينها وبين الملكيين الدستوريين . ذلك أن الملك رأى عند توليه الحكم أن يعهد بالوزارة إلى فريق المتطرفين من الملكيين الدستوريين ، ولكنهم حاولوا أن ينشروا علم الثورة في أوروبا ويحيطوا الملكية بأفظمة تكاد تكون جمهورية ، ولذلك نقلت الوزارة إلى شعبة المحافظين أنصار سياسة السلم في الداخل والخارج ، ولكن تسلط الملك على الحكومة وتدخله في أعمالها لتنفيذ سياسته الخاصة ، أدى إلى انقسام الرأي بين زعماء هذه الطائفة : ففريق على رأسه « تيير » كان يرغب في أن يتولى الملك العرش بغير أن يحكم ، وفريق آخر على رأسه « جيزو » كان يذهب في تأييد الملكية إلى حد إطلاق يد الملك في انتخاب وزارته دون التقيد برأى المجلس ، وأن يكون له ، بصفته رئيس الهيئة التنفيذية ، الحق في أن يتدخل في إدارة الحكم . ولما كانت سياسة جيزو تطابق آراء الملك كل المطابقة ، فقد عهد إليه بتولى رئاسة الحكومة ، إبان ثمانى السنوات الأخيرة من عهد الملكية .

### وزارة جيزو :

كان جيزو يرغب ، كما كان يرغب الملك ، في إيجاد حكومة قوية منظمة ، وكان يذهب مذهبه في اعتبار النظام السياسى القائم بالفا حد الكمال ، فلا يحتاج إلى تعديل . بل كان يذهب إلى أن فرنسا نفسها لا ترغب في حريات أوسع ، وأن رأى العام لم يتطور إلى درجة تتطلب توسيع قاعدة الحياة السياسية ، وأن كل ما تنوق إليه البلاد هو السلم في الداخل والخارج لتستطيع ترقية مرافقها الاقتصادية عامة ، ولذلك بقى إلى نهاية الحكم ، يرفض كل إصلاح في الداخل ، ويأبى كل تدخل سياسى يؤدى إلى الحرب في الخارج ، حتى كانت سنوات حكمه سنوات جود وعقم في تاريخ فرنسا .

ومن الغريب أن هذه السياسة كانت تلقى تأييداً في المجلس ، ولكن الحقيقة هي أن جيزو كان يشتري أصوات النواب والناخبين بالمال كما كان يفعل « والبول » في إنجلترا ، وبذلك أضافت الوزارة إلى سوء سياستها ، إفساد الحياة المعنوية في البلاد ، وهدم قواعد الفضيلة التي هي أقوى عماد الحكومات .

### المعارضة :

لذلك لاقت سياسة الجود في الداخل والخارج ، وما اقترن بها من الرشوة وإفساد الأخلاق ، أشد معارضة من قبل الملكيين الشرعيين والجمهوريين والاشتراكيين بل وأنصار تيير . وكانت هذه المعارضة تدور حول السياسة الخارجية التي درجت عليها الوزارة ، كما كانت تدور حول إصلاح قواعد الانتخاب ، حتى تمتنع وسائل الرشوة التي جعلت قيام هذه الوزارة من المستطاع .

السياسة الخارجية — كانت فرنسا تتوق أبداً إلى أن تتبع سياسة خارجية نشيطة تقضى على آثار مؤتمر فيينا ، ولكن لويس فيليب كان يأبى إلا الاحتفاظ بالسلم حتى في الظروف التي كان يتعين عليه فيها ألا يتردد في قبول الحرب ( كما وقع إبان الأزمة المصرية عام ١٨٤٠ ) بل إنه ذهب في تأييد هذه الرغبة إلى حد أن عقد مع إنجلترا اتفاقاً ودياً كانت تضحى من أجله كثير من مصالح البلاد ، فلما توترت العلاقات بين إنجلترا وفرنسا إبان الأزمة المصرية عمل لويس فيليب بجهد وعزم على تعزيز هذا الاتفاق ترضية لها ، ولم يتردد في الخضوع لارادتها خضوعاً مهيئاً في كثير من الشؤون كما وقع في الحادئين المعروفين باسم حق التفتيش وحادث برتشارد .

أما حق التفتيش فيتلخص في أن إنجلترا حملت الدول في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ على اتخاذ قرار لمنع تجارة الرقيق ، ولتحقيق هذا الغرض طلبت إلى حكومات أوروبا أن تحول المراكب الإنجليزية الحربية المتجولة على شواطئ أفريقيا حتى مراقبة وتفتيش المراكب التجارية ، وقد أبت فرنسا في عهد لويس الثامن عشر وشارل العاشر إجابة هذا الطلب حتى لا تضع سفنها التجارية تحت رحمة الأسطول البريطاني للتفوق في البحار ، غير أن لويس فيليب أجاب البريطانيين إلى مطلبهم بد توليه العرش مباشرة . ومع أن إنجلترا أساءت استخدام هذا الحق في نظر الفرنسيين ، فقد وافق جيزو عام ١٨٤١ على عقد اتفاق جديد يؤيد حق التفتيش على شواطئ أفريقيا ، وفي المحيط الأطلنطي بأكمله ، ولما رفض مجلس النواب المصادقة على

هذا الاتفاق تقرر حل المجلس ، وانتخاب مجلس آخر كلف أسلس قياداً من سابقه (يونية سنة ١٨٤٢) .

وبعد عامين من هذا الحادث ثارت مشكلة « برتشارد » وخلاصتها أن قائد الأسطول الفرنسي في الباسفيك ضم جزيرة تاهيتي إلى الأملاك الفرنسية ، إلا أن برتشارد أحد التجار الانجليز حرض الأهالي على القيام في وجه الفرنسيين والفتك بهم ، ولما قبض عليه ثارت ثورة الحكومة الانجليزية وصحافتها ، واتخذت المسألة شكلاً خطيراً بين البلدين ، ولكن جيزو جرح عاطفة مواطنيه بقبوله الاعتذار عن هذا الحادث ، وتقديم تعويض كاف لانجلترا ، ومع أن المعارضة في المجلس اقترحت تأنيبه على تقديم اعتذار لامبرر له ، فقد أنقذته الأغلبية المشترة بلال من هذا القرار .

### الاصلاح النيابي :

وقد كان خضوع أغلبية المجلس للوزارة في مثل هذه الظروف المهينة بكرامة البلاد أكبر دافع للمعارضة إلى العمل لتوسيع قواعد الانتخاب حتى ينقطع سبيل الرشوة وما إليها وتنفع البلاد بخبرة آلاف الفرنسيين الذين يستطيعون القيام بواجباتهم بأمانة واستقلال . ولما كان جيزو يمارض في هذا الاصلاح على زعم أن فرنسا لم تنضج بعد لاجداث هذا الانقلاب الخطير ، فقد عول أنصار الاصلاح على الالتجاء إلى الرأي العام ، لاقتناع الملك بالطرق الشرعية بضرورة إصلاح الدستور ؛ ولذلك نظموا في نهاية عام ١٨٤٧ اجتماعات في كافة أنحاء فرنسا لامضاء عرائض الموافقة على خطط الاصلاح . وقد انضم إلى الحركة الجمهوريون والاشتراكيون ، بل ورجال الدين الذين تحولوا الآن عن سياسة استرجاع امتيازاتهم القديمة ، واكتفوا بأن يسعوا لنزع السلطة المدنية المسيطرة عليهم ، وإطلاق حرية التعليم . غير أن جيزو عارض هذه الحركة وضرب على يدها ، فانفجر بركان الثورة في فبراير سنة ١٨٤٨ ، وبعثاً حاولت السلطات قمعها ، فان الحرس الأهلى أبى أن يعتدى على الشعب ، ولذلك اعتزل جيزو الوزارة ، وأجلب الملك مطالب أنصار الاصلاح .

غير أن الجمهوريين لم يسكنوا لهذه النتيجة ، بعد أن حانت الفرصة التي كانوا يعملون لها منذ أجل طويل ، وقد ساعدتهم الظروف باشتراك بعض مواكب النصر في مناوشة مع الجنود أدت إلى قتل عدد من الأهالي ، فاستخدموا هذه الفرصة لاثارة الشعب من جديد والمناداة باسم الجمهورية ، وبعثاً حاول الملك أن يعيد الأمن إلى نصابه ، فقد عجز تير الذي

عهدت إليه الوزارة كما عجزت الجنود عن إيقاف هذا التيار الجارف ، ولذلك اعتزل لويس العرش وأقام حفيده كونت دي باريس مقامه ، ولما أخذ المجلس يبحث في هذا التغيير الخطير ، فاجأه الشعب بالم هجوم وشنت أعضاء الملكيين ، وأقام على الأثر حكومة مؤقتة اشترك فيها أعضاء جمهوريون واشتراكيون على السواء .

وهكذا تبدلت الحوادث ، فالجمهوريون حركوا الثورة في سنة ١٨٣٠ ، ولكن الملكيين اقتطفوا ثمار عملهم ، وكان الملكيون هم العامل الأكبر في تحريك الثورة في سنة ١٨٤٨ والجمهوريون هم الذين انتفعوا بها . وهذه الثورة تحقق قول لويس نابليون « إننا في فرنسا لا نقوم باصلاحات ، وإنما نقوم بثورات » . ففي سنة ١٧٨٩ وفي سنة ١٨٣٠ ، وكذلك في سنة ١٨٤٨ لم تكن الحالة تستلزم أكثر من إصلاح الأنظمة الموضوعية ، ولكن عناد وضعف الهيئة الحاكمة وطبيعة الشعب الباريسي السريع التأثر ، حوّلت المطالبة بالإصلاح إلى ثورات .

### الحكومة المؤقتة :

تألفت الحكومة الوقتية من الجمهوريين والاشتراكيين ، أمثال لامارتين ولويس بلان ولدرو رولان ، فأعلنوا الجمهورية يوم ٢٥ فبراير سنة ١٨٤٨ ، وقرروا أن تكون الصحافة حرة وأن يكون دخول الحرس الأهلي مباحاً للفرنسيين جميعاً ، وأن ينتخب مجلس على قاعدة الاقتراع العام لوضع نظام الجمهورية ، هذا إلى أنهم قرروا أن تفتح في أنحاء المملكة مصانع أهلية لتحقيق آمال العمال في مبدأ حق الاشتغال ، وأن تعين لجنة برئاسة لويس بلان لتحسين حالة العمال بوجه عام .

غير أن هذه التجارب الاشتراكية فشلت في بداية عملها ، ولعل الجمهوريين تعمّدوا تدبير هذا الفشل ، حتى لا ينفر أصحاب المصالح من الجمهورية ، فبدل أن ينشئوا المصانع كما كان يدعو بلان ، استخدموا العمال في الأعمال العامة مقابل فرنكين في اليوم للعامل ، إن كان هناك ما يعمل ، وإلا ففرنك ونصف ( وخفضت بعدها إلى فرنك واحد ) إن كان لا يعمل شيئاً . ولما كانت أعمال الحكومة لا تستلزم عدداً كبيراً من العمال ، فقد اضطرت أن تدفع لهم مرتباتهم من غير أن تتقاضى منهم عملاً ، فازداد عدد الطالبين من ٦٠٠٠ في مارس إلى ١١٧٠٠٠ في مايو ، وأصبح الكسل والبطالة ضارين أطنابهما في البلاد ، ونامت ميزانية الحكومة بما يزيد عن سبعة الملايين لدفع نفقات المصانع .

على أن فرنسا نجت من هذه الأخطار حينما انعقد المجلس في مايو ١٨٤٨ ، فانه رغمًا عما بذله الاشتراكيون من وسائل الضغط للتأثير على الناخبين ، فقد كان خوف السواد الأعظم من الأهالي وأصحاب الأموال خاصة من تغلب المبادئ الاشتراكية باعثًا لهم على انتخاب الجمهوريين المعتدلين ، من غير الاشتراكيين ، فحاول هؤلاء القيام بحركة غرضها إبطال هذه الانتخابات ، ولكن قضى عليها بممونة أنصار النظام من كل الطبقات ، ثم تجددت الاضطرابات مرة أخرى ، حينما قرر المجلس إلغاء المصانع الأهلية ، ولكنها أخذت من جديد وزال الخطر الذي كان يهدد البلاد .

أخذ المجلس يعمل بعد ذلك لإنشاء دستور للجمهورية ( ٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨ ) فتقرر فصل السلطات بعضها عن البعض الآخر ، على أن توضع السلطة التشريعية في يد مجلس واحد يتكون من ٧٥٠ عضواً ينتخبون بطريق الاقتراع العام لمدة ثلاث سنوات ، وأن توضع القوة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية ، على أن ينتخب لمدة أربع سنوات بطريق التصويت العام كذلك .

وكما أن نابليون الأول تقدم لزعامة الثورة الأولى باسم القضاء على كل عوامل الفوضى والاضطراب ، فكذلك تقدم الآن لويس نابليون ابن أخيه « لتثبيت دعائم المجتمع الذي زعزعته الحوادث ، وإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما » . فلما بدأت الانتخابات لرياسة الجمهورية في ديسمبر سنة ١٨٤٨ نال خمسة ملايين ونصف مليون من الأصوات ( من بين سبعة ملايين ) .

أما الجمعية التشريعية ، فقد تم انتخابها طبق الدستور الجديد في أوائل العام التالي ( مايو ١٨٤٩ ) ، وكان ثلثا الأعضاء من الكاثوليك والملسكين وأنصار النظام عامة ، والباقي من الجمهوريين والاشتراكيين ، فتهمد بذلك السبيل لاعادة البلاد إلى حالة الطمأنينة والسلام .



## الفصل الثاني

### إنجلترا

كانت إنجلترا أول الدول الاستعمارية وأعظم الدول التجارية شأنًا في هذا القرن ، وكان لها نفوذ حاسم في السياسة الدولية ، وخاصة في شئون الشرق التي تربط بها مصالحها كل الارتباط ، على أنها لم تتأثر في شئونها الداخلية إلا قليلاً بالحركات الثورية ، التي اضطرت بها أوروبا في هذا العهد ، فزاعها تعمل بطريق التطور التدريجي — تلك الظاهرة التي يمتاز بها كل تاريخها — على إصلاح أنظمتها إصلاحاً يتجه نحو تحقيق مبادئ الديمقراطية ، وخاصة في انتخاب أعضاء مجلس النواب .

وتقترب حركة الإصلاح النيابي في إنجلترا بانقلاب اقتصادي واسع النطاق أدى إلى تغيير معالم الحياة القديمة بأكملها ، وظهر مصالحي جديدة تستدعي المراجعة في مجالس الحكم ، مما أدى إلى تعديل الأنظمة القائمة وبالتالي إلى تعديل سياسة البلاد تبعاً لهذه المصالح الناشئة . كذلك اقترنت حركة الإصلاح بظهور المشكلة الأيرلندية ، التي نشأت أولاً من اضطهاد طوائف الكاثوليك لأسباب سياسية منذ القرن السابع عشر ، كما نشأت من انتزاع أملاك الأيرلنديين على يد كرومويل سنة ١٦٥٠ ، والقضاء على استقلال البلاد الداني سنة ١٨٠٠ . ومن ثم كانت مسألة الإصلاح النيابي ، والإصلاح الاقتصادي ، والمشكلة الأيرلندية ، هي المسائل الثلاث التي شغلت إنجلترا طوال القرن التاسع عشر ، واستغرقت ما بقي من عهد جورج الثالث ، وبالأحرى عهد الوصاية على هذا الملك ١٨١١ — ١٨٢٠ ثم عهد جورج الرابع ١٨٢٠ — ١٨٣٠ ، فبعد ولیم الرابع ١٨٣٠ — ١٨٣٧ وأخيراً عهد الملكة فيكتوريا ١٨٣٧ — ١٩٠١ ، أطول عهود الحكم وأكثرها عظمة ومجداً في التاريخ البريطاني .

### حركة الإصلاح النيابي سنة ١٨٣٢

### الإصلاح النيابي في إنجلترا عام ١٨٣٢ :

كان الانقلاب الصناعي في إنجلترا وما اقترن به من التغيير السياسي والاجتماعي والفكري

أهم الحوادث الداخلية شأنًا في هذا القرن — وقد أفردنا له فصلاً خاصاً فيما يلي — ونقتصر هنا على تتبع نمو الديمقراطية وانتشار مبادئ الحرية السياسية في هذا العهد . فقد نشأ عن الانقلاب الاقتصادي وما تبعه من استخدام الآلات مكان الأيدي العاملة أن أصبح الكثير من العمال باديء الأمر بلا عمل ، واشتد الضيق على أثر امتداد أجل الحرب ضد نابليون ولا سيما عند ما بسط نفوذه على أوروبا وحرم عليها الاتجار مع إنجلترا ، فقد أخذت البلاد الأوربية تحذو حذو إنجلترا في استخدام الآلات ، وتنشيط حركة الصناعة لكي تسد حاجتها من المصنوعات التي انقطع ورودها إبان حرب نابليون ، وعند ما وضعت الحرب أوزارها أخذت كل دولة تعمل على حماية متاجرها وصناعاتها من ضغط المنافسة الخارجية بفرض الضرائب الجمركية الباهظة . أضف إلى هذا أن الحكومة الإنجليزية ، وكانت إذ ذاك في أيدي المحافظين من أرباب الأملاك الزراعية الواسعة ، اتبعت سياسة الحماية الجمركية فيما يتعلق بالمحصولات الزراعية ، فأصدرت عام ١٨١٥ القانون المعروف « بقانون الغلال » لمنع تدفق المحصولات الأجنبية فتهبط أثمانها عن المستوى العالي الذي بلغته أثناء حروب نابليون ، فأدت هذه السياسة إلى ارتفاع أثمان الغلال ، واشتداد الضيق بالناس اشتداداً عظيماً ضاع تأثيره كساد التجارة وازدياد العطلة بسبب إقفال كثير من المصانع نتيجة للحواجز الجمركية التي أقامتها البلاد الأوربية في وجه المصنوعات الإنجليزية كما ذكرنا آنفاً .

### حركة الإصلاح النيابي :

لهذا سادت روح التذمر بين أرباب المصانع والصناع ، والطبقات الفقيرة في إنجلترا بوجه عام ، ولما كانت الحكومة لا تمنى إلا بحماية مصالح أرباب المزارع وحدهم وهي الطبقة التي كان لها النصيب الأوفر في التمثيل النيابي ، فقد اتجهت الأفكار<sup>(١)</sup> إلى المطالبة بتعديل الأساس الذي يقوم عليه ذلك التمثيل على أمل معالجة أسباب الأزمة بما يتفق مع مصلحة كافة الطبقات ، وقد تميزت هذه الحركة بانتشار المبادئ والأفكار التي جاءت بها الثورة الفرنسية ، وكتابات المفكرين أمثال بنتام ووليم كوبت وغيرها ، حتى تحولت الحركة تدريجاً من غرض خاص ، وهو المطالبة بإلغاء قانون الغلال إلى المطالبة بإصلاح النظام النيابي بأكمله

(١) لم تكن حركة الإصلاح النيابي وليدة هذا العصر ، وإنما بدأت في القرن الثامن عشر لا سيّما في عهد بت الأكبر حينما أخذ الانقلاب الاقتصادي يغير معالم الحياة القديمة . على أن الحركة لم تتخذ تلك القوة الدافعة إلا في هذا العهد نظراً للظروف التي أشرنا إليها .

على أساس التصويت العام والانتخابات السرية ، وتحديد انتخاب مجلس النواب كل سنة ، وبالجملة إصلاح النظام السياسي على مبادئ احترام الحريات العامة .

### النظام النيابي :

وقد كان النظام النيابي السائد حينئذ يقوم على ثلاث قواعد : الملك ، ومجلس اللوردات الوراثي ، ومجلس النواب . وقد كان المبدأ المعمول به أن الملك يملك ولكنه لا يحكم . وأن الهيئة التنفيذية تتألف من حزب الغالبية في مجلس النواب ، سواء أكان حزب « التوري » أم حزب « الهويج » . وقد كان الحزب الأول يتألف من المحافظين أصحاب الأملاك الواسعة وكانوا من أنصار توسيع سلطة الملك في إدارة الحكومة ، في حين أن حزب الهويج كان يتألف من كبار التجار وأصحاب المصانع ، وكانوا يزرعون إلى تضيق سلطة الملك ، وازدياد نفوذ الشعب ممثلاً في مجلس النواب .

أما نظام الانتخاب لمجلس النواب ، فكان لا يزال قائماً على القواعد التي وضعت في القرن الرابع عشر ، وكان يخول حق التصويت لطبقتين فقط من طبقات الشعب : أصحاب الأراضي الذين لا يقل دخلهم السنوي عن ٤٠ شلن في الأقاليم ، وأعضاء البلديات وغيرهم من ذوي الامتيازات في المدن ، ولذا اقتصر عدد الناخبين في سنة ١٨١٥ على ٤٤٠٠٠٠ ناخب ، في حين أن عدد السكان كان يبلغ حينئذ نحو ٢٠ مليوناً ، وكان عدد أعضاء المجلس ٦٥٨ نائباً .

ومما زاد في ضعف هذا النظام أن الدوائر الانتخابية كانت موزعة توزيعاً سيئاً ، فقد كانت إيرلندا تنتخب مائة نائب عن ستة ملايين من السكان ، وكانت اسكتلندا تنتخب ٤٥ نائباً عن مليونين فقط ، فكان العضو الواحد إذن يمثل ما لا يقل عن ٥٥٠٠٠ نسمة ، في حين أن إنجلترا ، وكان يبلغ سكانها اثني عشر مليوناً كانت تنتخب ٥١٣ نائباً أي بنسبة عضو لكل ٢٣٠٠٠ نسمة ، وكان يمثل الأقاليم في المجلس ١٨٦ عضواً ، وكان عدد ناخبيها ٤٢٠٠٠٠ ناخب في حين أنه كان يمثل المدن ٤٦٧ عضواً مع أن عدد الناخبين فيها لم يكن يزيد على خمسة عشر ألف فقط .

ومن جهة أخرى كانت الدوائر الانتخابية على حالتها التي تقرر في القرن الرابع عشر على رغم التقلبات التي مرت بها من ازدياد أو نقص في السكان . فقد كان لمدينة لندن من الأعضاء في القرن التاسع عشر ما كان لها في القرن الرابع عشر ، مع أن سكانها ازدادوا من خمسين ألف نسمة إلى ما يربو على المليون في سنة ١٨١٥ وكانت مدينة منشستر مثلاً محرومة

من التمثيل في المجلس ، لأنها لم تكن في القرن الرابع عشر إلا قرية صغيرة ، في حين أنها قد أصبحت في القرن التاسع عشر من أكبر المدن الصناعية والتجارية ، وعلى تقيض ذلك المدن القديمة التي سقطت في القرن التاسع عشر ، بحيث لم يبق فيها إلا القليل من الناجين ، فقد احتفظت بعدد النواب الذي حدد لها من قديم . ولما كانت هذه المدن في قبضة بعض الأسرات يتصرفون بمقاعدتها لذويهم وأصدقائهم ، فقد انتشرت الرشوة وما إليها من وسائل إفساد الأخلاق ، لاسيما وقد كانت سرية الانتخاب معدومة مما جعل الانتخاب صوريا لا يمثل الشعب بحال .

### الإصلاح النيابي :

هذا هو حال النظام النيابي في إنجلترا في فاتحة القرن التاسع عشر ، فلما اشتدت الأزمة الاقتصادية وتعمزت بالحركة الفكرية على نحو ما ذكرنا ، عقدت الاجتماعات في مختلف أنحاء البلاد ، وأقيمت المظاهرات تأييداً لها ، حتى زعرت الحكومة وخشيت أن تندفع البلاد في طريق الثورة الفرنسية وما نشأ عنها من الفوضى وأعمال العنف والاجرام ، فقابلت حركة الدعوة إلى الإصلاح بشدة لا تقل عن شدة مترنيخ ، وأصدرت ما يعرف بالقوانين الستة عام ١٨١٩ ، وهي تنص على تقييد حرية النشر والخطابة ، ومناهضة أنصار التفسير والانتقال .

إلا أن حركة الإصلاح سارت مع ذلك في طريقها يعززها الأحرار من أنصار الحزب المعارض للحكومة ، وهو « حزب الهويج » ، فلما وقع الانقلاب الذي حدث في فرنسا عام ١٨٣٠ تردد صدها في إنجلترا وسقطت وزارة المحافظين ، وتولى حزب الأحرار مقاليد الأحكام برياسة لورد جراي ، فأسرع إلى تقديم خطة معتدلة للإصلاح النيابي ، ولكنها لاقت معارضة قوية من جانب خصومه على زعم أن المشروع — كما قال روبرت بيل — يمرض إنجلترا لأسوأ أنواع الاستبداد ، وهو استبداد العامة وأنصارهم من الكتاب والصحفيين . وحينئذ أعلنت الحكومة حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة . فكانت الغالبية في جانبها ، ولذا وافق المجلس الجديد على مشروع الإصلاح ، ولكن مجلس اللوردات أبى أن يصادق عليه ، فتحرك الرأي العام في البلاد ، وأقيمت مظاهرات عدة كانت تنذر بسوء الحال ، ولذلك هددت الحكومة بأن ترفع عنداً من أنصارها إلى مرتبة الأشراف ،

حتى تفوز بالموافقة على مشروع الإصلاح ، نضع المجلس لرغبتها وصادق على المشروع في يونيو سنة ١٨٣٢ .

وقد كان هذا القانون يعدل النظام القديم في موضعين :

(١) توزيع الدوائر الانتخابية توزيعاً عادلاً مع (٢) توسيع حقوق الانتخاب . ذلك أن القانون أبقى على تقسيم البلاد إلى مدن ومقاطعات ، ولكنه قضى على امتياز المدن غير الآهلة بالسكان ، ووزع المقاعد التي كانت لها - وكانت تبلغ ١٤٣ مقعداً - على المدن الجديدة التي لم تمثل بعد في مجلس النواب ، هذا فضلاً عن العناية بالأقاليم التي لم تعط نصيباً وافراً من النيابة في النظام القديم<sup>(١)</sup> . ومن جهة أخرى عدلت قواعد الانتخاب بحيث خول حق التصويت لمن يدفع إيجاراً سنوياً لا يقل عن عشرة جنيهات في المدن وإيجاراً يختلف من جنيتين إلى خمسين جنيهاً في الأقاليم ، ولذا ارتفع عدد الناخبين إلى ٨٠٠٠٠٠ واستطاعت الطبقة الوسطى أن تشارك في حكم البلاد بلا استثناء ديني ولا مذهبي ، وفي سنة ١٨٣٥ ظهرت النتيجة المتوقعة لهذا التغير بأن أعيد تنظيم المجالس المحلية على الأساس الجديد .

#### طبقة العمال :

وهكذا بقيت طبقة العمال وحدها بلا لسان يدافع عن مصالحها في مجالس الحكم ، إلا أن بعض رجال الحكومة الذين استحضروا دوافع الشفقة والانسانية أخذوا على عاتقهم حماية بعض مصالح هذه الطبقة ، كما يرى من قوانين مساعدة الفقراء وقوانين المصانع الخ ، التي سنت في هذا العهد ؛ ثم إن العمال أقبلوا من جهتهم على الارتباط معاً لاستخدام قوة المجموع في مصلحة الأفراد في كل ما يختص بالأجر ونظام العمل الخ . إلا أن مساعدة رجال الحكومة بقيت محدودة إزاء مقاومة برلمان مؤلف من أصحاب الأعمال ، وبقيت مساعدة العمال لأنفسهم محدودة كذلك نظراً للتضييق في هذا العهد على نقابات العمال .

ومن ثم اشتد الضيق بالعمال في زمن ارتفعت فيه أسعار القمح وقلت الأجور وكسدت التاجر ، فالتجأ العمال إلى المطالبة بحقوقهم السياسية رغبة في تحسين حالتهم الاقتصادية . وقد تذرعوا في هذا النضال تارة بالعرف وأخرى بالحاجة والافتقار ، ففي عام ١٨٣٥ أنشأ العمال اتحاداً بزعامة أوين (Owen) ، الذي اشتهر بالكتابة في الشؤون الاجتماعية والسياسية ، وحددوا خطة هذا الحزب الجديد في اجتماع عقد في برمنجهام في ٦ أغسطس سنة ١٨٣٨

(١) كان نصيب إنجلترا وحدها من هذه المقاعد ١٣٠ والباقي وزع على إيرلندا وويلز .

وفق النظام الآتي : التصويت العام — سرية الانتخابات — تغيير مجلس النواب سنوياً — مكافأة النواب ، وقد أطلق على هذه الخطة اسم عهد الشعب (Charter of the People) ، ومن هنا نشأ اسم (Chartist Movement) ، الذى أطلق على حركة الإصلاح النيابي التي قام بها العمال خلال السنوات التالية لاجتماع برمنجهام .

على أنه لما كانت مسألة العمال مسألة اقتصادية في الواقع كما ذكرنا ، فقد كان إلناء قوانين الغلال سنة ١٨٤٦ ، ( وهى القوانين التي وضعت لحماية المزارعين من خطر المزاحمة الأجنبية )<sup>(١)</sup> داعياً لازدياد الرخاء وتحسين أحوال العمال تحسناً مطرداً حتى أخذت قوة المطالب السياسية تتلاشى تدريجاً . فلما حاول بعض العمال سنة ١٨٤٨ أن يقوموا بمظاهرات تشبه مظاهراتهم التي قاموا بها في سنة ١٨٣٩ وسنة ١٨٤٢ ، متأثرين بأخبار الثورة في أوروبا ، أسقط في يدهم وفشلوا فشلاً تاماً . وإذا كانت الأحوال قد تدرجت فيما بعد ، وغيرت قوانين الانتخاب حتى شملت طبقات العمال ، فلم يكن ذلك ناشئاً عن مجهود العمال وحدهم ؛ بل ناشئاً عن أحوال سياسية طارئة .

### المسألة الأيرلندية

بينما كانت مشكلة الإصلاح النيابي في إنجلترا تسير في طريق الحل ، كانت المسألة الأيرلندية تتقدم حيناً وتعتثر حيناً بطبيعة الظروف ، فنذ أن احتلت البلاد في عهد هنرى الثامن كانت العلاقات الأيرلندية الانجليزية تضطرب بالحقد والبغضاء ، لاسيما حين انتزعت الأراضي من أصحابها ، ووزعت على ملاك من الانجليز ، ووضعت قوانين عدة لاذلال الكاثوليك الأيرلنديين ، وحرمانهم من التمتع بالحقوق السياسية والوظائف العامة ؛ وقد كان للبلاد برلمان في دبلن ، إلا أن أعضاء كانوا من الانجليز البروتستنت ، وكانت سلطته خاضعة لسلطان البرلمان الانجليزي ، ولكن نشوب الحرب الأمريكية أدى إلى تغيير هذه العلاقة غير المرضية بين الفريقين ، فقد صرحت بريطانيا لارلندا حينئذ بدعوة التطوعين للمحافظة على سواحلها من الغزوات التي كانت تهددها من قبل فرنسا ، ولكن الزعماء السياسيين أمثال جراتان (Grattan) وهنرى فلد (Henry Flood) استخدموا هذه القوة لارغام إنجلترا على الاعتراف باستقلال البرلمان الأيرلندي في سنة ١٧٨٢ ، على أن الهيئة التنفيذية بقيت مع هذا

(١) انظر الفصل الخامس بالانقلاب الصناعي وحرية التجارة .

غير مسئولة أمام البرلمان ، وكان هذا الشرط وحده كافياً لضامة مصالح إنجلترا في إيرلندا ، لذلك تابع الأيرلنديون جهادهم في سبيل تحديد مسئولية الوزارة أمام المجلس ، وقاموا بثورات عدة بين عامي ١٧٩٦ - ١٧٩٨ ، ليصلوا بطريق العنف إلى ما لم يصلوا إليه بطريق الاقتناع . ومع أن هذه الثورات المتكررة قد أخفقت ، فقد شمرت الحكومة الإنجليزية أنها لا تستطيع أن تجيب المطالب الأيرلندية بغير أن تعرض مصالحها لأخطار عظمى ، ولذا قررت في سنة ١٨٠٠ إغلاق باب الإصلاح بالقضاء على البرلمان الأيرلندي نهائياً ، وانتخاب مائة عضو عن إيرلندا للجلوس بجانب النواب الإنجليز في وستمنستر ، وقد استطاعت الحكومة الإنجليزية الحصول على موافقة البرلمان الأيرلندي على هذا القرار ، بالاتجاه إلى وسائل الرشوة ، والتوظيف ، ومنح الرتب وغيرها .

### جهاد الأيرلنديين :

ويعتبر هذا القرار بدء علاقة جديدة تقوم على الحقد والكراهية والمقاومة بكافة أنواعها ، وكان دانييل أوكنيل ( Daniel O'Connell ) زعيم المقاومة في العهد الجديد ، وهو كاثوليكي لم ينقصه المال ولا الفصاحة ، ولا القدرة على تحريك الجماهير . اتجه بادی الأمر إلى العمل لرفع القيود السياسية التي وضعت في القرن السابع عشر ، لا سيما في عهد شارل الثاني لتقييد حرية الكاثوليك ، ومنعهم من دخول الخدمات السياسية والمهيات النيابية العامة ، وكان جل غرضه أن يفتح للكاثوليك حق الجلوس في البرلمان ، والاشتراك مع باقي الطوائف اشتراكاً فعلياً في تقرير مصير البلاد ، فتذرع للوصول إلى هذا الغرض بكافة وسائل العنف والهيأج ، حتى اضطرت الحكومة إلى قبول هذا المطلب سنة ١٨٢٩ ، ويعتبر هذا النجاح بدء المقاومة الدستورية التي شاهدها هذا القرن لتحقيق المطالب القومية ، وتنحصر في ثلاث مسائل حيوية هي :

- ( ١ ) إلغاء النظام الديني الذي كان يحتم على الكاثوليك دفع زكاة إلى الكنيسة الرسمية وهي الكنيسة البروتستنتية .
- ( ٢ ) معالجة نظام الأراضي المحجف بالمزارعين الأيرلنديين .
- ( ٣ ) إعادة الحكم الذاتي للبلاد .

وقد اشتد الهياج والمقاومة في البرلمان وفي إيرلندا لتحقيق هذه الأغراض ، إلى حد لم يسبق له مثيل ، وكانت إنجلترا تعتمد في قمع هذا الهياج على وسائل الشدة تارة ، وعلى

علاجات مسكنة تارة أخرى ، حتى ضاقت صدور الشبان الارلنديين ، وصمموا على رفض مطلب الاستقلال الدائى الذى كان يطالب به الوطنيون ، وقرروا المطالبة بالحكم الجمهورى . وهكذا بقيت المسألة الارلندية وحدها بغير حل حاسم ، أما ماعداها من شئون إنجلترا ، فقد عولجت علاجا ناجحا إذ أصلح قانون الانتخاب على نحو ما رأينا ، وألغيت قوانين الغلال ، وتحرر الكاثوليك ، وهذا كله من غير اللجوء إلى وسائل العنف وإهراق الدماء ، وإنما تم كل ذلك باتفاق كل الأحزاب ، وفى مقدمتها حزب المحافظين الذين لم يبقوا — على مثل ما وقع فى البلاد الأخرى — موقف المقاومة لكل إصلاح ، بل تولوا بأنفسهم معالجة الموقف ، وكان لوزير منهم « روبرت بيل » الفضل فى تحرير الكاثوليك وإلغاء قوانين الغلال ، فكان نضوجهم ومرونتهم سببا فى إنقاذ بلادهم من الثورات العنيفة التى خضبت بلاد أوروبا بأساليب العنف وسفك الدماء .

---



## الباب الرابع

### الحركات القومية

من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٨

## الفصل الأول

### استقلال البلجيكي

قضى مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ بتوحيد البلجيكي وهولندا ، ليتكون منهما مملكة ذات بأس تستطيع رد غارات فرنسا التي كانت تعتبر إذ ذاك مصدر الخطر على سلامة أوروبا كلها ، وقد كان العامل الأكبر في إبراز هذه الفكرة إلى عالم الوجود « بت » الوزير الإنجليزي الشهير ، الذي أراد اتقاء الأخطار التي تعرضت لها مصالح قومه حين استولت فرنسا على تلك البلاد أيام الثورة وحروب نابليون .

غير أن الاختلافات المديدة بين البلدين ، وضعت هذا الاتحاد في خطر من بداية الأمر ، فبينما كان الهولنديون من عنصر التوتون ، يدينون بمذهب كلفن ويتكلمون لغة شبيهة بالألمانية ، كان البلجيكيون خليطا من العنصر الكلتى والوالونى ، يدينون بالمذهب الكاثوليكي ، ويتكلم بعضهم لغة تقرب من الهولندية ، والآخرون يتكلمون اللغة الفرنسية ؛ هذا فضلا عن الفوارق التاريخية والاقتصادية ، فقد كانت هولندا مملكة مستقلة منذ أواخر القرن السادس عشر ، ويشغل أهلها بالتجارة ، ويعتمدون على الموارد الخارجية . أما بلجيكا ، فكانت تخضع لحكم الأسبان ، ثم انتقلت لحكم النمساويين ، وكان يشغل أهلها بالصناعة والزراعة ، وهذا يؤدي بطبيعة الأمر إلى اختلاف السياسة الاقتصادية للبلدين .

### سياسة هولندا :

لو أن هولندا اتبعت سياسة العدل والمساواة التي أصرّت عليها الدول حين كونت هذه المملكة الجديدة ، لتماستك أجزاؤها تدريجيا ، ولكانت الشركة خيرا وسعادة للفريقين ،

إلا أن سياسة وليم أورانج كانت الغنم لهولندا والفرم لشريكتها ، وهذا في وقت أيقظت فيه الثورة الفرنسية الشعور الوطنى والوحدة القومية فى بلجيكا كما حدث فى غيرها من ممالك أوروبا ، فمثلاً : ( ١ ) كان سكان البلجيك يلفون أربعة ملايين ، وسكان هولندا ثلاثة ملايين ، ولكن جعل عدد نواب البلدين فى المجلس النيابى متساوياً ؛ ( ٢ ) جعلت اللغة الهولندية اللغة الرسمية فى البلاد ، وجعلت لاهاي مقر الحكم ، وأسندت أغلب الوزارات إلى الهولنديين ، كما أسندت معظم المناصب الكبيرة إليهم ؛ ( ٣ ) أسندت تفتيش المدارس الكاثوليكية إلى مفتشين من البروتستنت ، وأفسح المجال لاضطهاد مذهب البلجيكيين ؛ ( ٤ ) وضعت سياسة تجارية للبلدين على قاعدة حرية التجارة ، وهى قاعدة تضر بمصلحة البلجيك ؛ ( ٥ ) قسمت ديون البلدين مناصفة بينهما ، على رغم أن الديون التى كانت تتحملها بلجيكا قبل الاتحاد تقل كثيراً عن ديون هولندا . كل هذا أثار نائرة البلجيكيين وجمع بين الأحزاب المتنافرة من أحرار وكاثوليك ، ودعاهم إلى مطالبة الملك بإنشاء إدارة خاصة بهم ، ولكن على غير جدوى .

### الثورة :

فلما قامت الثورة الفرنسية فى يولييه سنة ١٨٣٣ تطاير شررها إلى بلجيكا ، فلم تلبث أن شبت الثورة فى بروكسل فى ٥ أغسطس سنة ١٨٣٠ وتبعها باقى المقاطعات ، وقد كان الثوار يطلبون فى بادئ الأمر انفصال بلجيكا عن هولندا فى الإدارة مع بقائها تحت أسرة أورانج ؛ ولكن وليم أبى عليهم هذا الرجاء ، وأنفذ إليهم جيشاً لاختصاصهم ، فتألفت لجنة سميت « لجنة الدفاع الوطنى » لاحتاد تدابير المقاومة ، واستطاعت أن ترد الجيش الهولندى على أعقابها ، وحينئذ أجابت هولندا مطلب الحكومة الدائمية ، ولكن لجنة الدفاع أعلنت أن الدم الذى أهرق جعل الاتحاد مستحيلاً ، وأن البلاد تعتبر نفسها مستقلة منذ ذلك التاريخ — ٤ أكتوبر — ثم تقرر عقد مؤتمر ليضع دستوراً للحكومة الجديدة .

### الدستور :

عقد مؤتمر يمثل الشعب البلجيكي فى نوفمبر سنة ١٨٣٠ ، فوافق على استقلال البلاد ، وقرر أن تكون حكومتها ملكية دستورية على مثال النظام الانجليزى ، أى أن تكون السلطة العليا للأمة ، وأن تكون الوزارة مسئولة أمام البرلمان . أما السلطة التشريعية فقد قسمت بين الملك ومجلسى النواب والشيوخ ، وجعل الانتخاب لهذين المجلسين انتخاباً

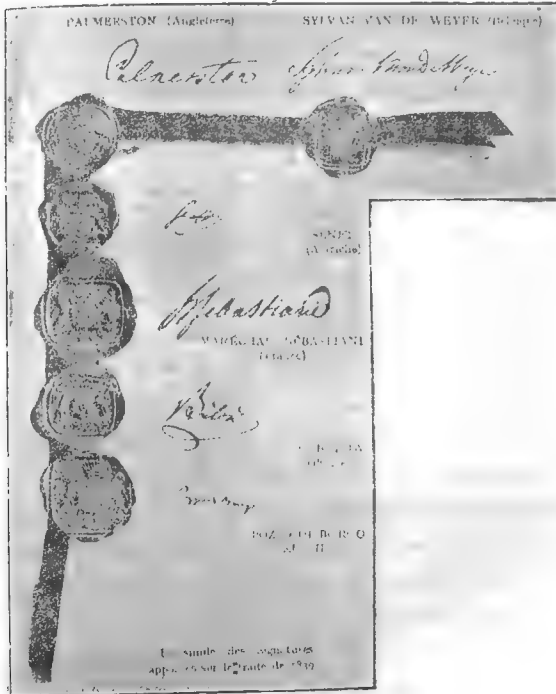
مباشراً لمن يدفع قدرماً معيناً من الضرائب ، وبينما جعل أجل المجلس الأول أربع سنوات جعل أجل المجلس الآخر ثمانى سنوات ، ولا ينتخب له إلا من يدفع أثنى فرنك من الضرائب على الأقل ، وقد ضمن الدستور للشعب حرية العبادة والتعلم كضمن حرية الكتابة والخطابة والاجتماع .

### موقف الدول :

لم يبق إذن لثبات الحالة الجديدة إلا اعتراف الدول بها ، وقد كانت اعترفت بالنظام الجديد في فرنسا سنة ١٨٣٠ أملاً في الأبقاء على الخريطة التي وضعت في سنة ١٨١٥ ، غير أن امتداد روح الثورة إلى البلجيك ، جعل دول شرق أوروبا ، لا سيما روسيا ، تدعو إلى التعاون لايقاف الثورة عند حدودها ، إلا أن فرنسا أكدت على لسان مندوبها « تاليران » في إنجلترا إنها لا تقف مكتوفة اليدين إزاء أى تعد يقع على البلجيك ، وأنها مع ذلك لا ترغب إلا في حيدة هذه البلاد ولا تطمع في الاستيلاء عليها بتاتاً . ولما كانت إنجلترا تحشى أن يجر هذا التشاد إلى حرب أوروبية عامة ، في وقت كانت فيه في شغل شاغل عن العالم بالانقلاب النيابي الذي وقع فيها حينئذ ، فقد قررت مع فرنسا قبول مبدأ استقلال بلجيكا ؛ ولما عرض الأمر على الدول في المؤتمر الذي عقد في لندن في ذلك الحين ( ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣٠ ) لم تجد دول شرق أوروبا بداً من الاعتراف بما اتفقت عليه فرنسا وإنجلترا من قبل ، لا سيما وقد كانت النمسا موثقة اليدين بالثورة التي قامت في إيطاليا ، والروسيا وبروسيا بالثورة التي قامت في بولندا .

وقد ظهرت بعد ذلك مسألتان خطيرتان هما : ( أولاً ) مسألة انتخاب الملك ، فقد أراد البلجيكيون أن يقدموا التاج لابن لويس فيليب « دوق دى نامور » ، ولكن ذلك لم يصادف قبولاً لدى إنجلترا ، فانتخبوا البرنس ليوبولد من أسرة ساكس كوبرج ، على أن يتزوج ابنة لويس فيليب إرضاء لفرنسا ؛ ( ثانياً ) كانت لكسمبرج تابعة لوليم ملك هولندا ، ولها مندوبون في مجلس الاتحاد الألماني ، وكانت قد انضمت إلى البلجيك في ثورتها ، ولكن مؤتمر لندن قرر في يناير سنة ١٨٣١ أن تعود لكسمبرج إلى هولندا ، وأن يدفع البلجيكيون الدين العام مناصفة مع هولندا ؛ إلا أن البرنس ليوبولد أقنع الدول ( يونيه ١٨٣١ ) بأن تبقى له على الدوقية ، وأن تدفع هولندا دينها كله لا مناصفة مع البلجيك ، كما تقرر قبلاً . إزاء ذلك عمد وليم إلى تأييد حقوقه بالقوة ، فسير جيشاً كبيراً إلى البلجيك وكاد يقضى عليها قضاء تاماً ( ٨ أغسطس سنة ١٨٣١ ) ، إلا أن فرنسا أرسلت من لديها نجدات قوية

هزمت الهولنديين ، واضطرتهم إلى التخلي عن البلاد . وقد كاد يؤدي تدخل فرنسا إلى تهديد السلم في أوروبا ، لولا أنها سحبت جنودها على الفور حينما طلب منها ذلك . وفي ٤ مايو سنة ١٨٣٢ أعلنت الدول قرارها بشأن استقلال البلجيك وضمان حيادها ، ولكنها



معاودة استقلال البلجيك وضمان حيادها ( موقعة بأعضاء مندوبي الدول العظمى ) قررت أن يعود الجزء الأكبر من لكسمبرج لهولندا ، فلما أبى وليم الرضوخ لهذا القرار تدخلت إنجلترا وفرنسا ونزعنا الأراضي البلجيكية التي كانت لا تزال في يده كأفقرس ، غير أن هولندا لم تعترف نهائياً باستقلال بلجيكا إلا في سنة ١٨٣٩ .

### بلجيكا عقب الاستقلال :

عاد الأحرار والكاثوليك إلى الصراع الحزبي والتنازع على السلطة عقب الاستقلال مباشرة ، وقد كان محور النزاع بين الأحزاب مسائل التعليم واللغات وقواعد الانتخاب . وقد نجح الكاثوليك في جعل التعليم الديني إجباريا في المدارس الابتدائية ، وجعل اللغة الفلمنكية لغة رسمية ، هذا إلى جعل الانتخاب قائماً على قاعدة الاقتراع العام ، وهو نظام أدى بطبيعته إلى ضياع معالم الأحزاب القديمة ، وتقسيم البلجيكي إلى حزبين جديدين هما : الكاثوليك والاشتراكيون ، وبفضل هذا الحزب الأخير وضعت قوانين عدة لتحسين حالة المال الذين ازدادوا ازدياداً كبيراً على أثر التقدم الاقتصادي العظيم الذي جعل البلجيكي من أقوى الأمم الصناعية والتجارية في أوروبا .

## الفصل الثاني

### إيطاليا

#### تمهيد :

سقطت إيطاليا عقب انتهاء الدولة الرومانية الغربية في يد القوط الشرقيين ، وتبعهم في الاستيلاء عليها اللومبارد ثم شارلمان ، وبعد معاهدة فردان انتقلت إيطاليا إلى حفيده لوثير ، وأعقبته في السيادة عليها أسرات ألمانية متعددة آخرها أسرة هابسبورج . على أن هذه الأسرات لم يكن لها من السلطة إلا الاسم نظراً لمعارضة البابوية في تأسيس حكومة موحدة في البلاد ، فضلاً عن تثبت الولايات والمدن المختلفة في الإبقاء على استقلالها الذي اكتسبته في عهد الفوضى والتنازع على الحكم بين البابوية والامبراطورية .

#### تأثير حكم نابليون :

لدا بقيت إيطاليا اسماً جغرافياً حتى نهاية القرن الثامن عشر ، حين بدأ نابليون فتوحه

فيها ، فأخضع ولايتها المتفرقة إلى سلطات تستمد أوامرها من إرادته وحده<sup>(١)</sup> ، وعمل على تحريرها من كثير من القيود التي كانت ترسف فيها كبقايا النظام الاقطاعي وسلطة رجال الدين ، هذا إلى توحيد القانون والادارة في البلاد ، وتزويد الايطاليين بحكومة سديدة تسهر على مصالح الشعب وتعنى بأمره ، بعد أن كانت إيطاليا مسرح الفوضى والاضطراب أجيالاً عديدة ، فلا عجب ، وقد ظهر فضل الحكومة المتحدة القوية ، أن تحرك ذوو العقول المفكرة لتحقيق ذلك الاتحاد في شكل آخر هو السيادة القومية ؛ ولكن الدول أغفلت في مؤتمر فيينا هذه النهضة الجديدة وانقادت إلى رغبة النمسا في إعادة البلاد إلى حالة التقسيم القديم<sup>(٢)</sup> .

### الحالة عقب مؤتمر فيينا :

وهكذا رجعت إيطاليا التي وهبتها الطبيعة كل مميزات البلاد الموحدة إلى الانقسام السياسي والاداري والاقتصادي ، الذي ألقدها منه نابليون ، كما عادت ترسف في أغلال الحكم المطلق الذي جرى عليه ملوكها وأمرائها من قرون . ففي ولايتي لمبارديا والبندقية الخاضعتين للنمسا كان نظام الحكم شديد الوطأة على الناس ، وفق المبادئ التي كان يعمل لها مترنخ في أوروبا ؛ إذ كانت الضرائب عالية والجناسوسية منتشرة والصحف مقيدة ، وحرية الكلام والاجتماع محظورة ، في حين أن أكثر الولايات الايطالية الأخرى كانت تحذو حذو النمسا وتخضع لسياستها ، إما لأن الأمرات التي تحكمها كانت ذات صلة بالأسرة الامبراطورية كما في بارما وتوسكانيا ومودينا ، أو لأنها كانت ترتبط معها بمهادنة صداقة ومودة كما كان الحال في نابلي .

أما في بيدمنت فقد كان الحكم الرجعي على أشده بغير تدخل النمسا ، فقد أزال فيكتور

(١) هذه السطات هي :

- (١) منطقة بيدمنت وجنوة وتوسكانيا وبارما وروما ، وكانت تابعة للحكومة الفرنسية مباشرة .
- (ب) مملكة إيطاليا ، وتشمل ميلان والبندقية وكان يحكمها يوجين بوهاريه ابن زوجة نابليون .
- (ج) مملكة نابولي ، وقد عين أخاه يوسف ملكا عليها ثم أعقبه ميراث صهر نابليون .

(٢) قضت إرادة المؤتمر أن تقسم إيطاليا كما يلي :

- (١) مملكة بيدمنت . (ب) لمبارديا والبندقية . (ج) أملاك البابا .
- (د) مملكة نابلي وهذه هي أم الأقسام وأكبرها . وتتلوها ستة أقسام أخرى وهي دوقيات توسكانيا وبارما ومودينا ولوكا ، ثم جمهوريتا موناكو وسان مارينو .

أمانويل بجرة قلم كل ما طرأ على نظام الحكم القديم من التغيير بأن يعطل كل قوانين نابليون ، وفنذ اللوائح والأنظمة السابقة لها ، هذا إلى أنه أعاد إلى رجال الدين نفوذهم الأول وأخضع الجامعة لرقابة الحكومة ، وكاد يأمر بتدمير القناطر التي أقامها نابليون على نهر البو ، وأمر فعلاً بتخريب الحدائق التي كانت أقيمت لعمل التجارب النباتية ، إلى غير ذلك من أمثلة الخرق في الرأي ، والجنون في رجعية المبادئ . على أن الحالة في الولايات البابوية كانت لا تقل في شدتها عما رأته أشد الولايات الرجعية ؛ إذ كان البابا ورجال الدين يحقدون على نابليون إهائته للكنيسة بأسرها ، حين اعتقل زعيم الكاثوليكية الأكبر ، فهدموا كل ما بناه ذلك الفاتح من قواعد الإصلاح ، على أن الحكومة التي حلت مكان حكومته كانت ضعيفة عاجزة عن ضبط الأمن وصيانة الأملاك والأرواح ، فكانت لذلك موضع السخط العام .

من هذه النظرة العامة ندرك مقدار تخرج الحالة في إيطاليا ، لأن الشعب لم يعد كتلة جامدة لا تتأثر بالحوادث ؛ بل جسماً حياً دبت فيه روح الاخاء والحرية ، وغذته آمال الوحدة القومية . وإذا كانت مظاهر العنف والاستبداد قد أخذت كل مقاومة دستورية ، فقد التجأ الجمهور إلى نفس سبيل آخر ، أشد نكاية وأكثر خطراً ، وهو تأسيس الجمعيات السرية لمقاومة العنف بالعنف ، ومقاولة القوة بمثلها ، حتى يتقلص ظل الحكم المطلق وتحقق آمال البلاد . وكان أشهر هذه الجمعيات السرية جمعية « الكربوناري (Carbonari) » التي تكونت في نابلي ، وانتشرت انتشاراً عظيماً بين صفوف الجند والطبقات المستتيرة من الشعب ، وكان غرضها قلب نظام الحكومات الفاسدة والقضاء على سلطة الدخيل الأجنبي الذي كان يحول بين البلاد وبين الاتحاد والحرية .

ثورات ( ١٨٢٠ - ١٨٢١ ) :

ما كادت تبلغ نابلي أخبار الثورة الأسبانية سنة ١٨٢٠ حتى قام أعضاء الكربوناري من الضباط يطمعون في مثل حظ رفاقهم بأسبانيا ، ويطلبون إنشاء مجلس نيابي وفق نظام الدستور الأسباني الذي أعلن سنة ١٨١٢ ، فأسقط في يد الملك فرديناند ، وأجابه إلى ما طلبوا ، وأقسم بين الاخلاص للدستور الجديد ، إلا أنه كان يضر غير ما يظهر ، فبينما كان يعلن اغتباطه بالنظام الجديد ، كان يكاتب مترنيخ خفية لمعاونته في هدم معالم ذلك النظام .

ولما كانت النمسا ترتبط بأسرة البوربون الحاكمة في نابلي بمعامدة تحتم أن تسير نابلي على نظام الحكم التبع في ولايات النمسا ، وأن تستدعى جيوش النمسا لاحتلال كل حركة من شأنها الاخلال بذلك النظام ، فقد أسرع مترنيخ إلى دعوة الدول للاجتماع في مؤتمر يعقد في ترابو سنة ١٨٢٠ للنظر في أمثل الطرق التي تكفل إخماد الثورات التي كانت تهدد الأمن والسلام ، وإذ كانت أكثر الدول تؤيد خطته التي ترى إلى التعاون على سحق الثورات أينما ظهرت ، ولم يخرج على هذا الاجماع إلا فرنسا وإنجلترا ، فقد قررت الدول مبدأ التدخل واستدعى الملك فرديناند الحضور مؤتمر ليناخ عام ١٨٢١ للبحث في شئون بلاده خاصة ، إلا أن القوم في نابلي خشوا عاقبة هذه الدعوة ، فأرغموا الملك قبل الرحيل على أن يجدد قسمه بالولاء للدستور ، ولكنه سرعان ما أعلن وهو في مأمن من مواطنيه أن كل أقسامه لا قيمة لها . وأنه في حل من الارتباط بها ، ثم طلب إلى الدول في المؤتمر إعادة الملكية المطلقة في بلاده ، فأجيب إلى ما طلب ، وكلفت الجيوش النمساوية بالزحف إلى نابلي ، فقفزت على مقاومة الشائرين في مارس ١٨٢١ ، وأعادت الحكم الاستبدادي على أئمه ، وأنزلت برجال الثورة كل اضطهاد .

في تلك الأثناء نشبت الثورة في بيدمت ، وكان عمادها رجال الجيش من أنصار الكاربوناري ، كما كانت مطالبهم عين مطالب أهل نابلي ، أي النظام الدستوري ، غير أن الملك رأى أنه إذا أجاب الشعب إلى ما طلب ، أغضب النمسا وذلك مالا يستطيعه ، وإذا لم يجب تلك المطالب ، عرض بلاده لخطر الفتنة الأهلية ، وهو ما أشفق أن يقع على يده . لذلك آثر أن ينزل عن الملك لولى عهده ، شارل فيلكس الذي أبى إلا التمتع بكل حقوق الملكية المطلقة ، فسار على رأس جيش للمكسين ، تماونه النمسا ، وقضى على الثوار في نوافارا في ٩ أبريل سنة ١٨٢١ .

أما أهل لبارديا فقد انضموا إلى الحركة بدعوة ثوار بيدمت الذين نشروا فيها راية إيطاليا المتحدة الثلاثة الألوان ، وكانوا يرمون إلى قطع خط الرحمة على الجيش النمساوي العامل في نابلي ، غاب رجاؤهم بما حدث في بيدمت ، وأخفقت الآمال الكبار التي عقدت على جماعة الكاربوناري ، وأصبحت السنوات التالية لهذه الثورات سنوات ضغط وإرهاب ، وتعمس وإرهاق ، قلما شاهد الشعب الايطالي من قبل .



## ثورة إيطاليا ١٨٣٠ :

لذلك ما كادت تتحرك نار الثورة في فرنسا عام ١٨٣٠ حتى تناول تأثيرها ولايات إيطاليا نظراً إلى طبيعة موقعها الجغرافي ، وتشبع الكثيرين من أهلها بعبادى الكاربونارى فضلاً عن الوعود التي قطعها رجال الثورة في فرنسا للايطاليين بأن يعاونهم في جهادهم للحرية . وقد كانت بداية الحركة في الولايات البابوية والدوقيات الشمالية ، حيث أقام الكاربونارى مركزهم العام منذ فشل الحركة الماضية . وقد أفلح الثوار في عملهم بادية الأمر إلى حد أن تسلطوا على بلاد كثيرة في هذه الولايات ، إلا أن فرنسا خبت رجاءهم فيها ، وذلك طوعاً للسياسة التي انتهجها لويس فيليب — سياسة استمالة الدول ، وكسب ودها حتى تعترف بمركزه الخاص في فرنسا — ولذلك تركت الايطاليين وحدهم يتلقون ضربات النمسا التي سارعت الى قمع الفتنة بقوة وعنف ، وأوردا الثائرين مورد اليأس ، فجمعوا فلولهم وحركوا الثورة مرة أخرى في الولايات البابوية عام ١٨٣٢ ، فعادت النمسا إلى التدخل تعاونها فرنسا التي أحفظها الاخلال بالتوازن الدولي في إيطاليا — ذلك التوازن الذي تهدم من جراء انفراد النمسا بالعمل فيها — ففضى الجيشان على الثائرين ، وأقاما محتفظين بمواقعهما إلى عام ١٨٣٨ حينما تقرر انسحابهما معاً .

وهكذا تواتت الثورات على إيطاليا بنير أن تحقق آمال الوطنيين فيها ، مما يرجع إلى سوء النظام وضعف الخطط وعجز الزعامة في جميعات الكاربونارى ، واقتصارها على فريق معين من الشعب بحيث لم يتسن للأحرار مقاومة النمسا ذات البأس والسلطان ، فلا عجب إذا تجلى للميان أن لا سبيل إلى الحرية والوحدة الأهلية المنشودة إلا إذا عاجل الايطاليون هذا الضعف ، والتجأوا إلى وسائل جديدة تضمن لهم النجاح .

## النهضة الجديدة :

ظهرت عوامل جديدة لتحقيق الوحدة الايطالية على أثر الفشل الذي أصاب الثورات التي قامت بها جمعية الكاربونارى ، وأهم هذه العوامل هي :

## أولاً — جمعية إيطاليا الفتاة :

أنشأها مازيني (Mazzini) (١٨٠٥ — ١٨٨٢) رسول الحرية والحركة القومية في إيطاليا ،

وقد امتاز منذ صغره بثبات الايمان الوطنى وصفاء القلب ، وحدة المواطف ، والقدرة على اجتذاب القلوب . اشترك في جمعية الكاربونارى ، وقاسى في سبيلها النفي والاغتراب ، إلا أنه رأى أن نظامها ومبادئها لا تؤدي إلى تحقيق الآمال القومية ، إذ كانت تموزها القوة الدافعة التي تحرك قلب الشعب ، فأنشأ جمعية « إيطاليا الفتاة » وجعل شعارها « الله والشعب » فسوى بذلك بين الايمان الوطنى والايمان الدينى ، وكان لا يقبل في صفوفها من يزيد سنه عن الأربعين ، لأن الشباب — كما قال — يكسب الحركة حماسة وقوة ، ويضاعف انتشار الدين الجديد ، دين حرية ووحدة إيطاليا . ولما كان الشباب يعيش بالحركة ، وينمو بالحماسة وحرارة الايمان ، فقد أشعل مازينى في قلوب مواطنيه نار الوطنية المقدسة ، وزودهم بقوة الأمل والايمان الثابت بمستقبل البلاد ، والاعتقاد بأن « إيطاليا ملكة العالم ، أرض دانتى ، مركز البابوية ، مهد النهضة ومبعث النور والحرية ، لن تموت بل ستبعث وتعيد سيرتها الأولى ، فتكون وقد طهرتها الآلام ، كلك من النور يضيء العالم أجمع » ! ولكنه جاهر « أن هذا النور لن ينبعث إلا إذا قدم الايطاليون أرواحهم فداء للوطن ، وتحملوا مرارة النفي والسجن والفاقة ، وتألوا كثيراً ، وتالم ذووم ومحبوم في سبيل الوطن ! » فلم تكن إيطاليا الفتاة في الحقيقة إذا حزباً ولا جمعية تمثل مذهباً سياسياً ، بل كانت تمثل عقيدة تقوم على الايمان ، وترتكز على التضحية .

ورأى مازينى أن الدعوة إلى اعتناق عقيدة تخلص الوطن ، والعمل في سبيل الحرية والوحدة القومية ، قل أن تحرك جمهور العامة ، فجعل دعوته إليهم تنحصر في أمور مادية معينة ، بأن ين لهم « أن شقاء العيش وبؤس الحياة التي يقاسونها ، إنما مصدرها الأجنبي الغاصب ، النمسا ذات القوة والسيطرة على البلاد » ، وأن « لا سبيل إلى تغيير الحالة إلا إذا تغيرت السلطة الحاكمة ، وألغيت مقاليد أمور الأمة إلى أبنائها » ، وكان مازينى يرى إلى إنشاء وحدة أهلية ذات حكومة جمهورية ، « لأن الحرية — في نظره — لا تستقيم إلا مع الجمهورية ، ولأنه لا يوجد بين ملوك إيطاليا من يستطيع أن يقود البلاد بغير أن يعرضها إلى حرب أهلية » ، وقد أظهرت الحوادث أن زعمه هذا كان على غير أساس . وأما دعوته إلى الوحدة القومية فقد تحققت على الرغم من فوارق الميول والتعليم ، والضغائن التي تولدت من انقسام البلاد قروناً طويلة .

وكان مازينى يردد على الدوام ألا أمل في تحقيق الوحدة القومية ، أو الجمهورية أو الإصلاح ، إلا إذا طردت النمسا وراء الألب ، لأنها الحائل الأكبر بين إيطاليا وبين

سعادتها ، وكان يرى أن ذلك الجلاء « لا يتم إلا بالحرب » . لأنها « هي القانون الأبدى بين السيد والسود الذى يريد أن يكسر الأغلال » . وكانت خطته تنحصر فى استمالة الشعب



مازنى

بأسره إلى برنامجه الوطنى أولاً ، ثم تبتدىء الحرب غير النظامية « لأنها طريق الحرب الوحيد بين الثوار والجنود النظامية » ولأنها عين الطريق الذى سلكته هولندة وأمريكا واليونان وغيرها من قبل . ولكن مازنى تسرع فى إعلان الحرب قبل أن يتم استعداد الشعب ، فلم يكن أسعد حظاً من الكاربونارى .

فى سنة ١٨٣١ تولى شارل ألبرت المعروف بأرائه الحرة عرش بيدمت ، فدعا مازنى إلى العمل لتحرير إيطاليا ، ولكن شارل رفض هذه الدعوة لأن الظروف لم تنهياً بعد لمثل هذه الخطوة الخطيرة ، فدبرت مؤامرة لاغتيال حياته ، وزج اسم مازنى بين المتآمرين ، فكان ذلك مدعاة إلى نفور المعتدلين منه ؛ وفى سنة ١٨٣٤ حاولت عصاة أن تنزل إلى سافوى لتحريك الثورة هناك ولكنها فشلت ، ولم تأت بنتيجة سوى زيادة الاضرار بسمعة

مازني ، فاضطر إلى الفرار إلى أنجلترا دون أن تتحقق آماله ، ولكنه أوجد النواة على كل حال ، وبث العقيدة التي أحيت النفوس الخاملة ، وحركت العزائم الخائرة ، وفتحت العيون التي طال سباتها .

### ثانياً — حزب العمليين أو جماعة المعتدلين :

تألف هذا الحزب من السياسيين ورجال العسكرية والقسييين وأصحاب الأموال ، والذين لم يسم خيالهم إلى سماء مازني ، أو الذين لم تصل حرارة وطنيتهم إلى درجة وطنيته ، وقد كانت خطتهم العمل ضمن دائرة القانون لاصلاح أغلاط الحكم الحاضر ، ثم الاعتقاد على مجهود الايطاليين أنفسهم للتخلص من قبضة النمسا . وكان لسان هذه الجماعة الناطق بأرائهم دازجليو (D'Azeglio) وجيورتي (Gioberti) الذي كان يرغب في تأسيس اتحاد من الامارات الإيطالية تحت زعامة البابا ، لازعامة بيدمنت ، كما كان يرغب دازجليو . ومهما قيل في تجرد هذا الحزب من عقيدة التضحية ، التي امتاز بها مازني وأنصاره ، فقد كانت غايته إسعاد إيطاليا وتحررها كما كانت غاية « إيطاليا الفتاة » على الرغم من تشعب طرق الجهاد لبلوغ تلك الغاية . وإذا كان مازني قد أحيا الإيطاليين ، فإن جماعة العمليين قادوهم إلى النجاح والظفر ، فلكل من الفريقين فضل ونصيب في النصر النهائي .

### حركة الاصلاح :

وقد كانت فاتحة انتصار العمليين أن أخذ البابا بيوس التاسع ( ١٨٤٦ — ١٨٤٨ ) بمبادئهم المعتدلة بعض الشيء ، وجعل يعمل للتوفيق بين الكنيسة وأمانى الإيطاليين ، فأطلق سراح المعتقلين السياسيين ، وسوى القسس بالأهالي في دفع الضرائب ، ورخص بإنشاء جيش أهلي ، ثم وافق على إنشاء مجلس استشاري أباح الانتخاب له من غير رجال الدين حتي دهش مترنيخ ، وقال تعليقاً على هذه الحوادث : « لقد كنا نتوقع كل شيء ، ماعدا ظهور بابا حر » ، والآن وقد ظهر ، فلا حد لما سنراه في المستقبل . والواقع أن تيار الاصلاح غمر كل إيطاليا ، حتى اضطر دوق تسكانيا أن يجارى عمل البابا ، كما أن أمير بيدمنت أطلق الحرية السياسية للأفراد ، وأنشأ دستوراً غدا فيما بعد دستور إيطاليا بأسرها . وأما الامارات التي قاومت مطالب الاصلاح ، فقد التجأ الشعب فيها إلى القوة حتى أذعن الأمراء ، كما وقع في نابلي في يناير سنة ١٨٤٨ حين أجبر فرديناند الثاني على أن يمنح شعبه الدستور .

وأما في لمبارديا ، حيث كانت العلاقات بين الشعب والحكومة شديدة التوتر ، فقد اتخذت المقاومة شكلا سلبيا ، بأن أضرب الأهالي عن التدخين ليحرموا النسا من احتكار التبغ ، ولكن المقاومة السلبية لم تلبث أن تحولت إلى مقاومة فعلية واسعة النطاق .

### حركة الوحدة :

ما كادت تصل الأنباء عام ١٨٤٨ بنشوب الثورة في فرنسا وامتداد عدواها إلى النسا ( مارس ١٨٤٨ ) وفرار مرتينخ نفسه ، حتى قامت الثورة في لمبارديا واتخذت في ميلان مظهراً عنيفاً اضطرت أمامه الحماية النمساوية إلى الجلاء عنها ، ثم انسحبت تحت قيادة رادرتكي ( Radetzky ) إلى منطقة القلاع الأربع — بين الاديج شرقا والمانشيو غربا — فكان لهذا الانسحاب أكبر الأثر في انتشار الثورة في بقية أنحاء إيطاليا ، إذ بادرت البندقية إلى طرد النمساويين وإعلان الجمهورية ، كما أن دوق بارما ودوق مودينا فرأ من مقاطعتيهما ، ولم يلبث شارل البرت أن أعلن الحرب على النسا ، وزحفت جيوشه لتعقب النمساويين ومعاوضة الثائرين في لمبارديا ؛ كما أن حكومات تسكانيا ورومة ونابلي اضطرت تحت تأثير الرأي العام إلى إصدار الأوامر إلى جيوشها بالتقدم للاشتراك في حركة تحرير إيطاليا ، وشرعت الجيوش الإيطالية تتقدم يحدوها النصر من موقع إلى موقع ، حتى خيل للناس أن الوحدة الإيطالية أصبحت ماثلة على أفق المستقبل القريب .

### الهزيمة :

ولكن هذه الحوادث لم تلبث أن تكشف عن أمور ذات بال ، فإن الرأي العام في الولايات الإيطالية أخذ ينقسم بين أشياء ملكية ييدمت وأنصار جمهورية مازيني ، في حين أن الأحزاب الرجعية أخذت تسترد قواها في أكثر الولايات ، فبادر فرديناند ملك نابلي إلى سحب جيوشه ؛ وكذلك فعل دوق تسكانيا ، والبابا الذي أعلن سخطه على الثورة والقائمين بها حين رأى إنها ستجرده من سلطانه وترج به في حرب ضد النسا ، ففت كل هذا الخلاف والانقسام في عضد الجيش ، لاسيما وقد تردد شارل البرت طويلا بمد الانتصارات الأولى التي أحرزها . ولو أنه مضى في زحفه ، وعجل بمهاجمة رادرتكي قبل وصول المدد الذي كان ينتظره من النسا لأتخذ البلاد من فوضى الانقسام ولقضى على القوات النمساوية بضربة واحدة ، ولكن شارل البرت — الملك المتردد ( Le Roi Tâtonneur ) كما

لقبوه — كان يخشى أن يستغل دعاة الحركة الجمهورية انتصارات الايطاليين ، ويستخدموها في الدعاية لحركتهم ، كما أنه لم يكن مطمئناً إلى استمرار تعضيد حكام الولايات التي أمدته بقواتها ، ولذا تردد طويلاً حتى أقلت منه الفرصة ، فان رادتركي استخدم فترة ذلك التردد في تنظيم صفوفه وإمدادها بقوات جديدة ، ثم خرج من فيرونا ، فاستولى على عدة مواقع لتأمين اتصاله بالنمسا ، ولم يلبث أن انقض على جيش بيدمنت ، وأزله به هزيمة منكرة في كستوزا ( ٢٥ يولية ١٨٤٨ ) ودخل ميلان على أثرها بدون قتال ، واضطر شارل ألبرت إلى عقد هدنة كان من شروطها الموافقة على إعادة لمبارديا إلى النمسا .

في خلال هذه الحوادث الأخيرة اشتد هياج الرأي العام ضد البابا ودوق تسكانيا بسبب انقلابهما على حركة تحرير البلاد من ربة النمسا ، واشتد السخط على أثر هزيمة كستوزا ، حتى اضطر إلى الفرار الواحد بعد الآخر إلى « جايتا » للاحتباء بفرديناند ملك نابلي . فأعلنت الجمهورية في روما وتسكانيا على الأثر ، وألهب ذلك نار الحماسة في صدور أهل بيدمنت فقاموا ينادون باستئناف القتال ضد النمسا ، اعتاداً على معاونة الجمهوريتين الجديدتين ؛ وكان شارل ألبرت يرى من العار انسحابه من الحرب بعد أن وقف لتحرير الوطن ، فنقض الهدنة وعاد إلى القتال ( ٩ مارس سنة ١٨٤٩ ) ولكن رادتركي عاجله بضرية قاضية في نوفارا ( ٢٣ مارس ) وكانت الهزيمة تامة والشروط قاسية ، حتى أن شارل ألبرت لم يجد بداً من التنازل لولده فكتور أمانويل الثاني في مساء ذلك اليوم نفسه ، ليتفادى تمرىض بلاده لتلك الشروط إذا ظل باقياً على العرش .

### الحركة الجمهورية :

سادت السياسة الرجعية على أثر انتصار النمسا ، إلا أن جمهوريات تسكانيا ورومة والبندقية ، قاومت هذه السياسة بزعامة جورازى ومازىنى ومانىن ، ولكن هذه الجمهوريات لم تعمر طويلاً ، فقد أعيد النظام القديم في تسكانيا بمعاونة النمسا ، وتدخل لويس نابليون في صف البابا — ليكسب ود الحزب الكاثوليكي في فرنسا ، وليحول دون احتلال النمسا لرومة — فأرسل حملة أسقطت الجمهورية في رومة بعد أن دافع عنها مازىنى بمعاونة غاريلى دفاعاً عظيماً ، وخلف في صحائف حكمها تاريخاً زاهراً لا ينسى . وتلا ذلك سقوط البندقية بعد أن جاهدت جهاداً هائلاً أمام الأمراض التي انتابتها ، وقنابل النمساويين التي كانت تصب عليها ، فما انصرم عام ١٨٤٩ إلا وكان الحكم الرجعي القديم سائداً في كل مكان عدا بيدمنت .

إلا أنه شتان بين الفشل الذي أصاب الإيطاليين الآن وبين ما أصابهم سنة ١٨٢١  
وسنة ١٨٣٠ ، فن الألب إلى رأس يسارو عم إيطاليا نور الحرية ، وتزعزعت السيادة  
المساوية من جذورها ، وعقدت الآمال على يدمت لتحقيق الغاية العظمى .



*Libertà non tradisce  
e volenti*

*G. Gambetta*

## الفصل الثالث

### ألمانيا

#### تمهيد :

كان أباطرة ألمانيا من أحفاد شارلمان ضعفاء لا قبل لهم بحكم البلاد والدفاع عنها إزاء غزوات النورماندين وغيرهم من البرابرة ، فأقطعوا الأشراف ضياعاً يحكمونها ويدافعون عنها وقت الحاجة ، مقابل التمتع بها والاستئثار بخيراتها . ولما اعتلى العرش رجال يحسنون الحكم حاولوا استرجاع سلطانهم في البلاد على نحو ما فعل ملوك إنجلترا وفرنسا ، ولكن على غير جدوى ، فقد تمسكت الإمارات باستقلالها ، واشتغل الأباطرة بتحقيق تقاليد الامبراطورية القديمة ، وهي ضم إيطاليا إلى أملاكهم ، فلم يظفروا في النهاية بسلطة ما ؛ سواء في ألمانيا أم في إيطاليا .

#### حروب نابليون والتسوية العامة :

لهذا بقيت ألمانيا بلاداً مقطعة الأوصال حتى تدخل نابليون في أمرها ، ف قضى على الدولة الرومانية المقدسة التي أنشأها شارلمان ، وأدمج كثيراً من ولاياتها المتفرقة بعضها في البعض الآخر حتى أصبحت نحو ٣٩ ولاية بعد أن بلغت نحو أربعائة ، ثم أنشأ اتحاداً من الولايات الغربية أطلق عليه اسم اتحاد الرين وزوده بحكومة صالحة تسهر على مصالح الشعب .

فلما سقط نابليون وعرضت شؤون ألمانيا على مؤتمر فيينا أظهر الشعب الألماني ( الذي أيقظته حروب نابليون والثل الأعلى للحكومة متحدة منظمة في أقاليم الرين ) رغبته في تكوين اتحاد من الولايات الألمانية لضمان سعادة الشعب وحرية ، غير أن أمراء الولايات أبوا أن ينزلوا عن استقلالهم الذي تمتعوا به من قديم ، فضلاً عن أن النمسا رأت في تحقيق هذا الاتحاد إضعافاً لنفوذها ، بل سبباً لطردها من الجامعة الألمانية . وإذ كان الشعور الوطني لم يبلغ بعد من القوة ما يستطيع التغلب به على هذه الصعاب ، فقد تقرر إنشاء اتحاد لا قيمة له في الواقع ، إذ جعل أداة هذا النظام مجلس يتألف من مندوبين عن أمراء الولايات للبحث في الشؤون التي تهم الصالح العام ، واشترط لتنفيذ أى قرار موافقة ثلث أعضاء المجلس ، وأما



في المسائل الهامة فقد اشترط الاجماع ، هذا إلى أنه عهدت رئاسة المجلس إلى النمسا زعيمة الحركة الرجعية في ألمانيا وأوروبا حتى تبصم أعمال هذا المجلس بخاتم الجلود .

ولعل أكبر ما يوجه من النقد إلى هذا النظام هو اشتراط الاجماع في قرارات المجلس ، وتقاد النمسا لرياسته ، فقد كانت هذه القيود كافية وحدها لأن تمثل بد الاتحاد عن تنفيذ خطط الإصلاح ، أضف إلى ذلك أن أعضاء المجلس كانوا يمثلون الأمراء لاشعوب الولايات ، فكانوا لذلك يضعون المصالح المحلية للولايات فوق المصلحة العامة ، وبذلك أن يكونوا واسطة لتقوية الروابط الجنسية كانوا عاملا كبيرا في توسيع هوة الخلاف بين الولايات الألمانية . وبلا حظ أخيراً أن هذا المجلس لم يزود بالأداة اللازمة لتنفيذ قراراته ، فكانت الولايات تستطيع أن تتحدى هذه القرارات عند الحاجة مما جعل هذا الاتحاد صوريا كما دلت التجارب العديدة . على أنه إذا كانت الآمال قد أخفقت في تحقيق اتحاد البلاد ، فقد أخفقت كذلك في تحقيق حرية الشعب ، فانه وإن كان دستور الاتحاد الألماني قد نص على أن تتبع الولايات قواعد الحكم النيابي ، فانه لم يعين نظام هذا الحكم ، ولا كيفيته ولا ميعاد إنشائه ، فبق هذا النص عاطلا لا في ساكس ويمار مهاد الأحرار ، وفي بافاريا وبادن وورتمبرج حيث كان أمراؤها في حاجة إلى تأييد مركزهم فيها .

وأما النمسا التي كانت أملا كما تتألف من أجناس غريبة عنها ، فقد حاربت بطبيعة مركزها كل مامن شأنه إيقاظ الروح القومية داخل بلادها وخارجها ، وقد تبعتها في ذلك روسيا التي عقدت لشعبها الآمال الكبار أيام حروب نابليون ، فقد عارضت الحكم النيابي على زعم أنه لا يوافق البلاد ، وهي على باب طور جديد في تنظيم حياتها السياسية والاقتصادية ولا سيما وقد دخلت في تكوينها عناصر جديدة لم تعود العمل معها للمصلحة العامة . لذلك عوّل الملك فريدريك وليم الثالث على أن يعمل مع طائفة من الخبراء وأصحاب الرأي لاصلاح البلاد ، فأنشأ مجالس استشارية لحكومات الأقاليم ، وقرر إلغاء المكوس الداخلية في روسيا نفسها ، وبينها وبين الولايات التي تقبل الانضمام إليها في اتحاد اقتصادي (Zollverein) على أن يقتصر على جباية ضرائب الوارد على التجارة الخارجية عند الحدود ، ويقسم الاراد بين أعضاء الاتحاد . وقد كان هذا الارتباط الاقتصادي الخطوة الأولى في سبيل الاتحاد السياسي فيما بعد .

## ابتداء النهضة :

نشأ عن إخفاق الآمال في تحقيق الحرية والاتحاد القومي ، أن أخذ الشباب التعلم يرتبط بروابط الاخاء والاتحاد في أندية أسموها « البرشنشافت » ( Burschenschaft ) ، وكان أول أغراضها الاهتمام ببث الدعوة في أنحاء البلاد ، وتدريب الأفراد تدريجاً بديناً ليكونوا خير الأعضاء العاملة في جسم الأمة ، إلا أنه حدث ( أولاً ) أن أقام الطلبة احتفالاً بذكرى قيام لوثر ضد البابا في مدينة ورتمبرج ، فتحول الاحتفال إلى مظاهرة سياسية عظيمة أساءت الولايات الرجعية ، وخصوصاً النمسا ، فأقفلت هذه المجتمعات في كثير من الولايات ؛ ( ثانياً ) اعتقد أحد الطلبة واسمه « كارل ساند » أن أحد الصحافيين كوتزيوى ( Cotzebue ) يتجسس للقيصر ، ويحمله برسائله على معاونة مترنيخ في قتل حرية البلاد ، فطعنه بمدة طعنة أودت به ، فاتخذ مترنيخ من هذه الحوادث ذريعة لتقييد حرية الشعب ، بأن أسرع إلى عقد مؤتمر في كرلسباد من أمراء الولايات الألمانية ، وحلهم فيه على قبول المراسيم الشهيرة بمراسيم كرلسباد ( سنة ١٨١٩ ) ، وغواها تقييد الصحافة ووضع الجامعات تحت مراقبة الحكومة ، ومنع تأليف الجمعيات أو عقد الاجتماعات السياسية ، هذا فضلاً عن تشكيل لجنة مركزية في ميونخ للبحث عن الثوار والتنكيل بهم ، والايماز إلى الأمراء بمقاومة الأنظمة الدستورية ، وقد نفذت هذه السياسة بمخاديفها في كل الولايات ، لا سيما في بروسيا .

## حوادث سنة ١٨٣٠ :

على أن هذه القوانين الاستثنائية لم تزد النار إلا ضراماً ، فلما شبت الثورة الفرنسية في سنة ١٨٣٠ ، تأثرت بها ألمانيا ووقعت اضطرابات عدة في أنحاء البلاد : ففي برنسويك طرد الأمير عن عرشه ، وفي هس أجبر الأمير على منح ولايته دستوراً ، وفي بافاريا ووستفاليا والولايات الجنوبية على وجه عام وقعت حوادث ثورية عدة ، غير أن هذه الثورات أخذت من غير مشقة ، وكانت نتيجتها تضييق الخناق على البلاد ، وتقييدها بسلاسل أشد وأقوى ، فتم لمتريخ بذلك انتصار كارلسباد . ولا ريب أن السر في إخفاق هذه الحركات هو عدم اشتراك السواد الأعظم من الشعب فيها ، واقتصارها على محمود فريق معين من الناس دون الباقين .

## حركة سنة ١٨٤٨

## تطور الرأى العام :

شاهدت السنوات التى تلت ثورة ١٨٣٠ ، تدرجاً سريعاً فى تكوين الرأى العام ، ونضاعف قوة الحركات السياسية مما يرجع إلى العوامل الآتية :

( ١ ) اشتراك الولايات تدريجاً عدا النمسا فى الاتحاد الاقتصادى « الزولفرين » بين عامى ١٨١٩ و ١٨٣٦ ، وازدياد طرق المواصلات ووسائل المخابرة ، ومن ثم نشأ رأى عام يتأثر بالحوادث والاضطهادات التى تقع فى أية ولاية على انفراد .

( ٢ ) ظهرت مبادئ اشتراكية مستمدة من لويس بلان غرضها تحسين الحال فى مظل حكومات أهلية .

( ٣ ) تحرش فرنسا بألمانيا ، وازدياد الرغبة فى إنشاء حكومة وطنية تتولى الدفاع عنها ، وهذه الرغبة تتجلى فى الأناشيد العديدة التى تداولتها الألسن حينئذ ، لاسيما أنشودة الرين ( Watch on the Rhine ) .

## الحركة الدستورية :

إنك اشتدت الرغبة فى تغيير النظام الذى فرض على ألمانيا عام ١٨١٥ تغييراً يكفل إسعاد الأفراد وتأييد السلم ، فلما قامت ثورة ١٨٤٨ فى فرنسا تطاير شررها إلى ألمانيا ، حيث اتجهت الحركة من البداية نحو إلناء القوانين التى تقيد الحرية ، وإشراك الشعب فى حكم الامارات ، وإنشاء اتحاد ألماني عام تمثل فيه البلاد بأكملها . وقد تحقق الشطر الأول من هذه الأغراض حين أصدر الديت قراراً بإلغاء القوانين الاستثنائية ، كما قررت أكثر الولايات قبول رغبات الرأى العام فى الحكم طبق المبادئ الدستورية ، ولم يقاوم هذه الرغبة سوى بروسيا والنمسا .

## بروسيا :

فى بروسيا التى أغفلت الاصلاحات الدستورية منذ هزيمة نابليون ، استأنف الشعب جهاده لدى فردريك وليم الرابع ، الذى اعتلى عرش البلاد سنة ١٨٤٠ ، وكان يدين بوجوب

التمتع بسلطة لا تحد ولا تسأل إلا أمام الله ، ولذا أخذ يتردد بين رغباته ورغبات شعبه حتى وفق إلى رأى يجمع بين الرغبتين ، وذلك بأن دعا أعضاء مجالس الأقاليم إلى الاجتماع في مجلس عام يعقد في برلين من وقت لآخر لبدء الرغبات وتبادل الرأى في أمر الضرائب والقوانين . على أن هذا المجلس أنكر على الحكومة تحديد عمله وسلطته ، وجعل ينازعها القوة والنفوذ فتقرر تعطيل جلساته نهائياً . فلما كان عام ١٨٤٨ تحركت نيران الثورة ، وقام الشعب يطالب الملك بواجبة أمانى البلاد في الحكم الدستوى ، فأسرع الملك حقناً للدماء إلى سحب الجند من المدينة ، وعقد جمعية تأسيسية لوضع دستور واف بحاجة البلاد ؛ ولكن هذه الجمعية أخذت تنازع الملك وحاشيته السلطة بأكملها ، فخذ الملك عليها خطة الشدة التى انتهجتها ، وأمر بسحق الثورة وتفريق الأعضاء ؛ على أنه لم يرجع مع هذا إلى نظام الحكم القديم ، بل منح شعبه دستوراً من لده يقضى بإنشاء مجلسين : أحدهما للأعيان وبعينه الملك ، والآخر للنواب ، وينتخبه الشعب بشروط تجعل لأصحاب المصالح المالية السيطرة عليه . وقد كان من حق المجلسين سن القوانين وفرض الضرائب ، كما كان من حق الملك انتخاب الوزارة وإصدار القوانين في غيبة البرلمان ( يناير سنة ١٨٥٠ ) .

### النمسا :

أما النمسا فقد اتخذت الحركة فيها شأناً خطيراً لأنها لم تتضمن قلب النظام المطلق إلى نظام مقيد فحسب ، بل لأنها تضمنت نزعة استقلالية من جانب الولايات المختلفة بحيث تعرضت الامبراطورية إلى خطر التفكك والانحلال<sup>(١)</sup> .

ذلك أنه على الرغم من الكوارث التى أصابت الامبراطورية في عهد الثورة و نابليون بقى النظام القديم الذى فرض على هذه الولايات قائماً لم يتغير ، فالنظام الاقطاعى بكل ما يشتمل عليه من تقسيم الطبقات وأعمال السخرة ظل قاعدة الحياة الاجتماعية ، كما أن السلطة المطلقة ظلت قاعدة الحياة السياسية ، بل إن هذا النظام اشتدت وطأته في عهد مترنيخ الذى كان

( ١ ) كانت النمسا تتكون من أربعة أجناس مختلفة :

( أ ) الصقالبة المهابيون في بوهيميا ومورافيا وشمال المجر ، والجنوبيون في الكروات والصرب وولانيا .

( ب ) اللاتينيون في ترنسلفانيا وبكوفينا والتيرول وتريسا .

( ج ) المغول في سهل المجر الأعظم .

( د ) الالمانيون الذين يحتلون صفى الطوة إلى برسبرج .

يحارب المبادئ الحرة ويعمل جهده لحماية الامبراطورية من عدوى الثورة . فظل ثلاثين عاماً يرفض كل مطالب الأحرار ويحيط البلاد بسياج من الشرطة والرقباء ، ويقيد انتشار الكتب وتعاليم الجامعات حتى تبقى النمسا وولايتها بعيدة عن كل المؤثرات .

غير أنه على الرغم من كل هذا الاحتياط تسربت مبادئ الحرية والقومية إلى أركان الامبراطورية ، فان الانقلاب الصناعي الذي حدث في تلك الأثناء غير معالم الروابط الاجتماعية والاقتصادية ، وضاعف من قوة الطبقة الوسطى والطبقة العاملة ، وجعلها تتصادم مع النظام الاقطاعي والسياسي السائد في البلاد ، وبخاصة حينما تم بناء السكك الحديدية ، وربطت أطراف البلاد ارتباطاً ساعد على تكوين رأى عام ؛ هذا إلى أنه اقترنت بهذه الحركة الاقتصادية حركة أخرى فكرية في أكثر الولايات ؛ ففي النمسا تولت الجامعة نشر دعوة الحرية بين الجماهير كما تولاهما في بوهيميا بلاكي (Pelacky) الذي أحيأ ذكريات التاريخ الأهلى وكولار (Kollar) الذى دعا الصقابة جميعاً إلى الاتحاد وجمع الكلمة ، وكذلك تولى حركة الاحياء والانتماش القومى فى المجر كسوط (Kossuth) أول من أصدر صحيفه بلغة البلاد الأهلية فأثيرت بذلك الروح القومية فى الولايات كما اثيرت الرغبة فى إعادة حكوماتها الأهلية .

فلما جاءت أنباء الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ تحركت عوامل الحرية والقومية فى أنحاء الامبراطورية . ففي المجر اشتدت المطالبة بالاستقلال الداخلى وتعيين وزارة مسئولة ؛ كما أن بوهيميا قدمت طلبات مماثلة ، وأصررت على ضرورة اعتبار كل اللغات متساوية ؛ وفى فيينا قدم جمهور الطلبة ورجال الصناعة والتجارة ملتصقاً بالغاء الرقابة على الصحافة وإنشاء مجلس نيابى ، وعززوا مطالبهم بالقوة والعنف حتى انتشر الاضطراب والهياج فى كل مكان ؛ واضطر مترنيخ إلى الفرار إلى إنجلترا على عجل لاسيما وقد اشتدت إلزامية بقيام الثورة فى لبارديا والبندقية ، وتدخل بيدمتن والولايات الايطالية لمعاونة التأثيرين .

ولما كانت الثورة قد فاجأت الحكومة الامبراطورية وأذهلتها عن العمل قرر الامبراطور ووزرائه الخضوع لمطالب البلاد عامة ، فنحوا كلا من المجر وبوهيميا حكومة مستقلة ، كما خولوا التأثيرين فى فيينا حق إنشاء حرس أهلى ، وصرحوا بقبول مبدأ الحكم الدستورى على قاعدة التصويت العام مع عقد جمعية تأسيسية لوضع أحكام الدستور . غير أن الحكومة لم تلبث أن قبضت على ناصية الحال حينما تبين أن الولايات الثائرة منقسمة على نفسها انقساماً جنسياً فت فى عضدها جميعاً ، وساعد حكومة الأمبراطور فى التغلب عليها .

ذلك أن صقالبة بوهيميا وجدوا الفرصة سانحة لإنشاء جامعة سلافية لمقاومة الألمانين الذين كانوا يعملون حينئذ لوضع أساس الوحدة الجرمانية ، ومقاومة المجرين الذين كانوا ينادون باخضاع العناصر السلافية في المجر وما إليها من المقاطعات ، ولذلك عقدوا مؤتمراً في منتصف العام لجمع شتات العناصر السلافية المهدة ، بيد أن هذه الحركة اعتبرت حركة انفصالية تمس أهم مصالح الامبراطورية . ولذلك وجه القائد « وندشجراز » لقمع حركة الثائرين ، فدخل مدينة براغ عنوة ، وأعلن حل مؤتمر السلاف وإلغاء كل الامتيازات التي نالتها بوهيميا من قبل .

وبعد شهر قليلة أصيبت فيينا بما أصيبت به براغ ، إذ بينما كان المجلس التأسيسي يضع قواعد الدستور — وقد قرر فعلاً إلغاء النظام الاقطاعي — كانت العاصمة ميداناً لاضطرابات وفتائل لا تنقطع ، فخرج الامبراطور وحكومته من المدينة ، وعهد بقمع الثورة إلى وندشجراز ، فحاصرها بجيش يبلغ ستين ألف مقاتل ، وجعل يطلق عليها النيران حتى سلمت . وحينئذ أعلن الامبراطور فرانسوا جوزيف — الذي اعتلى العرش في هذه الأثناء بعد اعتزال فرديناند — حل الجمعية التأسيسية وإصدار دستور من لدنه يطبق على الامبراطورية بأكملها ( مارس سنة ١٨٤٩ ) .

أما المجر فلم يتم إخضاعها بهذه السهولة ، لأن الامبراطورية ما كانت تواجه في تلك البلاد مدينة ثائرة بل شعباً يضطرب بالقوة والحياة . ويرجع منشأ هذا النزاع إلى أن المجرين سلكوا مسلك الأمة الكاملة الاستقلال منذ خولتهم الامبراطورية حق إنشاء حكومة ذاتية ، فألفوا جيشاً وطنياً ، وأوفدوا من بينهم سفراء إلى الدول ، وطفقوا يضعفون من علاقاتهم بالامبراطورية شيئاً فشيئاً حتى أحفظوا قلوب النمساويين ، هذا إلى أن المجرين أساءوا إلى الصقالبة المتصلين بهم ، فأنكروا عليهم نعمة الحكومة الذاتية التي ظفروا بها وجعلوا يعاملونهم معاملة التابع الذليل ، ولما طال أجل النزاع وأبى المجريون أن يخففوا من غلوائهم ، أعلنت الصرب انضمامها إلى الكروات ، وسيرت الولايات جيشاً إلى المجر بقيادة ( Jelatchitch ) تعاونوا جيوش وندشجراز ، على أن المجرين نشطوا للمقاومة فنكروا بأعدائهم ولم يلبثوا أن قرروا عزل أسرة هابسبرج وإعلان الاستقلال في أبريل سنة ١٨٤٩

غير أنه لما كان القيصر نقولا الأول عدواً لكل الثورات ، وكان يخشى أن تتأثر بولندا بعدوى الثورة في المجر ، فقد سير لمعاونة الامبراطور جيشاً يبلغ ١٥٠٠٠٠ مقاتل ،



اعتبار أنه لا يطابق مبادئ الامبراطورية . على أنه إذا كانت الولايات النمساوية قد فقدت كل أمانها في الحرية والقومية فقد استبقت الاصلاحات الاجتماعية التي أقرتها المجالس إبان الثورة بحيث تلاشى النظام الاقطاعي نهائياً من أنحاء الامبراطورية .

### حركة الاتحاد الألماني :

بينما كانت النار تستمر في كل أنحاء ألمانيا والنمسا لاطلاق الحرية الدستورية في البلاد ، كانت تنمو إلى جانبها حركة أخرى غايتها تحقيق الاتحاد القومي ، فنذ بداية الثورة اجتمع عدد من الأحرار في مدينة هيدلبرج وقرروا أن يجتمع مؤتمر تمهيدى في مدينة فرنكفورت للبحث في أنجع الوسائل للوصول إلى هذه الغاية ، وشكلوا لجنة من سبعة أعضاء لوضع قواعد العمل .

### مؤتمر فرنكفورت :

وقد اجتمع تنفيذاً لهذا القرار نحو ٥٠٠ من كبار أعضاء المجالس النيابية في ألمانيا وقرروا عقد برلمان ينتخب بالتصويت العام على أساس نائب عن كل خمسين ألف من سكان الولايات جميعاً ليتولى وضع دستور الاتحاد القومي المنشود . وقد تألف هذا البرلمان من نحو ٥٥٠ عضواً بينهم ١٥٠ من أساتذة الجامعات ، وعقد اجتماعه الأول يوم ١٨ مايو سنة ١٨٤٨ بكنيسة القديس بولس في فرنكفورت ، فقرر بادية الأمر إنشاء هيئة مركزية مؤقتة يتولى رئاستها الأمير جان أحد أمراء الأسرة المالكة في النمسا لما اشتهر به من الميول الحرة ، على أن يتنازل الديق عن سلطته لهذه الهيئة ، وطفق بعد ذلك يبحث قواعد الدستور الجديد فتقرر إنشاء إمبراطورية فدرائية ، يتولى فيها السلطة التشريعية مجلس نيابى (Volkshaus) ينتخب بالتصويت العام ، ويتولى السلطة التنفيذية إمبراطور ورأى من الألمان يعاونه وزراء مسئولون . ولكن الصعوبة الكبرى التي واجهها البرلمان كانت تنحصر في تقرير الولايات التي تدخل في نطاق الإمبراطورية الجديدة ، إذ اختلف الرأى فيما إذا كانت النمسا بمعاصرها السلافية والمجرية تدخل في نطاق الاتحاد الألماني أو يقتصر الأمر على الولايات الألمانية ، وأخيراً تقرر ألا تشترك النمسا في الاتحاد الألماني باعتبار « أن دورها السياسى الحاضر هو تمدين بلادالشرق ومن مصلحتها أن توجه نظرها إلى هذا الغرض بدلا من الاشتراك في شئون ألمانيا » . وعلى أثر ذلك انتخب فردريك وليم الرابع ملك بروسيا إمبراطوراً على ألمانيا ٢٨ مارس سنة ١٨٤٩ .



غير أن فردريك أبي قبول هذا المركز : ( أولا ) لأنه جاء من قبل نواب الشعب ، لامن قبل الأمراء ( وثانيا ) لأن أمراء سكسونيا وورتمبرج وهنوفر رفضوا أن يعترفوا لأمر مثلهم بالزعامة عليهم ( وثالثا ) لأن النمسا التي شغلتها حوادث الثورة وصرقتها عن البحث في شؤون ألمانيا عادت إلى التدخل في ميدان السياسة الألمانية ، فاحتجت على قرار إخراج النمسا من الاتحاد الألماني ، وعلى إسناد الأمبراطورية لبروسيا ، ولم تترك مجالاً للشك في عزمها على تأييد احتجاجها بالقوة ، ولما كانت بروسيا على غير استعداد لمقاومة القوة بمثلها ، فقد قرر ملكها رفض المركز الذي عرض عليه ، كما قرر استدعاء النواب البروسيين من المجلس على نحو ما فعلت النمسا وغيرها من الولايات المعارضة للاتحاد ، ولذلك انتقلت البقية الباقية من الأعضاء إلى ستجارت حيث قبض على البعض وشتت شمل الآخرين ، فانفرد عقد البرلمان في يونيو سنة ١٨٤٩ دون أن ينجح في تحقيق المهمة التي تولاه .

حاول ملك بروسيا على أثر هذا الفشل أن يؤلف اتحاداً على قاعدة جديدة ، فاقترح على أمراء الولايات أن ينشئوا اتحاداً يديره مجلسان : أحدهما تنتخبه الحكومات ، والآخر ينتخبه الشعب على أن تكون الزعامة للملك بروسيا ، ولكن النمسا عرقلت هذا المسمى ، وأوغزت إلى الأمراء برفض المشروع ، ثم أخذت تعمل لاستعادة سلطة « الديت » فجهاز جيشاً قويا ، وأندرت حكومة بروسيا بالابتعاد عن كل عمل من شأنه تغيير النظام القديم ؛ ولما كانت بروسيا في حالة لا تمكنها من مناهضتها ، فقد خضعت لارادتها ، وتم الاتفاق على ذلك في « ألتر » في نوفمبر سنة ١٨٥٠ ، على أن هذا الاتفاق لم يكن إلا اتفاقاً وقتياً تعد بروسيا العدة لتجبر خصمها « بالدم والحديد » على قبول رغبة الشعب في تحقيق الاتحاد القومي .

# الباب الخامس

## عهد انتصار الأنظمة الدستورية

( ١٨٧٨ — ١٨٤٨ )

في سنة ١٨١٥ نشأت السياسة الرجعية التي اقترنت طويلاً باسم مترنيخ ، وظهرت إلى جانبها قوة جديدة لم يشهدها العالم من قبل ، وهي قوة الشعوب ، فتنازعت القوتان السلطة إبان هذا العهد ، وخرجت السلطة الرجعية منتصرة في أول دور من أدوار النزاع — إذا استثنينا سقوط الأسرة الملكية القديمة في فرنسا ، وتحرير البلجيك واستقلال اليونان — وفي العهد التالي اشتد ساعد الأحرار ، وتقوت صفوفهم ، وانتقلت مبادئهم من الخاصة إلى العامة ، حتى إذا كان عام ١٨٤٨ ، صار النزاع واسع النطاق بعيد المدى ، إلا أن السلطات الرجعية احتفظت بمركزها القديم ، لأن النهضة الجديدة رزئت بالانقسام ، وتبديد الجهود الوطني في وجه العدو المشترك . وأما في هذه المرحلة الأخيرة ، فقد تهذبت الحركة ، وتوحدت الجهود ، وتقاربت الوسيلة والغاية ، وانضمت الصفوف تحت لواء واحد ، قادها في كثير من البلاد إلى الحرية والوحدة القومية المنشودتين منذ أجيال طويلة .

## الفصل الأول

فرنسا

### الجمهورية الثانية والإمبراطورية الثانية

لويس نابليون :

ولد عام ١٨٠٨ ، وكان أبوه لويس بوناپرت ملك هولندا في عهد نابليون ، وأمه هورتنس

بوهارنيه ، وقد أصبح منذ وفاة الدوق ريشتادت ( ابن نابليون ) سنة ١٨٣٢ ، الوارث للعرش الامبراطورى ، فأخذ يهتم بالشؤون الفرنسية على يحد فيها وسيلة للوصول إلى غرضه ، فلما استحكم الخلاف بين الملك وشعبه منذ عام ١٨٤٠ ، حاول لويس أن يستفز الجيش والشعب للأخذ بناصره ، واستعان بما نشره عن أغراض نابليون في كتابه « المبادئ النابليونية » من الرغبة في السلام والاصلاح ، ليستميل إليه عامة البلاد ، غير أن الشعب



نابليون الثالث

لم يكن قد تهيأ بعد لهذا الانقلاب ، فقبض عليه ، وسجن في هام ، ولكنه فر إلى إنجلترا سنة ١٨٤٦ ، ولما نشبت الثورة في فرنسا سنة ١٨٤٨ ، رأى لويس فيها فرصة جديدة لتحقيق أمله ، فعاد إلى بلاده ، وأخذ يستخدم اسمه ، والمبادئ التي كان ينادي بها عمه ، حتى انتخبته خمس مقاطعات للمجلس الجديد ، ولما بدأ الانتخاب لرئاسة الجمهورية رشح نفسه لها فنال أغلبية عظمى على نحو ما بينا .

### سياسة لويس نابليون :

كان لويس نابليون يعتقد أن العناية الالهية أرسلته إلى فرنسا لانتاهاها ، فوطد العزم

على الاستئثار بالسلطة ، ولما كان الدستور ينص على أن تبقى له رئاسة الجمهورية أربع سنوات فقط ، وكان لابد من إجماع ثلاثة أرباع المجلس لحدث أي تغير في الدستور ، فقد كان بعيداً أن ينال لويس غرضه بالطرق الدستورية ، ولذا عمد إلى استخدام وسائل أخرى لتحقيق الغرض المنشود .

اتفق لويس بادئ الأمر مع الملكيين من أعضاء المجلس<sup>(١)</sup> لارهاق الجمهوريين والضرب على يدهم ، وإخفاص صوتهم ، وقد أتيحت له الفرصة حين أصبحت مسألة الجمهورية الرومانية موضع النزاع بين الأحزاب ، ذلك أن الكاثوليك والملكيين ، وافقوا على التدخل لانتزاع رومة من يد مازيني وإرجاعها للبابا ، في حين أن الجمهوريين احتجوا على مقاومة حرية الشعب الايطالي ، ونظموا مظاهرات عدة لارغام المجلس على الخضوع لرأيهم ، فأسرعت الحكومة بالاتفاق مع الملكيين إلى القبض على كثير من الأعضاء الجمهوريين وتشتيت حزبهم ، فانحصر النزاع في المجلس بعد ذلك بين لويس والملكيين ، وهؤلاء لم يتأخروا عن القيام بدور ملائم كل الملامة لأغراض لويس ، فقد انتهزوا فرصة استئثارهم بالسلطة في المجلس ووضعوا قانوناً للتعليم يقضي بإشراف رجال الدين عليه ( مارس سنة ١٨٥٠ ) هذا إلى تقييد الصحافة ، ووقف المجتمعات ، والضرب على أيدي العمال ، وحرمان ثلاثة ملايين منهم من حق الانتخاب ( ٣١ مايو سنة ١٨٥٠ ) . جرى هذا بينما كان لويس يطوف الأقاليم ويتروّد إلى الشعب والعمال ، فتحولت القلوب إليه ، واقتربت الفرصة التي كان يرقبها منذ أجل طويل .

### فوز نابليون :

عرض لويس على المجلس أولاً إيقاف قانون ٣١ مايو ، بامم الدفاع عن حقوق الشعب ، فلما رفضت رغبته ، أعلن حل المجلس في ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ على زعم أن الجمهورية في خطر ، وكان قد احتاط للطوارئ ، فقبض في الليلة السابقة على زعماء الجمعية ، وفرق الجند في أنحاء المدينة لقمع الفتنة والاضطراب ، وأمر باعتقال كل من يجرؤ على الوقوف في وجهه ، وقتل منهم من قتل ونفى الآخرين إلى أملاك فرنسا ؛ ولما حاول بعض أعضاء المجلس الاجتماع لتقرير عزل لويس ومحاكمته ، شتتهم الجند ، فاستصرخوا الشعب لنصرتهم فأقيمت المتاريس

(١) اجتمع المجلس التشريعي طبق الدستور الجديد يوم ١٣ مايو سنة ١٨٤٩ ، وكان ثلثا الاعضاء من الملكيين والكاثوليك وأنصار النظام عامة والباقي من الجمهوريين والاشتراكيين كما بينا قبلاً .

وأعدت وسائل المقاومة كالعتاد ، ولكن الجيوش تغلبت عليها ، وما انقضى يوم ٥ ديسمبر إلا وكان نابليون قابضاً على ناصية الحال في باريس والأقاليم .  
ولما استقر الأمر لنابليون واختفت عوامل المقاومة كما استقرت لنابليون الأول من قبل ، عرض لويس على البلاد دستوراً يماثل دستور القنصلية ( ١٤ يناير سنة ١٨٥٢ ) ، وبه تقرر أن ينتخب رئيس الجمهورية لعشر سنين ، وأن تكون الوزارة مسئولة أمامه ، على أن يعاونه مجلس ينتخبه الرئيس لتحضير القوانين ، ومجلس تشريعي ينتخبه الشعب بالاقتراع العام لمناقشة الضرائب والقوانين ، ومجلس شيوخ يعينه الرئيس للمصادقة على القوانين والاشراف على النظام الدستوري<sup>(١)</sup> . وقد وافق الشعب على هذا الدستور بأغلبية عظمى ، وأصبح لويس حاكماً مطلقاً ، ولم يبق إلا الاسم ليكون أمبراطوراً ، وهذا الاسم لم يتردد المجالس التشريعية في قبوله وإعلانه ، فوافق الشعب عليه كما وافق على الدستور من قبل ( ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢ ) .

### حكومة الأمبراطور نابليون الثالث :

أعلن نابليون خطة حكمته بعبارة صريحة فقال : « إن اسم نابليون وحده ينطوي على خطة كاملة ، فالامبراطورية تعمل للسلم في الخارج ( L'Empire c'est la paix ) كما أنها تعمل للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والخليقي في الداخل ، فأنا كمي الأمبراطور الأكبر كلانا لديه مشروعات واسعة النطاق ، نريد أن نحول الشعب إلى ميدان الفضيلة والدين والرءاء ، ففي هذه البلاد ، بلاد الإيمان والاعتقاد ، قليل من يعمل بأصول الدين ، وفي بلاد الخصب التي لا مثيل لها في العالم قليل من يحصل على أود حياته إلا بعد جهد جهيد ، نريد أن نرق الزراعة وننشئ الطرق ، ونبنى المرافئ ، ونظهر الأنهار ، ونشق الترع ونعد خطوط السكك الحديدية ، ونستثمر الأراضي الواسعة المقابلة لشواطئنا « الجزائر » ونرق المواصلات بيننا وبين العالم ولا سيما أمريكا » .

### الدور الاول للامبراطورية ( ١٨٥٢ — ١٨٦٠ ) :

حقق نابليون كثيراً من الأغراض التي أعلنها ، فأعاد السلم والطمأنينة للبلاد ، وأنشأ

(١) لتكملة قواعد الدستور أصدر نابليون قانوناً للصحافة ( فبراير سنة ١٨٥٢ ) ينول الإدارة الحق في تعطيلها ، كما أعطى للحكومة حق فتح اعتمادات مالية استثنائية عند تأجيل انعقاد المجلس التشريعي ( ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٥٢ ) .

نظاماً لنشر التعليم ، وأسس المصرف العقاري لتحسين شئون الزراعة ، وعمل كذلك على إصلاح مساكن العمال في المدن والأقاليم ، ومساعدة العجزة والفقراء ، وتشجيع تقانات العمال ، هذا إلى أنه وضع نظاماً لإصلاح بلاد الجزائر ، ونظم شوارع باريس ، ومد خطوط السكك الحديدية في أنحاء فرنسا ، وشيد الطرق والترع والموانئ ، وشجع الزراعة والصناعة والتجارة ، غير أن هذه الإصلاحات أثقلت عاتق الميزانية الفرنسية إلى حد أن بلغ دين فرنسا في نهاية حكم نابليون نحو ٢٤٠ مليوناً من الجنيهات . ومن جهة أخرى حاول نابليون زيادة الرخاء في البلاد عامة فاتفق مع إنجلترا في يناير ١٨٦٠ على تخفيض ضرائبها الجمركية على صادرات فرنسا الزراعية في نظير تخفيض الضرائب على المصنوعات الإنجليزية ، إلا أن هذا النظام أضرب بالصناعة الفرنسية ووضع هذه القوة العظمى في صف المعارضة .

وأما سياسته الخارجية التي تنطوى على السلم — كما قال — فكانت لا تستقيم بثبات مع إمبراطورية من طراز نابليون الأول ، ولا تلائم أمة حربية تتوق إلى العظمة والمجد ، فوطد العزم على أن يعيد لفرنسا مركزها القديم بين الأمم ، وأن ينسل الاهانة والعار اللذين لحقهما في وآثرلو .

### حرب القرم :

لهذا دخل نابليون حرب القرم ، وفقاً للتقاليد الفرنسية القديمة التي كانت تأتي على روسيا اغتيال أملاك السلطان ، والسيطرة على البوغازات ، غير أن الشعب الفرنسي لم ينتبط بحرب ضد روسيا — الحليفة الطبيعية لفرنسا — وكان يرجو أن يوجه مجهود فرنسا ضد بريطانيا عدوتها القديمة ، فاضطر نابليون إلى عقد الصلح قبل الوصول إلى نتيجة حاسمة<sup>(١)</sup> .

### المسألة الإيطالية :

تدخل نابليون أيضاً في المسألة الإيطالية لإرضاء لشعور الأحرار في إيطاليا وفرنسا ، غير أن هذا التدخل أثار معارضة الملكيين والكاثوليك الذين كانوا يرغبون صيانة أملاك البابا وأملاك البوربون في نابلي ، ولذا اختط نابليون لنفسه طريقاً وسطاً في شئون إيطاليا ، فاتفق على أن يساعد بيدمت في ضم الملكات النمساوية في شمال إيطاليا ، مقابل تنازلها لفرنسا عن سافوى ونيس ، كما اتفق على تكوين اتحاد من الإمارات المستقلة في إيطاليا تحت زعامة البابا . إلا أنه ما كادت تبدأ الحرب عام ١٨٥٩ حتى تبين نابليون أن الشعور القوي

(١) انظر حرب القرم ( المسألة المرمية ) .

في إيطاليا يندفع بشدة نحو إنشاء وحدة قومية صحيحة بزعامة يدمنت ، وهذا ما أراد أن يتوقاه من بادئ الأمر ، فعمد إلى الانسحاب من الحرب بعد أن نجحت نجاحا عظيما ضد النمساويين ، وبذا أحفظ قلوب الأحرار الفرنسيين لأنه تخلى عن مساعدة الإيطاليين في أخرج النواقي ، كما أغضب المحافظين الكاثوليك ، لأنه فتح باب الثورة التي انتهكت حرمة أملاك البابا ، وضمت وسط إيطاليا وجنوبها إلى يدمنت ، حتى غدت إيطاليا الموحدة خطراً على فرنسا .

### الدور الثاني ( ١٨٦٠ — ١٨٦٨ ) :

أراد لويس حينئذ أن يسترد عطف الأحرار على مثال ما فعله نابليون الأول في القانون الإضافي بعد عودته من إلبا ، فأعلن في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٦٠ فك القيود البرلمانية قليلا ، بأن خول لمجلس الشيوخ والمجلس التشريعي بعض حقوق دستورية كحق مناقشة الوزراء ، ونشر محاضر الجلسات ، هذا إلى أنه تخلى عن حق فتح اعتمادات مالية استثنائية من غير مصادقة المجلسين التشريعيين ، وأمر بالعفو عن السجون والمعتقلين منهم خارج البلاد . غير أن هذا كله لم يجذب قلوب الأحرار الذين ساءم تعثر الحكومة في سياستها كما ساءمهم تضيقها على أعلى مبادئ الحرية في البلاد .

### حملة المكسيك :

حاول الامبراطور أن يكسب ود المحافظين والكاثوليك من جديد ، فعول على فتح بلاد المكسيك ، لحماية الرعايا الكاثوليك ، واستغلال مناجم الذهب ، وإعادة شأن الأمبراطورية التي كانت لفرنسا في العالم الجديد . ولكن نابليون لم يقدر صعوبة المواصلات ، ولا الصعوبات السياسية التي تواجه هذا الغرض ، فتذرع ببعض الاضطرابات التي وقعت في تلك البلاد ضد الأجانب لارسال حملته المشثومة عام ١٨٦١ ، وما كادت تنجح بعض النجاح حتى أعلن انتخاب الأرشيديوق مكسميليان شقيق الامبراطور فرنسوا جوزيف أمبراطوراً عليها . غير أن الولايات المتحدة التي شغلها حروبها الأهلية ، عادت فتدخلت لتطبيق مبدأ منرو ، واضطرت الجنود الفرنسية إلى الجلاء تاركة وراءها البرنس مكسميليان من غير جنود تحميه ، فأعدمه الأهالي . وهكذا فشل لويس في إرضاء الشعب ، ولطخ الشرف الفرنسي بالعار ، وأثقل الميزانية بالديون .

## بروسيا :

على أن الحادث الذى زعزع عرش نابليون نشأ من جراء تعرضه لشؤون ألمانيا ، فان بروسيا التى فشلت منذ سنة ١٨١٥ فى تكوين اتحاد قوى نظراً لمعارضة النمسا ، صممت على تحقيق غرضها « بالدم والحديد » على يد بيسارك الذى مهد السبيل لتحقيق هذا الغرض باتفاق عقده مع روسيا للدفاع عن مصالحهما المتضامنة ، فضلاً عن اتفاق آخر عقده مع نابليون الثالث عام ١٨٦٥ على أن يلتزم الحيدة إذا نشبت الحرب مع النمسا ، مقابل استيلائه على بلجيكا أو لكسمبرج أو جزء من أراضى الرين ؛ ولما تم لبيسارك الأمر على هذه الصورة ، التمس الأسباب لإعلان الحرب على النمسا ، ولم يلبث أن سحق قواتها فى « سادوا » ١٨٦٦ وأجبرها على الخروج من ميدان المنافسة فى ألمانيا ، والاعتراف باتحاد يجمع ولايات شمال ألمانيا تحت زعامة بروسيا . وكان نابليون يظن أن الحرب سيطول أجلها فيستطيع أن يتدخل بين المتحاربين ، ويرم صلحاً يرضاه ، ويخرج بالنفيمة التى كان يطعم فيها ، ولكن انتهاء الحرب بهذه السرعة حرمة من مطامعه ، ومهد الطريق لهدم سياسة فرنسا منذ القرون الوسطى : سياسة القضاء على تأسيس وحدة قومية فى ألمانيا ، فلا عجب إذا أجمع الناس على أن فرنسا هى التى هزمت فى سادوا .

## الدور الثالث ( ١٨٦٨ — ١٨٧٠ ) :

كانت نتيجة هذا الفشل المتعاقب فى السياسة الخارجية ، أن ارتفعت الأصوات بوجوب استئثار الشعب بالحكم ، حتى تأمن فرنسا الأخطار الكبار التى كانت تهددها . وقامت إلى جانب هذه الحركة حركة أخرى مصدرها الاشتراكيون الذين فقدوا الثقة بالامبراطورية لترقية حاكمهم ، كما فقدت الثقة بها لاعزاز شأن فرنسا . وهذا يرجع إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التى قام بها نابليون انتفع بها كبار المالكين فقط ، وأما طبقة العمال فقد بقيت على حالها القديم ، فاعتنقت نظريات شيوع ملكية الثروة العامة التى نشرها بينهم كارل ماركس ( Carl Marx ) الاشتراكي الألماني وجعلت تعمل لتحقيقها بكل الوسائل .

تلقاء هذه المعارضة العامة ، أعلن الامبراطور عام ١٨٦٧ إلغاء قيود الصحافة وهى قيود الترخيص لها بالظهور وتوقيع العقوبات عليها وحق إيقاف الإدارة لها ، هذا إلى إعادة حرية الاجتماعات ، عدا الاجتماعات السياسية التى تحم أن يكون لها ترخيص خاص فى غير أوقات



الانتخابات . على أن هذه الامتيازات ضاعفت النشاط السياسى فى البلاد حتى اضطر الامبراطور إلى الاستمرار فى سياسة الخضوع لارادة الشعب ، فقرر عام ١٨٦٩ عودة الحكم البرلمانى وإشراك الأمة فى حكومة البلاد إشراكاً فعلياً ، وقد صادق الشعب على هذا النظام الجديد عام ١٨٧٠ ؛ فتحوّلت الامبراطورية إلى حكومة دستورية برلمانية لا يتمتع فيها الامبراطور بغير السلطة الاسمية .

ولا ريب أن هذه السلطة الباقية كان مآلها إلى الزوال إن لم يعمل الامبراطور لتثبيت دعائم العرش ، ولذا قبل الحرب التى جرت بها ألمانيا سنة ١٨٧٠ على أمل الانتصار ، فلما وصلت باريس أخبار هزيمة سيدان ، قطع آخر خيط يربط الشعب بالامبراطورية ، فسقطت على الأثر ولم يتحرك أحد لاتخاذها ، وأعلنت الجمهورية للمرة الثالثة فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠ .

### الجمهورية الثالثة :

فى ظل هذا النظام الجديد تألفت « حكومة الدفاع الوطنى » بزعامة تروشو ( Trochu ) وجول ففر ( Jules Favre ) وغمبتا ( Gambetta ) ، وأخذت تستجمع قوى الشعب للمقاومة ، فلما تقدم الألمان إلى العاصمة فرّ غمبتا إلى « تور » لتنظيم المجهود الوطنى ، بيد أن باريس لم تستطع المقاومة طويلاً لئلا تفرغ الجيش الألمانى لمحاصرتها ، فسقطت فى ٢٨ يناير سنة ١٨٧١ وتبين حينئذ عبث المقاومة ، فعقدت هدنة فى ١٢ فبراير لانتخاب مجلس وطنى ينظر فى شروط الصلح ، وهذا المجلس أعلن انتخاب تيير رئيساً للحكومة ، وعلى يده أبرم الصلح فى فرانكفورت فى ١٠ مايو سنة ١٨٧١ .

وقد كانت شروط الصلح مهينة قاسية إلى حد حرك كل عوامل الثورة فى باريس ، فاضطرت حكومة تيير إلى الارتداد لفرساي ، وحل محلها مجلس الكومون ، فأصبح الموقف عظيم التناقض ، فبينما كانت الراية الألمانية ترفرف فوق « سنت ديس » كانت راية الجمهورية تخفق فوق فرساي ، وراية الثورة فوق باريس ، فقرر تيير محاصرة المدينة ، وفى هذا الحصار الذى امتد إلى ستة أسابيع كابدت باريس من الحسارة الفادحة والزلايا العظيمة ما لم تكابده فى الحصار الأول ، ولما نجح الجمهوريون أخيراً فى دخول المدينة قتلوا عدداً كبيراً من الثوار واعتقلوا ما لا يقل عن عشرة آلاف ، فهدأت الحالة بعض الشيء ، إلا أن الجمهورية

لم تستقر إلا بعد أربع سنوات ، بفضل مجهود تيير التنى أعاد الثقة في مركز البلاد المالى والسياسى ، وأعاد تنظيم قواها الحربية ، وثبت قدم الجمهورية الثالثة .

حينئذ أخذت البلاد تنظم شؤونها في ظل النظام الجديد ، وقد كانت الظروف ملائمة له من كل الوجوه ، فإن نابليون الثالث مات في إنجلترا سنة ١٨٧٣ ، وتبعه بعد ست سنوات ولده « البرنس أمبريال » ، وكان بين أنصار الملكية القديمة وأنصار ملكية أسرة أورليان عداء مستحكم الحلفاء ، فأصبح النظام الجديد مقبولا لدى كل الأحزاب ، وتم الاتفاق نهائيا على دستور للجمهورية سنة ١٨٧٥ ، وبه تقرر : ( أولا ) أن ينتخب الرئيس لمدة سبع سنوات بواسطة المجلسين التشريعيين مجتمعين على أن يساعده في عمله وزراء مسؤولون أمام المجالس التشريعية ، وهكذا نزل الفرنسيون أخيرا عن مبدأ فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية واحتذوا النظام الإنجليزى ( ثانيا ) تكون الهيئة التشريعية من مجلسى الشيوخ والنواب ، ويتألف المجلس الأول من ٣٠٠ عضو ينتخبون لمدة تسع سنوات بواسطة انتخاب مزدوج « على درجتين » . وأما مجلس النواب فينتخب لمدة أربع سنوات بالتصويت العام .

وقد نجح هذا الدستور أكثر من أى نظام آخر شاهده البلاد في غضون القرن التاسع عشر ، وفي ظله اتسمت فرنسا في الداخل ونالت مركزا ممتازا في الخارج .

## الفصل الثانى

### إنجلترا

كان من أثر السياسة الاقتصادية التى اتبعت في إنجلترا ، وهى سياسة إلغاء القيود التى كانت تغل حرية التجارة والملاحة ، وما تلا ذلك من فتح أسواق جديدة في أوروبا وغيرها للصناعة الإنجليزية ، أن نعم الحال برخاء لم يعرفوه من قبل ، فازدادت الرغبة في الاشتراك فى الحكم حتى يمكن إلغاء القيود المفروضة على تقابات العمال ، وإصلاح أحوالهم إصلاحا اجتماعيا . فجعلوا يعقدون الاجتماعات والمظاهرات ، يماونهم في ذلك الأحرار الذين تطورت آراؤهم منذ سنة ١٨٣٢ حتى اعتنقوا الأنظمة الديمقراطية في أكمل صورها ، كما عزم

المحافظون الذين تخلوا عن معارضة مطلب الإصلاح لأغراض حزبية<sup>(١)</sup> .  
وإذا كانت الظروف كلها قد تهيأت لمصلحة المال فقد دلت التجارب أيضاً على أن قصر الانتخاب على طبقة معينة يدعو إلى استمرار أساليب الرشوة التي جعلت الانتخابات في إنجلترا ضرباً من الهزؤ والسخرية . هذا إلى أن السكان ازدادوا بين سنة ١٨٢٨ وسنة ١٨٧٦ نحو ٤٠ في المائة ، وهذه الزيادة لم تراعى في نظام الانتخاب القائم ، فبينما كانت بلدة توتنس مثلاً تستوعب بمئويين عن سكان لا يبلغون أربعة آلاف ، كانت لثربول سكانها الذين كانوا يبلغون ٤٠٠٠٠ نسمة تنتخب مثل هذا العدد .

لذلك حاول غلادستون في سنة ١٨٦٦ أن يوازن بين نظام الحكومة وحالة البلاد الحقيقية بعض الموازنة ، فقدم مشروعاً إلى البرلمان بتعديل قواعد الانتخاب وتوزيع الأعضاء توزيعاً يتناسب مع السكان ، إلا أن ذلك المشروع رفض بإجماع المحافظين ، فاستقالت الوزارة ، وطاف غلادستون في البلاد ليفوز بتأييد الأمة لبرنامج الإصلاح ، فاضطرت وزارة دزرائيلي إزاء إجماع الشعب ، أن تقدم مشروعاً محدوداً لإصلاح قواعد الانتخاب وإعادة توزيع المقاعد ، إلا أن هذا المشروع عدل تعديلاً تاماً على يد المجلس ، فوزع الأعضاء توزيعاً عادلاً على البلاد ، ووسعت قاعدة الانتخاب حتى شملت الصناع .

ولتحقيق هذه الأغراض أخذ مالا يقل عن ٥٨ مقعداً من البلاد الصغرى ووزعت على المدن الكبرى ، هذا إلى منح حق الانتخاب في الأقاليم لمن يسكن منزلاً لا يقل إيجاره عن اثني عشر جنيهاً في السنة ، وفي المدن لكل من يدفع ضريبة الفقراء أو يسكن منزلاً لا يقل إيجاره عن عشرة جنيهات ، وهكذا امتد حق الانتخاب إلى مالا يقل عن المليون معظمه من العمال ، غير أن هذا الحق بقي مع ذلك امتيازاً للطبقات معينة كما أن هذا النظام أبقى على التفرقة بين المدن والأقاليم ، ومع هذا فنظام الانتخاب الجديد وما اقترن به من وضع نظام الانتخاب السري في سنة ١٨٧٢ سار بإنجلترا خطوة واسعة نحو الديمقراطية .

(١) يعزى هذا الانقلاب إلى دزرائيلي زعيم المحافظين كما يعزى انهيار الأحرار إلى غلادستون . ودزرائيلي هذا من أسرة يهودية تحولت إلى الكنيسة الأنجليكانية ، وقد نال شهرة عظيمة في عالم الأدب والسياسة ، فلما تولى الزعامة في حزبه سعى جهده في تعديل آراء هذا الحزب حتى تعلق بمبادئ الإصلاح السياسي والاجتماعي ، وهياً نفسه للكفاح العظيم الواقع بين الأحرار في ذلك الوقت . أما غلادستون فقد اشتغل في السياسة من صغره واشتهر بالفصاحة ومعالجة أدق الأمور السياسية والمالية بالحكمة ، هذا مع التزامه للحق والعدالة في كل طور من أطوار حياته حتى ارتفعت السياسة في يده إلى منزلة لم ترتفع إليها في عصره ، أضف إلى ذلك دقته في التفكير وأثاقه في البحث وقدرته على التمسك بمجزيه في طريق المبادئ الراديكالية السائدة في عصره .

ولاتمام هذا الإصلاح صدر قانون تمثيل الشعب (١٨٨٤ - ١٨٨٥) (Representation Of The Peoples'act) على يد غلادستون وهو يشمل إعادة توزيع المقاعد النيابية بحيث تنقل من البلدان الصغيرة إلى المدن الكبيرة والأقاليم ، فضلا عن إضافة اثنتي عشرة دائرة جديدة وجعل شروط الانتخاب في الأقاليم موافقة للشروط المقررة للمدن في عام ١٨٦٧ ، مع مراعاة أن تكون النسبة عضواً لكل ٥٠٠٠٠ من السكان . وهكذا ارتفع عدد الناخبين إلى أربعة ملايين وفي سنة ١٩١٤ إلى سبعة ملايين واستطاع الزراع أن يفوزوا بما فاز به الصناع . غير أن هذه التغيرات لم ترق بالبلاد إلى الديمقراطية الحقيقية القائمة على التصويت العام ، لأنها حرمت النساء جميعاً حق الانتخاب فضلاً عن حرمان الكثيرين من الخدم وطائفة من الزراع وغيرهم ممن لا يستأجرون مسكناً هذا الحق ، هذا إلى أنه اشترط أن يقيم الناخب سنة كاملة على الأقل في دأثرته حتى يقيد في سجل الانتخاب ، وأييح تعدد الأصوات لمن لهم أملاك في جهات متعددة ، لاسيما وقد كان الانتخاب يقع حينئذ في أيام متفرقة . غير أن هذا النقص كله يعالج تدريجاً ، وقد تم أخيراً أعظم إصلاح شاهده انجلترا في نظامها النيابي ، وهو إعطاء النساء حق الانتخاب في سنة ١٩١٨ فصار لهن ما للرجال من الحقوق السياسية ، ومن ثم أصبح البرلمان في انجلترا يمثل الأغلبية العظمى من الشعب ، ولا تستطيع هيئة ما معارضة قراراته إلا هيئة الحزب المعارض التي بغيرها تصبح الحكومة حكومة استبدادية .

على أن مجلس اللوردات الوراثي ، ونقص التعليم بين الطبقات العامة ، يعرقلان بلا ريب إرادة الشعب ، والبلاد تجدد الآن في التغلب على هذه المصاعب ، بتسهيل سبل التعليم بواسطة المدارس ، ومن أعلى المنابر ، والصحف وغيرها من وسائل الارشاد .

أما عن مجلس اللوردات ، فهناك مجهودات خطيرة تبذل لمنع هذه الهيئة من عرقلة أعمال مجلس النواب ؛ ففي سنة ١٩١١ تقرر ألا ينحول مجلس اللوردات حق رفض الميزانية ولا رفض أى قانون أكثر من مرتين ، فإذا وافق عليه مجلس النواب للمرة الثالثة يعمل به من غير موافقة اللوردات . على أن إصلاح مجلس اللوردات لم يتم بعد ، ولا بد أن يكون هذا موضع البحث القريب .

### تأثير الرأي العام :

تمشى التشريع في انجلترا إبان القرن التاسع عشر مع الرأي العام ، الذي يعبر عن نفسه بوسائل عدة ، أهمها الصحافة ، والجمعيات السياسية ، وكتابات المفكرين .

ففي بداية القرن كان تيار الافكار متجهاً إلى تعزيز الأنظمة الموضوعية ، ورفض نظرية التدرج والانتقال ، وذلك نتيجة لكتابة المشرعين والأدباء أمثال بلاكستون (Blackstone) وبيرك (Burke) الذين كانوا يرون في الدستور الإنجليزي نهاية الحكمة والكمال . وقد اشتدت هذه الروح الرجعية بتأثير الثورة الفرنسية وما نشأ عنها من الفوضى والاضطراب ، فلم تصرف الأفكار إلى الإبقاء على ما كانت تتمتع به البلاد من القوانين فحسب ، بل إلى مقاومة روح التبديل والتغير بكل وسائل القوة والعنف ، جزعاً من اندفاع البلاد في أزمات تشبه أزمات فرنسا ؛ وليست قوانين النقابات التي ظهرت سنة ١٨٠٠ وحرمت على العمال حرية الارتباط لمقاومة أصحاب الأعمال ، والقوانين الستة التي صدرت سنة ١٨١٩ لتحديد حرية الاجتماع ألا صدى لهذا الجزع .

غير أن الأفكار تحولت تدريجياً بدافع الانقلاب الاقتصادي والاجتماعي الذي غير وجه البلاد ، وظهور التباين العظيم بين الأنظمة الموجودة وبين ما طرأ على البلاد من الانقلاب ، فضلاً عن بعد عهد الثورة وظهور كتابات « بنتام » ، التي أدت إلى تحول الأنظار إلى تعديل الأنظمة والقوانين تعديلاً يلائم الحالة الواقعة .

وبنتام (Bentham) هذا ، رجل من أكبر رجال القرن التاسع عشر ، ومفكر نابه من أعظم المفكرين الذين تركوا أثراً خالداً في تاريخ التشريع في إنجلترا في هذا القرن ، وتقوم فلسفته على المبادئ الآتية :

- (١) إن التشريع علم ولا بد أن يسير على قواعد معينة .
- (٢) إن غرض التشريع الصحيح هو إسعاد أكبر عدد ممكن .
- (٣) إن كل شخص أدري من غيره بما يؤدي إلى سعادته ، ومن ثم كان غرض التشريع رفع كل القيود التي تقيد حرية الأشخاص ، بشرط ألا تكون تلك القيود ضرورية لحماية حرية الآخرين .

وقد انتشرت هذه المبادئ سريعاً لأنها وضعت أساساً عملياً للإصلاح ، يختلف عن أساس نظريات العقود السياسية أو حقوق الانسان ، فطابقت بذلك الخلق الإنجليزي المحافظ الذي لا يطبق هدم البناء من الأساس ، بل يرضى بتعديله فقط وهو قائم . ثم إن تشريع « بنتام » يقوم على توسيع حرية الفرد التي كانت مطمح الآمال في إنجلترا منذ قرون طويلة ، ولأجلها وقع صراع هائل بين الملاكين والشعب ، فكل تعزيز لها يقابل في إنجلترا بالترحيب .

لندا أصبحت مبادئ بنّام أساس التشريع في إنجلترا من سنة ١٨٢٥ إلى سنة ١٨٧٠ وإلىها تعزى :

( ١ ) قوانين سنة ١٨٣٢ وسنة ١٨٣٥ التى نقلت السلطة فى البرلمان وفى مجالس الأقاليم إلى الطبقة المتوسطة ، لأنها هى الطبقة التى تدرك مصلحتها ومصلحة جزء كبير من أفراد الشعب .

( ٢ ) قوانين حماية الأفراد من آلام لا تطابق مبادئ الانسانية ، كتخفيض شدة القانون الجنائى وإلغاء جلد النساء ، وتقليل عدد الجرائم التى يعاقب عليها بالاعدام ، وإلغاء الشنق علناً ، وحماية الأطفال ، والرفق بالحيوان ، وإلغاء الاتجار بالرقائق الخ .

( ٣ ) قوانين إطلاق الحرية الشخصية كقانون نقابات العمال الذى صدر سنة ١٨٢٥ وهو يحرم تقييد حرية العمال وأصحاب الأعمال ، وقانون إطلاق حرية الكاثوليك سنة ١٨٢٩ ومعنى هذا أن بنّام رأى أن خير طريقة لمعالجة شئون البلاد هى اعتماد الأمة على مجهودها الذاتى ، وأنه لا سبيل إلى إدراك هذا الغرض إلا بإزاحة القيود التى تعطل حرية العمل ، غير أنه ظهر جلياً أن قصر التشريع على إطلاق الحرية يفضى إلى إيقاع البلاد فى أزمت أشد مما كان يطلب الخلاص منها . وكانت أكبر العوامل التى ساعدت على نقض مبادئ بنّام :

( ١ ) ظهور دعاة الانسانية أمثال سوئى — وما كولى — وسادلر — وشافيتسبرى ، الذين أثبتوا أن غل يد الحكومة عن التدخل فى شئون أصحاب الأعمال يؤدى إلى إرهاب العمال وخصوصاً النساء والأولاد الذين لا قبل لهم على حماية مصالحهم ومناهضة رؤسائهم ، وهكذا بدئ بسن قوانين اشتراكية لتنظيم شئون المصانع وغيرها مما يهم العمال .

( ٢ ) ازدياد الرغبة فى اعتبار نقابات العمال ( Trades-Unions ) جمعيات قانونية مهما أدت إلى الضغط على حرية العمال وحرية أصحاب الأعمال ، حتى يمكن إصلاح شئون العمال اجتماعياً واقتصادياً .

( ٣ ) ظهور طبقة من المفكرين أمثال مل ( Mill ) تعمل لهدم مبادئ بنّام متأثرة بالضرر الذى أصاب الطبقات الوضيعة ، مما أدى إلى تحول رأى العام تدريجاً إلى قبول مبادئ الاشتراكية .

( ٤ ) تقدم التجارة إلى حد جعل الاعتماد على المجهود الفردى لا يفي بالحاجة ، وجعل تأسيس الشركات أمراً لا بد منه ، وهذا دعا إلى تدخل الحكومة لتنظيم أعمال الشركات وإعطائها صبغة قانونية .

### المسألة الأيرلندية

نشأ عن إهمال المطالب الأيرلندية وهي إلغاء الضرائب المفروضة على الكاثوليك للكنيسة البروتستنتية ، وإغفال نظام الأراضي المحجف بالمزارعين الأيرلنديين ومقاومة مطلب الحكم الذاتي أن تطورت آراء الأيرلنديين تطوراً خطيراً ، فبدل المطالبة بإصلاح نظام الحكم القائم اتجه الرأي إلى قطع علاقة الحكومة البريطانية بإيرلندا وإنشاء جمهورية مستقلة تعالج المشاكل الأيرلندية بمخافيرها .

وقد بدأت الحركة الجمهورية في سنة ١٨٥٨ حينما تكونت جماعة الفينيان ( Fenians ) ذات المبادئ الجمهورية ، وأخذت تقوى وتشتد تدريجاً إلى أن قررت السلطات سنة ١٨٦٥ تعطيل جرائدهم واعتقال رؤسائهم ، فأدى هذا الحادث إلى اصطدام الفريقين (خصوصاً حين حاول الفينيان إطلاق سراح رفقائهم ) ولم يهدأ الحال إلا عند ما تقرر وقف قانون الحرية الشخصية ( Habeas Corpus Act ) ووضع البلاد تحت الحكم العرفي .

على أن الجزع الذي أثارته هذه الحوادث في إنجلترا وإيرلندا معاً ، أدى إلى إقبال غلادستون على معالجة المسألة الأيرلندية حفظاً للسلام ، ورغبة في صيانة مصالح إنجلترا نفسها في سنة ١٨٩٦ وافق البرلمان على إلغاء الكنيسة الرسمية وإلغاء إعانتها المالية ، وفي سنة ١٨٧٠ صدر قانون الأراضي ( Land Act ) وهو ينص على إعطاء المستأجرين حقاً في أراضيهم ، فلا يستطيع الملاك انتزاعها بغير تمويض للمستأجرين ، ولا إنهاء عقد الإيجار بغير دفع قيمة التحسينات للمستأجر ، وهكذا خفف غلادستون عبء المسألة الأيرلندية تخفيفاً عسوساً ، ولو أنه لم يعالجها علاجاً ناجحاً .

### مشكلة الأراضي :

ذلك أن قانون الأراضي لم يمنع المالك من طلب أجور باهظة أو طرد المستأجر في حالة

عدم الدفع . ولما كانت الزراعة قد أصيبت بعجز المحصول في هذا العهد وتعدر على المستأجرين دفع الايجارات فقد ازداد نزع الأراضي من أيديهم حتى اضطر « بارنل » الذي تولى حينئذ زعامة إيرلندا إلى أن ينشئ اتحاداً سمي ( Land League ) ( ١٨٧٩ ) بغرض الدفاع عن المزارعين بطرق مباشرة وهى طرق المقاومة والمقاطعة . أما المقاومة فكانت تتضمن تمسك المستأجرين بأراضيهم حتى يطردوا بالقوة ، وهو ما يستدعى نفقات طائلة يدفعها الملاك في سبيل الحصول على معاونة البوليس ، فإذا تم لهم الأمر واجهوا صعوبة خطيرة وهى المقاطعة ، أى رفض باقى المزارعين أن يستأجروا الأرض أو يعاونوا على زرعها بأى حال . لذلك قررت الحكومة فى سنة ١٨٨١ أن يعطى المالك تعويضاً لمن يطرد من المستأجرين ، فضلاً عن تعيين لجان لتحديد قيمة الايجارات ، إلا أن هذه اللجان لم تعط سلطة إلزامية ، ولذلك استمر النزاع بين الفريقين حتى صدر قانون ١٨٩٦ وبموجبه حددت قيمة عادلة للايجارات ، وقانون سنة ١٩٠٣ الذى نظم بيع الأرض للمستأجرين .

### المسألة السياسية :

وبينا كانت المسألة الزراعية سائرة فى طريق الحل كان الزعماء الارلنديون يعملون بجرأة عظمية لاجبار الحكومة على الخضوع لمطالبهم السياسية . وقد اتخذوا منذ سنة ١٨٧٤ خطة التيسيع وعرقلة أعمال المجلس بزعامة بارنل (Parnell) الذى كان يختلف عن أوكنيل اختلافاً جوهرياً ، فقد كان بروتستنتياً من دم انجليزى ومن أصحاب الأراضي ، وكانت تنقصه الحاسة وتموزه القدرة على تحريك الجماهير ، ولكن تكمله صفات الايمان بالمبدأ والثبات أمام المصاعب ، والجرأة المدهشة .

وقد قابل غلادستون هذه الخطة بسياسة القمع التى أدت إلى سجن بارنل ، فلما استمرت المقاومة اضطر غلادستون إلى إطلاق سراحه والاتفاق معه على خطة الاصلاح ، ولكن حدث أن قتل لورد كافندش — وزير حكومة إيرلندا — فى فيكس بارك بيد الفنان فى مايو سنة ١٨٨٢ ، فأفسدت هذه الجريمة خطة الاتفاق ، وأعادت سياسة القمع بشدة ، فأخذ بارنل ينظم صفوفه من جديد لاستمرار الجهاد . وقد جاءت نتيجة انتخابات سنة ١٨٨٥ بحيث جمعت حزب الأيرلنديين فى موقف الحكم بين الأحرار والمحافظين ، فحاول غلادستون أن يضمهم إلى جانبه ، فقدم سنة ١٨٨٦ مشروع الحكم الذاتى « هوم رول »



للبرلمان ، غير أن أنصاره تنحوا عنه حتى رفض المشروع ، ولما حاول غلادستون استفتاء الأمة ، جاءت النتيجة مؤيدة لقرار البرلمان ، وأعيد المحافظون إلى منصة الحكم ، بأغلبية عظمى .

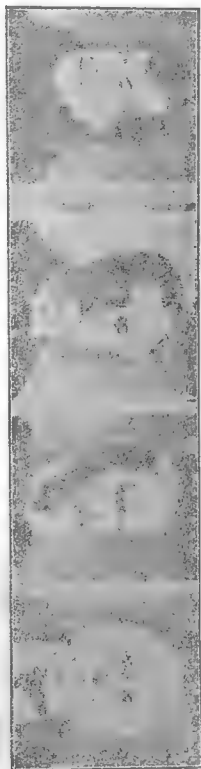
حينئذ بدأت في أيرلندا سياسة « الحزم ! » على يد بلفور ، ولكن الشدة لم تقض على عوامل الهياج والاضطراب ، وقد حاولت التيسر في مقالات عنيفة أن تسب خطة الفوضى والقتل إلى بارنل ، ولكن التحقيق لم يؤيد هذه التهم ، فارتفعت مكانته وأصبحت الآمال معقودة بنجاحه ، على أن هذه الآمال ضاعت بخبيثة شخصية زعزعت مركزه السياسي .

ولما عاد الأحرار إلى الوزارة ثانية ، حاول غلادستون سنة ١٨٩٢ أن يحمل البرلمان على الصداقة على مشروع الهوم رول ، ولكن مجلس اللوردات قاوم هذه المحاولة ، فظلت المسألة الأيرلندية مطروحة جانباً مدة ثلاثة عشر عاماً لم تعمل السياسة الإنجليزية في خلالها شيئاً لمعالجتها ، اللهم إلا إصدار قانون سنة ١٩٠٣ الذى خول للمستأجرين حق شراء أراضيهم ، حتى يكتفوا باليسر المادى عن المطالبة بالحقوق السياسية .

على أن استئناف المقاومة الأيرلندية بزعماء ردموند (Redmond) اضطّر الأحرار الذين تولوا إدارة البلاد سنة ١٩٠٥ بزعماء كامبل بارمان وأسكويث إلى إعادة النظر في مشروع الهوم رول ، فوافق عليه مجلس النواب سنة ١٩١٢ ، ولكنه رفض في مجلس اللوردات ، على أن هذا الرفض لم يعطل المشروع نهائياً فان تحديد سلطة اللوردات بقانون سنة ١٩١١ جعل قبولهم إياه في حيز المستطاع .

إلا أنه نشأت إلى جانب معارضة اللوردات معارضة أخرى من قبل أهل الولايات الشمالية الأيرلندية الذين رفضوا الانفصال عن إنجلترا دفاعاً عن مصالحهم الدينية والاقتصادية ، وأعلنوا المقاومة بكل الطرق القهرية ، حتى اضطرت الحكومة إلى الدول مؤقتاً عن هذا القانون ، وخاصة بعد نشوب الحرب العظمى ؛ ولكن هذا التباطؤ والتهمل في حل المسألة حالاً نهائياً أدى إلى ظهور روح التطرف التى شاهدناها في حركة « الفينان » تحت اسم جديد هو الشين فين (Sein Fein) وكان غرض هذه الحركة قطع كل العلاقات بالحكومة الإنجليزية وإنشاء جمهورية مستقلة .

وقد نجح هذا الحزب نجاحاً لا مثيل له في التاريخ الأيرلندى بأكمله . ففي الانتخابات العامة سنة ١٩١٨ وافقت البلاد على سياسة هذا الحزب ، ثم أخذت تطارد القوات البريطانية

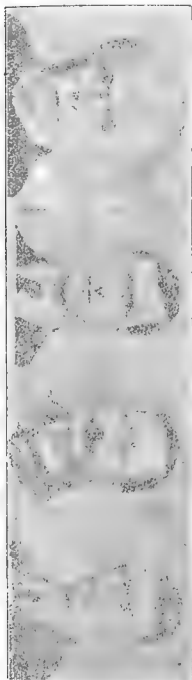


أوكتيل

ردموند

بكريل

غلاوسون



أوليد مورج

مى طاربا

خيميت

كروين

مطاردة عنيفة حتى أصبحت الحياة للطرفين عبثاً لا يحتمل ، فقررت الحكومة البريطانية  
مفاوضة زعماء الشين فين في إيجاد حل مرض للجانبين ، و انتهى الأمر بوضع معاهدة أمضاها  
جريفث وكولنز من زعماء الشين فين ، ولويد جورج وغيره من الوزراء البريطانيين في ٦  
ديسمبر سنة ١٩٢١ ؛ وهي تنص على جعل أيرلندا الجنوبية مملكة حرة تتبع في حكومتها  
نظام المستعمرات المستقلة ، وقد وافق البرلمان الأيرلندي على المعاهدة بأغلبية صغيرة ، غير أنه  
لا يزال فريق الجمهوريين بزعماء دى فاليرا يناوئون المعاهدة ويصرون على تحقيق الفرض  
الأعظم ، وهو وحدة البلاد في ظل جمهورية مستقلة .

---

# الباب السادس

## انتصار الحركة القومية

( ١٨٤٨ -- ١٨٧٨ )

### الفصل الأول

#### نجاح الوحدة الإيطالية

لم يكن الفشل الذي أصاب إيطاليا سنة ١٨٤٨ إلا فشلاً مؤقتاً ، فانه على الرغم من عودة الأحكام الرجعية إلى شدتها الأولى ، وعودة نفوذ النمسا إلى عهده القديم ، فان إيطاليا لم تعد تسكن للهزيمة ، وتقعده للمذلة ، وبات آمالها معقودة على بيدمنت بعد أن تخلى الأمراء عن نصرتها .

نهضة بيدمنت :

كانت بيدمنت عند موضع الظن بها ؛ فقد أخذ ملكها فكتور أمانويل الثاني يدأب على تأييد الحكم الدستوري ، وإنعاش البلاد وإصلاح حالها ، وتنمية ثروتها ، وتعزيز جيشها لتستطيع القيام بالهمة المرجوة منها ، وكان يماونه في عمله وزيره « كافور » ، وهو رجل سياسى ثابت الإيمان بالمبادئ الدستورية ، شديد الرغبة في العمل بها « لأنه — كما قال — يستطيع أى أب له أو أم حتى أن يحكم البلاد بواسطة الأحكام العرفية ، ولكن السياسى الصحيح هو الذى يحكم البلاد بالطرق الدستورية » . وكان يجمع إلى صدق الوطنية عقلاً راجحاً ونظراً بعيداً وخبرة بالأمور وشجاعة نادرة وصبراً طويلاً ، وبينما تراه يهزأ بالنظريات ويأخذ مكانه على الصخر ، إذا به رجل ذو آمال لا تقل عن آمال أشد المتحمسين لوحدة إيطاليا ، ولا يتردد في سبيل تحقيقها عن مخلى حدود السياسة والتقاليد .

كافور (١٨١٠ - ١٨٦١) :

ولد كافور سنة ١٨١٠ من إحدى أسر الأشراف العريقة في يدمنت ، فنشأ نشأة حربية ، جرياً على عادة أبناء الأشراف ، ثم التحق بخدمة الجيش كضابط في الدفعية ، إلا أنه اتهم بمشايمة الحركات الدستورية ، فتخلّى عن مركزه في الحكومة ، واشتغل طويلاً



كافور

في مزارعه ، وتنقل في ممالك أوروبا ، يدرس العلوم الاقتصادية والسياسية . ولما أُلتي قانون المطبوعات في بلده ، وبدأت سياسة الإصلاح ، عاد واشتغل بالصحافة ، فأسس جريدة البعث ( Risorgimento ) وأيد فيها الإصلاح والدستور وعالج شؤون البلاد بحكمة ، فاستدعى إلى الاشتراك في الوزارة سنة ١٨٥٠ ، ولم يلبث أن تسلم الرئاسة سنة ١٨٥٢ فأخذ يمهّد الطريق لطرد النمسا من إيطاليا ، وتحقيق آمال البلاد في الوحدة أو الاتحاد كيّفما كانت

الرغبة<sup>(١)</sup>، وذلك بملافة الأغلاط التي ارتكبت سنة ١٨٤٨، أغلاط الاعتماد على قوى الشعب غير المنظمة، ومواجهة العدو والقوات مهددة بالانقسام على نفسها والموارد ضعيفة لا تكفل النجاح، بل وطد العزم على تنمية موارد البلاد الحربية والمالية قبل كل شيء، ثم الاستماعة بدول خارجية لتنفيذ أغراضه القومية.

! **محنة كافور:**

(أولاً) أخذ كافور بادى الأمر يعمل على ترقية الصناعة والزراعة، وفتح أسواق جديدة للتجارة، وفرض ضرائب على ممتلكات الكنيسة، وارتفاع أملاك الأديرة، فلما توافرت لديه الأموال، عنى بالجيش ومعداته حتى أصبح يبلغ ٩٠٠٠٠ جندي على أحدث وأتم نظام.

(ثانياً) شارك الدول العظمى في حرب القرم، وحارب إلى جانبها، وانتصر معها في مواقع عدة، ففسل بذلك عار نوفارا وضمن صداقة إنجلترا وفرنسا، وجلس بجانب مندوبي الدول في مؤتمر الصلح، فتنسئ له إيصال صوت إيطاليا إلى أذان الدول الكبرى مباشرة، ومواجهة مندوب النمسا مواجهة الندلند، فجعل لبيدمنت مركزاً ممتازاً أصبحت معه محط آمال الايطاليين.

(ثالثاً) ساعد فرنسا في مؤتمر الصلح بياريس سنة ١٨٥٦ وحرك مطامع نابليون وعطفه القديم على إيطاليا، فأصبح يعلق آمالاً كباراً على مساعدته. إلا أنه وقع حادث كاد يقضى على آماله، وهو اعتداء إيطالى يسمى «أورسيني» على نابليون، ولكن هذا الحادث أتى بما لم يكن يتوقعه كافور، إذ كتب إليه نابليون يطلب مقابلته سرّاً في حمامات بلومبيير (Plombière)

(١) لم يحاول كافور مطلقاً كما يحاول غيره من السياسيين تربية الرأي العام على مبدأ خاص أو فكرة معينة، بل كان يعمل طبقاً لرغبات الرأي العام كيما كانت، وأما الرجل الذى قام بهذه التربية في هذه الفترة فهو مابن بطل البندقية الذى أنشأ «الجمعية الوطنية» ليعين طريق العمل الناجح، وبغرس مبدأ الوحدة القومية بزعامه يدمنت، حتى لا تعود البلاد مرة أخرى إلى الانحلال والانقسام في وجه الأعداء بين أشياخ الجمهورية وأشباع الملكية، كما وقع سنة ١٨٤٨ — وقد كان مابن جمهورياً، ولكنه جفاً في السلم انضم إلى جانب الملكيين على شرط أن تكون خطتهم الوحدة لا الاتحاد، وفي سنة ١٨٤٨ قامت حركة الملكيين على قاعدة الاتحاد بين الإمارات، ولكن ظهور يدمنت كزعيمه لإيطاليا جعل الوحدة التي نادى بها مازينى أمراً لا مناس منه الآن. وكان مابن ينكر على الشعب اندفاعه في تيار العواطف وإعراضه عن الحقائق الجوهرية التي أدت إلى هزيمة ٤٨ فدعاهم الآن إلى «قليل من الشعر والموسيقى والأناشيد الحماسية وكثير من العمل».

في ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٨ لمقد محالفة بينهما تعين شروط التدخل ضد النمسا ، ويمرّ هذا السلوك إلى تعلق الإمبراطور بإيطاليا منذ نشأته ، ورغبته في الأخذ بناصر الأمم التي تطلب حريتها ، ابتغاء المجد والشهرة ، وميله إلى بسط نفوذ فرنسا في إيطاليا وصدد نفوذ النمسا ، هذا فضلاً عن رغبته في توسيع ممتلكات فرنسا والقضاء على آثار قرارات مؤتمر فيينا التي كانت وصمة عار في جبين أسرته ؛ غير أنه مع ذلك لم تبلغ به الرغبة في مساعدة إيطاليا إلى حد العمل لاتمام وحدتها ، حتى لا تتعرض مصالح بلاده ومصالح البابا للأخطار ، فلما قابل كافور في بولميير تعهد بالاشتراك معه في حرب ضد النمسا ، على أن تكون هي البادئة بالعدوان ، حتى لا يكون هناك مجال لتدخل أوروبا ، وعند انتصار الحليفتين تنفذ الشروط الآتية :

- ( ١ ) تضم لمبارديا والبندقية إلى بيدمت .
  - ( ٢ ) تبقى الولايات الوسطى ولايات الجنوب وأملاك البابا مستقلة .
  - ( ٣ ) يكون اتحاد إيطالي من كل الولايات تحت زعامة البابا .
  - ( ٤ ) تضم سافوى ونيس إلى فرنسا ، وزوج ابن عم الإمبراطور بأبنة ملك بيدمت .
- الحرب مع النمسا :

لم يبق أمام كافور بعد ذلك إلا إيفار صدر النمسا حتى تعلن الحرب على بيدمت ، فأوعز إلى الصحف بالطمع في الحكومة النمساوية وفتح المكتاتبات لتعزيز الجيش ، وصرح بلسان ملكه في البرلمان بأنه « لا يستطيع أن يسمع أنين الألم المنبعث من أنحاء إيطاليا دون أن يتحرك له » فأنار كل هذا حق النمسا إلى حد أن أرسلت إنذاراً تطلب فيه تسريح الجيش ونزع سلاحه في ثلاثة أيام ؛ فلما أهمل كافور هذا الطلب ، زحفت الجيوش النمساوية إلى أراضي بيدمت في أبريل سنة ١٨٥٩ ، وتقدمت فرنسا إلى مساعدة حليفتها ، فتوالت الهزائم على النمسا في ماجنتا ( Magenta ) في ٤ يونيه ، وسولفرينو ( Solferino ) في ٢٤ يونيه ، إلا أنه بعد هذه المعركة تحول الإمبراطور عن الحرب وقابل إمبراطور النمسا في فلانفرنكا ( Villafranca ) وهناك اتفق الاثنان على الهدنة والصلح دون استشارة بيدمت ، وهذه هي الشروط التي اتفقا عليها والتي عرفت فيما بعد بصلح زيورخ ( ١٨٥٩ ) :

تنزل النمسا عن لمبارديا إلى بيدمت ؛ تتحد إيطاليا تحت رئاسة البابا ؛ تكون البندقية جزءاً من الاتحاد الإيطالي مع بقائها تحت سيادة النمسا ؛ يعاد الحكام الأصيليون إلى دوقيات

الوسط وتسكانيا ، ( وكان الشعب قد طردهم منها وأعلن انضمامه إلى بيدمنت ) .  
وأما الأسباب التي دعت الامبراطور إلى الوقوف بالحرب عند هذا الحد ، ونقض محالفته مع بيدمنت ، فترجع إلى أن الولايات الوسطى أعلنت انضمامها إلى بيدمنت على أثر نشوب الحرب مما هدد فرنسا بظهور وحدة قوية إلى جانبها ؛ هذا إلى استنجد النمسا بروسيا وانجلترا ، واستنكار الرأي العام الفرنسي — لا سيما الحزب الكاثوليكي — إضمان سلطة البابا .

أما كافور فقد أغضبه هذا الاتفاق ، ونصح للملك بمواصلة الحرب ، إلا أن فكتور أمانيويل لم يعمل بهذا الرأي ، فاعتزل كافور الوزارة على الأثر .

### وحدة إيطاليا الشمالية :

لم تحصل بيدمنت من هذا الصلح على ما كانت ترجوه ، إذ بقيت البندقية للنمسا ، كما بقيت الولايات الأخرى على ما كانت عليه من التفرق ، إلا أن الشعب التأثر في الولايات الوسطى ( مودينا — بارما — تسكانيا — ورومانا ) أبى الخضوع لأحكام المعاهدة ، وقرر الانضمام إلى بيدمنت ؛ وكان كافور قد ذهب عنه سورة غضبه ، فعاد إلى الوزارة وجعل يعمل لاجابة رغبة الولايات ، فتقدم بنيس وسافوى إلى لويس نابليون ( وكان قد حرم منهما إبان النزاع الأخير ) ، على ألا يعارض في ضم الولايات الوسطى ، فأجابه هذا إلى رغبته بشرط أن يوافق أهل الولايات على هذا الضم ، ولما كانت النمسا لا تستطيع التدخل بعد أن أعلنت انجلترا وفرنسا أنهما تعارضان في إرغام الأهالي على قبول حكاهم الأولين ، فقد قام كافور باستفتاء الجهات النائرة في شأن الحكومة التي يريدونها ، فكانت الأغلبية في جانب الانضمام إلى بيدمنت ، فقبل فكتور أمانيويل مشيئتهم ، ووافقت الدول على ذلك في أبريل سنة ١٨٦٠ .

### حركة غارييلدي :

لم يبق أمام كافور سوى ضم مملكة نابلي وأملاك البابا ( لاسيا رومة ) والبندقية . أما رومة والبندقية فكان دون الوصول إليهما مصاعب جمة ، ولكن نابلي ، النائرة دوماً على حكمها ، كانت قرية المنال ، فرأى كافور أنه إذا كانت السياسة تأبى انتراعها بطريق



الحرب ، فإن في وسع المتطوعين القيام بهذه المهمة ، ولذلك أوفد غارييلدى للعمل<sup>(١)</sup> .  
وغارييلدى هذا بطل من أبطال إيطاليا العظام ، وشخصية فذة ملؤها الجراءة والقدام .  
ترى في حجر الجمعية التي أنشأها مازيني وتغذى عبادتها ، ودافع عن سياستها في رومة وغيرها  
ثم تحول إلى حزب الملكيين الذين كانوا يرغبون في بعث إيطاليا على يد بيدمت ، فاشترك  
في حروبها مع النمسا ، ولما تحركت الثورة في نابلي هب غارييلدى لنصرتها ، وأمدد الملك  
وكافور بالمال والسلاح سراً ، فخرج في مايو سنة ١٨٦٠ بألف من المتطوعين « ذوى القمصان  
الحمراء » ونزل بهم في جزيرة صقلية ، وسرعان ما هزم جيش نابلي هزيمة منكرة ، وأقام من  
لديه عمالاً يحكمونها ، ثم أخذ يتأهب لغزو نابلي على أن يتبعها رومة والبندقية ، فنزل على  
شاطئ نابلي من غير كبير مقاومة ، وسار شمالاً حتى دخل العاصمة دخول المنتصر الظافر ،  
فلم تبق إلا الحصون الشالية حتى تصبح البلاد بأسرها في قبضته .

### تدخل كافور :

وفي هذه الأثناء كان كافور يراقب نجاح غارييلدى بفرح عظيم ، إلا أنه خشى أن يندفع  
في عمله اندفاعاً يؤدي إلى تدخل الدول في مصلحة نابلي والبابا ، كما أنه خشى أن يعمل غارييلدى  
على تأسيس جمهورية بتأثير مازيني وأشياعه الذين كانوا يؤازرونه في حركته ، فانهز فرصة  
غضب البابا على بيدمت لاستيلائها على مقاطعة رومانا وإعلانه الجهاد الديني عليها ، وتعبثته  
الجيش للانتقام منها ، فتقدم الملك بجيشه ، وشنت الجنود البابوية في موقعة كاستلفيداردو  
( Castlefedardo ) ثم احتل أملاك البابا عدا رومة . وحينئذ أعلن السكان رغبتهم في  
الانضمام إلى بيدمت ، وكان ذلك في نوفمبر سنة ١٨٦٠ .

تقدمت جيوش الملك بعد ذلك إلى الجنوب لمعاونة غارييلدى ، فتنلبا معاً على مقاومة الحصون  
التي لم تكن قد ساءت بعد ، ثم دخلا نابلي جنباً لجنب ، وأخذ رأى الأهالي فكانت الأغلبية  
في جانب الانضمام إلى بيدمت ، فوضع غارييلدى لحكم مليكه ، وفي ١٨ فبراير سنة ١٨٦١  
اجتمع المجلس النيابي الجديد في تورين ، وكانت كل إيطاليا عدا رومة والبندقية ممثلة فيه ،  
فاستبدل اسم مملكة سردينيا « بيدمت » بمملكة إيطاليا ، ونودي بفكتور أمانويل  
ملكاً عليها .

(١) انظر صورة غارييلدى ، وقد كتب تحتها بيده عبارة معناها « ما استعصت الحرية على من وطد  
الزم على نيلها » .

مات كافور على أثر هذه الحوادث ( يولييه سنة ١٨٦١ ) ففقدت البلاد بفقدته قوة لاتعوض ، إذ لا شك في أن إيطاليا مدينة له بوجودها لاختلاصه وجرأته ، مع صبره واعتداله وطول أناته ، وإذا قيل إن مازيني كان روح الوحدة الإيطالية ، وغارييلدى ساعدها ، فقد كان كافور بلا ريب رأسها المفكر .



فكتور أماتويل

### إتمام الوحدة :

كان لا بد لإتمام الوحدة الإيطالية من ضم البندقية ورومة . أما الأولى فقد نالها إيطاليا جزاء مساعدتها لبروسيا في حربها ضد النمسا<sup>(١)</sup> سنة ١٨٦٦ . وأما الأخرى فكان يحول دونها أمران :

(أولا ) رغبة البابا في استبقاء سلطته الدينية في رومة « حتى تحول — كما قال — بين المدنية والثورة ، كما حالت من قبل بينها وبين الاسلام » .

(ثانياً) احتلال الجنود الفرنسية لرومة منذ القضاء على جمهورية مازيني ، وتشدد نابليون في البقاء فيها والدفاع عنها لاكتساب مودة الكاثوليك .

على أن كافور ومن خلفه من الوزراء شعروا كما كان يشعر كل رجال إيطاليا ، أن لا وحدة ولا اتحاد في إيطاليا إلا إذا كانت رومة عاصمة لها ، فعرضوا حسم النزاع على مبدأ



« كنيسة حرة في مملكة حرة » ، ولكن البابا رفض هذا الحل .

حينئذ صمم غاريلدى على أن يتخطى حدود السياسة الدقيقة ويتربع المدينة من يد البابا كما انتزع نابلي من يد ملكها . ولكن جنود الملك حالت بينه وبين بغية حتى لا تسوء العلاقات مع فرنسا ، وأخذ فكتور على عاتقه مفاوضة نابليون في الأمر ، فقر رأى على

انسحاب الحامية الفرنسية ، في سبتمبر سنة ١٨٦٤ ، على أن يبقى البابا مستقلاً في عاصمة ملكه ؛ إلا أن غاريبالدى حاول مع ذلك الاغارة على رومة من جديد ، فعادت جيوش فرنسا وشقت قواته واحتلت المدينة مرة أخرى ، على أن نشوب حرب السبعين اضطر فرنسا إلى استدعاء جنودها على مجمل ، فسارع الايطاليون حينئذ بالزحف إلى رومة ودخلوها في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٧٠ ، وبذلك تم العمل المجيد الذى من أجله كرسست إيطاليا حياتها ( كما قال الملك في حفلة افتتاح البرلمان الأول في رومه ) . وليست هذه الخاتمة إلا ثمرة الاخلاص والايمان ، ونتيجة الجهاد الطويل ، والمخاطرة الهائلة ، والجرأة المنقطعة النظير <sup>(١)</sup> .

على أن إيطاليا لم يهدأ حالها من ذلك الحين ، لأن الحكم البرلماني لا يثمر في يوم واحد ، ولو أن « أسوأ المساكن — كما قال كافور — خير من عدمها » . وبينما البلاد تتمتع في سبيل الحكم الدائم ، أخذت تكابد من جهة أخرى اضطراباً اجتماعياً واقتصادياً خطيراً من جراء مفاستته أجيالا طويلة من سوء الحكم . ثم إن الحكومة الجديدة استلزمت نفقات باهظة لتقوم بمحاجيات أمة متحضرة في قارة أوروبية ، وهذا في بلاد لم تبلغ الثروة فيها بعد مبلغاً كبيراً ، ولكن هذه المتاعب لا تقاس إلى جانب مشكلة الكنيسة والحكومة ، فان سجين الفاتيكان أبى طويلاً أن يرضخ للحقيقة الواقعة ، وينزل عن سلطته المدنية ، على أن هذا النزاع قد انحل أخيراً باعتراف حكومة إيطاليا باستقلال الفاتيكان <sup>(٢)</sup> ، فأمكن بذلك التوفيق بين عظمة الدين ومجد الوطن .

## الفصل الثانى

### نجاح الاتحاد الألماني

في سنة ١٨٦١ توفى الملك فردريك وليم الرابع وخلفه على عرش البلاد أخوه ولهم الأول ،

(١) إذا كانت الوحدة الإيطالية قد تمت عام ١٨٧٠ فقد بقى عدد كبير من الايطاليين خارج حدودها . وقد كانوا يسكنون الترينتينو والتيرول واستريا وتريستا وقد أطلق عليها اسم ( Italia Irridenta ) أى إيطاليا التى لم تضم ، وقد بقيت هذه البلاد عقبة في سبيل تحمين العلاقات بين إيطاليا والنمسا حتى الحرب المعطى .

(٢) معاهدة لاتران ١١ فبراير سنة ١٩٢٩

فتستدعى الكونت أتوفون بسمارك لتسلم مقاليد الأعمال ، وإلى هذين الرجلين ومعهما فون رون وزير الحرية ومولتسكي قائد الجيش يمزى تأسيس الامبراطورية الألمانية الحديثة .

### نشأة بسمارك :

ولد في سنة ١٨١٥ من أسرة نبيلة في مقاطعة برندنبرج ، وتعلم في جامعتي جوتنجن وبرلين ، ثم التحق بخدمة الحكومة ، ولكنه اغترلها لادارة مزارعه في بوميرانيا ، حتى



بسمارك

انتخب عضواً في مجلس الولاية ، ثم عضواً في برلمان برلين سنة ١٨٤٨ ، وفيها ظهر مظهر العامل القدير على توطيد نفوذ الملكية ، فأعادته حكومة الملك إلى خدمتها ، على أن يكون مندوباً عنها في البيت الألماني الذي كان محور العداء القاتل الذي كانت تضمه النمسا لبروسيا ،

وبعد سنوات قليلة تقلد منصب السفارة في بطرسبرج ، ثم في باريس فوقف على كثير من مبادئ السياسة الدولية ، ودرس أخلاق الأفراد الذين احتك بهم فيما بعد .

### سياسته :

تقلد بسمارك منصب الحكم وكانت خطة العمل مهيئة أمامه ، وهي خطة تنطوي على إجبار النمسا وفرنسا على التخلي عن موقفهما العدائي حيال اتحاد ألمانيا ، لا رغبة منه في تحقيق آمال قومية فحسب ، بل رغبة في تحقيق أحلام فردريك الأكبر في بسط نفوذ روسيا على كل ألمانيا . إلا أنه رأى أن هذا الأمر لا يتم ، ولا يجب أن يتم بقوة الشعب الألماني بل بقوة الجيش البروسي حتى يضمن الزعامة لروسيا ، فأنشأ يتخذ الوسائل لاعداد ذلك الجيش بأن عرض على البرلمان البروسي اعتمادات النفقات اللازمة ، ولكنه لاقى معارضة قوية من جانب الأحرار ، فسارع إلى إصدار الاعتمادات المالية بأوامر ملكية « لأن المسألة الألمانية — كما قال — لا تحل بمناقشات برلمانية ، بل تحل بقوة الدم والحديد » . ولما تم له أمر إعداد الجيش أخذ يناوئ النمسا في شؤون شتى ، حتى حملها أخيراً على قبول الحرب .

### الدم والحديد :

مشكلة شلسويج هلشتين (Schleswig-Holstein) : كانت المسألة التي اتخذها بسمارك ذريعة لإعلان الحرب على النمسا هي مسألة شلسويج هلشتين . ذلك أن فردريك السابع ملك الدانيمرك كان يحكم هاتين المقاطعتين الألمانييتين منذ سنة ١٨٦٣ بصفته الخاصة ، على أن تبقى ضمن الاتحاد الألماني ، فلما توفى الملك من غير ذرية ، انقطعت الصلة التي كانت تربط الولايتين بالدانيمرك ، إلا أنها حاولت مع ذلك أن تضمهما إليها نهائياً ، فاعترض على ذلك الديت الألماني ، كما اعترض بسمارك طمعاً في الاستيلاء عليهما لأهمية موقعهما البحري ، وأقنع النمسا بالتدخل معه في شأن المقاطعتين ، باسم الدفاع عن المعاهدات التي وقعت عليها ، فزحفت الجنود النمساوية البروسية إلى شلسويج ثم إلى جتلنده في أبريل سنة ١٨٦٤ وأجبرت الدانيمرك على التخلي عن الامارتين للنمسا وروسيا ، وحينئذ قررت الحليفتان في معاهدة جشتين (Gastein) « التي أبرمت في أغسطس سنة ١٨٦٥ » أن تحكما المقاطعتين معاً ، على أن تتولى روسيا إدارة شلسويج والنمسا مقاطعة هلشتين .

## الحرب مع النمسا :

بيد أن هذه المعاهدة لم تكن إلا اتفاقاً وقتياً ريثما يتم بسمارك معداته . فيتخذ من هذا الاتفاق ذريعة لمحاربة النمسا ، فاتفق أولاً مع نابليون الثالث ، في ياريتز ، على أن تلترم فرنسا الحياض إذا وقعت الحرب بين بروسيا والنمسا ، وذلك مقابل الحصول على بليكا أو لكسمبرج أو بعض ولايات الرين ، ثم اتفق مع الإيطاليين على أن ينضموا إلى جانبه ليستطيعوا طرد النمسا من بلادهم نهائياً ، ولما كان قد اتفق مع روسيا عند نشوب الثورة البولندية اتفاقاً ودياً أساسه تبادل المعاونة ، فقد أمن بسمارك جانب الدول ، وأخذ بعد ذلك يناوئ النمسا متخذاً مسألة شليسويج هلشتين وسيلة لحلها على الحرب ، فاتهمها بالعمل لتقضى الاتفاقية المعقودة بينهما وذلك بتعصيدها الأمير المطالب بعرش الولايتين ، ثم سير جنوده إلى هلشتين



فون مولسكي

فاحتلتها وضممتها إلى بروسيا ، على ماقي ذلك من الاقنيات على حقوق النمسا والديت ، ولذلك تعاونت هذه الهيئات التضامنة على خوض غمار الحرب ضد بروسيا التي لم تكن تعوزها المعدات الحربية الحديثة التي هيأها لها فون رون ( Von Roon ) وزير الحربية ، ولا تنقصها

الشجاعة والحنكة اللتان امتاز بهما قائدها الكبير فون ملتكي (Von Moltke) فأُسِّرت إلى احتلال سكسونيا وهونوفر وهس ، ثم تقدمت إلى بوهيميا لمقاولة الجيوش النمساوية العسكرية فيها ، فالتقى الجمعان عند « سادوا » (Sadwa) في يوم ٢ يولييه سنة ١٨٦٦ وهناك دارت بين الفريقين موقعة من أكبر المواقع شأنًا في التاريخ ، انتصر فيها البروسيون انتصاراً حاسماً .

### فوز بروسيا :

زحفت الجنود البروسية على فيينا بعد انتصارها في سادوا ، إلا أن بسمارك رأى أن يوقف سير الحرب ، لأن إذلال النمسا ودخول فيينا يجعل إعادة الصداقة فيما بعد من أصعب الأمور ، وقد كان في احتياج إلى إعادة الصداقة ليضمن حيدة النمسا في حربه التي كان لابد منها لارغام فرنسا على قبول الاتحاد الألماني ، كذلك رأى بسمارك أن إيطاليا التي برت بوعداها في محاربة النمسا قد خذلت ، وأن ذلك الخذلان قد يتعدى إلى غزو بلادها إذا طالت الحرب ، هذا إلى أن أخبار سادوا وقعت موقعاً شديداً في فرنسا ، لضيق الفرصة التي كان ينتظرها نابليون الثالث من وراء اشتباك الملكيتين في حرب طويلة تهيم له السبيل للوقوف حكماً بينهما ، فإذا طال أمد الحرب ، فقد تعود هذه الفرصة ، ولذلك قرر بسمارك التعجيل بمفاوضة النمسا في شأن الصلح ، وكانت النتيجة إبرام معاهدة « براغ » في ٢ أغسطس سنة ١٨٦٦ ، وبها ضمت هانوفر وبعض أجزاء بافاريا ، وكذلك هس ودرمستات وشلسويج هلشتين ومدينة فرنكفورت إلى أملاك بروسيا ، هذا فضلاً عن أن النمسا اعترفت بإنشاء اتحاد يشمل كل الامارات الواقعة شمال نهر المين تحت زعامة بروسيا ، كما أنها أرغمت على النزول عن مدينة البندقية لإيطاليا مكافأة لها على دخول الحرب إلى جانب بروسيا<sup>(١)</sup> .

(١) أخذت النمسا تتعطل بعد حوادث سنة ١٨٥٩ و ١٨٦٦ على تنظيم شؤون الامبراطورية حتى تموض خباياها الخارجية باستنزاف مواردها الداخلية ، ففي سنة ١٨٦٠ قرر الامبراطور العدول عن سياسة العنف والمقاومة ، وأصدر مرسوماً يقضى بأن ترسل كل الولايات نواباً عنها إلى برلمان يعقد في فيينا ، ولكن المجريين رفضوا التخلي عن قوميتهم ، وأبوا لإرسال مندوبين الى هذا البرلمان ، واستأنفوا خطة المقاومة السلبية لاختضاع الحكومة الامبراطورية لارادتهم ، وأعلنوا على لسان ديك (Deak) الاصرار على التمتع بالاستقلال في كل الشؤون الداخلية . فإرضاء لهذه الرغبات التي لا تقبل المساومة ، وضع النظام الثنائي سنة ١٨٦٧ ، وبه انفصلت المجر وما يتبعها عن النمسا في شؤونها الداخلية ، وأما السياسة الخارجية ، وأمور الحرب والمالية فتتصرف عليها لجنة من مندوبين الدولتين ، وهذا النظام يعيبه حرمان برلمان الأتريين من مراقبة أُم المصالح العامة ، كما يعيبه إغفال مطامع الجنسيات الأخرى وسرّي تأثير هذا النظام في سير حوادث الحرب الكبرى .



وهكذا انتهى الدور الأول من السياسة التي اتبناها بسمارك باخراج النمسا من الاتحاد الألماني، وإنشاء اتحاد خاص بشمال ألمانيا. ولا ريب أن هذا التقسيم يعزى إلى تردد إمارات الجنوب في الانضمام إلى الشمال، كما يعزى إلى تدخل نابليون الثالث في التسوية الأخيرة ليحول دون وقوع كارثة وطنية كبرى، وهي قيام دولة ألمانية عظيمة على حدود فرنسا.

### سياسة بسمارك بعد سادوا :

( أولا ) أخذ بسمارك يعمل على ربط الولايات الجنوبية والشمالية برباط المصلحة المتبادلة وقد تم هذا بالاستفادة من غلطات فرنسا. وذلك أن نابليون الثالث طالب بسمارك بعد موقعة سادوا بتنفيذ اتفاقية ييارتر التي قضت بأن تستولى فرنسا على البلجيك أو بعض أراضي الضفة الغربية للرين، فأخذ بسمارك يسوف في الأمر حتى تم صلح براغ مع النمسا، وحينئذ أعلن أنه لا يملك النزول عن قيد شبر واحد من الأراضي الألمانية، ثم نشر في أوروبا الوثائق التي تبودلت بين الحكومتين في هذا الشأن، فأثارت سخط الرأي العام الأوروبي، واستفزت الولايات الألمانية الجنوبية حتى مجلت إبرام تحالف حربي مع روسيا، فضلا عن تشكيل مجلس يتولى أمر توحيد المكوس في جميع أنحاء ألمانيا<sup>(١)</sup>.

( ثانياً ) كانت سياسة فرنسا منذ عهد ريشيليو قائمة على مقاومة تأسيس اتحاد ألماني إلى جانبها، فلما فاجأها موقعة سادوا وأصبح اتحاد ألمانيا قاب قوسين، قام الشعب الفرنسي وعلى رأسه تيير وأعلن أن هذه الموقعة تعتبر نكبة وطنية عظيمة، وأنه يتعين على الحكومة بعد أن خدعت إلى هذا الحد أن توقف مطامع روسيا بأن تتدخل وتمنع الاتحاد المقبل بكل ما تستطيعه من قوة، فأذعن نابليون وتوسط في الصلح بين روسيا والنمسا، ونجح في تأجيل اتحاد الولايات جميعاً كما أسلفنا. ولكن نشأ عن هذا التدخل أن ازداد بسمارك يقيناً بأن لا سبيل إلى تحقيق أغراضه إلا بحرب أخرى مع فرنسا، فأخذ يعد العدة لها، ويتلمس طرقاً شتى لاجبار فرنسا على خوض غمارها، كما أجبر النمسا من

(١) حاولت فرنسا بسد أن فشلت في الاستيلاء على البلجيك وولايات الرين أن تستولى على لكسبرج (وكان يحكمها ملك هولندا على أن تحميها جيوش روسيا وتبقى تابعة للاتحاد الألماني)، ففرض نابليون على ملك هولندا أن يفتريها منه، وكاد هذا أن يوافق على البيع لولا أن بسمارك اعترض على ذلك، ولما كانت كل من فرنسا وروسيا على غير استعداد للحرب اذ ذاك، فقد قبلتا وساطة الدول (معاهدة لندن سنة ١٨٦٧) وبها تقرر أن تكون لكسبرج منطقة حياد وأن تنسحب منها فرنسا وروسيا على السواء.

قبل ، ولكن فرنسا نفسها لم تكن راغبة عنها ، فسارت إلى حتفها بظلفها ، وذلك أن نابليون رأى أن لا قبل له بتوطيد دعائم الأبراطورية في البلاد ، بغير أن ينعشها بشيء من الانتصارات التي كانت تتوق إليها — وكانت زوجته « يوجيني » أكبر من حمله على السير في هذا الطريق الوعر — فلم يتردد طويلا في خوض غمار الحرب التي كان يتوق إليها بسمارك .

أما الخطة التي اتخذها بسمارك إزاء فرنسا فتتلخص فيما يلي :  
( أولا ) دخول الحرب سريعا ، حتى لا تستطيع النمسا أن تثار لنفسها بالاشتراك مع فرنسا .

( ثانيا ) إجبار فرنسا على البدء باعلان الحرب حتى تستطيع بروسيا أن تشرك الولايات الألمانية الجنوبية معها باسم الدفاع عن كيان البلاد .

( ثالثا ) حمل روسيا على التزام الحيدة ، بل دخول الحرب في صف بروسيا إذا انضمت النمسا إلى فرنسا ، وقد تم له ذلك في مقابل تمهده بمساعدتها على إلغاء حيدة البحر الأسود التي تقررت في معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ .

أما نابليون الثالث ، فقد عمل من جانبه على إشراك النمسا وإيطاليا معه في الحرب ، ولكن النمسا لم تجمع رأى على دخول أى حرب ضد بروسيا ، في حين أن إيطاليا التي أغضبتهما مؤازرة نابليون الثالث للبابا في كثير من أدوار وحدتها ، لم تمده بشيء سوى بقائها على الحياد في هذه الأزمة .

### مسألة أسبانيا :

بينما كانت هذه المفاوضات سائرة في طريقها ، كان بسمارك يتلمس الفرص لحل فرنسا على إعلان الحرب ، ولم يلبث أن وجد هذه الفرصة في مسألة لا تهم فرنسا في الحقيقة ، ولا تهم ألمانيا مباشرة ، وذلك أن النزاع الطويل الذي قام في أسبانيا بين الأسرة المالكة وأنصار الحرية انتهى سنة ١٨٦٩ بثورة قام بها المارشال « برما » ، واشترك فيها الجيش والسواد الأعظم من الأمة ، فاضطرت الملكة « إيزابلا » إلى أن تفر إلى فرنسا ، وأعلن الثوار أنهم انتخبوا للعرش الأمير « ليوبولد » من أفراد أسرة « هوهنزلرن نيمرنجن » ، وقد قبل الأمير هذا العرش ، بشرط موافقة مجلس الكورتيز الأسباني والملك ولهم رئيس الأسرة .

يبد أن الخبر وقع موقعا شديداً في فرنسا لأن اعتلاء أمير بروسي عرش أسبانيا كان من شأنه توحيد سياسة الدولتين الاسبانية والبروسية ، وقلب التوازن الدولي في أوروبا ، ولهذا تلقى « بندتى (Benedetti) » سفير فرنسا في بروسي أمراً بأن يسرع بمقابلة الملك ولهم في مدينة إمز (Ems) حيث كان الملك يستشفى بجاها ، ويفاوضه في الأمر .

### برقية إمز :

ولما كان ملك بروسي يرغب في السلم ، فقد أعلن أن لاهلاقة لحكومته بهذا الموضوع مطلقاً ، وأنه لم يأذن لليوبولد بقبول العرش ، وأنه قد دعا هذا الأمير إلى إعلان التخلي عنه ، وقد كاد الأمر ينتهي عند هذا الحد ، لولا أن أنصار الحرب في باريس أرغموا الكونت « جرامون (Gramont) » وزير الخارجية على أن يطلب من بروسي أن تتعهد بألا توافق في المستقبل على ترشيح هذا الأمير ، فرفض ملك بروسي هذا المطلب الماس بكرامته ، بغير أن يخرج عن حدود المجاملات الرسمية . بيد أنه لما أرسلت تفاصيل هذه المقابلة برقية إلى بسمارك ، رأى أن الفرصة التي كان ينتظرها قد حانت ، فنشر نص الرسالة البرقية التي وصلته من الملك ، في صورة مقتضبة ، بحيث أصبحت تشعر الأمة الفرنسية بأن سفيرها قد أهين عند مقابلته ملك بروسي . والواقع أنه ما كادت هذه الرسالة تنشر في فرنسا حتى التهمت الحاسة الوطنية وارتفعت الأصوات بطلب إعلان الحرب ، وكان في وسع الحكومة الفرنسية إذا كانت ترغب في السلم أن تكذب هذا البلاغ ، ولكنها كانت ترغب في الحرب كما كان يرغب بسمارك ، فسارعت إلى إعلان الحرب في ١٩ يولييه سنة ١٨٧٠ .

### موقف الدول :

اهتمت إنجلترا في هذه الحرب بالاحتفاظ بسلامة البلجيك ، فطلبت إلى فرنسا وبروسيا أن تقدمتا ضماناً بذلك ، ولما تم لها الأمر لزم جانب الحياد كما لزمته النمسا وروسيا والدانيمرك وإيطاليا ، واقتصرت النزاع على فرنسا وألمانيا وحدهما . وقد كانت ألمانيا كاملة العدة والعدد ، حسنة التدريب والقيادة . يرأس جيشها « مولتكي » بطل سادوا الذي لم يترك شيئاً للظروف ، فقد هيأ المعدات ، ورسم من قبل الخطط التي يسير عليها ، بينما كانت تنقص الجيش الفرنسي كل المعدات اللازمة للقتال ، وتنقصه الخبرة والتدريب وحسن القيادة ؛ فلما تلاقى الجيشان هزم الأخير هزيمة لا مثيل لها في التاريخ الحديث .

## الحرب وأدوارها :

بدأت الحرب بمناوشة عند سار بروكن (Sarbrucken) تفوق فيها الفرنسيون ، ثم توالى الهزائم عليهم في ويسنبرج (Weissenberg) وورث (Worth) واضطر الفرنسيون إلى الانسحاب من الألزاس واللورين في ٤ أغسطس . وقد كانت خطة القيادة الفرنسية حينئذ أن ترصد الجيوش إلى شالون ، إلا أن بازين قائد الجيش الأيمن هزم في طريقه هزائم متلاحقة ، اضطر معها إلى الانزواء في « متر » حيث أسرع الألمان بتطويقها . أما باقي الجيش الفرنسي الذي كان يقوده « مكهون (Mac Mahon) فقد ارتد على عجل إلى باريس لحمايتها ، ولكن الامبراطور نابليون أمر هذا القائد بأن يمود لرفع الحصار عن بازين ، غير أنه نكب في عودته هذه بأعظم الأخطار ، إذ اكتشفه البروسيون في « سيدات » ، وأنزلوا بجيشه البالغ ١٣٠.٠٠٠ رجل هزيمة فادحة ، وأرغموا الامبراطور ومعه ما يقرب من ١٠٠.٠٠٠ رجل على التسليم في ٢ سبتمبر سنة ١٨٧٠ .

وعلى أثر هذه الهزيمة انفجرت الثورة في باريس ، وأعلنت الجمهورية الثالثة في ٤ سبتمبر ، وتألقت حكومة الدفاع الوطني وعلى رأسها ترويشو ، ووزير حرييتها جول ففر ، ووزير داخليتها غمبتا . ولما كانت هذه الحكومة قد صممت على الدفاع ، زحف الجيش الألماني إلى باريس وبدأ يحاصرها في يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٧٠ بنحو ٢٤٠.٠٠٠ مقاتل ، فانتقل فريق من هيئة الحكومة إلى مدينة تور برئاسة كرميه وبعده غمبتا ، واتخذوها مركزاً لاعداد الجيوش ، وتنظيم الخطط لرفع الحصار عن باريس ، وطرد الألمان من فرنسا . وقد كان في وسع هذه الحكومة أن تقاوم الألمان مقاومة عنيفة ، لولا أن تول واستراسبورج سقطتا في ٢٨ سبتمبر ، وفي يوم ٢٧ أكتوبر سلم بازين وجيشه البالغ ستة آلاف ضابط و١٧٠.٠٠٠ جندي ، وبذا تفرغ الألمان لحصار باريس ، حتى أخفقت كل مقاومة في داخلها وخارجها ، واضطرت المدينة إلى التسليم في ٢٨ يناير سنة ١٨٧١ ؛ ولم يلبث أن تقرر الصلح في فرنكفورت في ١٠ مايو ، على أن تستولى ألمانيا على متر واستراسبورج مع الألزاس واللورين ، وأن تدفع فرنسا غرامة حرية عظمى تبلغ ٥ آلاف مليون فرنك ، وأن يبقى جزء من أرض فرنسا محتلا حتى تنفذ هذه الشروط .

## تتويج الامبراطور :

على أن أعظم ثمرة نالها بسمارك بجهاده الطويل . هي إتمام الاتحاد القومى الذى من أجله خاض غمار هذه الحروب المتوالية ، فانه بعد أن انتصر هذا الانتصار الحاسم على فرنسا خابر الولايات الجنوبية فى الانضمام نهائياً إلى اتحاد الشمال ، حتى تؤسس دولة ألمانية قوية تكفل الدفاع عن البلاد وإسعاد أهلها . وقد تمت الموافقة على إنشاء هذا الاتحاد ، وتوج الملك « ولهم » إمبراطوراً لألمانيا فى قصر فرسلى فى ١٨ يناير سنة ١٨٧١ .

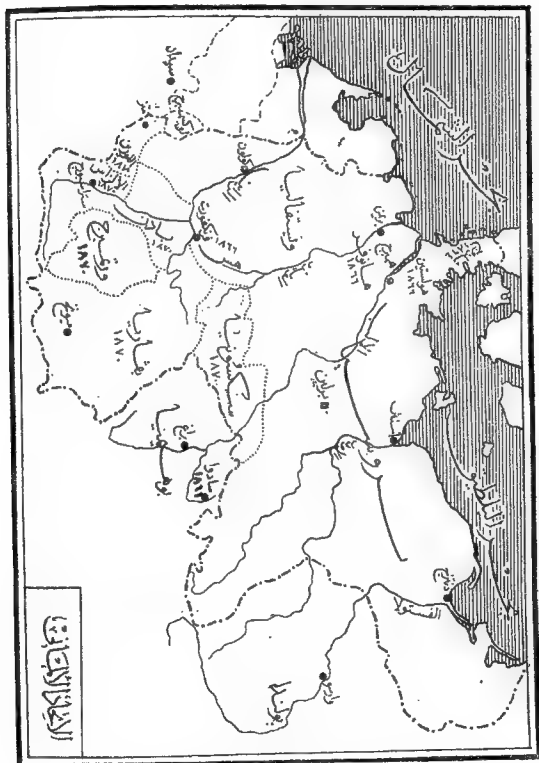


الامبراطور ولهم الأول

## الدستور الامبراطورى :

وفى ١٦ أبريل سنة ١٨٧١ أعلن دستور الامبراطورية الجديدة ، ومؤداه أن يكون الامبراطور والمستشار الامبراطورى على رأس الهيئة التنفيذية ، وأن تتألف الهيئة التشريعية

من مجلس يمثل حكومات الولايات (بندزرات Bundesrat) ، وآخر يمثل الشعب (الريشتاغ Reichstag) ، وينتخب بالتصويت العام لمدة خمس سنوات ، وقد تقرر أن



تقتصر الحكومة الرئيسية على النظر فيما يهم الصالح العام ، وتستبقى الولايات حق الاشراف على كل شؤونها الداخلية - على تقييد ما وقع في إيطاليا .

على أنه بالرغم من كل هذه المظاهر ، فإن السلطة الفعلية لاسيما في الشؤون الحربية والسياسية ، بقيت في يد الامبراطور وأعوانه ، وهذا ما كان يعمل له بسمارك ، فالإتحاد في نظره لم يكن مجرد اندماج بروسيا في هيئة تمثل باقي الولايات ؛ بل سيطرة بروسيا على الجميع . ولما كانت السلطة العليا في البلاد قد وضعت في يد طبقة معينة ، فقد انصرف الشعب الألماني من ذلك الحين ، إلى الأعمال الاقتصادية والفكرية ، لا إلى الأعمال السياسية ، ومع هذا فالسلطة العليا أخذت قسطها الوافر في تلك الميادين أيضاً ، فأضافت كثيراً إلى ثبات مركزها . على أنه يجب ألا نفهم أن الحكومة الرئيسية كانت تولى إرادتها دائماً على كل ألمانيا ، فكثيراً ما كانت تتأثر بقوة الرأي العام والهيئات العديدة المنظمة . ومهما يكن من أمر هذا النظام ، فقد نجحت ألمانيا في ظله نجاحاً باهراً بحيث أصبح من المتعذر أن تنعدم سلطة القيصر إلا إذا تبين للشعب أنها أصبحت أداة للشر أكثر منها للخير ، كما سنرى .

# الباب السابع

## المسألة الشرقية

### الفصل الأول

الدور الأول من المسألة الشرقية — ثورة اليونان

تمهيد :

ظهرت المسألة الشرقية في عالم السياسة الأوربية منذ القرن الخامس عشر ، ولكن معناها حينئذ كان مقصوراً على اتقاء الخطر الذي دام أوروبا من جراء زحف العثمانيين تحت قيادة محمد الثاني ومن خلفه من السلاطين ، وأخصهم سليمان الفاتح . ومنذ بداية القرن الثامن عشر تغير وجه المسألة ، فلم تصبح مسألة اتقاء الأخطار ، وإنما مسألة الابقاء على الأملاك العثمانية أو توزيعها تبعاً لتفاوت الدول في النزعة والمصلحة . ولا ريب أن هذا الانقلاب السياسي منشأ ما ألم بالعثمانيين من الضعف بسبب تلاشي قوة السلاطين وابتعادهم عن الأساليب الأوربية الحديثة في إدارتهم وتنظيم جيوشهم ، ففدت ممتلكاتهم تحت رحمة الأمم الأجنبية ، شأن كل الدول التي قامت على حكم الفرد ، وعلى أساس القوة وحدها ، منذ ابتداء التاريخ إلى الآن .

ويمكن تقسيم الأملاك العثمانية التي انسلخت عنها في القرن التاسع عشر إلى ثلاثة أقسام طبق العوامل التي أدت إلى الانسلاخ ، وهي :

( ١ ) الولايات العثمانية التي كان الدافع الأكبر لانسلاخها اليقظة القومية والشعور بضرورة الوحدة الأهلية مثل اليونان .

( ٢ ) الولايات التي استأثر بها حكامها ، وعملوا على نزعها من العثمانيين كعصر وألبانيا .



(٣) الولايات التي سلختها النمسا وروسيا تنفيذاً للسياسة التي وضعتها هاتان الدولتان لوراثة ملك آل عثمان ، منذ بداية القرن الثامن عشر ، فكاتبنا بذلك أول من فتح المسألة الشرقية بمعناها السياسي الحديث . وسنبحث الآن في الدور الأول من المسألة الشرقية في هذا القرن وهو دور تحرير اليونان .

### نظرة عامة في حالة اليونانيين :

(١) منذ عام ١٤٥٣ استخدم العثمانيون النظام الكنسي لحكم الرعايا المسيحيين ، فأعطى بطريرك القسطنطينية سلطة سياسية فوق سلطته الدينية . وإذ كان المذهب السائد بين الطوائف المسيحية في تركيا هو المذهب الأرثوذكسي ، وفق الكنيسة اليونانية ، فقد كان اليونانيون بطبيعة الأمر هم القابضون على ناصية الحكم بين المسيحيين في أنحاء البلاد .

(٢) لم يقتصر اليونانيون على هذه الميزة بل أوصلتهم خبرتهم وحذقهم إلى تولى أكبر الوظائف في حكومة الدولة ، لا سيما وظائف سكرتير الباب العالي أو ترجمانه وقائد الأسطول ، وحاكم الأقاليم وحاكم البغدان فقد كانت كلها وفقاً عليهم .

(٣) أما حالتهم التجارية فقد بلغت شأواً بعيداً إذ كانت مراكزهم واسطة الاتصال بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول . ولا ريب أن معاهدة كايروني التي فتحت موانئ البحر الأسود للتجارة الروسية ، ساعدت اليونانيين على بناء المراكب الضخمة وتسليحها في ظل الراية الروسية ، لا سيما وقد اتخذوا ثغر أودسا قاعدة لهم ومركزاً لتجارهم .

(٤) ولم تكن حالة اليونانيين الأدبية أقل تقدماً من حالتهم المادية والسياسية ، فقد رأى أحدهم وهو المصلح الكبير كوريس (Corais) ١٧٧٤ — ١٨٣٣ أنه لا يكمل الشعور القوي إلا بلمعة يمتاز الشعب بها . ولما كانت لغة اليونانيين إذ ذاك خليطاً من اللغات المجاورة ، فقد أخذ ينفذ الغريب عنها ، ويستعصم عنه باليوناني العريق ، هذا إلى أنه أحيا الآداب الأغريقية القديمة ، فأيقظ في مواطنيه ذكرى تاريخهم القديم — على أن اليونانيين لم يكونوا في الحقيقة نسلًا مباشراً للأقدمين من الاغريق ، فالصربون اليوم أقرب بلا ريب إلى الصربين الأقدمين من اليونانيين بالاغريق الغابرين .

(٥) كان الفلاحون منهم يتمتعون بنعمة ينفطهم عليها الكثير من أقرانهم في روسيا والنمسا ، بل في إنجلترا نفسها ، فقد كانوا يتمتعون بخيرات أراضيهم ويحتفظون بملكيتها ،

وإذا كان قد وقع عليهم بعض الحيف في جباية الضرائب ، فقد كان المسلمون يشاركونهم في ذلك ، أضف إلى هذا أن المسلمين كانوا يجندون وخدم دون المسيحيين .

( ٦ ) كان الفلاحون في قراهم يتمتعون بشبه استقلال داخلي ، فيعينون الموظفين والقسيسين من بينهم ، وكذلك كانت الجزائر الاغريقية تتمتع بمثل هذا الاستقلال ، فلم يكن يربطها بالسلطة العليا إلا دفع جزية صغيرة ، وتقديم عدد معين من البحارة للأسطول .

( ٧ ) سلم العثمانيون أمر حراسة الطرق لبوليس أهلى من اليونانيين ، لمخافة العصابات التي كانت منتشرة على طول الطرق فتقطع سبيل التجارة ، وبذا خلقت النواة التي نشأت منها جيوش الثورة ، كما أن الترخيص للمراكب اليونانية بالتسلح لمقاتلة القرصان في البحار أوجد أداة الكفاح الفاصلة في الحرب المقبلة بين اليونانيين والعثمانيين .

يتضح من هذا كله أن اليونانيين لم يكونوا مستعبدين بل كان لهم في الدولة مركز ممتاز من حيث الثروة والسلطة . وأما الأسباب التي دعتهم إلى الخروج على العثمانيين فلم تكن لمسف أو لشدة نزلت بهم ، وإنما أيقظ السر والرخاء اللذان نعموا بهما أحلاماً واسعة . ولما أعلنت الثورة الفرنسية مبادئ الاتحاد القومى والحرية الأهلية ، تحرك قلب الشعب اليونانى من جديد ، كما حركته عوامل النهضة الأدبية من قبل ، فعمل على إعادة مجد الاغريق وإرجاع عهد الإمبراطورية البيزنطية .

### الثورة :

لهذا تأسست في أوديسا سنة ١٨١٤ جمعية سرية ، تسمى جمعية الاخوان ، ( Hæcteria Philica ) لطرد العثمانيين من أوروبا وإعادة دولة الرومان الشرقية ، وسرعان ما انضم اليها كل ذى حيثية ومقام من اليونانيين في السلطة العثمانية ، وانتخب هبسلنتى الضابط في الجيش الروسى رئيساً لها ، فلما قام على باشا وألى يانينا بالثورة على العثمانيين ، واضطر السلطان إلى استخدام الجزء الأكبر من جيشه لقمع هذه الفتنة ، رأى هبسلنتى في متاعب العثمانيين فرصة لاتموض ؟ فنزل في الأفلاق يوم ٦ مارس سنة ١٨٢١ ونادى الرعايا المسيحيين بالانتفاض على حكم آل عثمان ، كما التمس من القيصر تعضيد الثورة ولكن خابت آماله كلها ، إذ كان الرومانيون والبلغاريون من سكان مقاطعتي الأفلاق والبغدان

يمجدون على حكامهم اليونانيين فأهلوا الدعوة . أما القيصر فكان يعمل حينئذ مع مترنيخ على أساس المبادئ الرجعية ، ولذا أعلن سخطه على هبسلتي والدعوة التي قام بها . وبذلك استطاع السلطان أن يخمّد الثورة من غير عناء .

### ثورة المورة :

غير أن مركز الحركة انتقل بعد ذلك إلى الجنوب في المورة ، مهد اليونانيين الاصليين ، نشبت الثورة هناك بقيادة كولوكتروني وكان الغرض منها استقلال اليونان فقط لا طرد اليونانيين من أوروبا كما كان غرض الحركة الأولى ، وقد تحولت الثورة في هذه المرة إلى مذابح عظيمة ، فلم ينج من المسلمين إلا المحصنون في المدن الكبيرة ، فنار السلطان محمود الثاني لبني جنسه ، بأن قتل بطريرق القسطنطينية وكثيراً من المسيحيين . ولما شرع الثوار في فتح الحصون ، والفتك بأهلها كما فعلوا في تريبولتزا ، عاد الأتراك إلى الانتقام في خيوس وغيرها . إلا أن كفة اليونانيين بقيت راجحة ، فانه لم يمض عام ١٨٢٢ إلا وكان نفوذ السلطان قد تقلص من شبه الجزيرة ، وذلك بحكم عاملين : ( أولاً ) انشغال جزء عظيم من الجيش التركي بحاربة والى يانينا ( ثانياً ) سيادة اليونانيين على البحار في حرب كانت العمدة فيها على الفواق في البحر ، وسرى أن ضياع هذه السيادة إبّان الحملة المصرية كان من أعظم أسباب إخفاق اليونانيين . على أن السلطان لم يقمده لهذه الهزيمة بل أوفد درمللي باشا في ربيع سنة ١٨٢٣ ، ورشيد باشا بعد فراغه من يانينا ، لسحق الثورة في تلك البلاد . ولكن هذه الجيوش أخفقت في مهمتها ، فاستنجد السلطان بمحمد علي وإلى مصر ، على أن يوليه المورة وكريد مقابل مساعدته له .

### الحملة المصرية :

قامت الحملة عام ١٨٢٥ تحت قيادة إبراهيم باشا بحرسها الأسطول المصري ، فاحتلت كريد أولاً ، ثم أزيلت الجنود في المورة ، وبدأت أعمالها بنجاح ، إذ استولى إبراهيم باشا على مواقع اليونان الحصينة في مسولنجي وتريبولتزا وأثينا ، وكادت الثورة تنعني بإخفاق تام لولا أن تدخلت حكومات أوروبا مدفوعة بمواطف أهلها ، الذين كانوا يرون في الثائرين سلاة أبطال « هوميروس » وأحفاد « بركليس » ، فأمدوا الثوار بالمال والرجال ( وكان أشد التحمسين لنصرتهم ييرون الشاعر الإنجليزي ) ولما أخذ إبراهيم باشا ينال النصر تلو النصر ، أشفقوا

من أن يقضى على اليونان ، فدفعوا حكوماتهم إلى التدخل في الأمر ، غير أننا سنرى أن المصالح الدولية الخاصة كان لها شأن كبير في التدخل أيضا .

### تدخل أوربا :

رأت روسيا وفقاً لتعاليم بطرس الأكبر أن تعود إلى سياستها القديمة ، سياسة تقويض أركان الدولة العثمانية ، فالت إلى مساعدة اليونانيين في بادئ الأمر ، غير أن النمسا أقمتها بضرورة التزام الحيطة التامة ، تنفيذاً للسياسة الرجعية التي تعاقداً عليها حتى لا يجر تدخل روسيا إلى أزمة أوربية كبرى قد لا تقف عند حد . ولكن أنجلترا خرجت على هذا الوفاق الدولي واعترفت بحكومة الثوار في مارس سنة ١٨٢٣ على زعم أن حماية التجارة الانجليزية تستلزم الاعتراف بحكومة ذات سيادة فعلية على اليونانيين .

### مؤتمر بطرسبرج :

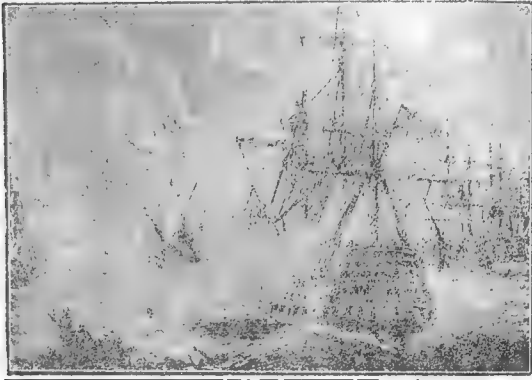
إزاء هذه الحالة الجديدة اضطرت روسيا إلى التدخل في أمر الثورة ، حتى لا تنفرد إنجلترا بالانتفاع بأي امتياز أو مركز خاص لها في اليونان . ولما كانت الحملة المصرية قد حركت أيضاً كل عوامل السخط في أنحاء روسيا فقد اقترح القيصر في يونيه سنة ١٨٢٤ أن يعقد مؤتمر في بطرسبرج لحسم النزاع ، على أساس تقسيم اليونان وجزرها إلى ثلاث ولايات تمنح كل منها الحكم الذاتي تحت سيادة السلطان . ولكن النمسا رأت في هذا التقسيم مجالا لبسط نفوذ روسيا على الامارات الجديدة ، أما بريطانيا فقد خشيت أن يؤدي المؤتمر إلى تطبيق المبادئ التي وضعت في ترابو . وإذ كانت تركيا واليونان قد أعلنتا أنهما لا تتقيدان بقرارات الدول ، فإن المؤتمر لم يلق تعضيداً من أى جانب .

### تقولا الأول :

وفي سنة ١٨٢٥ تبوأ قيصر جديد وهو تقولا الأول عرش روسيا ، فخشيت الدول أن يعمل على تنفيذ مبادئ السياسة الروسية القديمة باتخاذ مسألة اليونان ذريعة لتفريق أوصال الدولة العثمانية وتشتيت ملكها ؛ ولذا أسرع بريطانيا إلى إرسال دوق ولنجان إلى بطرسبرج لانتفاع روسيا بالتوسط معاً بين الفريقين المتحاربين على أساس استقلال اليونان استقلالاً ذاتياً . ولما تقرر ذلك بينهما في اتفاقية أبريل سنة ١٨٢٦ حاولت بريطانيا غل يد

الروسيا أكثر مما فعلت بأن عرضت على الدول الانضمام إلى هذه الاتفاقية ، فلم تقبل ذلك سوى فرنسا ، وفي معاهدة لندره سنة ١٨٢٧ تمادت الدول الثلاث على أن تستقل اليونان بإدارة شؤونها مع اعترافها بسيادة الدولة ، وعلى إجبار الأتراك واليونانيين على عقد هدنة ريثما يتم الاتفاق .

غير أن الباب العالي رفض هذه المعاهدة رفضاً باتاً مما جعل الحلفاء يقررون محاصرة قوات العثمانيين بأسطول دولي يقوده « كودرنجتون » ، ولما كان هذا الحصار يستلزم متاعب جمة فقد تقرر اتخاذ خطة الحزم ضد العثمانيين ، وهي خطة انطوت على دخول الأساطيل



موقعة نافارينو ( ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ )

التحدة في خليج نافارينو لمراقبة الأسطول التركي المصري الرامى هناك . إلا أنه وقع على الأثر نزاع بين الفريقين أدى إلى الاشتباك في موقعة أسفرت عن تحطيم الأسطول التركي المصري في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ ، فأنارت تلك النكبة غضب السلطان حتى أعلن الجهاد ضد الممالك المسيحية وخصوصاً روسيا .

حدث حينئذ أن تولى ولنجتون إدارة السياسة الخارجية في إنجلترا بعد موت كاتنج ، فنبذ سياسة سلفه التي أدت إلى إضعاف تركيا ، في حين أن هذا الإضعاف لم يكن من مصلحة بريطانيا ، وقرر ألا يمضي في سياسة الإزغام التي اتبعت ضد العثمانيين . غير أن

الروسيا اتخذت من منشور السلطان ذريعة لإعلان الحرب على تركيا في أبريل سنة ١٨٢٨ ، فوقع ما كانت إنجلترا وفرنسا تحشيانه من زمن طويل . لذلك أسرع الدولتان إلى حسم النزاع بأن أرسلت فرنسا جيشاً للمودة لإجبار القوات المصرية على التخلي عنها ، أما إنجلترا فقد أوفدت أسطولاً إلى الاسكندرية لإرغام محمد علي على الانسحاب ، ولما تم لها ما أرادت ، توسطت الدولتان لمقعد الصلح بين تركيا والروسيا ، غير أن تركيا أبت إلا أن تواصل الحرب ، بعد أن تمكنت ، رغم تغيير نظام الجندية فيها واشتغالها بتأليف جيش جديد ، أن تصد الروس أمام فارنا وشملا ، ولكن القائد الروسي « ديتش » استطاع في سنة ١٨٢٩ تطويق المدن المحصنة واختراق جبال البلقان حتى استولى على أدرنة ، فقرر الباب العالي حينئذ قبول الصلح ، مع أن قوات الروسين كانت قد اتتبتها الأمراض ، وأصبحت في حال لا يسمح لها بالتقدم على القسطنطينية ، فأبرمت معاهدة أدرنة في سبتمبر سنة ١٨٢٩ على أن :

- ( ١ ) تصبح ولايتا الأفلاق والبغدان مستقلتين في إدارتهما تحت حماية روسيا .
- ( ٢ ) تتمتع الدول كافة بحرية التجارة داخل البحر الأسود وداخل المضائق .
- ( ٣ ) يقبل السلطان شروط معاهدة لوندرة بشأن استقلال اليونان استقلالاً داخلياً على أن تمتد حدودها من خليج أرنا إلى خليج فولو .

غير أن الدول رأت في مركز اليونان الذي تقرر على هذه القاعة وسيلة لتدخل روسيا في شؤونها ، فقررت في سبتمبر سنة ١٨٣١ أن يكون استقلال اليونان تاماً وأن يضمن هذا الاستقلال من يشاء من الدول ، وقد عرض عرش هذه البلاد على ليوبولد ، أمير ساكس كوبرج فتخلى عنه ، ثم عرض على « أوتو » البافاري فقبله ، وأقام يحكم اليونان إلى سنة ١٨٦٤ حين أجبر على الزول عن العرش ، وخلفه جورج الأول ثاني أولاد ملك الدانمرك ، وقد بقيت أسرته تحكم اليونان حتى الانقلاب الأخير غداة الحرب العظمى .

## الفصل الثاني

محمد علي الكبير

### الدور الثاني من المسألة الشرقية

تمهيد :

قوضت الثورة الفرنسية وحروبها دعائم النظام القديم في أوربا ، وفتحت المجال لظهور ذوى الكفاية الذين لم تكن تظهر مقدرتهم في عهد كان الحكم فيه بيد الأشراف وحمله الألقاب ؛ ففي فرنسا تمخضت الثورة عن رجال عظام أصبحوا أعلاماً في سجل التاريخ مثل : ميرابو ودانتون وديموريه وكارنو و نابليون وغيرهم كثير ، وفي أوربا ظهر بلوخر وولنجتن وستين وشارنهرست ، وفي مصر كذلك قامت قوة جديدة وشخصية فذة نتيجة للثورة وحروبها ونعني بها محمد علي .

فمحمد علي وليد الحوادث كنابليون سواء بسواء ، وتراه قد عمل مثله على تشييد عرش وطيد الدعائم ، وامبراطورية رفيعة العاد في الشرق ، على نحو ما شاد الآخر في الغرب ، وهو مثله كذلك في وقوف الدول في وجهه للقضاء على أحلام كان يحنى أن تهدد السلام العام ، ولو كان محمد علي أصغر كما أصغر نابليون على مقاومة الدول إلى النهاية ، لكان مصيره مصير الآخر ، ولكنه انصاع للقوة القاهرة ، فبقي على عرشه وترك ملكاً رقيقاً لأحفاده . يتوارثونه من بعده .

نشأ محمد علي في « قوله » من أعمال ألبانيا ، وسافر إلى مصر مع الحملة العثمانية التي أوفدت لاجراج الفرنسيين من أملاك السلطان ، وأقام بها مع الجنود الألبانية بعد جلاء الفرنسيين ، وجعل يراقب الحوادث عن كثب عله يصيب منها غرضاً ، فقد أعقبت خروج الفرنسيين فترة من الاضطراب والفوضى التي نشأت عن تنازع الحكم بين العثمانيين والمماليك . إذ حاول العثمانيون أن يستفيدوا من الظروف التي هيأتها لهم حملة نابليون لكي يحكموا البلاد فعلا لاسما ، بينما كان المماليك يحاولون استرداد نفوذهم القديم ، يظاهرون في ذلك الانحياز

الذين ماقتوا منذ الحملة الفرنسية يعملون على بسط نفوذهم على البلاد والاستيلاء على السواحل ولذا جملوا يشايعون المالك ليظفروا بالحكم وفي هذا ظفر لهم .  
ولقد تطورت الحوادث بسرعة عظيمة ، فقد حاول العثمانيون أن ينصبوا شركا لأعدائهم حتى يفتكوا بهم مرة واحدة ، ولكن نياتهم عرفت ، وأفلح المالك في الخلاص بمساعدة الإنجليز ، وحينذاك اتسعت مسافة الخلف بين الفريقين ، وتحول النزاع إلى حرب دامية بين العدوين . وكان خسرو باشا والى مصر يقود الجنود العثمانية ، بينما كان البرديسي يقود زمام المالك ؛ فانتصر البرديسي بمساعدة الإنجليز عند بنى سويف ودمهور سنة ١٨٠٢ ، وعيّنًا حاول أن يضم محمد علي إلى جانبه ، فقد أبى أن يتحاز في هذا الظرف إلى جانب فريق دون الآخر ، وفضل أن يترك الفريقين يتطاحنان حتى تهيأ له الفرصة .

### ظهور محمد علي :

فلما انجلى الإنجليز عن مصر بعد مهادنة أميان ، أصبح المالك بلا نصير يحمهم عند الحاجة ، فارتدوا إلى الصعيد وتحصنوا فيه ، فاستأنف خسرو الجهاد لسحق قواهم ، ولكن الجنود أبوا السير حتى يعطوا رواتبهم المتأخرة ، ولما حاول خسرو أن يجمع الفتنة هزم وفر إلى دمياط ، وأصبح طاهر باشا وجنوده الأرتوود مطلقى التصرف في البلاد ، ولكن الانكشاريين نازعوا طاهر باشا الحكم حتى أدى الأمر إلى قتله وتولية زعيمهم أحمد باشا . حينئذ خلف محمد علي طاهرًا في قيادة الأرتوود ، واستدعى زعيمى المالك البرديسي وإبراهيم بك ، واتفق معهما على طرد الانكشاريين والاستئثار بالحكم ، ولما تم لهم الأمر ، أخذوا في القضاء على كل من يهدد سلطانهم ، فاعتقلوا خسرو ، وقتلوا خلفه الجزائلى . ولما حضر الأتقى الكبير من إنجلترا لتنفيذ رغباتها هزموه ، وشتتوا قواته ، حتى أصبح الجو خاليًا للشركاء .  
إلا أن محمد علي لم يكن بالرجل الذى يرتضى هذه الشركة ، فجعل يثير الجنود لطالبة البرديسي برواتبهم المتأخرة ( لأنه تظاهر بترك الأمر له في حكومة البلاد ) فأخذ هذا يرهق الأهالى بجباية الضرائب ، بينما كان محمد علي يتجنب إليهم وينتصر لهم ، ولما آانس من الجند والأهالى التآلب على المالك ، شرع في التتكيل بهم ، فحاصر البرديسي وإبراهيم وأجبرها على الفرار ، وهكذا تخلص محمد علي من أعدائه واحداً بعد واحد ، حتى أصبح مطلق التصرف في الحكم ، إلا أنه تريت في قبول منصب الحاكم حتى تهيأ له الظروف ، فأعاد خسرو إلى مركزه القديم ؛ ولما خلفه خورشيد اعترف به كذلك ، ولكن جنود الوالى أتت من



القطاع ما استفز الأهالي ، فساروا في موكب كبير إلى منزل محمد علي ، وطلبوا إليه أن يتولى الحكم بينهم ثم حاصروا خورشيد حتى وصل محمد علي مرسوم التولية من السلطان في يولييه سنة ١٨٠٥ .

### مصاعب محمد علي :

على أن مصاعب محمد علي لم تنته عند هذا الحد ، فقد كان المالك من أنصار البرديسي والألاني يناوئونه ، وأنجلترا تساعدهم بالضغط على تركيا لاستدعائه ، والجنود تطالبه بمرتباتهم . أما الرواتب فقد تيسر له دفعها ، وأما الاستدعاء فقد استطاع رده بحمل الأهالي على المطالبة باستبقائه ، وإرساله هدايا نفيسة للبلاد السلطاني ، فلم يبق إلا المالك ؛ ولكن البرديسي مات في نوفمبر سنة ١٨٠٦ وتلاه الألاني في يناير سنة ١٨٠٧ ، فتوطد عرش محمد علي بعض الشيء ، إلا أن مركزه بقي مع ذلك مزعزعا لدى الباب العالي حيث كان أعداؤه يكيّدون له سرا ، ولكنه قدم خدمات كثيرة لتركيا فثبت بذلك ملكه في مصر كما ستري :

( ١ ) حاولت إنجلترا في سنة ١٨٠٧ الاستيلاء على مصر لرد الغارة التي كانت تخشاها من جديد من قبل نابليون ولإقامة حكومة من أصدقائها المالك ، فسيرت حملة بقيادة « فريرز » في مارس سنة ١٨٠٧ ، إلا أن الألاني الذي كانت تعتمد عليه إنجلترا في تحريك الثورة في الداخل كان قد توفي كما رأينا ، فاستطاع محمد علي أن ينزل بالإنجليز من الهزائم ما اضطرهم إلى الجلاء عن أرض مصر في سبتمبر سنة ١٨٠٧

( ٢ ) ظهر الوهابيون في شبه جزيرة العرب كحزب ديني بادي الأمر ، وكان غرضهم تطهير الدين مما أدخل عليه من البدع على زعمهم ، ولكنهم تحولوا بعد ذلك إلى حزب سياسي غرضه الاستيلاء على البلاد العربية بأكملها ، فأوفد محمد علي لقناتهم ، فنكّل بهم وخرب عاصمتهم الدرعية ؛ وقد كان من نتائج هذه الحوادث أن حسن محمد علي علاقته بتركيا ، كما أنه وطد مركزه نهائيا في مصر لما تحفز المالك لقاتلته إبان هذه الحروب ، فقد أخذ يستدرجهم حتى أوقعهم في شرك نصبه لهم في القلعة في مارس سنة ١٨٠٧ ففتك بهم جميعا واستراح من شرهم .

### مطامع محمد علي :

ما كاد محمد علي يستقر على عرشه ، حتى جعل يهيئ الوسائل لبناء إمبراطورية واسعة

في الشرق ، ولما كان تحقيق هذا الغرض يتطلب ثروة طائلة ، فقد عول على غزو السودان لطرد بقايا المماليك الذين التجأوا إليه ، واستخراج الذهب من أراضيه ، وفتح مورد جديد من الرجال لجيشه وبجريته . وقد نجحت هذه الحملة من الوجهة الحربية ، إلا أنها لم تحقق كل مطامع الباشا ، لأن الذهب لم يوجد ، ولأن تجارة القوافل كانت قليلة ، والجنود السودانيون لم يحققوا الأمل فيهم ، ولذا اتجه محمد علي منذ ذلك الحين إلى استثمار موارد مصر ، والانتفاع بخيراتها ، فنظم شؤونها الاقتصادية حتى تقوم بما يطلب منها من النفقات ، كما نظم شؤونها الادارية والعلمية حتى تستطيع أن تقوم بالدور الهام الذي كان يعده لها .

أخذ محمد علي بعد أن تمت له كل معداته يعمل لتحقيق غرضه ، فأكادت تركيا تستدعيه لحرب اليونان ، حتى أجاب الدعوة ، ولولا تدخل الدول ، على نحو ما بينا في الفصل الخاص بثورة اليونان ، لخرجت مصر من الحرب ظافرة بفضيلة ثمينة .

### النزاع مع الباب العالي :

على أن محمد علي لم يفته الضعف الذي أظهره العثمانيون في مقاومة اليونانيين ، فعزم على أن يقطع لنفسه شيئاً من أملاكهم ، لاسيما بعد أن خسر في الحرب اليونانية خسارة فادحة ولم يحن شيئاً مما كان يطمع فيه ، فتذرع للحرب بعدة وسائل ، منها الخلاف بين مصر وأمير عكا على تسليم الفارين من الجندية من المصريين ، وامتناع ذلك الأمير عن توريد الأخشاب اللازمة لبناء الأسطول المصري ؛ فسير إلى سوريا جيشاً يعززه أسطول كبير ، وعقد اللواء لابنه إبراهيم « أكتوبر سنة ١٨٣١ » وسرعان ما سقطت الحصون النسيعة أمامه حتى إذا بلغ « يبلان » تلاقى بحسرو باشا في معركة أسفرت عن فوز المصريين ، ثم سار شمالاً إلى أن اخترق جبال طوروس ، ونزل في إقليم أطنه ، وتحصن بالقرب من قونية ، فهاجمه حينئذ رشيد باشا ، ولكنه هزم هزيمة مزقة صرفت صفوف العثمانيين ، وفتحت طريق القسطنطينية أمام المصريين « ديسمبر سنة ١٨٣٢ » .

### تدخل الدول :

حينئذ استنجد السلطان بالدول ، ولكنها شغلت بمصالحها الخاصة عنه ، فتحول إلى روسيا ، وكانت هذه تراقب الفرص للتدخل لنصرة تركيا لأنها كانت تخشى أن يتبوأ محمد على القوى مكان السلطان الضعيف ، فقبلت أن تعده بالمساعدة سريعاً ؛ وأرسلت « مورافف »

إلى الاسكندرية لتهديد محمد على حتى يأمر بإيقاف الرحف عند كوتاهية ، بينما كانت القوات الروسية البحرية والبرية ترسل تباعاً إلى البوسفور .

أسرعت الدول حينئذ إلى إجبار الباب العالي على قبول طلبات محمد على حتى لا تتعرض لخطر تدخل روسيا الذى هو أشد وطأة من خطر الوالى ، فقبل السلطان بعد تردد طويل ، وأبرم اتفاقية كوتاهية فى ١٦ مايو على أن ينزل لمحمد على عن سوريا ، وأن يولى ابنه إبراهيم على أطنه ، فأنجحت القوات الروسية عن تركيا على الأثر ، ولكن بعد أن أبرمت مع السلطان معاهدة « هنكيار أسكله سى » سنة ١٨٣٣ على أن تتولى روسيا الدفاع عن تركيا عند الحاجة ، فى نظير إغلاق البوغازات فى وجه أعداء روسيا . ولم يكن غرض القيصر من المعاهدة إسقاط الدولة أو تغيير مركزها السياسى بل كانت غايته أن تبقى تركيا حافظة لمركزها ، على أن يتولى حمايتها من الحركات الخارجية أو الداخلية التى ربما تثيرها من رقادها ؛ وبهذه السياسة كان يرى إلى وضع الدولة العثمانية تحت سيطرة روسيا بغير فتح ولا إعلان حرب ، إلا أن الدول أخذت تعمل منذ ذلك الحين لالغاء المعاهدة ، فالتمسنا نسخت هذه الاتفاقية بمعاهدة مع روسيا مؤداها أن تعمل الدولتان معاً لحفظ كيان تركيا ومنع محمد على من مد نفوذه إلى الولايات الأوربية ، وإذا وقع أى انقلاب فى النظام الحكومى فى القسطنطينية فأنهما تعملان معاً لوضع النظام الجديد ، أما إنجلترا وفرنسا فقد أعلنتا أنهما « تمنعان حدوث أى تغيير فى علاقات الدولة العثمانية بدولة أخرى يكون من شأنه التأثير فى سلامتها واستقلالها » .

### عودة النزاع :

على أن صلح كوتاهية لم يكن فى الواقع إلا هدنة مؤقتة ، لأن السلطان لم يسكن لهذه الهزيمة ، فلما قامت الثورة فى سوريا ( مايو سنة ١٨٣٤ ) على أثر إدخال إبراهيم باشا نظام الاقتراع العسكرى فيها ، فضلاً عن تأثير الدسائس التركية ، تحفز السلطان للانتقام ، فنصحته الدول بالمدول عن هذه المجازفة ، وأعلنته روسيا أن المعاهدة التى بينهما دفاعية محضة ، هذا إلى أن الثورة التى كان يعتمد عليها قد أخذت فى الشام ، فعدل السلطان مؤقتاً ، ولكنه ما فتئ يعمل بمساعدة إنجلترا على تقوية الأسطول والجيش وإثارة الخواطر ضد محمد على ، فضلاً عن استنزافه مالية الحكومة المصرية بطلبات متكررة ، فأراد محمد على أن يضع حداً لهذه الحالة بإعلان الاستقلال عام ١٨٣٨ ، حتى لا تتعرض أعماله فى مصر وغيرها للضياع ،

إلا أن الدول وقفت في سبيله كي تبقى تركيا كما كانت دعامة السلام في الشرق ، ولذا سافر محمد علي إلى السودان لاستخراج الذهب ، حتى يستغنى — كما قال — عن الجيوش والأصحاب في معاملة الباب العالي .

وبينا كان متيناً في السودان ، حشد السلطان جنوده على حدود سوريا ليفصل الاهانة التي لحقت به من أعمال محمد علي ، ويقضى على خطر كان يهدد الخلافة ذاتها ، فأعدت الدول نصيحها بالدول عن أعمال العداء — إلا مندوب إنجلترا فانه لم يد رأياً قاطعاً — فتشجع الباب العالي لاعلان الحرب ، لا سيما وقد أدرك أن الدول لا تسمح على كل حال بالقضاء على العثمانيين . أما محمد علي فقد أمر إبراهيم بالبقاء داخل الحدود حتى يهاجم ، وأعلن على الملأ أن لا رغبة له في الحرب ، حتى يكتسب عطف الدول .

ولكن الدول لم تنجح في رد جنود السلطان بعد أن زحفت بقيادة حافظ باشا داخل الحدود ، فاتخذ إبراهيم خطة الدفاع في بادى الأمر ، ولكنه لم يلبث أن طارد العثمانيين إلى « نصيبين » حيث جرت موقعة بين الفريقين دحر فيها العثمانيون ( ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩ ) ، وقد تلت هذه الهزيمة نكبة أخرى لا تقل عنها شأناً ، فقد توفى السلطان محمود الثانى قبل وصول أبناء المعركة ، وتولى بعده السلطان عبد المجيد ولم يبلغ السادسة عشرة من عمره ، وأصبحت الدولة في يد رجال السراى ، خسرو باشا وغيره ، فتحرك الأسطول العثمانى بقيادة فوزى باشا إلى الاسكندرية حيث سلم إلى محمد علي نكايه في أولئك الرجال .

### موقف الدول :

ولقد ساء الدول ، لا سيما إنجلترا هذا النصر ، فقد كانت تخشى أن يؤدى انحلال تركيا إلى زعزعة السلم في أوربا ، وتعرض طرق الهند البرية إلى مخاطر عظمى باستيلاء محمد علي عليها ، هذا فضلاً عن الخطر الذى ينشأ عن تدخل روسيا . أما فرنسا فكانت تمطف على رغبات محمد علي نظراً للعلاقات الودية التى كانت تربط البلدين ، ولأنها كانت تؤمل أن يكون امتداد نفوذ الباشا مقروناً بامتداد نفوذها في الشرق ، وأن يحول ذلك النفوذ بين إنجلترا وروسيا وبين مطالعتهما في الشرق . غير أن فرنسا كانت تخشى (كانجلترا) الخطر الذى تتعرض إليه مصالحها إذا تدخلت روسيا بحكم المعاهدة التى تربطها بتركيا ، ولذا جعلت تعمل باتفاق تام مع إنجلترا في بداية الأمر . فلما أعلنت روسيا رغبتها في التخلي عن العمل بافراد ، إزاء إجماع الدول على معارضتها ، واشتركت فعلاً في التوقيع على المذكرة التى

أعلنت بها الدول رغبتها في التدخل بين السلطان وتابعه ( يولييه سنة ١٨٣٩ ) ، زال خطر روسيا وانفتح المجال لانشقاق الدول بعضها على البعض الآخر ، لاسيا إنجلترا وفرنسا ، في مسألة تحديد الشروط التي تحسم النزاع القائم بين التابع والمتبوع .

ذلك أن فرنسا كانت ترغب في إعطاء محمد على حق الوراثة في حكم الولايات التي كان يحكمها ماعدا أطننة وكريد وبلاد العرب ، بينما كانت إنجلترا ترغب في إرجاعه إلى حدود مصر وحدها مهما كلفها ذلك من الجهد ، وحاولت روسيا أن تستخدم هذا الخلاف لمصلحتها ، فأعلنت قبولها لمشروع إنجلترا واستعدادها لتنفيذه بوسائل قهرية ، لا بصفتها الخاصة ، ولكن بصفتها نائبة عن الدول ، غير أن إنجلترا أبت التخلي عن صداقة فرنسا ، فقررت إضافة ولاية عكا لأملأك محمد على ، على أن تشارك فرنسا في قهره إذا رفض ، ولكن فرنسا أصرت على مطالبتها الأولى ، فأسرت إنجلترا إلى الاقتراب من روسيا ، وتقرر بينهما ألا تنفرد روسيا بالعمل ؛ بل تشارك معها باقي الدول ، فاضطربت لذلك فرنسا وأعلن تيير وجوب مساعدة مصر صيانة لمصلحة فرنسا وشرفها ، فاستدعاه الملك للوزارة ليوم الدول بتنفيذ سياسته .

إزاء هذا الموقف ، عادت إنجلترا ، اتباعاً لمشورة النمسا ، فعرضت على فرنسا جعل مصر وراثته في أسرة محمد على وإعطائه النصف الجنوبي من الشام طول حياته ، ولكن تيير رفض هذين الاقتراحين ، لاعتقاده أن اتفاق الدول على العمل ليس محتمل الوقوع ، وأن الباشا يستطيع المقاومة على كل حال ، وأن الأزمة يمكن أن تسوى بين محمد على والسلطان رأساً قبل أن تتدخل الدول . لذلك حاول تيير أن يوفق بين الفريقين ، ولكن بالمرستون أسرع بالتدخل خوفاً من ضياع الفرصة ، وقد جاء إلحاح تركيا بحل المسألة سريعاً ، وقيام ثورة جديدة في سوريا مؤيداً لسياسة بالمرستون ، فتم الاتفاق بينه وبين روسيا وبروسيا والنمسا في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ على أن يرغب محمد على على قبول مصر وراثته في أسرته ، وعكا طول حياته ، وأن تكون مصر مرتبطة بتركيا بقيود ، مثل دفع جزية ، وتحديد الجيش والأسطول الخ ، فاذا لم يقبل هذه الشروط بعد عشرة أيام تنتزع منه عكا ، وإذا أصر على عصيانه ، يعطى ولاية مصر فقط ، وإذا لم يخضع في مدة عشرة أيام أخرى عادت الدول إلى النظر في الأمر .

فلما أعلنت هذه الشروط ، اشتد الهياج في فرنسا ضد الدول التي تألّبت عليها ، وقام لويس فيليب يهدد الدول باطلاق عنان الثورة ، ومن وراثته تيير يتخذ المعدات لخوض غمار

الحرب ، ولكن إنجلترا كانت تعلم أن لويس لا يرضى بدخول حرب قد تقوض عرشه ، وأن فرنسا لا تستطيع أن تقف أمام دول أوروبا بأجمعها على كل حال ، ولذا أسرع بالمستون بتنفيذ الخطة التي أقرتها الدول ، فبدأ المفاوضات عاجلاً مع محمد علي ، على أساس الشروط المتقدمة ، وأمر الأسطول البريطاني ، بالاشتراك مع بعض مراكب نمساوية ، بقطع المواصلات بين مصر وسوريا ، كما أوفد مندوبين إلى سوريا لبث بذور الثورة .

### محمد علي والدول :

إلا أن محمد علي رفض أن يقبل الشروط رفضاً باتاً أولاً وثانية وثالثة ، وجعل يعد المعدات البرية والبحرية لمقاومة الدول ، فنشبت الحرب على أثر ذلك ، وتحملت إنجلترا النصب الأعظم منها ، فحركت الثورة في سوريا ، وحلت الباب العالي على عزل محمد علي ، واستولت بالاشتراك مع حلفائها على سواحل سوريا ، فارتدت القوات المصرية من معاقها وأخذ ديب الضعف يدب في وحداتها ، وحينئذ انكشفت فرنسا ، وعزل تيير وأقيمت وزارة معتدلة برئاسة جيزو ، فصدق حدى إنجلترا في ضعف لويس فيليب ، وازدادت رغبة الحلفاء في إخضاع محمد علي .

لكن نابيير ، من ضباط الأسطول المحاصر للاسكندرية ، رأى أن إخضاع محمد علي لا يتم بواسطة الأسطول وحده ، فأخذ على نفسه فتح المفاوضات مع محمد علي على قاعدة بقاء مصر وراثته في أسرته ، وإعادة الأسطول المماني لتركيا . ولما كان محمد علي قد قطع الرجاء من مساعدة فرنسا فقد قبل الشروط ، وأخذ يفاوض الدول على هذا الأساس . فحاولت تركيا أن تعرقل هذا السعى ولكنها أرغمت على قبول الشروط ، وإصدار فرمان بتولية محمد علي عرش مصر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ إلا أنها احتفظت بحق اختيار والي مصر من أسرة محمد علي ، واستيلاء السلطان على ربع دخل مصر الخ . فرفض محمد علي قبول هذه القيود ، وألحت الدول بتعديل فرمان ، فأذعن الباب العالي لهذه الرغبة وتقرر أن تكون الوراثة لأكبر أفراد الأسرة ، وأن تحدد الجزية بمقدار ٤٠٠٠٠٠ جنيه ويكون للبasha حق منح الرتب العسكرية الخ ؛ وعلى أثر هذا الاتفاق ، أعلن انتهاء الأزيمة الشرقية وحل التحالف ، واشتركت الدول الخمس في إصدار قرار بإقفال البوغازات في وجه السفن الحربية . وباحترام سلامة المملكة العثمانية .

## الفصل الثالث

### حرب القرم ونشأة دولة البلقان

#### الدور الثالث من المسألة الشرقية

##### أولا - حرب القرم

أوصد باب المسألة الشرقية سنوات عديدة ، ثم فتح مرة أخرى على مصراعيه حين عادت روسيا إلى استئناف سياستها القائمة على تقسيم أملاك العثمانيين أو وضعها جملة تحت حمايتها ، فانه لما ارتقى السلطان عبد المجيد عرش العثمانيين عام ١٨٣٩ وأخذ في إصلاح شؤون الدولة بمعاونة وزيره رشيد باشا ، خشيت روسيا أن تنتعش تركيا وتدفع شر المغيرين عليها ، فاقترحت على إنجلترا عام ١٨٥٣ أن تتعاونوا على حل المسألة الشرقية نهائياً على أساس تقسيم الأملاك العثمانية بين الدول ، وجعل مصر نصيب إنجلترا في تلك الصفقة . غير أن إنجلترا كانت ترى حينئذ أن سلامتها في الهند مرتبطة بسلامة تركيا التي كانت تقف سدأً منيعاً دون أعدائها ، فلم تصغ لهذا الاقتراح . لذلك عمدت روسيا إلى التذرع بوسائل أخرى لتنفيذ مآربها . وحدث أن الباب العالي سلم مفاتيح البقاع المقدسة في فلسطين للكاتوليك ترضية لفرنسا ، فأسرعت روسيا بإيفاد رسولها « منشيكوف » للاعتراض على هذا القرار ، على زعم أن لها وحدها حق حماية المسيحية في تركيا ، بحكم المعاهدات المعقودة بين الدولتين ، لاسيما معاهدة « كينارجي » ولذلك قبلت فرنسا النزول عن شيء من حقوقها للروسيا حتى يحسم النزاع . ولكن روسيا عززت مطلبها الأول بمطلب جديد وهو حق حماية الطوائف المسيحية الأرثوذكسية التي تسكن أنحاء الدولة ، أي حق التنازل لها عن رعاية الجزء الأعظم من سكان الامبراطورية العثمانية ، فرفض الباب العالي هذا الطلب الذي لا يتفق وسلامة تركيا ، فأجابت روسيا على ذلك باحتلال الأفلاق والبلغدان في يولييه عام ١٨٥٣ .

ولما كان هذا التعمد يهدد مصالح الدول لاسيما إنجلترا وفرنسا ، فقد عقد مؤتمر في فيينا لحسم النزاع القائم بين الدولتين ، وهناك وضعت مذكرة ترك فيها أمر حماية المسيحيين

غامضاً ، بحيث تستطيع كل من روسيا وتركيا تفسيره طبقاً لمصلحتها . ولكن تركيا أصرت على ألا توضع حقوقها موضع الشك ؛ وقد عززتها إنجلترا وفرنسا في هذا الرأي ، فأعلنت روسيا تسكها بمطالها الأول ، فأجابت تركيا على هذا التحدي بإعلان الحرب في أكتوبر عام ١٨٥٣ ، وتقدمت الأساطيل الانجليزية الفرنسية إلى مياه الدردنيل لارهاب روسيا ، بينما كانت الدول المجتمعة في فيينا تستأنف العمل لحل الخلاف ، وقد كاد مسعاها يكلل بالنجاح لولا أن جاء حادث قضى على كل آمال السلم .

ذلك أن أسطولاً روسياً فاجأ أسطولاً عثمانياً في مياه البحر الأسود في ميناء « سينوب » في أواخر نوفمبر عام ١٨٥٣ وقضى عليه ، فسارعت أساطيل فرنسا وإنجلترا إلى الظهور في مياه البحر الأسود . الأساطيل الروسية من الخروج من موانئها . فأنار هذا الحادث حقن الروسيين وجعلهم ين أمة مفاوضة ترى إلى السلم بعد أن وجهت اليهم تلك الاهانة البالغة ، لذلك وجه الامبراطور نابليون والملكة فكتوريا بلاغاً عثمانياً للروسيا يدعوها إلى احترام سلامة الامبراطورية العثمانية ، والانسحاب من الأراضي التركية ، مع الاعتراف باستقلال السلطان المطلق في علاقاته مع الرعايا المسيحيين ، ولما أبى القيصر أن يجيب على هذا البلاغ ، سارعت فرنسا وإنجلترا إلى التحالف مع تركيا في مارس سنة ١٨٥٤ ، و تلبث الحرب أن نشبت بين الفريقين .

### الحرب :

بدأ الحلفاء بالاشتراك مع القوات العثمانية في طرد الروسيين المغيرين على الأقاليم الشمالية « الأفلاق والبغدان » ، فاضطرت روسيا إلى الجلاء عن هذه المنطقة لفرضين كبيرين : (أولاً) أن تنزع من النمسا كل رغبة في الانضمام إلى الحلفاء — إذ كانت مصلحتها لا تتفق مع بقاء روسيا في تلك الأقاليم ، (وثانياً) أن تستدرج الحلفاء إلى الأراضي الروسية فتزول بهم ما نزل بجيوش نابليون عام ١٨١٢ ، إلا أن الحلفاء لم يرغبوا في الاستهداف لهذا الخطر خصوصاً بعد أن جنتح النمسا إلى الحياد ، فنقلوا أعمالهم الحربية بعد ذلك إلى شبه جزيرة القرم تجاه ثغر سيستبول .

وجهت روسيا قواتها حينئذ لحماية هذا الحصن ، غير أن الحلفاء اضطروا القوات الروسية إلى التراجع في موقعة « ألما » في سبتمبر سنة ١٨٥٤ . وأقاموا بعد ذلك يحاصرون ذلك الموقع المتينع ، ولو كانوا هاجوه من بداية الأمر لسقط في أيديهم ، ولكنهم تريشوا



في الأمر طويلاً ، بينما كانت روسيا تضعف جهودها في تحصينه ، حتى إنها سدت مدخله البحرى لكي يصبح الميناء في مأمن من خطر المدافع البحرية ، وهكذا طال النضال بين الفريقين واشتبك الخوصوم في مواقع عدة مثل « بلا كلافا » و « انكرمان » دون الوصول إلى غايتهم ، فاضطروا إلى تمضية شتاء عام ١٨٥٤ في مواقعهم ، متعرضين لأشد ما عرف من البرد القارس .

لذلك حاول الحلفاء أن يضموا النمسا إلى جانبهم ، غير أنها كانت قد احتلت الأفلاق والبنديان بالاتفاق مع تركيا ، بعد جلاء الروسيين عنها ، وتمهدت بالدفاع عن المقاطعتين إذا ما أعيد الزحف عليهما ، وبذا أصبحت ولا مصلحة لها في الاشتراك في حرب لا تمنحها ، هذا إلى أن النمسا كانت لا تبغى الاشتراك في الحرب بغير الاتفاق مع باقي الولايات الألمانية ، في حين أن هذه الولايات كانت شديدة الرغبة في نصره روسيا وخذلان فرنسا ، ولذا شلت يد النمسا عن مساعدة الحلفاء ، وعززت رغبتها في البقاء على الحياد . غير أن ولاية بيدمنت الإيطالية تقدمت في هذا المأزق لمساعدة إنجلترا وفرنسا ، رغبة منها في اكتساب صداقتها لحل المسألة الإيطالية لمصلحتها ، وأبرمت معهما معاهدة في ٢٦ يناير عام ١٨٥٥ على أن ترسل إلى القرم خمسة عشر ألف جندي .

في تلك الأثناء ، توفي نقولا الأول قيصر روسيا وولى الأمر بعده اسكندر الثاني فازداد الأمل في عقد الصلح ، وبدأت في ثميننا مفاوضات ذات شأن للوصول إلى هذا الغرض ولكن الحلفاء أصروا على تجريد البحر الأسود من المواقع الحربية ، واعتباره منطقة حياد ، في حين أن روسيا كانت تأبى قبول هذا الشرط الذي يهدد كل مطامعها في الشرق ، ولذلك استؤنفت الحرب الضروس التي أظلى فيها الفريقان أحسن البلاء ، إلى أن سقط حصن سباسبول يوم ١٠ سبتمبر عام ١٨٥٥ ، بعد أن كلف المهاجمين والمدافعين ثمناً غالياً ، على أن الروسيين فازوا بعد ذلك فوزاً كبيراً في آسيا حيث احتلوا قارص في نوفمبر عام ١٨٥٥ .

تهيأت الأحوال حينذاك لإبرام الصلح ، إلا أن إنجلترا رأت أن تمضى في الحرب إلى أن تنتصر على روسيا نصراً حاسماً يعزز دعائم السلم ، في حين أن فرنسا ملت الحرب التي كلفتها ثمناً غالياً ، وكانت لا تبغى المضي فيما يثقل كاهلها بعبء جديد ، إلا إذا أثبرت الشعوب المستعبدة ضد حكوماتها لا سيما في روسيا والنمسا حتى يشتد أزر الحلفاء ، ولما كانت إنجلترا لا ترغب في زعزعة أركان السلم في أوروبا ، فقد قبلت رأى حليفها في الصلح ،

وأقبلت النمسا حينئذ تميز دعوة السلم تفادياً مما ينتج عن اقتراح فرنسا من الاضطراب والفوضى في بلادها ، فأعلنت بعد ترددتها الطويل رغبتها في الانضمام إلى الحلفاء ، وإذا رفضت الروسية قبول شروط الصلح التي تعرض عليها .

ولما كان استمرار الحرب يهدد روسيا بنكبات عظيمة ، فقد سارعت إلى الخضوع لرغبة خصومها ، وفي ٢٥ فبراير سنة ١٨٥٦ عقد مؤتمر الصلح في باريس ووافق على القواعد الآتية : (١) احترام سلامة أملاك تركيا واستقلالها ، (٢) قبول مبدأ تحكيم الدول في حالة وقوع خلاف بين تركيا وبين إحداها ، (٣) تتعهد تركيا بتحسين حالة المسيحيين العثمانيين بغير أن تتدخل أية دولة في شئونها الداخلية ، (٤) تغلق تركيا البوغازات في وجه المراكب الحربية غير العثمانية ، (٥) إعلان حياد البحر الأسود ، (٦) حرية الملاحة في نهر الطونة ، (٧) تعديل الحدود الروسية العثمانية على أن تعاد أفواه نهر الطونة إلى حيازة تركيا ، (٨) رفع الحماية الروسية عن ولايتي الأفلاق والبغدان ، وضمان الدول للامتيازات التي حصلت عليها هاتان الولايتان وكذلك الصرب من تركيا .

على أن هذه القواعد بأكملها قد تغيرت في الفترة التي تلت معاهدة باريس ، ومن ثم نشأ الرأي القائل بأن حرب القرم لم تأت بفائدة ، وأن جهود الحلفاء قد ذهبت عبثاً ، غير أن هذا زعم باطل . نعم إن الحرب أعطت تركيا فرصة لا نظير لها لتنظيم شؤونها فأضاعت تلك الفرصة . ولكنها أعطت شعوب البلقان زمناً كافياً لاشتداد ساعدها ، حتى إذا جاء الوقت المناسب انحلت المسألة الشرقية حلاً مرضياً على قاعدة احترام القوميات ، ولو كان الأمر قد ترك للروسيا ، لبسطت نفوذها على هذه الشعوب قبل تمام نضجها ولأضحت خطراً عظيماً يهدد أوروبا بأسرها .

على أن حرب القرم أثرت من جهة أخرى تأثيراً مباشراً في حل المسألة البلقانية فقد ضمنت الدول بمقتضى عهد الصلح كافة الامتيازات التي حصلت عليها الأفلاق والبغدان وكذلك الصرب من الأتراك . وبفضل تلك الضمانة تأيد مركزها الممتاز واكتسب صفة دولية استطاعت في ظلها التخلص تدريجياً من قيود التبعية لتركيا ، فضلاً عن أن تأييد هذه الامتيازات حرك آمال البلغار وأهل الجبل الأسود والبوسنة والهرسك وهى السبيل إلى تجدد الحركات الثورية التي انتهت باستقلال أكثر هذه الولايات ، كما تراه مفصلاً فيما يلي .

## ثانياً - نشأة دول البلقان

## (١) الصرب :

كان يقطن بلاد البلقان وقت أن غزاها الترك عدة شعوب مسيحية ، تختلف بعضها عن البعض الآخر في اللغة والزي والمعدات والأخلاق : الصربيون في الشمال الغربي ، والألبانيون في الغرب ، واليونانيون في الجنوب وفي الجزر وعلى بعض السواحل ، والبلغار في الوسط ، على جانبي جبال البلقان ، والرومانيون في شمال نهر الطونة . فلما تولى الترك الأمر فيهم لم يلجأوا لغير القوة في حكمهم ، ولم يعنوا بالوسائل السلمية التي تربطهم بالشعوب ، كما يفعل غيرهم في حكم الأمم الغربية عنهم ، فلما ضعفت قوة الأتراك ، وأشربت هذه الشعوب مبادئ القومية الحديثة ، انسلخت عن الدولة تدريجاً ، وكانت الصرب أول من سلك هذا الطريق . قام أهلها تحت زعامة « قره جورج » سنة ١٨٠٤ وقاتلوا الأتراك قتالاً عنيفاً ليضطروهم إلى دفع عادية الجنود الانكشارية ، والابقاء على امتيازاتهم المحلية ، غير أن الشقاق دب بينهم ، وتحلت روسيا عن معاونتهم ، فاسترد الأتراك سلطتهم ، واضطروا « قره جورج » إلى الفرار إلى الأراضي النمساوية ، على أن هذا الجهاد لم يلبث أن استؤنف بزعماء « ميلوش » ، وهو رجل لا يقل صلابة عن سلفه ، ويفوقه في أساليب السياسة ، فلم تحض سنتان حتى غدا سيداً مطلقاً في البلاد ، إلا أنه أفسد هذا النصر بقتله « قره جورج » فتولدت الضغائن بين الأسرتين وتطلعت صحائف التاريخ الصربي بآثار الجريمة زمناً طويلاً .

مع هذا اعترف السلطان بميلوش أميراً للصرب في سنة ١٨٣٠ ، وكانت البلاد حينئذ تنوق إلى الحكم الدستوري ، ولكن سليفة ميلوش الأوتوقراطية أبت عليه إلا معارضة هذه الرغبة العامة ، فلما اضطر أخيراً إلى إشراك الشعب معه في الحكم ، تخلى عن مركزه عام ١٨٣٩ ، وتولى الامارة بعده « إسكندر قره جرجوفيتش » بن قره جورج الزعيم الأول ، وكانت سياسته تتعارض مع سياسة روسيا التي كانت موضع إعجاب الصربيين ، ولذا أرغم على اعتزال مركزه عام ١٨٥٨ ، وأعيد ميلوش إلى سابق عهده بالزعامة ، ولكنه لم يلبث أن توفي ، فورث الزعامة من بعده ابنه ميخائيل ، وفي عهده تقدم الحكم الدستوري ،

ونظمت شؤون البلاد ، ووسعت دائرة استقلالها <sup>(١)</sup> . على أن هذا الأمير ما لبث أن قتل بيد خصم من مزاحيه ، خلفه ابنه ميلان ، وفي عهده سن دستور للبلاد عام ١٨٦٩ تأيد فيه مبدأ إشراك الشعب في الحكم ونظام المسئولية الوزارية ، وعلى يده أبرمت معاهدة برلين التي تقرر فيها استقلال الصرب استقلالاً تاماً عام ١٨٧٨ .

### (ب) رومانيا :

تتكوّن هذه المملكة من مقاطعتي الأنفاق والبغدان اللتين آتتا إلى سلطان العثمانيين في نهاية القرن الخامس عشر ، وبقيتا تتمتعان بالاستقلال الداخلي في ظل أسرائهما على أن يدفعا للباب العالي جزية سنوية . إلا أنه في سنة ١٧١٦ وضع حكم البلاد في يد أميرين يونانيين يوليها الباب العالي من لدنه ، وقد كانت الغاية الكبرى لهؤلاء الأمراء في الحكم ، جمع المال وإرهاق الرعايا ورشوة الكبراء من الموظفين العثمانيين ، حتى أصبح تبديل الأمراء أمراً عادياً تلقاه ما يمدونه من المطايا . وترى آثار هذا العهد ظاهرة في ضم مقاطعتين من ملحقات هاتين الولايتين إلى روسيا ألا وهما بكوفينا سنة ١٧٧٥ وبسرايا سنة ١٨١٢ ، كما ترى في الدسائس الأجنبية التي لم تنقطع من جانب روسيا خاصة ، لفصم العلاقات التي تربطها بتركيا ، بخطوة أولى في سبيل ضمهما إليها . على أن تدخل الدول في شؤون تركيا عام ١٨٥٤ باسم الدفاع عن مصالحها ونزع النفوذ الأجنبي منها ، أعاد سلطة العثمانيين إلى هاتين الولايتين ، إلا أن الامتيازات العديدة التي نالتها الولايتان من تركيا بضبط الروسيين ، وانبعثت الروح القومية في البلاد كما انبعثت في غيرها من ولايات أوروبا ، قوت الأمل في اتحاد الولايتين واستقلالهما ، وقد وجدا عضداً لتحقيق هذا الغرض في روسيا وفرنسا ، بينما عارضت إنجلترا وفرنسا في هذا الاتحاد حتى لا ينزع الأهالي إلى الاستقلال والخروج عن ملك العثمانيين . ولحسم هذه الأزمة وضعت الدول حلاً وسطاً ، فقررت عام ١٨٥٨ أن يكون لكل ولاية حاكم ينتخبه نواب الشعب ، ويوافق عليه السلطان ، وأن يكون لكل ولاية مجلس نيابي ، وأن يكون للولايتين لجنة منتخبة لوضع القوانين التي تمس الصالح العام . فلما بدأت الانتخابات أجمعت الولايتان على شخص واحد وهو « اسكندر

(١) في عام ١٨٦٢ اشتبك الجند الأتراك مع الأهالي في نزاع اضطر معه الباب العالي إلى هدم المحي العثماني في بلغراد ، وتحطيم بعض الحصون التركية ، ولكنه أجبر أخيراً على سحب جنوده نهائياً من صربيا عام ١٨٦٧ .

«كوزا» فكان هذا الانتخاب الخطوة الأولى في سبيل الاتحاد . والواقع أنه لم يمض عام ١٨٦١ حتى ضم المجلسان ، وسميت الإمارة الجديدة باسم روماننا وعاصمتها بخارست ، وقد وافق السلطان كما وافقت الدول على ما تم على أن يبق حق السلطان في الجزية والسيادة .

حينئذ أصلح كوزا حال روماننا فشيّد الجامعات ، وفصم علاقة الكنيسة الرومانية بالكنيسة الاغريقية ، وألغى نظام الاقطاع ، ومنح الزراع ملكية ما يزرعونه من الأراضي ، ولكنه أثار غضب الأشراف ورجال الدين باغتصابه أملاكهم ، كما أثار غضب العامة بفساد أخلاقه ، واحتقاره للمبادئ الدستورية ، وزعته إلى الحكم الفردي ، تحت ستار المظاهر البرلمانية . لذلك أجبر الأمير على النزول عن العرش عام ١٨٦٦ وأقيم مكانه شارل الأول من أسرة هوهنزرن ، وفي عهده تحولت روماننا من إمالة عثمانية شديدة الانحطاط إلى مملكة أوربية ذات بأس وقوة ، فقد نظمت الجيوش وأصلحت المالية وعززت المبادئ الدستورية وتحولت روماننا إلى حصن هام من حصون المدينة الأوربية .

### (ج) بلغاريا والبوسنة والمهرسك :

اتخذت الروح الوطنية التي دبت في بلغاريا شكلا دينيا غايته في بادئ الأمر انفصال كنيستها عن الكنيسة الاغريقية ، ولما كان العثمانيون قد اتخذوا مذ استبقظت الشعوب البلقانية مبدأ التفريق بين هذه الشعوب ، فقد ساعدوا على إنشاء كنيسة بلغارية قائمة بذاتها ، ومستقلة عما عداها ، إلا أن البلقاريين تحولوا سريعا من الفرض الديني إلى الفرض السياسي ، فأخذوا يقومون بالثورات في وجه العثمانيين ، معتمدين على معونة روسيا التي كانت لا تفتأ منذ معاهدة باريس تعمل لهدم ما بنته الدول . وقد انفسح المجال لتعزير سياستها بالانقلاب العظيم الذي نشأ تدريجا في السياسة الأوربية حيال تركيا ؛ فالتمسوا لوجهها شطر المشرق لتعوض من أملاك العثمانيين ما خسرت في ألمانيا سنة ١٨٦٦ ، بينما أخذت بريطانيا تتخلى تدريجا عن سياستها القديمة القائمة على احترام سلامة أملاك السلطان حين أظهرت التجارب صعوبة الإصلاح في تركيا ، وعجزها عن الدفاع عن المصالح البريطانية في أراضيها ، لا سيما بعد أن تحولت التجارة إلى طريق القناة المارة في الأراضي المصرية العثمانية .

تشجعت روسيا والأمم البلقانية حينئذ على المضي في مجهودها ضد العثمانيين ، ولذلك تحركت الثورة بادئ الأمر في البوسنة والمهرسك عام ١٨٧٥ ، فأسرعت الدول إلى مطالبة الباب العالي بتنفيذ عدة اصلاحات وضعها «أندرامى» وزير النمسا لاعادة السلم إلى نصابه ،

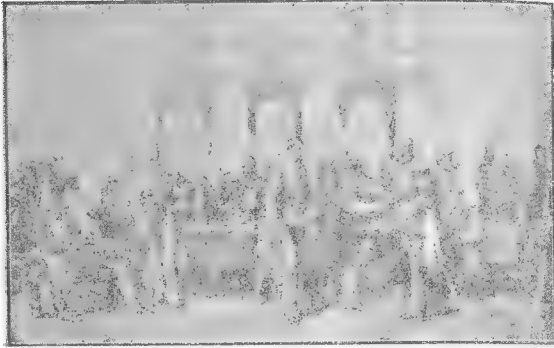
غير أن الثوار لم يرتضوا هذه التسوية وصمموا على إعادة الكرة ، وقد كانت الظروف كلها في مصلحتهم ، ففي هذا الوقت ، بدأت أعمال حزب تركيا الفتاة التي أدت إلى خلع السلطان عبد العزيز في ٣٠ يولييه سنة ١٨٧٦ ، ثم قتله بعد ذلك ، وقيام مراد الخامس ، وخلعه في ٣١ أغسطس ، ثم ارتقاء السلطان عبد الحميد العرش ، فانهز الثوار هذه الفرص وأعلنوا من جديد الحرب على تركيا ، وقد شاركهم البلغاريون فالصربيون وسكان الجبل الأسود ، فتحولت الحرب إلى مذابح دموية عظيمة بين العثمانيين والثوار ، مما أحفظ روسيا التي صممت على منازلة العثمانيين ، والانتصار للشعوب البلقانية .

لذلك عمدت الدول إلى حسم النزاع في مؤتمر عقد لذلك الغرض سنة ١٨٧٧ ، إلا أن الأتراك تمسكوا بمبدأ عدم التدخل في شؤونهم ، ارتكباناً على مساعدة إنجلترا إذا أضفت المسألة إلى حرب ، غير أن ذلك لم يكن ، لأن دزرائيلي « لورد بيكنزفيلد » رئيس الحكومة الانجليزية وقتئذ ، لم يجرؤ على مساعدة العثمانيين بعد أن شاع خبر المذابح الأخيرة ، وبعد أن حمل غلادستون رئيس الأحرار حملته الشهيرة على الأتراك الذين ارتكبوا هذه الجرائم .

لذلك أعلنت روسيا الحرب على تركيا في أبريل سنة ١٨٧٧ ، وانضمت رومانيا إليها واقتفت الصرب والجبل الأسود أثرها ، فحبر الحلفاء نهر الطونة ، وحاصروا حصن « بلقنا » فدافع عنه قائده البطل عثمان باشا دفاعاً مشهوداً لمدة خمسة أشهر ، كان فيها الجيش الروسي يقوم عبثاً بالكرة بعد الكرة ، فلما سقط الحصن في أيديهم ، توغل الحلفاء في الزحف حتى اقتربوا من القسطنطينية في يناير سنة ١٨٧٨ ، وحينئذ طلب السلطان الصلح ، وأوعزت إنجلترا إلى أسطولها بالدخول في البوغازات تهديداً للروسين إذا هم لم يكفوا عن الهجوم على الأستانة ، ولذلك أسرعوا إلى عقد معاهدة سان استافانو « مارس سنة ١٨٧٨ » وبها تقرر أن تنال رومانيا والصرب والجبل الأسود استقلالها ، وأن تمنح البوسنة والهرسك وبلغاريا استقلالاً إدارياً ، على أن تمتد حدود هذه الأخيرة من البحر الأسود إلى بحر إيجه وتشمل إقليم الرومل ومقدونيا ، علاوة على بلادها الأصلية ، وأن تأخذ روسيا باطوم وأرزن وقارص مؤتمر برلين :

غير أن أغلب ممالك البلقان عارضت في هذا التقسيم الذي كان من شأنه أن يجعل الشعوب السلافية تتفوق تفوقاً عظيماً في البلقان ، كما أن الدول العظمى خشيت اشتداد نفوذ روسيا وازدياد الخطر على تركيا بعد أن تركت من غير حدود قوية تحميها ، لذلك ألححت بعرض

## مؤتمر برلين



تيودوري باشا شوالوف إسمارك أندراسي بيكرفيلد جرتساكوف  
المعاهدة على مؤتمر يعقد في برلين ، وقد اجتمع ذلك المؤتمر برئاسة إسمارك سنة ١٨٧٨  
وقرر ما يأتي :

( ١ ) تبقى معاهدة باريس ( سنة ١٨٥٦ ) نافذة فيما يختص بدولية البوغازات ونهر  
الطونة ، وقبول مبدأ التحكيم قبل اللجوء إلى القوة ، وكذلك مبدأ احترام استقلال وسلامة  
تركيا ، وتمتعها بكل امتيازات القانون الأوروبي العام التي يتمتع بها سواها<sup>(١)</sup> .

( ٢ ) الموافقة على استقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود .

( ٣ ) إرجاع مقدونيا إلى سلطة تركيا .

( ٤ ) جعل بلغاريا الحقيقية إمارة مستقلة استقلالاً داخلياً تدفع الجزية للسلطان ، أما  
الروملي الشرق وهو الجزء الجنوبي من بلغاريا ، فيحكمه وال مسيحي يوافق السلطان  
على تعيينه .

(١) يلاحظ أن هذا القرار لم ينص على حياض البحر الأسود لأن روسيا أسرع إن الأزمة  
الأوروبية عام ١٨٧٠ وأعلنت عدم تقييدها بهذا النص ، وقد وافقت الدول على ذلك في مؤتمر عقد بلندرا  
في فبراير عام ١٨٧١ .

( ٥ ) تتولى النمسا إدارة البوسنة والهرسك ، وتمسك جنودها في سنجق نوفي بازار ، وتسترد روسيا من رومانيا مقاطعة بسارابيا التي أخذت منها في معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ، وذلك مقابل إعطائها دو بروج ، وكذلك تأخذ قارص وباطوم ، أما إنجلترا فقد تمهدت للأترك بأن تحتفظ لهم بممتلكاتهم في آسيا ، على أن تأخذ لنفسها جزيرة قبرص ، وأخيراً وعدت الدول اليونان بالاستيلاء على تساليا وأيروس وقد تم ذلك سنة ١٨٨١ وبذا خسرت الدولة العثمانية في هذه الحرب خسارة كبرى .

## الفصل الرابع

### نهضة تركيا

تحطمت عروش الملكية المطلقة في أنحاء أوروبا في القرن التاسع عشر ، وأخذت الأمم تودع عهد الظالم والفقوى ، وتستقبل عهداً جديداً حافلاً بالسعادة والرخاء ، إلا أن الأمبراطورية العثمانية بقيت تتدهور تدهوراً هائلاً سريعاً كما رأينا ، فتولد القلق والدعوى والخلج بين طبقات الأمة ، وتوطدت المزائم على اقتفاء أثر الأمم الأخرى في سبيل الإصلاح ، حتى تبعث البلاد بمشاً جديداً ، وتسترد مكانتها بين أمم الأرض .

### كيف بدأت النهضة :

ففي عهد السلطان محمود الثانى وابنه عبد المجيد ١٨٣٩ - ١٨٦١ ظهرت حاجة ملحة إلى إصلاح الأمبراطورية إصلاحاً جوهرياً يعالج ماعائته البلاد من الثورات العنيفة والمزائم المتتالية ، وقد بدأ محمود الثانى أهم هذه الإصلاحات وأكثرها ضرورة للدولة وهو إصلاح الجيش الذى حاوله عبثاً أسلافه من السلاطين ، ولكن هذا الإصلاح ما كان يهتم بغير القضاء على الجنود الانكشارية الذين ناهضوا الإصلاح طويلاً ، ولم يترددوا في مناهضته والانتفاض عليه حينما علموا ماعترمه السلطان المصلح ، فسارع محمود إلى تسليح أهل الأسنانه ومحاصرة الثوار في حصونهم حتى قتل منهم نحو ٢٠٠٠٠ ( يونيه سنة ١٨٣٦ ) ولم يلبث أن أحل



علمهم جيوشاً حديثة تولى تنظيمها واعدادها بعثات أجنبية وضباط تخرجوا في مدرسة حربية خاصة في الأستانة .

وفي عهد السلطان عبد المجيد تم إصلاح الجيش بإنشاء نوع من التجنيد الاجبارى سنة ١٨٤٣ وتقسيم الجيش إلى فرق الخط الأول - جيوش النظام - والفرق الاحتياطية جيوش الرديف ، كما أن أحد الوزراء - رشيد باشا - الذى استمد مبادئ الإصلاح الأوروبى مدة إقامته في إنجلترا وفرنسا وضع مشروعا لإصلاح عام أطلق عليه اسم « التنظيمات » نوفمبر سنة ١٨٣٩ وأتم ما جاء في هذا المشروع الفاء مبدأ التفريق بين عنصرى الأمة من مسلمين ومسيحيين ، وإعلان مبدأ المساواة بين جميع رعايا السلطان أمام المحاكم وفيما يتعلق بالضرائب وقد صدرت عدة قرارات لتنفيذ هذا المشروع ، ولكن هذه الإصلاحات تصادمت مع رغبات الموظفين الذين كانت تلامهم الفوضى كل الملاممة ، كما تصادمت مع روح المحافظة على القديم ، ومن ثم تجددت الثورات ، وتجدد التدخل الأوروبى ، والاتفاص من أطراف الامبراطورية .

ولما تولى السلطان عبد العزيز الحكم سنة ١٨٦١ كانت الدول قد ظفرت لتركيا في معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ بفرصة ثمينة للأحياء والانتماش إذا ما استطاعت أن تصلح قوانينها وإدارتها ، وقد حاول السلطان أن ينفذ بإخلاص تام مشيئة الدول فعمل على إدخال مبادئ المدنية الحديثة في إدارته ، وإصلاح المرافق العامة ، وتحسين المواصلات واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وإنشاء نظام مدنى للتعليم ، وإنشاء محكمة عليا تتألف من عناصر متساوية من مسلمين ومسيحيين ، بل وتوج هذه الإصلاحات بإنشاء مجلس أعلى للدولة برئاسة مدحت باشا المعروف عمارة الأخلاق وبعد النظر .

غير أن هذه الإصلاحات كانت تتطلب عزمًا ثابتًا وشكيمة قوية للتغلب على المعارضين والمحافظين من العثمانيين ، ولكن السلطان استنزف موارد الدولة لأشباع مطامعه الخاصة ، فاضطربت شؤون البلاد وتجددت عوامل الثورة والتخريب وانتقضت الولايات على حكامها ، وعادت الدولة مطمعا للطامعين ، حتى إذا كان عهد السلطان عبد الحميد الثانى ، تألف حزب تركيا الفتاة بزعامة مدحت باشا ، وانزع منه عهداً بتأسيس مجلس نيابى يسهل على مصالح الأمة ، ويقضى على جرائم الفوضى والفساد التى شلت حركة الرقى في البلاد ، وأعجزتها عن الأخذ بأسباب الرقى والإصلاح .

غير أن عبد الحميد كان ثابت الاعتقاد في الحكم المطلق ، فأخذ يعمل على مناوأة المجهود الوطني ، والقضاء على مدحت « ذلك المجرم الذى أضل الناس وساقهم في طريق النغواة » ! وما كادت روسيا تعبر نهر البروث سنة ١٨٧٨ ، حتى توجهت البلاد بكلياتها إلى أشد صراع عرف في تاريخها ، فأسرع عبد الحميد إلى حل البرلمان ، ونفى مدحت باشا ، وشتت أنصاره ، وأغلق أبواب « طوله بانجه » التى كان يجتمع فيها النواب ، وظلت منقطة إلى اليوم الذى أعيد فيه الدستور سنة ١٩٠٨ ، حين « فتحت من تلقاء نفسها » كما يقول الأتراك المتحمسون .

### سياسة عبد الحميد :

وقد كانت هذه الفترة الطويلة حافلة بأنواع الضغط الميت والاضطهاد القاتل الذى قلما رآه العالم ، فقد كان السلطان في جزع دائم من الحث بعهد ، فتذرع بالقسوة والاضطهاد ليزيل شبح المخاوف عن نفسه ، وملأ الحكومة بأشخاص لا خلاق لهم ، ولا مبدأ ولا عهد ، بل ولا دين ، ضالهم الوحيدة الأتراء وجمع المال بأى طريق كان . « هذا هو العهد ( كما قال أحد الأتراك ) الذى كان فيه المال والثروة غرض الحياة الأعلى ، وما كان ذلك الغرض يستدعى سوى أن يتبرأ الانسان من قومه ، ويتجرد من شخصيته ، ويضحى ابنه وأمه وأخته وأصحابه وزمته ، وكل العواطف الوطنية والمبادئ البشرية » ! ولكي تبقى تركيا في عزلة عن العالم وتقليباته ، حرم السلطان على الناس السفر إلى الخارج ، وشدد الرقابة على الصحف والمطبوعات ، وأقام على حياة الأفراد عيوناً ورقباء ، ونزع حرمة المنازل ، حتى غدت الحياة حلاًماً هائلاً عظيماً لا يحتمل . فلما أرغم السلطان سنة ١٩٠٨ على رد الدستور ، أجاب بأن « تلك هى الأمنية التى كان يعمل لها طول حياته » ! والواقع أنه لولا البؤس الذى خلفه بين رعاياه ، وكأس المذلة التى أدارها على كل طبقة وجنس ، لما اتخذت الحركة حينئذ تلك القوة الدافعة التى جرفت كل شئ أمامها .

### السلطان والدول :

حاول السلطان خلال هذه الفترة إنقاذ البلاد ، كما حاول مدحت من قبل ، غير أنه أبى الاعتماد على مجهود الأمة الوطنى ، وانصرف إلى تكوين جامعة إسلامية كبرى . إلا أن عملاً واسع النطاق كهذا ، كان يقتضى تنظيماً لا قبل له به ، فعاد إلى سياسة التهديد والاستعطاف ،

سياسة الاحتجاج يعقبها الخضوع والاستسلام ، كما فعل مع إنجلترا في شأن احتلال مصر سنة ١٨٨٢ ، ومع روسيا في مسألة ضم الروملى الشرقى إلى بلغاريا سنة ١٨٨٥ ، ومع الدول جميعاً في مسألة المراقبة المالية على تركيا سنة ١٨٩٠ ، والمراقبة الادارية على مقدونيا سنة ١٩٠٣ مما جرح قلب كل وطنى تركى ، وأظهر العثمانيين في مظهر الشعب الساقط القاصر ، الذى لا قدرة له على إدارة شؤونه ، ولا درء الأذى والاهانة عن نفسه .

على أن الدولتين اللتين انتدبتا للمراقبة ، وهما روسيا والنمسا ، ما كانتا ترغبان حقيقة في تعمير البلاد التركية كما كانتا تدعيان ، بل جعلتا تيدران بذور الفوضى والشقاق من جديد ، حتى ترغما باق الدول على الرضى بتقسيم تركيا والتخلص من مشاكلها . ولكن إنجلترا أصرّت على الاكتفاء بتشديد المراقبة على شؤون الدولة سنة ١٩٠٥ ، اجتناباً لأزمه أوربية كبرى ، فعولت النمسا على أن تعمل بانفراد منذ ذلك الحين ، وأخذت تستخدم سلطانها باعتبارها عضواً في المراقبة الثنائية ، لبسط نفوذها على كل الأراضى التى تصلها يبحر الأرخبيل ، وقد حصلت فعلاً على امتياز سكة حديدية تمر بنوفى بازار ، فافتتح باب المسألة الشرقية فجأة على مصراعيه ، واقتربت روسيا من إنجلترا ، والنمسا من ألمانيا ، وأصبحت حياة تركيا في الميزان .

حينئذ فوجئ العالم بأخبار ثورة واسعة النطاق ( يولييه ١٩٠٨ ) بهزت الأبصار وقطعت على ذوى المطامع حبل الأمانى والأمال .

### جمعية الاتحاد والترقى :

ذلك أنه حين أوقف عمل الدستور سنة ١٨٧٨ تفرق أشياعه وأنصاره في أوروبا ، ثم أخذ هؤلاء المهاجرون يقتربون بعضهم من البعض الآخر ، إلى أن أتيحت لهم فرصة الاجتماع سنة ١٨٩١ في جنيف ، فوضعوا نواة الجمعية التى سميت فيما بعد « بجمعية الاتحاد والترقى » . ولما جاءت الآتباء بتدخل الدول في شؤون تركيا ، تأكدوا اقتراب خطر داهم على الوطن ، فقرّر في مؤتمر حافل عقد بياريس في ديسمبر سنة ١٩٠٧ وجوب ابتداء العمل لقلب الحكومة التى جلبت على البلاد نكبات لا حد لها ، وتقرّر أن تكون مقدونيا مركز الحركة ، لبعدها عن عيون الأستانة ، ولاشتداد الضنك فيها على الأهالى والجنود معاً .

## ثورة سنة ١٩٠٨ :

ولم يمض إلا القليل حتى أخذ أعضاء الجمعية ينشرون الدعوة سرّاً بين رجال الجيش ، فانضم أغلبهم إليها ، ثم حدد يوم ٣ يوليه سنة ١٩٠٨ لاعلان الثورة على يد أركان الحركة ، أمثال نيازى بك وأنور بك وصلاح بك ، أولئك « الفدائيون » الذين حملوا أرواحهم فى أيديهم ، وخرجوا إلى البلاد لهدم كيان الظلم ومحو آثاره ، فانزعج القصر السلطانى ، وأمر شريف شا بأن يسير من متروفترا ، ويسحق الثورة فى مهدها ، ولكن هذا القائد بوغت فى الطريق وشئت شمل جنوده ، فأرسلت على الأثر حملة جديدة من الأناضول بغير نتيجة تذكر ، فقد سقطت فى الأسبوع الثالث من يوليه موناستير وسلاينيك وكوسوفا فى يد الثائرين ، وانضم رجال الفيالقين الثانى والثالث وجنود الأناضول إلى الحركة .

## فوز الثورة :

حينئذ أُنذرت الحكومة الحميدية بالزحف على العاصمة إن لم يُعلن الدستور ، فأسقط فى يد السلطان ، وقرر قبول مطالب الأمة بلا تردد . وهكذا سقطت حكومة الظلم كما يسقط بيت من ورق ، فأفاق الناس كأنما كانوا فى حلم مروّع ، وأطلقوا العنان للسرة والابتهاج الوطنى العظيم . وقد قوبل نأج نجاح الثورة على ذلك الوجه — أى دون إراقة كثير من الدماء — بالاعجاب العظيم فى أنحاء العالم ، ولكن الدول ذات المطامع أخذت تحسب ألف حساب للنهضة المنتظرة على يد الأتراك الشبان .

## الدول وتركيا الدستورية :

ما كاد الاتحاديون يبدأون بتنظيم الحكومة حتى هبت العاصفة الدولية ، فان دول أوربا التى كانت تترقب الفرص لتمزيق أوصال السلطنة العثمانية ، هالها أن تستجمع الدولة قوتها وتتأهب لرد كيد الطامعين فيها ، فصجلت بالعمل قبل أن يتم ذلك التأهب ، فبلغاريا أعلنت استقلالها ، والنمسا قررت ضم البوسنة والهرسك إليها ، وكريت أعلنت انضمامها إلى اليونان . فلم يمض خريف سنة ١٩٠٨ إلا وقد فقدت تركيا جزءاً عظيماً من أملاكها ؛ وهكذا أخشى الاتحاديون فى مأزق حرج ، فقد كان أساس دعوتهم ضد العهد القديم إنقاذ الامبراطورية من الخطر ، فلما انتزعت أملاك عثمانية فى فاتحة عهدهم ، ضعف نفوذهم وتشجعت العناصر

الرجعية على القيام في وجههم ، فحاربهم الاتحاديون بشدة وصرامة ، وعزلوا سلطانهم ، وولوا مكانه أخاه الأمير محمد رشاد باسم السلطان محمد الخامس ، ففتنوا في النهاية دعائم الحكم الجديد ، إلا أنهم لم يقووا مع ذلك على خوض غمار حرب طاحنة لاسترجاع ما فقدوا ، فاعترفوا بعد قليل بالتغيرات التي حدثت .

### الحرب الإيطالية :

ولما كان هذا الاعتراف قد مرق معاهدة برلين ، فقد رأت الدول نفسها في حل من تنفيذ رغباتها حيال تركيا ، وكانت إيطاليا أسبقهن إلى العمل ، ففي ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١١ أثرت جنودها على سواحل طرابلس الغرب ، وبدأت أعمالها الحربية للاستيلاء على هذه الولاية بحجة عدم استتباب الأمن فيها ، فنازلها العرب والأتراك منازلة غدت مضرب الأمثال في الشجاعة وقوة البأس والثبات ، ولكنهم أرغموا في النهاية على النزول عن هذه الولاية في معاهدة لوزان سنة ١٩١٢ ، لأنهم كانوا على أبواب حرب جديدة تنذر بتمزيق سلطنة آل عثمان .

### الحرب البلقانية ( الحلف المقدس ) :

هالت دول البلقان كما هالت غيرها نهضة تركيا ، فتناست الأحقاد وضغائن القرون الطويلة ، وألفت حلفاً « مقدساً » لتحرير قومها من رقة العثمانيين ، وما جاء خريف عام ١٩١٢ حتى كان البلقان بأسره شعله من نار .

فوجيء العثمانيون بالحرب ولما يكتمل تنظيم جيوشهم بعد ، فكانت الهزيمة ساحقة في كل ميادين القتال — عدا خط شطلجة على أبواب القسطنطينية ذاتها . ففي الميدان الغربي هزم الأتراك في كومانوف في ٢٣ أكتوبر ، واستولى الصربيون على أسكوب وموناستير ، بينما كانت جنود الجبل الأسود ، تمزحها جنود الصرب ، قد زحفت على سنجق نوفي بازار ومنها إلى ألبانيا فسقطت دورازو في نوفمبر .

أما في تراقيا حيث كانت قوات العثمانيين الكبرى محتشدة تمزحها قلاع قرق كليسة وأدرنه ولولو برغاس ، فقد زحف البلغار من الشمال والغرب على أدرنه وقرق كليسة ، ثم طوفوا أدرنه وأخذوا قرق كليسة عنوة في ٢٤ أكتوبر ، فارتد الأتراك إلى لولو برغاس ، حيث ناضلوا خمسة أيام متوالية ثم انسحبوا إلى خطوط شطلجه .

أما في الميدان الثالث — ميدان اليونان — فقد كانت الهزيمة تامة أيضاً ، فان اليونانيين انضموا إلى جنود الصرب ، وطوقوا يانينا ، واستولوا على سالونيك في نوفمبر بينما كانت الأسطول اليوناني يستولى على جزر الأرخبيل الواحدة بعد الأخرى ، وفي فبراير سنة ١٩١٣ سقطت أدرنة ويانينا بعد دفاع مجيد . حينئذ قرر المؤتمر المنعقد في لوندرة لتسوية النزاع القائم في البلقان أن تنزل تركيا عن الأراضي الواقعة غرب الخط الممتد من ميديا على البحر الأسود ، إلى إينوس على بحر إيجة — بالرغم من تصريح إنجلترا في أول الحرب بأنها لن تسمح بتغيير خريطة البلقان لتوقعها إذ ذاك انتصار الأتراك .

### الشقاق بين المتحالفين :

غير أن فوز الحلفاء أكثر مما كانوا يأملون ، أوقع الخلف بينهم على تقسيم الأملاك التي أرادت عنها العثمانيون ، ولما اتسعت مسافة هذا الخلف انقضت بلغاريا على حليفاتها ، فقامت رومانيا ضدها وأزالت الهزيمة بجنودها ، واستجمع العثمانيون قواهم في تلك الأثناء ، واسترجعوا أراضيهم في شرق ووسط تراقيا بما فيها أدرنة ، بقيادة أنور بك ، فخلص هذا الانتصار شرف العثمانيين المثلوم ، كما خلصته استماتهم في الدفاع عن خطوط شطلجة من قبل .

### عقد الصلح :

وفي مهادنة بوخارست ( ١٠ أغسطس سنة ١٩١٣ ) استولت تركيا على شمال ووسط مقدونيا ، فأصبحت حدودها متاخمة لحدود اليونان . ثم تقرر أن تكون ألبانيا مملكة مستقلة حتى لا تصل الصرب إلى البحر الأدرياتي . وأما بلغاريا فلم تستول إلا على جزء صغير من مقدونيا بما فيه ميناء دده أغاج ولاجوس على بحر إيجة ، وتخلت عن شرق تراقيا ووسطها لتركيا ، كما تخلت عن سلسيريا في دوبروجا إلى رومانيا ، فكانت بذلك أقل ممالك البلقان حظاً . أما اليونان فقد وصلت حدودها شمالاً إلى نهاية أبيروس ، وشرقاً إلى تراقيا بما فيها سلانيك وقوله .

### تركيا بعد حرب البلقان :

على أن انحلال العثمانيين في هذه الحرب ، أضاف إلى صفهم أعظم قوة حرية في أوربا ألا وهي ألمانيا ، فان نفوذ الألمان كان قد ظهر في تركيا منذ سنة ١٨٨٨ ، واشتد هذا



التفوذ في سنة ١٨٩٩ على أثر منح الألمانين امتياز سكة حديد بغداد ، فلما تطورت الحوادث في البلقان بعد سنة ١٩٠٣ ، أصبحت المصالح الألمانية في خطر ، وكانت هزيمة الأتراك في حرب البلقان واتساع أملاك الصرب أكبر ما ينذر باشتداد هذا الخطر ، لذلك وقف الألمان والنمساويون منذ ذلك الحين في صف تركيا لأن سلامة مصالحهم أصبحت مرتبطة بسلامتها ، كما أن الأتراك قرروا أن ينضموا إلى دولتي الوسط لأن احتلال الانجليز لمصر ، ومطامع فرنسا في سوريا ، والروسيا في القسطنطينية ، جعل مصالحهم مطابقة تماماً لمصالحهما .

### تركيا والحرب العظمى :

إلا أن دخول تركيا الحرب في صف ألمانيا والنمسا عا عليها بالنكبات الكبار — كما يرى بالتفصيل في الفصل الخاص بالحرب العظمى — فقد مزقت أوصالها وأرغمت على توقيع معاهدة سيفر (١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠) وبمقتضاها أكرهت على الاعتراف بالحماية الانجليزية على مصر ، وبالانتداب الانجليزي في العراق وفلسطين ، وبالانتداب الفرنسي في سوريا ، وبضم تراقيا وجزء من غرب الأناضول إلى اليونان ، وبالحجاز مملكة مستقلة تحت حكم الشريف حسين ، وكذلك بتقسيم الأناضول إلى مناطق نفوذ بين الحلفاء ، وبوضع البوسفور والدردينيل تحت رقابة الدول . وكانت نية الدول قد انصرفت إلى إخراج الأتراك من استانبول أيضاً لولا تعذر الاتفاق على تسليمها لاحدى الدول — اللهم إلا أمريكا وهذه رفضت تلك الهبة !

### حرب الاستقلال :

أرغمت الحكومة التركية على توقيع تلك المعاهدة بحكم القوة واحتلال الحلفاء لاستانبول ، إلا أن أبناء تركيا الفتاة رفضوا الاعتراف بما تم الاتفاق عليه ، وجمعوا مؤتمراً وطنياً في أنقره بدلا من المجلس الذي عطله الحلفاء في استانبول ، وتعاهدوا على تخليص أرض الوطن بحد الحسام ، وأقاموا من بينهم حكومة وطنية (سنة ١٩٢٠) أستدوا رئاستها إلى جندي كبير هو القائد مصطفى كمال ، وجعلوا يعملون لاسترداد قواهم الحربية الممزقة حتى إذا ما أتموا استعدادهم ، شرعوا يزحفون إلى غربي الأناضول ليقايف تيار الجيوش اليونانية التي كانت قد أخذت تندفق بتشجيع الحلفاء لتنفيذ شروط المعاهدة ، ولم يلبث الأتراك أن انقلبوا من الدفاع إلى الهجوم (بعد معركة سقاريا) فاشتدت عزيمته الأتراك الوطنيين ، لاسيما بعد أن



أخذت حكومتهم تكتسب صفة دولية باعتراف الدول الأخرى بها ، إذ عقدت معهم حكومة السوفييت الروسية معاهدة كما أبرمت معهم فرنسا اتفاقاً بشأن الحدود السورية في أكتوبر سنة ١٩٢١ . ولم يأت خريف عام ١٩٢٢ حتى كان الجيش اليوناني قد دحر ومنزق شر ممزق ، وأخذت فلوله تولى الأبادر مسرعة نحو الشاطئ ، وبذلك تم جلاء اليونانيين عن الأناضول . وإذ ذاك اضطر الحلفاء إلى إعادة النظر في معاهدة سيفر ، فدعوا حكومة مصطفى كمال إلى إرسال مندوبيها إلى مؤتمر عقد في لوزان ، وفي المعاهدة الجديدة ( معاهدة لوزان يولييه ١٩٢٣ ) ، استرد الأتراك كل الأناضول وتراقيا ، وانجلى الحلفاء عن الآستانة ونزلوا عن جزء عظيم من الترامية الحربية ، كما نزلوا عن كل ما كان لهم من الامتيازات في تركيا .

### تركيا الجمهورية :

وفي أكتوبر سنة ١٩٢٣ أعلنت حكومة أنقرة زوال السلطنة وقيام الجمهورية ، وانتخبت الغازي مصطفى كمال رئيساً لها ، واضطر السلطان المخلوع إلى الفرار على ظهر مركب انجليزية ، وعلى أثر ذلك انتخب أحد أمراء الأسرة السلطانية المخلوعة ( الأمير عبد المجيد ) خليفة للمسلمين ، ولكن الحكومة الجمهورية لم تلبث أن أعلنت زوال الخلافة خوفاً من الدسائس ضد الحكم الجمهوري ، وقبض مصطفى كمال على ناصية الحكم بيد من حديد ، وأخذ يضرب معارضيه بلا هوادة ، كما شرع في إدخال إصلاحات عدة إلى بلاده ، فأقام المصانع والشركات والمصارف الوطنية ، وفرض استعمال اللغة التركية في كافة المعاملات ، وأنشأ الطرق والجسور وربط أطراف الأناضول بالطرق الحديدية ، فنشطت الحياة القومية في كافة مظاهرها ، ودخلت روح التجديد في كل شيء ، حتى فيما يتعلق بالمادات والتقاليد الموروثة ، فأقفلت التكايا وصودرت الأملاك المحبوسة عليها ، كما صودرت أملاك الأسرة السلطانية ، وأرغم الأهالي على إبدال الطربوش بالقبعة والملابس الأفرنجية ، كما اقتبست القوانين الغربية حتى ما كان منها متعلقاً بالمعاملات والأحوال الشرعية ( كالزواج والميراث الخ ) . وبالجلة سار الأتراك — أو حكومتهم — شوطاً بعيداً في سبيل خلع المظاهر الشرقية القديمة ببلادهم ، على أمل أن يتبع هذا التغيير انقلاب نفساني يجعلهم يقفون على قدم الساواة مع الغربيين في كل شيء ، حتى في المظهر ؛ ومن أكبر مظاهر الانقلاب الجديد أن استبدلت بحروف العربية بالحروف اللاتينية في الكتابة ، وحرم استعمال الكتابة العربية بتاتاً ،

وكذلك ترجم القرآن إلى اللغة التركية ، وكتب بالأحرف الجديدة تبعاً لذلك ، ومنعت تلاوته في الصلاة وفي المساجد باللغة العربية . ولقد كان من أثر هذه الانقلابات العنيفة المتوالية التي أصابت الشعب في صميم تقاليده ومعتقداته ، أن ظهرت في فترات مختلفة حركات احتجاج ومعارضة ، إلا أنها كانت تخمد بشدة وصرامة مما لا يدع سبيلاً إلى معرفة مقدار تغلغل هذا الانقلاب في النفوس ، ومبلغ استساغة الشعب له ، وهو ما يسوف يكشفه المستقبل .

---

# الباب الثامن

## النهضة الاقتصادية والفكرية

### الفصل الأول

#### الانقلاب الصناعى

##### التقدم الصناعى فى إنجلترا :

كانت الصناعة فى بادئ الأمر عاملاً ثانوياً فى حياة الأمم الاقتصادية ، وكانت تعتمد على الأيدى فى منازل المزارعين ، ولا تباع المصنوعات إلا لأهل القرى المجاورة ، ثم أخذ المزارعون يؤدون العمل فى منازلهم لحساب التجار مقابل أجر معين . وتدرجت الحالة فى أوائل القرن الثامن عشر ، حين أخذ العمال يجتمعون فى مكان واحد ، نظير أجر يتقاضونه ، ويتولى صاحب المصنع تصريف ما ينتجونه . وفى أواخر هذا القرن بدأت المخترعات تظهر تدريجاً ، فتغيرت طريقة العمل ونظامه كما سنرى بعد :

##### ظهور المخترعات :

فى سنة ١٧٦٤ ظهر الجهاز الذى اخترعه « هرجريفز » ، وبه استطاع النزل أن يدير عدة أنوال فى وقت واحد ، ثم جاء اختراع « أركريت » الذى جعل النزل دقيقاً ومتيناً مع استخدام قوة الماء فى إدارته ، وأخيراً جمع « كرمبتن » بين الاختراعين المتقدمين ، وهكذا اجتمعت سرعة العمل إلى دقة الصناعة ومتانتها ، وأقيمت مصانع عدة على هذا الطراز قريباً من مجارى المياه العديدة فى يوركشير ولانكشير .

أما النسيج ، فقد بقى على حاله الأولى من التأخر إلى أن ظهر اختراع « كارتريت » سنة ١٧٩١ فضاعف عمل النساجين ، لاسيما وقد استخدمت قوة المياه فى الإدارة أيضاً . فعاد التوازن إلى النزل والنسيج ، وجنت البلاد من وراء ذلك فائدة عظيمة . وقد تلت هذه

المخترعات مخترعات أخرى عديدة ترمي إلى استخدام الآلات في كل ما كان يعمل باليد ، نذكر منها اختراع بل (Bell) لطبع رسوم الأقمشة ، فزاد بذلك مقدار إنتاج المنسوجات زيادة محسوسة مع نقص متناسب في أثمانها .

### استخدام البخار :

على أن صناعة المنسوجات لم تصل إلى درجة كبيرة من الرق إلا بعد استخدام قوة البخار في إدارة الآلات ، ومن الخطأ أن يعتبر « وات » أول مخترع لها ، فإن عمله يقتصر على تحسين مخترعات من تقدمه أمثال « نيوكومن » و « سيمتون » حتى أصبحت الآلات البخارية سهلة العمل قليلة النفقات ؛ ولقد بدى باستعمال البخار في صناعة القطن في أواخر القرن الثامن عشر ، ثم استخدم بعد ذلك في صناعة الصوف فالتيل الخ .



وات

### الآلات :

وقد كان من شأن هذا الاختراع ترقية صناعة التعدين ، لما يتطلبه من الآلات التي تستطيع المقاومة زمنًا طويلاً ، فاستخدم الفحم لصهر الحديد والصلب في مراحل أعدت لهذا الغرض ، ثم اخترع « بسمر » طريقة لتحويل الحديد إلى صلب بنفقات قليلة ، فازدادت كمية الصلب وقلت أثمانه ، مما وفر على أصحاب المصانع مالاً كثيراً ، وتتابعت

بعد ذلك اخترعت في هذه الصناعة ، كما تابعت في صناعة المنسوجات فتضاعفت ثروة البلاد من جراء ذلك .

### الفحم :

ولا شك أن تقدم صناعة الحديد كان يستدعى ابتكار طرق جديدة لاستخراج الفحم اللازم لصهره وإدارة الآلات المصنوعة منه ، وقد ابتكرت عدة طرق في مدة وجيزة ازداد بها مقدار ما يستخرج من الفحم في منتصف القرن التاسع عشر إلى خمسة أضعاف ما كان عليه في أوائل القرن ، واطردت الزيادة حتى بلغت عشرين ضعفاً في نهاية القرن .

على أن تأثير البخار لم يتناول الصناعات المتقدمة بحسب ، بل تعداها إلى كل صناعة أخرى تقريباً . فهناك صناعة الطباعة والورق التي نشطت الحركة الفكرية نشاطاً مدهشاً ، وصناعة الغاز ، والمواد الملونة ، والمواد الكيماوية والعطرية ، وصناعة السكر والكبريت ، وغيرها مما يقترن بالحياة اليومية ، فكلها تأثرت بوسائل الصناعة الجديدة فضلاً عن تأثر المواصلات للدرجة عظمى كما سنبينه في موضعه .

### تنظيم الصناعة :

لعل أهم مامتاز به الانقلاب الصناعي الحديث استخدام الآلات تدريجياً في كل ما كانت تؤديه الأيدي بحيث استدعى الأمر إنشاء مصانع ضخمة مكان المصانع الصغرى حتى تتوافر مزايا الاقتصاد ورخص الأثمان . وهذه المصانع تتجمع في الغالب حول مصادر الفحم والحديد مع قربها من الموانئ التي تستورد المواد الأولية للصناعة ، ولا تقتصر على تأدية صناعاتها الخاصة بل كل مايلحق بهذه الصناعة من المواد الثانوية<sup>(١)</sup> .

على أن بناء المصانع ومشترى الآلات والمواد الأولية ودفع أجور العمال والمهندسين اقتضى الحصول على رأس مال كبير لايتاح عادة لفرد واحد ، ومن ثم تأسست الشركات المساهمة ، واتصلت بالبنوك المختصة بتسليف الصناعات ، وبذلك تيسر للصانع أن يبيع التاجر بالنسيئة لمدة ستة أو سبعة شهور يستطيع فيها تصريف بضاعته ، فنشطت الصناعة والتجارة معاً نشاطاً عظيماً .

(١) يعتبر الإنتاج بالجملة والتخصيص في عمل من الأعمال من أهم ظواهر الصناعة الحديثة ؛ وهذا التخصيص مضافاً إلى استخدام الآلات والاستكشافات العلمية والصناعية واقترابها من مصادر الوقود والمواد الأولية يعد أكبر أسباب هبوط الأسعار .

### نتائج الانقلاب الصناعي :

(أولاً) اقترن هذا الانقلاب في مبدأ الأمر بضيق وشدة لا مثيل لها في تاريخ البلاد الاقتصادى ، وهذا أمر يعزى في الغالب إلى مهاجرة الصناعة الحديثة من الجنوب إلى الشمال حيث توجد المواد الأولية ، وذلك في وقت كانت فيه طرق المواصلات محدودة ، فلم يستطع السكان أن يتبعوا هجرة الصناعة على عجل .

وأما القول بأن الآلات الحديثة سببت الاقتصاد في المال ، فذلك ما لا يقوم عليه دليل لأن الآلات من شأنها تخفيض نفقات الإنتاج ونقص الأثمان ، وهذا أمر يدعو إلى اتساع نطاق التجارة واستخدام كل الأيدي العاملة . غير أن أصحاب المعامل اعتمدوا كثيراً على النساء والأطفال في إدارة الآلات ، كما أن التجارة التي انتعشت في فاتحة القرن ، كسدت كثيراً إبان حروب نابليون وقل طلبها بعد عودة السلام إلى أوروبا ، واتجاه الأمم الصناعية إلى حماية منتجاتها ، ولكن هذه المصاعب زالت تدريجياً بتقدم المواصلات وانتعاش الحركة التجارية في العالم .

أما الطبقة التي أضر بها الانقلاب حقيقة فهي طبقة الفزائين والنساجين وغيرهم من المنقطعين لحرفة خاصة ، فقد انتزعت منهم أعمالهم في وقت تضاعفت فيه الضرائب ، وارتفعت أسعار المعيشة ، وانقطع عنهم مورد رزقهم الزراعى . ولكن هذا الضرر الذى لحق طبقة خاصة ، لا يذكر إلى جانب ما عاد على الشعب عامة من الفوائد ، فقد استخدمت المصانع عدداً كبيراً من الأهالي ، ورخصت المصنوعات ، وازدادت الثروة الأهلية ، وارتقت الحياة المادية والفكرية .

(ثانياً) كان من نتيجة تقدم الصناعة واتساع نطاق التجارة في إنجلترا أن أصبحت الحاجة ماسة إلى إصلاح طرق المواصلات بعد أن أهملت زمنياً طويلاً ، فن سنة ١٧٦٠ إلى سنة ١٧٧٤ أصدرت الحكومة ما لا يقل عن ٤٥٢ قراراً بإصلاح الطرق في طول البلاد وعرضها ، وكان « لثلفورد » و « مكدام » الفضل الأعظم في إصلاحها على نظام علمى هندسى . وكما أن الأنظار اتجهت إلى إصلاح الطرق ، فكذلك اتجهت إلى إصلاح الترع ، فأنشأ المهندس « برنلى » ما لا يقل عن ٣٥٠ ميلاً ، أحصها ترعة « بردجواتر » التي تصل روسلى بمنشستر ، ويمتد منها فرع إلى رنكورد ، و « جراند ترنك » التي تصل رنكورد بالهمبر

وتربط برمنجهام ومقاطعة ستافورد بشمال وشرق وجنوب إنجلترا ، ومن سنة ١٧٧٠ إلى سنة ١٨٠٠ تضاعفت الرغبة في مد الطرق وحفر الترع ، فأُنشئت مئات جديدة من الأميال ، وأُطردت الزيادة منذ ذلك الحين .

على أن الأمر لم يقف عند حد إنشاء الطرق والترع بل تعداه إلى ترقية النقل البحري والبري باستخدام البخار . وكان المهندس الكبير « ستيفنسن » أول من شيد سكة حديدية بين ليربول ومنشستر سنة ١٨٣٠ ، فلما أُطرد التقدم في صناعة التعدين والهندسة العملية أنشئت الكبارى العظيمة فوق متسع الأنهار ، وشيدت النفق الطويلة في جوف الأرض ، وهذا أدى إلى امتداد السكك الحديدية في أنحاء المملكة في وقت قصير مع زيادة في السرعة ووسائل الراحة ، فنشطت الحركة التجارية نشاطاً ظاهراً كما نشطت الحركة السياسية .

وقد نشأ عن ترقية السكك الحديدية ترقية المواصلات البريدية فأصبحت سريعة ودقيقة مع انخفاض الأجور . ولما استكشفت الكهرباء واستخدمت تدريجاً في الصناعة والنقل والاضاءة استخدمت كذلك في تسهيل المواصلات بواسطة التلغراف والتليفون ، فارتبطت أجزاء البلاد ارتباطاً وثيقاً وازدادت الحياة نشاطاً من كل الوجوه .

( ثالثاً ) كان من آثار الرق الصناعي أن ازدادت كمية التجارة لإزدياداً مطرداً<sup>(١)</sup> حتى أن إنجلترا التي كان يخشى أن تنحط منزلتها وتضعف قوتها بعد أن فقدت مستعمراتها الأمريكية أصبحت بفضل صناعاتها الجديدة أقوى بأساً وأشد سطوة ، ولكنها ما كانت لتصل إلى هذه القوة لولا اتباعها الطرق الآتية :

( أ ) اتبعت سياسة حرية التجارة التي فتحت لتجارتها أبواب العالم ولا سيما أمريكا التي انسلخت عنها سياسياً ولكنها أبقى على علاقاتها الاقتصادية معها ، فأخذت إنجلترا ترسل إليها مصنوعات في مقابل استيراد المواد الخام مثل القطن وغيره ، ولا سيما بعد أن اخترع « هوتن » جهازاً سهّل به استعمال الأقطان ذات الخيوط القصيرة .

( ب ) عينت البلاد بوسائل الاعلان والنشر فضلاً عن إرسال عمال مزودين بالعينات . في كل الانحاء وتخصيص وكلاء في كل جهات العالم لعرض البضائع والتوصية بالحاقيات المحلية ، ومن جهة أخرى عينت الحكومة في المراكز التجارية الهامة

(١) كانت تجارة إنجلترا تهدر في سنة ١٨١٥ بمالا يزيد عن ٩٠ مليون جنيه فأصبحت تقدر في سنة ١٩١٣ بنحو ٤٠٣٥٥٥٠٦٥ جنيه .

في الخارج قناصل لترويج مصنوعات البلاد وتقديم كافة المعلومات عنها والدفاع عن مصالحها ، فضلاً عن إقامة المارض الصناعية التي من شأنها أن تفتح لتجارتها منافذ وأسواق جديدة ، وإنشاء البورصات التي سهلت الاستعلام عن حالة العرض والطلب في أنحاء العالم ، وجعلت الأعمال التجارية تسير على أساس ثابت .

(ح) ضمت إنجلترا في هذا القرن مستعمرات وأراضى جديدة راجت فيها مصنوعات رواجاً عظيماً ، واستوردت منها في مقابل ذلك الخامات والمواد الغذائية . فكندا ومستعمرة الرأس وجزر الهند الغربية والهند وأستراليا الخ فتحت لإنجلترا أسواقاً ومتاجر عديدة أصبحت بها أول دول العالم ثروة وجاهاً وقوة . وما زالت تجد في هذه السياسة الاستعمارية كما تجد في فتح منافذ جديدة للتجارة ، حتى أضافت إلى التنافس السياسى بينها وبين دول أوروبا تنافساً اقتصادياً شديداً خطيرة .

(رابعاً) ازداد عدد السكان في إنجلترا على أثر هذا التقدم الصناعى ازدياداً خطيراً (١) لا سيما في الأقاليم الصناعية الشمالية حيث تكثر المهاجرة (٢) ، ويزداد النسل بطبيعة الحالة الاجتماعية وارتفاع الحياة المادية الناشئة من توافر المكاسب .

على أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن تجمع الصناعات في الشمال قد أخذ في التناقص ، على أثر ازدياد طرق المواصلات واستخدام الكهرباء والبترول بدل الفحم ، فلا يمضى زمن طويل حتى تنتقل المصانع إلى كافة أنحاء البلاد ويماد توزيع السكان توزيعاً متعادلاً .

(خامساً) لعل أكبر نتائج الانقلاب الصناعى في إنجلترا ظهور طبقات جديدة لم يعرفها المجتمع من قبل ؛ فقد كانت الزراعة في بادئ الأمر أكبر مورد للثروة ، ومن ثم كان نظام الحكومة قائماً على حكم المزارعين وأحباب الضياع ، غير أن الانقلاب الصناعى أدى إلى ظهور طبقة جديدة من المولدين الذين تولوا تشييد المصانع ومشتري الآلات والمواد الخام ، واستخدام العمال ومراقبة الانتاج والتصرف ، ومن ثم ظهر تضارب المصالح بين هذه الطبقة وأهل الطبقة المتقدمة ، مثال ذلك : كان المزارعون يرغبون دواماً في حماية محصولاتهم ورفع

(١) بلغ سكان إنجلترا وحدها سنة ١٨٠١ نحو ٩ مليون ، وفي سنة ١٨٧١ نحو ٢٣ مليون . وفي سنة ١٩٢١ نحو ٣٨ مليون نسمة .

(٢) تنجبه المهاجرة من المناطق الزراعية الجنوبية إلى المناطق الشمالية الصناعية ، فبينما كانت جلوستر ونورثامبتون وسومرست في طليعة المقاطعات في بداية القرن الثامن عشر ، نرى لانكشير والوست يدينيغ قد حلحت محلها في آخره ، وبينما كانت نوريش وبرك واكستر أكبر المدن ، إذ ترى ليربول ومنشستر وشيفيلد ونيوكاسل قد أصبحت مراكز الحركة وازدهام السكان فيها بعد .



أثمانها بتقرير ضرائب باهظة على المحصولات الخارجية ، بينما كان الممولون يرغبون في فتح الأبواب للمحاصيل الخارجية حتى تقل أثمان مواد الغذاء والمواد الخام اللازمة للصناعة ، فنقل معها نفقات الإنتاج وأجور العمال ، ولما لم يكن للممولين من سبيل لحماية مصالحهم إلا تمير النظام النيابي ، فقد حاولوا ذلك محاولة عنيفة حتى انتهى الأمر بإصدار قانون الإصلاح الذى خولهم حق الاشتراك في إدارة شؤون البلاد عام ١٨٣٢ .

على أن طبقة أصحاب الأعمال لم تكن هي وحدها التى ولدها هذا الانقلاب ، فقد نشأت إلى جانبها طبقة العمال ذات المصالح الخاصة بها ، وقد جاهدت هذه الطبقة جهاداً عنيفاً لتمتع بيزة الاشتراك في حكم البلاد ، غير أن هذا الحق لم يخول للصناع إلا سنة ١٨٦٧ ، والمزارعين سنة ١٨٨٤ ؛ ولا ريب أن العمال ما كانوا يصبرون هذا الأجل الطويل ، لولا أن حكومة البلاد تدخلت في شؤون أصحاب الأعمال بدافع الإنسانية والرحمة ، وسنت قوانين عدة لحماية مصالح العمال . على أن العمال أنشئوا من جهتهم نقابات للدفاع عن مصالحهم ، وما زالوا يعتمدون على هذا السلاح حتى الآن ، نظراً لعدم اشتداد ساعدتهم في المجالس النيابية ، حتى يستطيعوا الاستماضة « بالعمل التشريعي » عن « العمل المباشر » ، أى مناهضة أصحاب الأعمال بالقوة (١) .

(سادساً) شاهد هذا العهد الجديد يقظة فكرية منشؤها البيئة الجديدة التى ظهرت ، والاختلاط العظيم الذى نشأ في المدن الصناعية الآهلة بالسكان ، فضلاً عن تقدم طرق المواصلات وتمدد وسائلها . ولعل أكبر مظاهر هذه النهضة ، ذلك التطور الغريب الذى نشاهده في ميدان السياسة والدين والأدب والعلم والاقتصاد . أما في السياسة فترى الرغبة ظاهرة في تطبيق المبادئ الدستورية إلى أقصى حدودها ، فلم يقتصر الأمر على تمثيل طبقات الرجال بل تعداها إلى تمثيل النساء ، وهام يعملون أيضاً على تمير نظام مجلس اللوردات حتى تكون العضوية فيه بطريق الانتخاب لاجئ الارث . أما في الدين فقد أصبح التسامح أساس المعاملات بين طبقات الشعب ، وفي عالم الاقتصاد نرى النظريات لا تقف عند حد ، فنرى رغبة في تناسب الأجر مع الأرباح إلى رغبة في إدارة الأعمال بواسطة العمال حتى توزع أرباح المصانع على الذين يعملون فيها ، إلى رغبة في امتلاك الحكومة لموارد الثروة . على أن النهضة العلمية والأدبية تكاد تكون أرفع مظاهر هذا العهد ، فالصحافة أصبحت قوة هائلة

لارشاد البلاد ، والمتمثيل والكتابة في كل فن خُطت خطوات سريعة إلى الأمام ، والعلوم بكافة فروعها تطرد في التقدم والتحسين . ولو استقصينا أسباب هذا الرقي السريع لوجدناه يرجع إلى تلك اليفظة التي أشرنا إليها ، وإلى ازدياد الثروة الأهلية ازدياداً يستطیع معه عدد كبير من أصحاب الأقالیم أن ينقطعوا لخدمة العلم والأدب .

(سابعاً) أوجدت الحياة الصناعية الجديدة واحیات عدة للحكومة ، فقد كانت الشئون الصحية والمساكن والعناية بالأطفال والفقراء والمسنين وأصحاب العاهات ومسائل التعليم كلها متروكة في العهد القديم إلى عناية رؤساء القرى ورجال الدين . والآن وقد انحل النظام القروي القديم ، وتضاعفت الحاجة إلى هذه الإصلاحات ، لم تعد تمت مندوحة للحكومة من أن تتولى هذه الواجبات ، لاسيما واجب التعليم ، فان الديموقراطية والتعليم سيران يداً بيد ، وليس من المصادفات مطلقاً أن يكون الوقت الذي اشترك فيه الأهالي في أوروبا في حكم البلاد هو الوقت الذي تقرر فيه التعليم الاجباري . على أن مهمة التعليم لا تقتصر على تنوير الأهالي فيها يتعلق بحقوقهم وواجباتهم السياسية ، وإنما تتعدى ذلك إلى زيادة كفاياتهم الصناعية ، ومقدرتهم على تنمية موارد الثروة .

(ثامناً) من أعظم مظاهر التقدم الصناعي تغير الآراء الاقتصادية التي كانت تتبعها إنجلترا وباقي دول العالم . فقد استعرض « آدم سميث » في كتابه « ثروة الأمم » كافة النظريات الاقتصادية القديمة عن وسائل الإنتاج وتصريف المصنوعات وتناولها بالنقد الشديد ، ثم انتهى بإذاعة مبدأ جديد ألا وهو مبدأ الحرية ولاسيما في التجارة ، فقد رأى أن لكل بلد ميزة خاصة تمكنها من إنتاج أصناف معينة بنفقات لا تجاريها فيها أمة أخرى ، فاذا وجهت كل أمة عنايتها إلى إنتاج وتحسين مامتاز به ، وتبادلت هذه الأصناف مع غيرها على قاعدة الحرية التامة ، عاد ذلك بالمنافع العظيمة عليها جميعاً . وقد اتخذت إنجلترا هذا المبدأ أساساً لسياستها التجارية في القرن التاسع عشر ، فدأب سواها على هدم ما بنته الأجيال الماضية من الأسوار والمعازل لدفع الخطر الاقتصادي الأجنبي عن موارد البلاد . مثال ذلك : قوانين الملاحة وضرائب المنسوجات ثم قوانين الغلال التي أحتمد وطيس الجدل بشأنها سنوات طويلة ، ذلك أن الحكومة كانت قد سنت في أوائل القرن ضرائب باهظة على مايرد من الحبوب الخارجية ، فنشأ عن ذلك ارتفاع الأثمان ، لاسيما في سنوات مجز المحصول ، ولذا بقيت الأمة تتحمل المتاعب الكبيرة لمصلحة طبقة واحدة إلى أن قام رجال أمثال « ريتشارد كبدن » وشنوا غارة

شعواء على هذه السياسة الخرقاء ، فلما اشتدت الأزمة بين سنتي ١٨٤١ و ١٨٤٦ من جراء مجز المحصول ، اضطرت الحكومة بزعمة « بيل » أن تخضع للظروف وتلنى الضرائب التى قيدت واردات الجبوب ، فكان ذلك أعظم انتصار لسياسة حرية التجارة .

### الانقلاب الصناعى خارج إنجلترا :

سبقت إنجلترا أمم العالم فى ميدان الصناعة فأثرت إثراء عظيم ، غير أن تلك الأمم التى مرققتها الحروب والثورات عهداً طويلاً ، أخذت منذ فاتحة القرن التاسع عشر تولى وجهها شطر هذا المورد العظيم ، فسا لبثت أن طاردت الصناعة الإنجليزية من أسواقها الداخلية ونافستها فى الأسواق الخارجية ، ففرنسا استخدمت كل المحترعات والآلات الحديثة ، لاسيا فى صناعة المنسوجات حتى أصبحت تصدر منها الآن ما يبلغ نصف صادرات إنجلترا . وألمانيا التى لم تكن لها صناعة تذكر قبل الاتحاد ، أخذت تطهر بلادها تدريجاً من المصنوعات الأجنبية ، وتراحم إنجلترا فى صناعة المنسوجات القطنية والصوفية ، وصناعة المواد الكيميائية ، والأجهزة العلمية ، وكذلك صناعة الحديد والآلات الميكانيكية . ولا يعزى هذا التفوق إلى رخص أجور العمال كما يذهب بعض الكتاب ، بل إلى انتشار التعليم الصناعى والفنى ، وارتقاء العلوم واستخدام أرقى أنواع الآلات ، والقدرة المدهشة على تنظيم الانتاج والتصرف . وقد أخذت الامبراطورية النمساوية أيضاً فى تحرير نفسها من سيطرة بريطانيا وألمانيا ، حتى أدى الأمر إلى زعزعة التحالف الثلاثى نظراً للضرائب التى فرضتها على الواردات الألمانية ؛ بل إن هذا النزاع ظهر بين الولايات النمساوية نفسها أى بين النمسا والمجر وبوهيميا . أما إيطاليا التى لم تكن لها صناعة تذكر سنة ١٨٥٩ فقد ظهرت فى معرض تورين سنة ١٨٨٤ أمة صناعية عظيمة ، مما يدل على اتجاه رغبتها إلى التخلص من القيود الاقتصادية كما تخلصت من القيود السياسية ، وليست الزيادة المطردة فى واردات المواد الخام إلا دليلاً على نجاحها فى تحقيق تلك الرغبة لاسيا بعد استخدامها مساقط المياه ( الفحم الأبيض ) فى إدارة المصانع ، وهذا مثل محسوس على أن بلاداً خالية من الوقود والمعادن تستطيع أن تكون ذات صناعة هامة . وكذلك نرى روسيا التى قل أن تقترن فى الذهن بغير الزراعة قد أصبحت مملكة صناعية من الطراز الأول ، فقد قلت وارداتها المصنوعة منذ سنة ١٨٧٠ بحيث أصبحت لا تبلغ خمس الواردات ، والباقي مواد أولية أو مواد غذائية . وليس هذا النقص ناشئاً عن

حماية الصناعة بل عن تقدمها ، بحيث لو ألغيت الحماية لما أصابها ضرر ، وإنما تقل فقط مكاسب المولين<sup>(١)</sup>.

من كل هذا نرى أن الصناعة التي كانت احتكاراً لبعض المالك فيما مضى أصبحت اليوم ولا وطن لها . فبينما كانت إنجلترا تحتكر صناعة المنسوجات في بداية القرن نراها سنة ١٨٨٠ لا تنتج إلا نحو ٥٥ في المائة منها ، وقد نقصت هذه النسبة سنة ١٨٩٣ إلى ٤٩ في المائة ووصلت سنة ١٩١١ إلى ٤١ في المائة ؛ وبينما نراها في أعلى قائمة صناعة الحديد الخام حتى سنة ١٨٨٠ لا نراها سنة ١٩٠٤ إلا الثالثة أى بعد الولايات المتحدة وألمانيا . وأما فرنسا التي احتكرت صناعة الحرير زمناً طويلاً فقد خسرت هذا الامتياز تدريجاً نظراً لظهور صناعة مماثلة في روسيا والنمسا وأمريكا وإيطاليا وألمانيا وأخيراً في اليابان والهند والصين . وكذلك سويسرا التي كانت تحتكر صناعة الساعات ، أصبحت تلتقي منافسة في أسواق العالم ، إلى غير ذلك من الأمثلة المتعددة التي تدل على انتشار مراكز الصناعات في كل مكان حتى أصبحت الدول المختلفة تواجه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شاهدها في إنجلترا .

على أنه يلاحظ أن أكثر الأمم الأوربية اتبعت سياسة تجارية مخالفة لإنجلترا وهي فرض ضرائب عالية على الواردات الأجنبية حتى تستطيع تشجيع صناعاتها الناشئة ومقاومة البلاد ذات الخبرة الصناعية القديمة .

ولكي يتدارك المنتجون هبوط الأثمان الناشئ عن زيادة العروض وشدة المنافسة ، ويضمنوا الحصول على ربح معتدل ، أخذوا يرتبطون ببيع مصنوعاتهم جملة واحدة ، ويعرف مثل هذا الاتحاد باسم (Cartel) أو (Trust) والغرض من النوع الأول إدماج الصناعات الصغيرة في صناعات أخرى تستطيع معاومتها ، في حين أن النوع الثاني يتضمن اتحاد المنتجين لغرض تحديد الأسعار وكيفية الإنتاج .

وقد نشأ عن حماية السوق الداخلي بواسطة الضرائب والاتحادات التجارية إلى حد يسمح بالحصول على أرباح كافية ، أن استطاع المنتجون عرض مصنوعاتهم الرائدة عن الحاجة في أسواق العالم بأسعار قد لا تفي بتكاليف صنعها ، وغرضهم من ذلك تثبيت قدمهم في الأسواق الخارجية وقتل المنافسة الأجنبية . وقد أصبحت هذه السياسة المعروفة باسم « إغراق الأسواق » (Dumping) أداة حادة تستخدمها ألمانيا وروسيا — وأخيراً اليابان — في القتال التجاري .

(١) تغير النظام الصناعي بأكمله في روسيا منذ تولي البلاشفة حكم البلاد .

## مصر والاتقلاب الصناعى :

كان من أثر انتشار الصناعة واتساع نطاق التجارة في أنحاء العالم أن تقدمت المواصلات بين الأمم ، فأنشئت الخطوط البرية والبحرية والهوائية التي تربط الممالك بعضها ببعض ، كما أنشئت المواصلات البرقية والبريدية لربط أطراف العالم . ولما كانت مصر بطبيعة موقعها الجغرافى أهم حلقة من حلقات الاتصال بين الشرق والغرب فقد اكتسبت من هذا التحول الذى طرأ على العلاقات العالمية أهمية جديدة تفوق كل ما كانت تعز به من الأهمية منذ عصور التاريخ الأولى ، فقد استرد طريق البحر الأحمر الذى ضعف شأنه من أثر سوء الحكم في مصر واكتشاف طريق جنوب أفريقيا أهميته تدريجاً حتى غدا أهم طريق من طرق الاتصال بين الشرق والغرب .

ففى فاتحة القرن أى في عهد محمد على الكبير أعيد فتح الطريق البرى من السويس إلى القاهرة فلاسكندرية لنقل الركاب والمتاجر الثمينة من الهند وإليها . ولم يلبث أن اتسع نطاق الاتصال التجارى بين أوروبا والشرق بإنشاء السكة الحديدية بين القاهرة والاسكندرية أولاً ، وبين القاهرة والسويس ثانياً . وكان إنشاء السكك الحديدية أكبر حافز على إنشاء الطريق البحرى — طريق قناة السويس — في عهد سعيد وإسماعيل حتى يتم تحويل التجارة من طريق الجنوب إلى طريق الشمال . على أن شق هذه القناة أدى إلى استفحال النضال الذى طالما شجر بين الدول لاسمياً بين إنجلترا وفرنسا في شأن الاستئثار بالسلطة والنفوذ في وادى النيل حتى تغلب في النهاية النفوذ الانجليزى باحتلال مصر سنة ١٨٨٢ ، ولكن ذلك النفوذ اصطدم بالروح القومية اصطداماً أدى إلى تطور ذلك النفوذ من حكم البلاد حكماً فعلياً إلى التحالف مع مصر والتفاهم معها على صيانة المصالح المتبادلة في تلك البلاد .

وإذا كانت مصر قد تأثرت سياسياً بذلك الانقلاب الصناعى والتجارى فقد تناول هذا التأثير مراقفها الاقتصادية الخاصة . فكما أن مبادئ الحرية والسيادة القومية التي سادت أوروبا في القرن التاسع عشر قد طافت بوادى النيل كما طافت بكثير من الأمم النورية والشرقية فكذلك تأثرت مصر بالثورة الصناعية التي لا تقل خطورة عن الثورة السياسية .

فقد تقدمت الزراعة القطنية بتقدم الصناعات الآلية في أوروبا حتى غدت عماد الثروة الأهلية ، كما استفادت الزراعة من منتجات الصناعة الآلية في تشييد أعمال الرى الكبرى في مصر . كذلك تقدمت الصناعة الأهلية باستخدام الآلات والبخار على رغم مأصباها من

هبوط وارتفاع بتأثير الظروف السياسية التي مرت على البلاد طوال القرن الماضي ؛ حتى إذا كانت النهضة الوطنية الأخيرة ظهرت إلى جانبها نهضة اقتصادية تناولت إنشاء المصانع وخاصة صناعة المنسوجات حتى تسد مصر حاجتها بنفسها ، وتنتفع بمنتجات أراضيها ، وتفتح أبواباً جديدة للكسب أمام أبنائها ، وهما هي تستخدم في سبيل الدفاع عن كيان صناعاتها الناشئة سياسة جريئة خاصة بها على مثال ما نشاهده في الأمم الصناعية الأخرى التي تقدم الكلام عليها .

وقد استتبع تقدم الثروة الزراعية وظهور الصناعة الآلية واتساع نطاق المبادلة والاتجار أن أدخلت النظم المالية الغربية والتشريع التجارى الغربى ، وتغير نظم الأرض في اتجاه تثبيت ملكية المالك ، وضمان الحقوق ، وصيانة مصالح الزراعة بإدخال مبادئ التعاون الزراعى وإنشاء حقول التجارب ومراقبة إنتاج المحصولات وتصريفها ، هذا إلى جانب معالجة مشاكل الصناعة الناشئة بتشريع يكفل حماية العامل وتأمينه في صناعته .

## الفصل الثانى

### مدينة القرن التاسع عشر

شاهد القرن التاسع عشر انقلاباً خطيراً في مبادئ المدنية الأوروبية العامة على أثر المجهود الذى بذله الكتاب والمفكرون ، والتميز العظيم الذى طرأ على حياة الشعوب ، فنشأت من ثم الحركة « الانسانية » التى اتجهت إلى تخفيف وطأة قانون العقوبات وإلغاء الرق ، كما نشأ التسامح الدينى الذى أدى إلى تغيير العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية . على أن تعديل الأنظمة السياسية هو بلا ريب أهم ما وقع في هذا القرن ، فقد زال شبح الملكية المستبدة تدريجاً في أوروبا ، وحلت محلها أنظمة حكومية جديدة قائمة على الحكم النيابى وسيادة الأمة وكل ما يرتبط بها من مبادئ التصويت العام والتعليم العام والخدمة العسكرية العامة ، وفي هذا القرن تم الانقلاب الصناعى الذى أدى إلى ظهور مبادئ « الرأسمالية » والاشتراكية ، وأثر تأثيراً محسوساً في الحياة الأدبية والفكرية .

## الحركة الإنسانية :

كانت الحياة الاجتماعية قبيل القرن التاسع عشر تقوم على مبدأ الامتياز وعدم المساواة ، فكان السواد الأعظم من الناس يمانون أشد الولايات بلا رحمة ، إلا أن الحركة الانسانية التي نشأت في أوروبا — لا سيما في إنجلترا وفرنسا — غيرت هذه الحالة تقيراً محسوساً ، فألغى الرق ، وخفت وطأة قانون العقوبات ، وانشأ مبدأ التسامح الديني ، وعنى بالمعدم والضعيف على وجه عام .

## الرق :

وقد كان أول من دعا إلى إلغاء الرق جماعة بروتستنتية المذهب في إنجلترا عرفت باسم (Quakers) ، ثم نفر من المفكرين الداعين إلى تحقيق أعلى رغائب الانسانية أمثال ولبرفورس (Welberforce) الذي كافح كفاحاً شديداً في سبيل إطلاق حرية الناس جميعاً حتى نجح أخيراً في حمل البرلمان الانجليزي على منع الاتجار بالرق سنة ١٨٠٦ ، ولما عقد مؤتمر فيينا في سنة ١٨١٥ وافقت الدول على منع تلك التجارة الشائنة التي لا تطابق أحكام الدين ولا قوانين الطبيعة . وقد نفذ هذا القرار بغير هوادة خلال القرن التاسع عشر ، فقصت إنجلترا على كل ما بقي من آثار الرق في مستعمراتها سنة ١٨٣٤ ، كما أن فرنسا قضت عليه نهائياً سنة ١٨٤٨ ، أما أمريكا فلم تقض على الرق إلا بعد الحرب الأهلية التي استعرت بين أهل الشمال والجنوب ؛ فلم يبق من آثار الرق الآن إلا ما كان في أفريقيا الاستوائية ، وهو بطارد مطاردة عنيفة أمام دعوة المدنية .

## قانون العقوبات :

أما قانون العقوبات فقد تضمن فيما مضى التعذيب وما إليه من وسائل العنف والارهاق ، وكانت عقوبة الاعدام توقع فيما لا يقل عن مائة حالة مختلفة ، وكانت تنفذ على صورة بائنة مبلغاً كبيراً من الفظاعة والوحشية ؛ غير أن مبادئ الثورة ، وإعلان حقوق الانسان ، حثمت تناسب العقوبة مع الجريمة ، ومن ذلك الحين تغيرت قواعد العقوبة في أنحاء العالم ، وقصرت عقوبة الاعدام على جرائم قليلة ، ولا يزال العالم يتحول الآن تدريجاً نحو إلغاء هذه العقوبة نهائياً .

## التسامح الدينى :

كانت قواعد العهد القديم تقضى بأن يدين رعايا الدولة بدين ملوكهم ، على اعتبار أن الانقسام الدينى يؤدى إلى اختلاف سياسى ، ولذا كانت الصلة قوية بين الكنيسة والحكومة إلى حد أن رئيس الحكومة فى البلاد البروتستنتية كانجلترا امثلا كان رئيس الكنيسة أيضاً . أما فى البلاد الكاثوليكية فقد كان الملوك يعترفون غالباً بسلطة البابا فى المسائل الدينية ، على أن يترك لهم حق التمتع بالسلطة الدنيوية ؛ غير أن هذا النظام لاقى معارضة شديدة من جانب المفكرين والكتاب الذين دعوا إلى إطلاق الحرية الدينية كحق من حقوق الافراد الطبيعية ، ومن ثم أطلقت الملكية الستنيرة فى القرن الثامن عشر الحرية الدينية فى بلادها ، كما أن انجلترا أطلقت تلك الحرية لكافة المذاهب البروتستنتية فى سنة ١٦٨٨ ، ( ثم سارت تدريجاً فى هذا الطريق ، حتى خولت الكاثوليك ما لغيرهم من الحقوق المدنية والسياسية فى سنة ١٨٢٩ ) ، ولما جاءت الثورة الفرنسية نص صراحة على أنه لا يسوغ مصادرة الحرية الدينية للأفراد ما دام لا يترتب على تلك الحرية إضرار بالنظام العام . ومن ثم أطلقت الحرية الدينية للأفراد ، فى فرنسا وغيرها من الأمم المتحضرة ، ولم يستثن من هذا الإطلاق إلا اليهود الذين يقطنون روسيا ورومانيا وغيرها من الأمم المسيحية ، لأسباب دينية فحسب ؛ بل لأسباب سياسية أيضاً .

ولعل أكبر ما يسترعى النظر فى أنظمة القرن التاسع عشر ما طرأ من التغير على علاقات الكنيسة والحكومة : فتارة يكون للدول دين رسمى ، وتارة يكون الدين معترفاً به فقط من قبل الدولة ، أو تكون الحكومة منفصلة عن الكنيسة انفصالاً تاماً ؛ فى الحالة الأولى تتمتع الكنيسة بامتيازات عديدة وأموال كثيرة توقف عليها كما هو حال الكنيسة الانجيليكية فى انجلترا ، والكنيسة الكاثوليكية فى أسبانيا ( قبل الحكم الجمهورى الذى قام فيها أخيراً ) ، والمذهب اللوثرى فى اسكندناوة ، والمذهب الأرثوذكسى فى الولايات البلقانية . أما فى الحالة الثانية فليس للحكومة مذهب خاص ، وإنما تعترف بمدة مذاهب تمنحها امتيازات خاصة وتصنفها بصنفة تكاد تكون رسمية ، وهذا هو الحال فى النمسا وبلجيكا وأغلب الولايات الألمانية . أما حالة استقلال الكنيسة عن الحكومة فزاهى فى الولايات المتحدة وفى أغلب دول أمريكا الجنوبية ، وقد وجدت هذه الحالة فى فرنسا أيضاً عقب إلغاء الكونكردرات



سنة ١٩٠٥ ، غير أن فرنسا أعادت علاقتها مع البابوية بعد الحرب العظمى نظراً لعودة الأتراك واللوين (وهي شديدة التعلق بالبابا) إلى حكمها .

### النظام النيابي :

كانت الأم في العهد القديم خاضعة للملكيات مطلقة لا تسأل ولا تحمد ، فلما قامت الثورات المختلفة في أوروبا إبان القرن التاسع عشر تقلص نفوذ الملكية تدريجاً ، وحات مكانها ملكيات دستورية أو جمهوريات . وقد كانت إنجلترا أول الدول التي تمتعت بدستور يعين علاقة الملك بشعبه ، ولو أن هذا الدستور يتضمن قواعد وعادات وضعت في عصور مختلفة . أما قاعدة وضع دستور مكتوب ، وهي القاعدة التي اتبعت في أوروبا وفي غيرها في العهد الحديث ، فلم تظهر إلا في نهاية القرن الثامن عشر حين وضع دستور الولايات المتحدة سنة ١٧٨٧ ، ودستور فرنسا سنة ١٧٩١ .

ويقوم النظام النيابي على مبدأ إشراك الشعب في الحكم ، بواسطة مجلس ينتخبه أهل البلاد ، ولأنجلترا الفضل الأكبر في وضع نظام نيابي على أساس ثابت انتقل منها إلى غيرها من الدول . فنواب البلاد يستمدون السلطة من الأمة ، ولهم وحدهم حق إصدار القوانين وفرض الضرائب ومراقبة المصروفات والإشراف على أعمال الهيئة التنفيذية بوجه عام ؛ وللنواب حق التمتع بالحرية والاستقلال التام في القيام بواجباتهم ، فلا يصح للناخبين عزلمهم أو إقالتهم من النيابة إلا بطريق الانتخاب . على أن السلطة التشريعية لا تقتصر على النواب وحدهم ؛ بل يشاركهم فيها مجلس وراثي كما هو الحال في إنجلترا ، أو مجلس منتخب كما هو حال « مجلس الشيوخ » في فرنسا . ولهذا المجلس مهمة خطيرة هي مراقبة أعمال المجلس الأدنى وحماية الأقليات وجعل التشريع أقرب إلى الحكمة والحاجة بعيداً عن أعمال التسرع والعنف ، فكما قال جيمس بريس : « إن نظام المجلسين في البلاد النيابية أصبح مبدأ ثابتاً من مبادئ الحياة الدستورية ؛ فهو قائم على الاعتقاد أنه لا يمكن القضاء على حالة التسرع والاستبداد والرشوة التي كثيراً ما تلازم المجلس الأدنى إلا بإيجاد مجلس أعلى له من السلطة ما للمجلس الآخر » .

ويتخذ النظام النيابي عادة شكلين هامين : النظام الدستوري والنظام البرلماني ، ففي الحالة الأولى تنفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية انفصالاً تاماً بمعنى أن الوزراء يعينون بواسطة رئيس الدولة ، سواء أ كانوا من أعضاء المجالس التشريعية أم من غيرهم ، ولرئيس

الدولة الحق في إبقائهم في مناصبهم أو عزلهم منها ، فـرئيس الدولة إذن هو رئيس الحكومة ولا يحد سلطته إلا احترام القانون والرأى العام . وقد اتبع هذا النظام في عهد امبراطورية نابليون الثالث في فرنسا كما اتبع في ألمانيا في عهد أسرة هونزولرن . أما النظام البرلماني فهو نظام يلائم الأمم العريقة في الأنظمة النيابية ، إذ لا تقتصر سلطة المجالس فيه على الأعمال التشريعية ؛ بل تشرف على السلطة التنفيذية أيضاً . ولذا تنتخب الهيئة التنفيذية من بين أعضاء الحزب الغالب في المجلس النيابي ، وهي مسئولة في كل أعمالها أمام هذا المجلس ، ولا يصح بقاؤها في منصب الحكم إلا إذا كانت حائزة لثقتهم . ولذا يعتبر الوزراء متضامنين في مسئولية الحكم ، فكل ما يوجه من النقد إلى وزير من الوزراء يعتبر نقداً للوزارة بأكملها<sup>(١)</sup> .

وتنقسم الحكومات النيابية إلى قسمين هامين هما : الجمهورية والملكية . فـرئيس الدولة في النظام الجمهوري ينتخب لأجل معين ، في حين أن رئاسة الدولة في « الممالك » تنتقل بطريق الوراثة . وقد تكون الجمهورية أو الملكية في بلاد موحدة كإنجلترا وفرنسا وإيطاليا ، أو في بلاد متحدة أى مؤلفة من عدة ولايات مستقلة في داخليتها ، كما في ألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا .

ويقترن النظام النيابي بعدة قواعد هامة : التصويت العام الذى هو أساس الديمقراطية الصحيحة ، والتعليم العام والخدمة العسكرية الاجبارية ، فالتصويت العام الذى يتمتع به كل فرد يجعل من الضروري أن يزود ذلك الفرد بتعليم كاف لتأدية واجبه السياسى على وجه أتم ، ويقابل هذه الحقوق واجب مقدس هو واجب الخدمة العسكرية والدفاع عن الارث المشترك — الوطن .

وقد كان المتبع في بادئ الأمر أن يقتصر حق التصويت على طبقة ممتازة من أصحاب الثروة الذين يدفعون للحكومة قدرأ من الضرائب ، ولكن هذا النظام تحول تدريجاً إبان القرن التاسع عشر إلى نظام التصويت العام لمن بلغوا سنأ لا يقل عن الواحدة والعشرين ، ومن توافرت لديهم الكفاية اللازمة لاستعمال حق الانتخاب كأن يكونوا على معرفة تامة

(١) يتحول النظام النيابي تدريجاً في بعض البلاد إلى حكم الشعب بطريقة مباشرة فلا يقتصر الأمر على سن دستور وانتخاب نواب يصدررون القوانين بل إن بعض القوانين تعرض على الشعب لاقرارها بعد مصادقة المجلسين عليها ، وهذا النظام يتبع الآن في سويسرا ؛ وفي كثير من الأمم الحديثة كاستراليا وغيرها .

بالقراءة والكتابة . على أن التصويت العام بمعناه الصحيح لم يكتمل بعد ، فقد حرمت النساء حق الاشتراك مع الرجال في تأدية هذا الواجب ، ولو أن بعض الممالك أخذت في تدارك هذا النقص منذ نهاية القرن التاسع عشر كما يشاهد في السويد وأستراليا وزيلندا وإنجلترا . ولا ريب أن التصويت العام يعتبر مبدأ من أهم المبادئ الحديثة لأنه يقرر المساواة السياسية بين الرعايا ، ويحقق سيادة الأمة بطريقة عملية .

أما التعليم العام الذي أصبح من لوازم الحكم النيابي ، فقد عنيت به الحكومات النيابية إلى حد أن تحملت نفقات التعليم الأتالي بأكمله ، لما كانت الأجور التي يدفعها الآباء لتعليم أبنائهم عبء كبير في سبيل آتام هذا الواجب . وإلى جانب هذه المزايا التي يتمتع بها الأفراد فرضت الخدمة العسكرية على كافة الأهالي على السواء ، ولذا فإن نظام الجنود المستأجرة ونظام البدل النقدي قد تلاشى تدريجاً في القرن التاسع عشر ، وحلت محله الخدمة الإلزامية الأهلية ، لاسيما حين اشتدت الأزمات السياسية وتصادمت المصالح واضطرت الحكومات أن تعي الشعب بأكمله دفعاً للمخاطر التي تهدده ، غير أن إنجلترا وحدها بقيت إلى عام ١٩١٤ تعتمد على نظام التطوع أو الخدمة الاختيارية .

### النظام الرأسمالي والاشتراكية :

إذا كانت المساواة السياسية قد سادت في ظل الديمقراطية الحديثة فإنه لم يتسن تعميم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، لاسيما بعد حركة التقدم الصناعي في القرن التاسع عشر ، وظهور طبقتين جديدتين في المجتمع وهما : أرستقراطية المال التي تتمتع بربح طائل ، وطبقة العمال التي تتأثر بحالة العرض والطلب وما يطرأ على الصناعة من رواج أو كساد ، ولذا كانت أكثر الطبقات تعرضاً لأزمات الضنك والبؤس .

### النظام الرأسمالي :

وقد نشأ النظام الرأسمالي الحاضر في النصف الأول من القرن التاسع عشر بتأثير المبادئ التي أذاعها الاقتصاديون في القرن الثامن عشر ، والتقدم الصناعي الذي ظهر في القرن التاسع عشر ، فالإقتصاديون دعوا إلى إطلاق حرية الصناعة والتجارة وإلغاء النقابات التي كانت تقيدوها وتحدد دائرة نشاطها ، أما التقدم الصناعي فقد أدى إلى تجمع وسائل الإنتاج في أيدي عدد قليل من المولدين الذين يستطيعون شراء الآلات وتحمل المزاولة التجارية ، فأنهزوا هذه

الفرصة لارهاق العمال وتخفيض أجورهم ، حتى أصبح مما تضرب به الأمثال أن في بلاد الرخاء وتدفق الثروة يعاني الفريق الأكبر من الشعب سوء العيش وعدم توافر وسائل الصحة والأمن .

### الاشتراكية :

وإذا كانت الحكومة قد نفقت يدها من الشؤون الصناعية اعتماداً على مبدأ الحرية السائد في ذلك العهد ، فقد نشأت المبادئ الاشتراكية التي عارضت مبادئ الاقتصاديين في الحرية ، ونسبت إليها انحطاط الإنتاج وسوء التدبير والفوضى الناشبة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنها نقدت نظام الرأسمالية الذي يعطى الغنى كله لطائفة قليلة من الناس ويترك الملايين من الصناع في حالة شديدة من البؤس والفقر المدقع ، ولذا أجمع الاشتراكيون على وجوب إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية ، ووضع حد لارهاق العمال واستعباد الانسان لأخيه الانسان ؛ غير أن هؤلاء الاشتراكيين لم يجمعوا رأيهم على خطة معينة لقلب النظام القديم ، ولم يضعوا صورة كاملة لما يجب أن يكون عليه النظام الجديد .

ويمثل المبادئ الاشتراكية في فاتحة القرن التاسع عشر « سان سيمون » الفرنسي ( ١٧٦٠ - ١٨٢٥ ) و « روبرت أوين » الانجليزي ( ١٧٧١ - ١٨٥٨ ) ، ويمثل أولهما جماعة الاشتراكيين الخياليين الذين لا تقوم تعاليمهم على مبادئ عملية وإنما تصطبغ بصبغة شعرية دينية ، فهو يذهب إلى أنه لا سبيل إلى إسعاد الانسانية إلا باستثمار موارد الطبيعة وتوزيعها بطريقة عادلة ، وذلك بأن يتولى إدارة الحكومة المفكرون والعلماء والعمال حتى يسير الاحياء الأدبي بجانب الاحياء الاقتصادي . أما روبرت أوين فقد اقترح تنظيم الحياة الاجتماعية على قاعدة إنشاء النظام الرأسمالي وتنظيم الصناعة والزراعة والتجارة على قاعدة التعاون ، ولذا يعتبر زعيم الحركة التعاونية التي امتدت تدريجاً حتى اتخذت تلك الأهمية المعروفة إلى الآن .

وفي العصر التالي تحولت الاشتراكية إلى مبادئ عملية وكان يقودها لويس بلان في فرنسا وكارل ماركس في ألمانيا . أما لويس بلان ( ١٨١٢ - ١٨٨٢ ) فقد بسط في كتابه « نظام العمل » خطة عملية لاشتراكية تمضيها الحكومة فقال : إن لكل إنسان الحق في العمل ، وإن من واجب المجتمع أن يهيئ أسباب هذا العمل أو من واجب الحكومة التي تمثل المجتمع أن تهب العمال المال اللازم لتأسيس مصانع أهلية يجني منها العامل فوق أجره

نصيباً من الأرباح . أما كارل ماركس ( ١٨١٨ — ١٨٨٣ ) فقد دعا إلى امتلاك الأمة لموارد الثروة (Collectivism) ولذا كان مذهبه أكثر المذاهب انتشاراً الآن ، لأنه مذهب لا يقوم على قواعد نظرية ولا يعمل لتحقيق آمال خيالية ، وإنما يقوم على قواعد عملية يعتبرها الكثيرون نتيجة منطقية للتطور الاقتصادي . أما الخطة التي دعا إليها العمال لتحقيق هذا المذهب فهي خطة التضامن والعمل لاستلام أزمة الحكومة بخطوة أولى في سبيل تحقيق الغرض الأعظم وهو ملكية الأمة لوسائل الانتاج والتصرف من أراض ومناجم ومصانع وسكك حديدية ومصارف الخ ، حتى ينعدم النظام الرأسمالي وتوزع الأرباح طبق ما يعمل كل عامل . وقد انتشرت المبادئ الاشتراكية تدريجاً بين العمال ولا سيما في فرنسا وألمانيا وإنجلترا والروسيا ، غير أنها لم تنجح بعد في قلب النظام الاقتصادي الحاضر ، ولو أنها نجحت بعض الشيء في تعديله ، وذلك بإنشاء نقابات للعمال وتشجيع التشريع الاشتراكي لمصلحة العمال .

### النقابات :

والغرض من نقابات العمال استخدام قوة المجموع لمصلحة الفرد ، وإرغام أصحاب الأعمال على تقدير مصالح العمال . ويطلق على هذه النقابات في فرنسا إسم (Syndicats) ، وفي إنجلترا إسم (Trades - Unions) ، وقد قاوم أصحاب الأعمال تأسيس هذه النقابات عهداً طويلاً ، ولكنها اتخذت في النهاية صبغة قانونية ، فأثرت تأثيراً محسوساً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء بتقصير ساعات العمل أم بزيادة الأجور وتنظيم توزيع المال الخ ؛ على أن العمال لا يلقفون عند إنشاء نقابات لمناهضة أصحاب الأعمال بل تراهم يشئون نقابات تعاونية على مبادئ أوين للانتاج والاستهلاك لمصلحة العمال ، وقد نجحوا في النوع الأول نجاحاً عظيماً ، في حين أن نجاح الثاني ما زال محدوداً بالنظر إلى مزاحمة المصانع الكبرى .

### التشريع الاشتراكي :

أما التشريع الاشتراكي فقد نشأ نتيجة لمساوى النظام الرأسمالي ، والمقاومة العنيفة التي قامت بها نقابات العمال ، فاضطرت الحكومة إلى العدول عن مبدأ عدم التدخل ، وأصدرت ما يعرف بالتشريع الاشتراكي ، وهو تشريع غايته تحسين حالة العمال بطريق القانون حتى يستغنوا بهذا العمل التشريعي عن العمل المباشر . لذا صدرت قوانين حماية النساء والأطفال من إرهاب المولدين ، وتحديد ساعات العمل للعمال ، وتخويلهم حق الاعتصاب ، وحق إنشاء النقابات ،

والتعويض عما يصيبهم من الضرر أثناء العمل ، وتقديم المعاش الكافي لسد عوزهم عند التقاعد ، هذا فضلا عن تنظيم التحكم في كل ما ينشأ من الخلاف بين المال وأصحاب الأعمال . وبفضل هذه الوسائل — النقابات والتشريع — تحسنت حالة العمال تحسناً مطرداً ، ولو أن التفاوت الإجتماعى العظيم بين الطبقات ما زال يوقد نار العداوة والبغضاء فى القلوب ، ويزيد انتشار الحركة الاشتراكية فى أركان العالم المتحضر .

### الحركة الفكرية :

كان النصف الأول من القرن التاسع عشر عهد نشاط عظيم سواء أكان فى الأدب أم فى الفنون أم فى العلوم . وكان حامل لواء الحركة الأدبية جماعة الرومانتيك ( Romantiques ) الذين خرجوا على حركة الكلاسيك ( الأدب القديم ) السائد فى عصرهم ، وضرّبوا بسهم جديد فى ميدان الأدب ، فى القرن الثامن عشر كانت الأدبيات أرسنقراطية فى مبناها ومعناها فلا تنزّل إلى الحياة الوضيعة ، ولا تستخدم إلا العبارات الضخمة ، متأثرة فى ذلك بروح الأدب القديم السيطر على العقول فى ذلك العصر حتى نشأ من ثم إسم ( Neoclassiques ) الذى أطلق على ذلك الاحياء .

أما فى المهد الحديث فقد خلعت الأدبيات عنها رداء الارستنقراطية المصطنعة ، وجعلت تعنى بكل مظاهر الحياة وتصور كل ناحية منها ، هذا إلى أنها تخلّت عن موارد الآداب القديمة ، واتجهت صوب مورد آخر ألبسها حلة جديدة وهو أدبيات شكسبير وشلر ، فضلا عن العناية بالقصص وال نوادر التاريخية والاختبارات الذاتية للإنسان . أما المؤرخون فقد خرجوا على النظام القديم الذى جعل الكتابة التاريخية تقتصر على سرد الوقائع والتواريخ بنير تحليل أو ربط أو رجوع إلى الوثائق التاريخية أو الاهتمام بأى مظهر فى حياة الدولة غير مظهر الملك وما يحيط به من الجاه والعظمة ، وجعلوا يهتمون بالحياة بأوسع معناها ، والبيئة التاريخية بكل محتوياتها .

أما الفنون التى تأثرت فى القرن الثامن عشر بالماذج القديمة — مثلها فى ذلك مثل الأدبيات — سواء أكان فى التصوير أم فى النقش أم فى البناء ، فقد تخلصت من تلك القيود وسارت فى طريق المذهب الحديث ، مذهب الحقيقة المطلقة من كل قيد ، بمعنى أن المصورين والنقاشين كانوا يصورون الأشياء على حقيقتها ، على مثال ما كان يفعله أهل الفن فى العصور الوسطى ، مع شدة العناية بالألوان ، وكانت موضوعاتهم مقتطفة من

التاريخ الحديث أو من مؤلفات الكتاب الحداثيين أمثال دنتي وشكسبير . وفي هذا العهد أيضاً ارتقت الموسيقى ارتقاء عظيماً تبعاً لارتفاع التمثيل وازدياد الآلات الموسيقية وانتشارها بين طبقات الشعب .

وإذا كانت الآداب والفنون قد تغيرت تغيراً خطيراً في هذا العهد فإنها لم تنهض . نهضة العلوم التي أثرت تأثيراً كبيراً في حياة العالم وفي كل ما يقترن بالذهن من وسائل الحياة الحديثة . ولعل أكبر أسباب هذا التقدم المدهش تخصص العلماء في فروع معينة من العلوم على خلاف ما وقع في القرون السابقة ، فضلاً عن ازدياد عددهم واقتطاعهم للبحث وخدمة العلم ، ودوام اتصالهم بواسطة المجلات والصحف وغيرها من الوسائل التي زادت التآلف والارتباط في سبيل الوقوف على كنه أسرار الطبيعة ، هذا إلى أن الحكومات قد عملت على تشجيع النهضة العلمية باعتبارها عاملاً هاماً من عوامل المدنية ، وأداة خطيرة في الكفاح المستمر بين الدول ، كما أن أصحاب الصناعات المختلفة جادوا بكل سخاء في سبيل تقدم البحث العلمي ورقى العلوم الحديثة مما ساعد بلا ريب على بلوغ الصناعة تلك المنزلة الرفيعة التي بلغت .

ويعد في طليعة الحركة الأدبية في فرنسا شاتو بران وفكتور هوجو والفرد دي فيني ولاهرتين والفرد دي موسيه في النثر والشعر ، وجورج ساند وبلزاك في تأليف القصص ، وأوجست تييري وميشليه في التاريخ . أما في الفنون فقد كان يمثل النهضة الحديثة جيريكويت . ودلاكروا ، في حين كان يمثل المدرسة القديمة دافيد وأنجر . وكان أكبر علماء ذلك العصر من الرياضيين لاجرانج وموچ ولا بلاس ، ومن الكيائيين جاي لوساك ، ومن علماء الطبيعة لمارك وسنت هيلير وكوفير . وقد كانت النهضة الفكرية خارج فرنسا لا سيما في إنجلترا وألمانيا لا تقل عنها أهمية . أما إنجلترا فقد كان يمثلها في الشعر بيرون ، وفي التاريخ ماكولى ، وفي القصص والترسكوت ودكنز ، وفي العلوم الفلكية هرشل ، والعلوم الطبيعية فراى ، والكيائية والتون ودافى . أما في ألمانيا فكان يمثل الحركة الفكرية شرل وجيته في الأدب ، ونغت وهيغل في الفلسفة ، وأهلاند وهنرى هين في الشعر ، وبيتهوفن في الموسيقى ، وهذه الأسماء تدل وحدها على الثروة الأدبية والعلمية التي برزت للعالم في فاحشة هذا القرن ، بحيث أصبح هذا العهد يعتبر عهد تقدم مجيد في تاريخ المدنية الحديثة .

أما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد نشأت حركة الواقعيين ( Realists ) التي تعتبر احتجاجاً قائماً على رجال مدرسة الرومانتيك الذين أطلقوا العنان لأنفسهم في تصوير خيالهم ومؤثراتهم الذاتية بدلاً من تصوير الحقيقة الواقعة بكل دقة ، فبدلاً من أن ينصرف

الكاتب أو المصور إلى بسط آرائه أو تصوير إحساساته ، ترى الواقعيين يذهبون إلى أن أرفع آيات الكتابة والفن ما كان علمياً ومتجرداً عن العامل الذاتي . ولا ريب أن هذا الانقلاب يرجع إلى تقدم العلوم ومناهج البحث في هذا العهد ، فكما أن العلماء عنوا بحقائق الطبيعة كذلك عنى الكتاب والفنانون بحقائق المجتمع ؛ على أن الكتاب انقسموا حيال ذلك إلى قسمين : قسم يعمل للأدب من أجل الأدب ، وآخرون يتخذون الأدب وسيلة لاغاية . فبينما يعمل بعضهم لتصوير الحياة كيفما كانت من غير تعليق ، يذهب الآخرون إلى تصوير الحياة والطبيعة بغرض ترقية النوع الانساني أدبياً ومادياً . بل إن هذا الاختلاف ينصرف أيضاً إلى الأسلوب . فاتباع المبدأ الأول يذهبون إلى تزويق الألفاظ وتنميقها حتى تقع موقفاً حسناً على السمع ، في حين أن الآخرين يعملون الأسلوب وسيلة لبث مبادئهم بحسب .

ولعل أكبر ما يميز هذه الحركة الجديدة تقدم الكتابة الروائية والمسرحية ، فقد أخذت الروايات تعنى بتصوير أحوال المجتمع على حقيقته حتى لقد أصبحت وثائق تاريخية يعتد بها ، ويلازمها في ذلك المسرح الذى أصبح يمثل الانتاج الأدبي ووجهته الواقعية أحسن تمثيل . وأما الكتابة التاريخية فقد تطورت أيضاً تطوراً خطيراً ، فبينما رى المؤرخين في عهد الرومانتيك يخطون بالوقائع التاريخية شيئاً كثيراً من خيالهم حتى يقدموا للقارئ صورة واضحة ، رى المؤرخ في هذا العهد يعتمد إلى كتابة الحقائق على منهج علمي بحت ، وبدلاً من أن ينزع إلى الخيال لايضاح الحقائق تراه يرجع إلى الوثائق لابرار صورة واضحة عن عهد من العهود . وأما الفلسفة فقد امتازت بالاتصال التام بالعلوم ، واتباع الأساليب القائمة على الملاحظة والاستنتاج ، والاهتمام بدراسة علم النفس ، ولعل أكبر ما يلفت النظر في هذا العصر هو ارتقاء الصحافة وانتشارها حتى أصبحت ذات أثر فعال في تكوين الرأى بل وفي توجيه السياسة الداخلية والخارجية للحكومات .

ولقد تأثرت الفنون كذلك بمذهب الواقعيين لا سيما التصوير ، فترى هذا الفن في عهده الجديد يستند على الملاحظة لاعلى الخيال ولا يأنف من تصوير أحقر المناظر كما يصور أرقاها ، أى أن الفن أصبح فناً ديموقراطياً بالمعنى الصحيح ، على أن الفن الكلاسيكي والفن الرومانتيكي لم ينعدما في هذا العصر بل استمررا معه جنباً إلى جنب .

وقد كان أهم من يمثل الحركة الأدبية في فرنسا من الكتاب في هذا العصر « لا كوت دى ليل وهيرديا وبردوم » ، ومن الروائيين فلوير وزولا ، ومن كتاب الدراما دوماس الأصغر ، ومن المؤرخين تين ورينان . أما التصوير فيتمثل في كوبريه وبيليت وكارير . وفي



ألمانيا تمتاز الحركة بجماعة المؤرخين ونخص بالذكر منهم تريتشكه ومومسن ولا مبرخت ، ومن الفلاسفة شوبنهاور ونيشه ، ومن الموسيقين واجنر ؛ وأما في انجلترا فتتخذ الحركة الأدبية صبغة نفعية واجتماعية ، ويلغ التصوير شأواً بعيداً من الكمال . وقد كان أكبر من نشأ من الكتاب جون رسكن ، ومن الشعراء تنيسن وبروننج ، ومن الروائيين مريدث ودكنز وكبلنج ولوز ، ومن الفلاسفة داروين وهيرت سبنسر ، ومن المصورين روسي وهنت .

وأما العلوم فقد تقدمت في هذا العهد تقدماً يفوق كل ما علق عليها من الآمال . ولعل أكبر مظاهر هذا التقدم استمرار التخصص ، لأن المعلومات اتسعت إلى حد جعل الأمام بها كلها متعذراً على رجل واحد . كذلك ازداد تطبيق الاستكشافات العلمية حتى تقدمت الصناعة تبعاً لهذا التقدم العلمي ، كما ازداد الاتصال بين العلوم المختلفة ومعاونة بعضها للبعض الآخر . فالعلوم الرياضية أصبحت أداة قوية للعلوم الفلكية والآلية ( الميكانيكية ) وغيرها ، والعلوم الطبيعية ساعدت على تكوين الخبيرين في كل الآلات والصناعات والاختصاصيين في كل العلوم ، وهي تمتاز بالاستكشافات الخطيرة التي تمت في فرعي الحرارة والكهرباء على وجه أخص ، في حين أن العلوم الكيائية أصبحت عاملاً هاماً من عوامل الصناعة الحديثة ، فضلاً عما أحدثته من التأثير الكبير في تقدم العلوم الطبية وغيرها . ويترد هذا التقدم في علمي الحيوان والنبات اللذين أصبحا يقومان على تشابه ظواهر الحياة في كليهما ، كما أنه يترد في علم البكتريا الذي قصد إلى دراسة حياة الميكروب والوسائل المقاومة له كما فعل باستور . وبالجملة سارت العلوم شوطاً بعيداً في سبيل التقدم القائم على تصحيح مناهج البحث وجعلها تستند على أساس الملاحظة والاستنتاج ، حتى تناول التقدم كافة العلوم من غير استثناء مما يجعل للقرن التاسع عشر صبغة خاصة يمتاز بها عن كل ما تقدمه من القرون .

# الباب التاسع

## الحرب العظمى

### الفصل الأول

#### مقدمات الحرب

(من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩١٤)

#### التطور الحديث :

شاهدت الفترة التي انقضت بين حرب السبعين والحرب العظمى تطوراً هائلاً في شؤون العالم . فمناطق الأرض التي كانت لا تزال سراً مجهولاً كشفت من القطب إلى القطب ، كما أن أسرار الطبيعة التي كانت لغيراً لا يحل ، أخذت تنجلي عاماً بعد عام ، وتعددت الروابط المادية والأدوية بين أمم الأرض ، حتى لم تعد أمة في عزلة عن سواها ، واشتركت الشعوب في كثير من الأفكار والعقائد حتى أصبحت المدنية عامة بين دول العالم ، وانتشرت المبادئ الديمقراطية في الشرق ، وتقدمت في الغرب تقدماً مطرداً في سبيل استقصاء آراء الشعب الحقيقية وآراء كل الطبقات ( من غير استثناء النساء ) ؛ هذا إلى انتشار مبادئ المساواة في الحقوق السياسية ، وازدياد الرغبة في المساواة الاقتصادية والاجتماعية ، إما بطريق العمل المباشر وإما بطريق التشريع . وفي هذا العهد أيضاً استخدمت أغلب الحكومات نفوذها لتحقيق أعلى رغائب المدنية ، وهي العناية بالمعدم والضعيف ، وانتصرت مبادئ التسامح الديني انتصاراً عظيماً ، ولو أن مبادئ التسامح الجنسي ما زالت مبادئ نظرية ؛ فاضطهاد اليهود اشتد اشتداداً عظيماً في السنوات الأخيرة في شرقي أوروبا ، حتى ازدادت المهاجرة إلى أمريكا وفلسطين ، وقس على هذا اضطهاد الشعوب الغريبة للسود والهنود وكافة

الشعوب الصغرى ، وهو اضطهاد مبنى على تقاليد قديمة وعوامل اقتصادية عديدة . على أن أعظم مظاهر هذا العهد هو الرق الاقتصادي الذى شمل أركان العالم وقوى روح التنافس بين الأمم ، وزج بها فى ميدان التسليح والمحالفات فالحرب العالمية الهائلة التى دكت جوانب الحضارة .

### الحالة الدولية :

كانت الفترة التى انقضت بين حرب السبعين والحرب العظمى فترة سلم ، ولكنه سلم مسلح ينوء بأعباء الحرب ومتاعبها ، ويتمتع فى المحالفات التى مهدت الطريق لها ، وأهم هذه المحالفات :

- ( ١ ) التحالف الودى الذى عقد بين ألمانيا والنمسا والروسيا فى عام ١٨٧٢
- ( ٢ ) التحالف الثنائى الذى أبرم بين ألمانيا والنمسا فى عام ١٨٧٩ ثم أطلق عليه اسم التحالف الثلاثى بعد اتفاق إيطاليا معهما فى عام ١٨٨٢
- ( ٣ ) التحالف الفرنسى الروسى ( ١٨٩١ - ١٨٩٢ ) والوفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا ( ١٩٠٤ - ١٩٠٥ ) ثم الوفاق الثلاثى الذى تم بعد تقارب إنجلترا والروسيا ( ١٩٠٧ - ١٩٠٨ ) .

وقد كان العامل الأول فى التحالف الثلاثى رغبة بسمارك فى عزل فرنسا وتوطيد البناء الذى شاده بالدم والحديد ، فى حين أن الوفاق الثلاثى كان يرمى إلى تقييد مطامع ألمانيا الجديدة وإعادة التوازن الدولى فى أوروبا . على أن ازدياد المنافسة الاقتصادية بين الدول والرغبة فى التوسع والاستثمار قوئى أوأصر المحالفات ودفع الدول إلى العناية بالتسليح .

### السلم المسلح :

يتميز السلم المسلح لإحدى نتائج معاهدة فرنكفورت التى انتزعت بعض مقاطعات فرنسا وكدرت العلاقات بينها وبين ألمانيا ، لذا أخذت ألمانيا تجدد فى التسليح خوفاً من أن تتأثر منها فرنسا ، بينما كانت أغلب الدول العظمى تحذو حذوها حتى لا تكون فى المستقبل خطراً عليها . ومن ثم ازدادت الأعباء العسكرية ونفقاتها ازدياداً عظيماً ، لا سيما وقد اضطرت الدول لإزاء التقدم العلمى المطرد أن تغير معداتها بين حين وآخر حتى تصل إلى أقصى ما يستطيع من الدقة والاتقان .

وقد نشأ عن هذا الاستعداد الحربى حالة خطيرة فى العلاقات الدولية ، فقد أصبح مبدأ القوة هو السائد بين الدول ، وأصبح التهديد بالحرب من أقوى العوامل فى السياسة الدولية . لذلك تنافست الدول تنافساً عظيماً فى التفوق على بعضها البعض ، وتوترت العلاقات بينها إلى درجة كانت تكفى وحدها لاطلاق عنان الحرب . ولما كانت بعض الدول لا سيما ألمانيا قد اتبعت مبدأ التجنيد العام ، ووضع كافة موارد البلاد تحت تصرف رجال الحرب وقت الحاجة ، فقد كانت الحرب المقبلة تنذر بأكبر النكبات والكوارث للأمم التى تشترك فيها .

يبد أن تأثير التسليح لم يتناول العلاقات السياسية فحسب ، بل تناول كذلك أحوال الأمم الاجتماعية والاقتصادية ، فقد نشأ عن التعليم العسكرى وما ينطوى عليه من الخضوع المطلق لإرادة الزعماء أن تضاعفت شخصية الأفراد ، كما كانت الحال فى ألمانيا ، وطبع الشعب بأسره بطابع الخضوع والاستسلام ، كذلك دلت التجربة على أن الشبان الذين يقضون شطراً من عمرهم تحت لواء الجيش يأبون العودة فى كثير من الأحوال إلى حالة الهدوء الذى نشأوا فيه بين القرى مما أضر بالزراعة ومواردها ، وساعد على إزدياد ذلك السيل الجارف سيل المهاجرة من ريف البلاد إلى مدنها ، ومن جهة أخرى اقتضت حالة التسليح وما تكلفه من المال إهمال واجبات كبرى من واجبات الحكومة لاسيما واجب العناية بالطبقة الفقيرة من الشعب ، كما أن المرافق الاقتصادية والاجتماعية تأثرت تأثراً عظيماً ، فقد قلت الأيدى العاملة فى المصانع والمتاجر ، وقصر أجل التعليم بأنواعه ، وعطل التطور الأخلاقى المنشود فى الأفراد والجماعات .

### نشأة المحالفات :

التحالف الودى بين ألمانيا والنمسا والروسيا : لم يقتصر الأمر على استعداد الدول للحرب كل فى دائرتها ، بل تعدى ذلك إلى ارتباطها جماعات جماعات مما كان ينذر باشتعال أوروبا بأسرها إذا ما وقعت الحرب . فألمانيا التى خرجت منتصرة من حرب السبعين ولها من القوة ما لم يكن لنبرها كانت تخشى مع ذلك انتقام فرنسا وتضامن الدول ضدها ، على نحو ما فعلت إزاء شارل الخامس ولويس الرابع عشر ونابليون ، لذلك سعى بيسارك سعيًا حثيثاً حتى اقترب من النمسا التى جاملها بمجاملة عظيمة بعد سادوا توقعاً للحاجة إليها فى المستقبل ، كما أنه عقد أوامر الصداقة مع روسيا التى كانت لحياذها فى الحروب الأوروبية أكبر أثر فى تكوين الدولة

الألمانية . ومن ثم نشأ الوفاق الثلاثي بين الأباطرة سنة ١٨٧٢ وتمت عزلة فرنسا ، واستطاع بسمارك أن يعلن أن الدولة الألمانية الجديدة هي دعمة السلم في أوروبا .

### التحالف الثلاثي :

على أن هذا الوفاق الذي تم بين الأباطرة لم يعمر طويلاً ، فقد كانت ألمانيا إحدى الدول التي وقفت في وجه روسيا سنة ١٨٧٨ وأرغمتها على أن تقبل تحكيمها في مؤتمر برلين غداة انتصارها على تركيا . كما أنها أرغمتها في هذا المؤتمر على قبول مشيئة الدول وتضحية مصالحها السلافية في حين أنها عززت مطالب النمسا وأيدت مطامعها في البلقان ، ولذا انسحبت حكومة القيصر من الوفاق تدريجياً ، واضطرت ألمانيا إلى الاسراع في عقد ارتباط دولي جديد بينها وبين النمسا عام ١٨٧٩ على قاعدة المعونة المطلقة المتبادلة حتى تأمنا الخطر الذي كان يهددهما من قبل روسيا وفرنسا .

ولم يلبث التحالف الثنائي أن تحول إلى تحالف ثلاثي حينما انضمت إليه إيطاليا في سنة ١٨٨٢ وترجع نشأة هذا التحالف إلى أن فرنسا أعلنت حمايتها على تونس في سنة ١٨٨١ وطفقت تعمل للاستيلاء على بلاد أفريقية الشمالية بأكملها ، في حين أن إيطاليا كانت تطمع في تلك البلاد المواجهة لشواطئها ، كما كانت تن من وطأة أزمات اقتصادية شديدة ألتمت بها على أثر الوحدة ، فغلب إليها أن في هذا التحالف تفرجاً لمتاعبها ، غير أن هذا التحالف كان يشوبه من بادى الأمر ما نطوت عليه قلوب الايطاليين والنمساويين من الأحقاد ، بحيث لو لم تجعل ألمانيا تحالف إيطاليا مع النمسا شرطاً أساسياً لتحالفها معها لما أمكن عقد هذا التحالف ولسا قبله الرأي العام بتاتا . والواقع أن مصالح النمسا وإيطاليا تناقضت تناقضاً عظيماً سواء أكان ذلك في شبه جزيرة البلقان أم في شرق البحر الأبيض والأراضي الايطالية الباقية في حوزة النمسا . ومما زاد في ضعف التحالف الثلاثي أن ألمانيا التي كثيراً ما قربت شقة الخلاف بين حليفتيها ساعدت تركيا في حربها مع إيطاليا سنة ١٩١١ رغبة في الإبقاء على صداقة تركيا التي فتحت أبوابها للألمانين ، وهيات لهم الطريق لتحقيق آمالهم في الشرق ، هذا كله أدنى إلى زعزعة القواعد التي كانت تربط إيطاليا بحليفتيها حتى أصبح لا يعتمد عليها كثيراً إذا ما عبت العاصفة .

### المحالفـة الفرنـسية الروسـية :

كان اتفاق فرنسا والروسيا أمراً تقتضيه مصلحة الفريقين بعد أن أصبحت ألمانيا عقب حرب السبعين أقوى دولة في أوروبا ، غير أن بسمارك نجح بدهائه الغرب في تأجيل هذا التحالف عشرين سنة متوالية ، فقد اتفق مع روسيا اتفاقاً ودياً بآدى الأمر كما رأينا ، ثم أقام يعيث بها ويضللها عن مصالحها الحقيقية حتى بعد أن ظهرت نواياه في مؤتمر برلين ، فنراه في سنة ١٨٨١ وفي سنة ١٨٨٤ وفي سنة ١٨٨٧ يعقد مع القيصر اسكندر الثالث اتفاقات أساسها تبادل الضمان بينهما ، وهذا كله بعد أن تبين اتجاه السياسة الألمانية ووقوفها في وجه الجامعة السلافية ، والاتصار لمطامع النمسا في البلقان ، إلا أن سقوط بسمارك في عام ١٨٩٠ غير الموقف الدولى تغييراً كبيراً ، فقد حرمت ألمانيا من خدمات ذلك السياسى العظيم الذى دافع عن مصالحها بعزم وجد ، واستطاعت فرنسا والروسيا أن تتقاربا بعد طول عهد الانفصال ؛ وقد كان أكبر عامل في هذا التقارب تعرض مصالح روسيا للخطر ، وحاجتها الشديدة إلى المال لتنمية صناعتها الناشئة ، في حين أن عزلة فرنسا وحاجتها إلى المعونة في وسط هذا المحيط الأوروبى المضطرب حفزتها إلى التقارب من روسيا ، معتمدة في ذلك على التصديق الذى أصاب التحالف الثلاثى من جراء تنازع الأغراض والمصالح ، فعمدت مع روسيا في أغسطس سنة ١٨٩١ محالفـة سياسية ، وأعقبها في العام التالى اتفاق حربى أساسه الدفاع عن مصالحهما ضد ألمانيا وحلفائها ؛ على أن هذه المعاهدة لم تؤثر تأثيراً محسوساً إلا منذ تولى ديلكاسيه قيادة السياسة الفرنسية سنة ١٨٩٨ ، فوجهها توجيهاً صريحاً نحو تطويق ألمانيا وتعديل التوازن الأوروبى ، فأجابت ألمانيا على ذلك بتجديد التحالف الثلاثى سنة ١٨٩١ وسنة ١٩٠٢ ، وتعديل السياسة الألمانية على أساس ربط أوروبا الوسطى في اتحاد اقتصادى سياسى على نظام يطابق نظام الزولفرين ، وأن يمتد هذا الاتحاد من البلجيك وهولندا إلى ولايات البلقان .

### الوفاق الودى :

على أن المحالفـة الفرنسية الروسية لم تلبث أن ازدادت قوة ونفوذاً حين تقاربت إنجلترا من الحليقتين تدريجاً على رغم تنازع المصالح واختلافها خلال هذا القرن . وقد كانت الشؤون المصرية أهم عامل في النزاع القائم بينها وبين فرنسا ، فبينما كانت إنجلترا تعمل بمختلف

الوسائل على تثبيت قدمها في وادى النيل كانت فرنسا تدأب على مقتضى سياستها طول هذا القرن على جلاء إنجلترا عن هذه البلاد، فاضطربت العلاقات بينهما لا سيما وقد وقفت إنجلترا موقف الماراض لجهود فرنسا الاستعمارية في آسيا وفي أفريقيا، حيث يمثل النزاع في تقدم الجيوش المصرية بقيادة ككتشنر إلى أعلى النيل، وتقدم مارشاند قائد الجيوش الفرنسية من غرب أفريقيا إلى فاشوده، فوقف الفريقان وجهاً لوجه في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨، ونشأت أزمة سياسية خطيرة اضطرت معها حكومة فرنسا نظراً إلى اضطراب حالتها الداخلية إلى إخلاء فاشوده وإلى تحديد مناطق النفوذ الفرنسى البريطانى في السودان (ديسمبر سنة ١٨٩٨).

غير أن إنجلترا لم تلبث أن شعرت أن سياسة العزلة لا تلائم الحالة الأوربية التى تضطرب بالمحالفات والتسليح، وأن الخطر الناشئ من سياسة ألمانيا وتقدمها الصناعى والحربى وزرعها إلى الفتح والاستعمار والتسلط على أسواق العالم يملو كثيراً فوق المصالح الاستعمارية التى باعدت بينها وبين فرنسا، فأسرعت إلى التقرب إليها وتسوية خلافها معها، وقد تم الاتفاق بين الدولتين على يد ديلكاسيه ولانسدون في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ وهو اتفاق يشمل تسوية المسائل المختلف عليها في الأرض الجديدة «نيفوندىلاند»، وفي سيام ومدغشقر وهرديس الجديدة، كما يشمل تسوية المسائل المتعلقة بعصر ومراكش، وعلى أساس اعتراف الدولتين بالحقوق المتبادلة لإنجلترا في مصر ولفرنسا في مراكش، على أن يعترف بحرية التجارة للفريقين في هذه البلاد، وبهذا تمت الحلقة الأولى من سلسلة الاتفاقات التى وطدت المحالفة الثنائية ودعمت أركانها.

### الوفاق الثلاثى :

كانت مصالح إنجلترا تتعارض مع مصالح روسيا، كما تعارضت مصالح فرنسا، إذ اتخذت روسيا في نهاية القرن خطة التوسع في آسيا وتهديد ممتلكات إنجلترا ومواصلاتها في الشرق، فأغار على الأقاليم المجاورة لأرمينيا، وعززت نفوذها وسلطانها في بلاد فارس، وجعلت تتقدم في التركستان وتبسط نفوذها بطريق سكة حديد سيبريا في الصين وما جاورها، فتصادمت مصالح الروسيين بالمصالح البريطانية في الشرق، حتى أصبح هذا التصادم يندب في نهاية القرن بوقوع أزمة كبرى.

يبد أن هذا النزاع لم يلبث أن خفت وطأته بتأثير الحرب الروسية اليابانية، التى اضطرت

الروسيا إلى تحويل نظرها عن الشرق وتركيز مطامعها مرة أخرى في البلقان ، ذلك أن توغل روسيا في الشرق البعيد أدى إلى تصادمها بقوة اليابانيين الناشئة كما تصادمت بقوة البريطانيين ، فزاعها تتدخل في الحرب الصينية اليابانية سنة ١٨٩٥ وترغم اليابان على التخلي عن كل أسلحتها ، ثم تعمل من جانبها على أن تحمل محملها في الصين ، فاستأجرت بورت آرثر وحوطته إلى قاعدة حربية كبرى ، وأخذت تبسط نفوذها في كوريا ومنشوريا ، مما أحفظ اليابانيين وحفزهم إلى اتخاذ المعدات لمقاومة الطامع الروسية ، وحينئذ طلبوا إلى روسيا الجلاء في موعد معين عن منشوريا ، ولما أخفقت المفاوضات السلمية هاجمت القوات اليابانية الأسطول الروسي المربط في ميناء بورت آرثر في ليلة ٩ فبراير سنة ١٩٠٥ ، ثم أنزلت جنودها في كوريا وأخذت تتقدم لمقاتلة الروسين وإقصائهم عن البلاد .

بدأ اليابانيون انتصاراتهم الحربية بالاستيلاء على بورت آرثر بعد حصار دام ستة شهور ( ٢ يناير سنة ١٩٠٥ ) ثم استأنفوا أعمالهم الحربية في منشوريا فأنزلوا بالروسين هزائم فادحة لم يشهدها العالم منذ سنة ١٨٧٠ ، وكان أكبر هذه الهزائم في معركة مكدن التي اضطرت الروسين إلى التقهقر عن منشوريا تاركين في يد اليابانيين ٤٠٠٠٠ جندي من الأسرى ومقدراً عظيماً من الذخائر ؛ ولما حاول الروسيون إنقاذ الموقف بأن أرسلوا أسطول بحر البلطيق إلى ميدان الحرب باغته الأدميرال توجو الياباني في موقعة تسوشيما ( ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ ) وحطم الأسطول عن آخره ، فأسقط في يد روسيا ولم ينقذها من تحكيم اليابان وإرهاقها بالشروط الباهظة سوى توسط الولايات المتحدة في الصلح ( معاهدة پورتسموت ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥ ) وبها اعترفت روسيا بحق حماية اليابان لكوريا ، كما أنها نزلت لها عن ميناء بورت آرثر وجزء من جزيرة سخالين مع قبولها الجلاء نهائياً عن منشوريا .

على أن أهم نتائج هذه الحرب أنها خففت حدة النزاع القائم بين إنجلترا والروسيا في آسيا ، إذ أخذت الدولتان تتقاربان تحت ضغط ظروف الموقف الأوربي فسوى ما بينهما من خلاف ، لاسيما في فارس حيث قسمت البلاد إلى منطقتي نفوذ إحداهما شمالاً للروسيا والأخرى جنوباً لبريطانيا ، ونشأ من ثم الوفاق الثلاثي الذي أصبح يوازن التحالف الثلاثي في الواقع لأنه وإن كانت سياسة إنجلترا التقليدية تأبى عليها أن تشترك في محالفات لاتنصرف إلى غرض ثابت معين ، فإنها لم تترك مع ذلك مجالاً للشك في أنها تقف إلى جانب أصدقائها إذا دعت الحالة إلى امتشاق الحسام .



## توطد المحالفات الأوربية :

النزاع الاقتصادى : يرجع السبب فى عقد المحالفات الأوربية كما أشرنا من قبل إلى الرغبة فى إيجاد قوات متماثلة تعاون على تقرير السلم ، إلا أن فرجة الخلاف اتسعت تدريجاً على أثر التقدم الاقتصادى الخطير الذى عم أوروبا فى هذا القرن . نعم ان الروابط الاقتصادية تعددت بين الدول وباتت الوحدة الاقتصادية الدولية قريبة الوقوع ، إلا أن المنافسة الاقتصادية فى أوروبا وفى خارجها اتسعت تدريجاً حتى عمت كل سوق من أسواق العالم ، وكان أول مظاهر هذا التنافس السياسة التجارية التى اتبعتها الدول لترويج تجارتها ، فبينما كان بعضها يرى فى سياسة حرية التجارة خير وسيلة لتخفيض الأثمان وإنقاص تكاليف المعيشة ، وتشجيع التجارة الخارجية واستيراد الآلات والمواد الخام بطريق المبادلة ، كان يرى البعض الآخر فى حماية التجارة خير سياسة لتدعيم الصناعات الأهلية الناشئة حتى تستطيع أن تنمو وتقوى وتنافس غيرها فى أسواق العالم .

أما المظهر الثانى من مظاهر المنافسة الاقتصادية فهو اتجاه الأمم الصناعية الكبرى نحو الاستعمار وفتح أسواق جديدة فيما وراء البحار . وقد أطلق على هذا المظهر لقب « أمبريالزم » نظراً لما تضمنته من معنى السيادة والفتح ، وإليه يعزى ذلك الخلاف الخطير الذى وقع بين الدول فى كل قارة من قارات المعمورة . وربما كانت إنجلترا أولى الدول التى اختطت سياسة أمبريالية صريحة فى عهد « يوسف تشمبرلن » الذى وضع سياسة الارتباط الاقتصادى بين إنجلترا ومستعمراتها ضد كل منافسة أجنبية ، وجعل التوسع والاستعمار قاعدة من قواعد السياسة الانجليزية .

أما فى ألمانيا فقد كانت سياسة بسمارك تتجه إلى تثبيت قدم الأمبراطورية قبل كل شئ ، ولكن الشعب الألمانى لم يشأ أن يتشد فى السير كما شاء بسمارك ، بل جعل يعمل لتحقيق آمال عريضة على يد الامبراطور ولهم الثانى ، الذى تمثل فيه كل الأمانى التى انبثت فى قلب هذا الشعب الفتى بعد تأسيس الاتحاد ، وارتقاء الصناعة وازدياد السكان زيادة تدعو إلى إيجاد مواطن جديدة للمهاجرة وتصريف التجارة .

ولقد عبر الشعب الألمانى عن رغبانه بمظاهرها شتى ، فى سنة ١٨٨٥ أنشأ الدكتور « كارل بيترس » حزب الجامعة الجرمانية ووضع برنامجاً واسع الأطراف ينطوى على بناء أسطول ضخم ، وإعداد جيش قوى لفتح مستعمرات للتاجر الألمانية والمهاجرين ، وإدماج

أوروبا الوسطى بأمرها في اتحاد اقتصادى سياسى يجمع ألمانيا والنمسا وسويسرا وهولندا وبلجيكا واسكندنافيا وبلاد البلقان ، فضلاً عن استثمار أراضي تركيا آسيا وإنشاء مستعمرات في جنوبى أفريقية وجنوبى أمريكا تستظل جميعاً بالراية الألمانية .

وقد وجدت ألمانيا الفتاة بين الكتاب والمفكرين الألمانين من رفع سياسة الغزو والفتح إلى مرتبة العقائد والمبادئ الأزلية الثابتة ! فنتشبه ذهب إلى « أن الأرض إرث القوى ، والمستقبل للشعب المتفوق على الجميع ، وأن المسيحية بحضها على الرفق بالعاجز والضعيف لا تصلح لأن تعيش ، فإن البقاء حق الأصلح والقوى وحده » . وإذا كان « ينتشه » عن غير قصد قد أوحى إلى الألمانين رسالة السيطرة والسultan ، فإن « تريتشكه » قد جعل الدعوة صريحة مباشرة لا تحتمل التأويل . فقال : « ليس ذلك الشعب المتفوق إلا الشعب البروسى ، وقد بلغ تفوقه بطريق الحرب ، وبالحرب يجب أن يبلغ المركز الذى خلق له ، فإن من أعظم الخطايا أن تتردد الأمم في استخدام قوتها ، وإذا كان الفرض الصالح يبرر الحرب ، فأنا أقول إن الحرب الناجحة تبرر كل غرض ، ليست الحرب إلا سياسة في أرفع مظاهرها ، إنها الدواء الهائل الناجع لشفاء أدواء العالم » ، وقد كشف « برناردى » عن نيات قومه بعبارة أوضح ، فقال : إن بريطانيا هي الحائل بين ألمانيا وبين عظمتها ، ودعا قومه إلى محاربتها لوصول ألمانيا إلى المكانة التى خلقت لها .

على أن برنامجاً كهذا واسع الآمال كبير الأغراض كان يستدعى نظاماً وقوة تتناسب مع ضخامته . فاندفعت ألمانيا إلى إنشاء جيش عظيم وأسطول لا يفوقه أسطول على سطح الماء ، وجعلت تعزز القواعد البحرية في ولهمسها فن ، وكيل ، وهليجولند حتى أصبحت مضرب الأمثال في النعمة والقوة ، فأجابت إنجلترا والروسيا وفرنسا على ذلك بزيادة قواتها البرية والبحرية ، وكان هذا التسابق في التسليح نذيراً سيئاً للمستقبل .

### الدعوة إلى السلم ( Pacifism ) :

على أن هذا التنافس الحربى والسياسى الذى كان يهدد العالم بنكبات من شر ما شاهده التاريخ قد حرك في كثير من الكتاب والمفكرين الشعور بالخطر الداهم ، فشوا غارة شعواء على الروح الحربية التى كانت تدفع العالم إلى الهلاك ، ورسموا خطة للاحتفاظ بالسلم على قاعدة احترام القانون بين الدول . وهذه الخطة نادى بها ليون بورجوا في أوروبا ، والرئيس ولسن

فى أمريكا ، وكانت تتضمن إنشاء عصبة أمم تتولى الاحتفاظ بالسلم ومراعاة القانون بين الدول كما تفعل الحكومة بين رعاياها .

ومن جهة أخرى حاولت الاشتراكية الدولية أن تحتفظ بالسلم بطريقة عملية ، وهى اتفاق العال فى أنحاء العالم على ألا يعاونوا فى إذكاء النار التى تعدها الحكومات وأن يقدموا عن تقديم المعونة إذا ما نشبت الحرب ، إلا أن هذه الوحدة الدولية لم تستطع التغلب على عاطفة الوطنية المقدسة وإحلال الماطفة الدولية محلها . فى ألمانيا أبى الديمقراطيون الاشتراكيون أن يسموا فى تضحية أعلى المصالح الوطنية فى سبيل المصلحة الدولية العامة ، فى حين أن الاشتراكيين الفرنسيين اقتصروا على السعى لإنشاء عصبة من الأمم تخضع الدول لأحكام القانون على مثل ما نادى به الكتاب والمفكرون ، معتمدين فى ذلك على قوة الرأى العام فى أوربا فضلاً عن قوة العال المنظمة . وبالجملة سار الاشتراكيون فى أعمالهم على غير هدى تتقاذفهم الأغراض المختلفة والآراء المتعارضة ، ففشلت مؤتمراتهم فى الوصول إلى نتيجة حاسمة ، ولو أنها عززت الرغبة فى الاحتفاظ بالسلم واجتناب الحرب بقدر المستطاع .

### مؤتمر لاهاى سنة ١٨٩٩ :

ولعل أول خطوة عملية فى طريق السلم ما اقترحه القيصر نقولا الثانى فى عام ١٨٩٨ . بشأن عقد مؤتمر دولى ينظر فى الوسائل التى تؤدى إلى تحديد السلاح وإيقاف المنافسة القاتلة التى كان يندفع فيها العالم . وقد عقد هذا المؤتمر فى مدينة لاهاى سنة ١٨٩٩ وحضره مندوبون عن ست وعشرين دولة ، ولكن آراء هؤلاء المندوبين تشعبت كثيرا فى بحث مسألة المسائل التى من أجلها عقد المؤتمر ، وهى مسألة تحديد المعدات الحربية ، ولم يستطيعوا فى النهاية الوصول إلى حل قاطع ، ولو أنهم نجحوا فى تعزيز السلم ببعض الشئ بانشاء محكمة دولية للتحكيم فيما عساه أن يقع بين الدول من المشاكل ، ولكن لما كان هذا التحكيم اختياريا فإن هذه الأداة الجديدة لم تحقق الفرض المقصود .

### مؤتمر لاهاى سنة ١٩٠٧ :

لذلك استأنف دعاة السلم جهادهم للوصول إلى اتفاق الدول فى شأن تحديد السلاح أو نزعها تماما ، وكذلك قبول مبدأ التحكيم الجبرى فى كل الأحوال . وقد صادفت هذه الدعوة قبولاً من كثير من الدول حتى أنها قبلت من تلقاء نفسها مبدأ التحكيم فى حل كثير من

مشاكلها . ولا ازدادت الرغبة في تحسين العلاقات البولية وقطع دابر الخلاف الذى قد يؤدى إلى حرب ، عقد مؤتمر جديد فى لاهاي سنة ١٩٠٧ لاعادة النظر فى مسألة التحكيم وجعلها مبدأ ثابتاً من مبادئ القانون البولى ، وقد تقرر فعلا قبول مبدأ التحكيم الجبرى ، ولكنه قصر على الخلاف الذى يقع بين دولتين أو أكثر فى تفسير المعاهدات .

### السلم فى خطر :

لهذا أخفقت الآمال فى تحقيق الوسائل المؤدية إلى تعزيز السلم ، وأصبح العالم مهدداً بوقوع الكارثة الكبرى ، فقد كانت جو السياسة الأوربية متبلداً ، والخلاف مستحکم الحلقات بين الدول فى مسائل عدة : فهناك مسألة الاراس واللوئين التى كانت جرحاً دائماً فى قلب كل وطنى فرنسى ، والنزاع الذى اشتدت وطأته بين ألمانيا وفرنسا على تحديد مناطق النفوذ فى شمال أفريقيا وغيرها ، وكذلك الخلاف الذى وقع بين النمسا والصرب وبين الصرب وبلغاريا على البوسنة والمهرسك ومقدونيا ، والخلاف الذى قام بين إنجلترا وألمانيا على التنافس البحرى والتجارى ، وبين روسيا والنمسا فى شأن السيطرة على البلقان ، فاشتد الحقد والبغضاء فى أنحاء أوروبا ، وتوترت العلاقات بين الدول ، واندفع العالم فى طريق مخوف بأعظم المخاطر والمكاه .

ولعل أول ما أُنذر بقرب وقوع الصاعقة ما وقع من الخلاف فى سنة ١٩١١ على مسألة مراكش ، فقد كانت فرنسا تتطلع منذ أوائل القرن العشرين إلى بسط نفوذها على تلك البلاد كما فعلت فى تونس والجزائر من قبل ، ولكن ألمانيا حاولت أن تنازعها السيطرة عليها ، فانهزت فرصة الهزيمة التى حلت بالروسيا « حليفة فرنسا » فى حربها مع اليابان للقيام بعمل حاسم . فقد أسرع إمبراطور ألمانيا إلى زيارة مراكش « طنجة » وأعلن أن حكومته لن توافق على أى تغيير فى إدارة تلك البلاد من غير رضاها ، وهذا معناه أنها كانت تأبى مد نفوذ فرنسا من غير تعويض لها . غير أنه لما كانت الحرب الروسية اليابانية قد قابلت الانتهاء ، فضلاً عن أن إنجلترا وقفت بجانب صديقتها « فرنسا » فقد تقرر فى مؤتمر عقد لحل هذا الخلاف فى مدينة « الجزيرة » سنة ١٩٠٦ احترام استقلال مراكش ، وتكليف فرنسا بالمحافظة على النظام هناك . على أن هذا النزاع تجدد فى سنة ١٩١١ حين أرسلت فرنسا جيشاً لاحتلال عاصمة مراكش ، فاحتجت ألمانيا وعززت احتجاجها برسالة المدفعية « بانتر » إلى « أغادير » لصيانة المصالح الألمانية ، وكاد الأمر يؤدى إلى نشوب حرب أوربية لولا

تطلب روح المسالة والاعتدال<sup>(١)</sup> ، في مؤتمر الجزيرة الذي عقد سنة ١٩١١ تقرر إطلاق يد فرنسا في مرا كس في مقابل التنازل عن جزء من الكنفو الفرنسية إلى ألمانيا ، على أن هذا الحل لم يكن إلا خذلاً عظيماً لسياسة ألمانيا ، ولذلك أخذت تضاعف مجهودها البحري والبري من ذلك الحين . ولما نشبت الحرب البلقانية سنة ١٩١٢ وخذلت تركيا وأقل طريق الشرق أمام دول الوسط ، اكفهر جو السياسة الأوربية وأصبحت الحالة تنذر بوقوع حرب أوربية عظمى في المستقبل القريب .

## الفصل الثاني

### فاتحة الحرب العظمى

#### كيف نشبت الحرب ؟

امتشتت أوربا الحسام عام ١٩١٤ في حرب لم يشهد التاريخ مثلاً ، وهي ترجع في أصلها إلى التنازع الاقتصادي والسياسي الذي شاهدنا بعض آثاره ، وإلى فشل المساعي المتكررة لاجبار الأمم على قبول التحكيم والاذعان لشيئة محكمة دولية . وأما السبب المباشر لنشوب الحرب فهو اتساع نفوذ الصرب على أثر حرب البلقان اتساعاً هدد طريق ألمانيا الأعظم إلى بغداد ، وحرك مطامع هذه الأمة السلافية لانقاذ أبناء جنسها الخاضعين لحكم النمسا . وحدث في ٢٨ يولية سنة ١٩١٤ أن قتل وارث العرش النمساوي وزوجته في بلدة سراجيفو بيد طالبين صربيين ، فهاج الرأي العام في النمسا وأمرعت الحكومة إلى مطالبة الصرب بعدة مطالب أهمها الاشراف على سير التحقيق ، لاعتقادها بوجود مؤامرة واسعة النطاق تشترك فيها الحكومة الصربية ذاتها . وكانت مذكرة النمسا شديدة اللهجة ، عظيمة التحدي ، بل كانت في ذاتها بمثابة إعلان للحرب ، فأذعنت الصرب لبعض الطلبات وترددت في قبول البعض الآخر . فزحفت الجنود النمساوية إلى بلنراد في ٢٨ يولية ،

(١) يذهب كثير من الكتاب إلى أن تدخل ألمانيا في شئون مرا كس كان ثابة اختبار لقوة ارتباط دول الوفاق .

وتأهبت باقى الدول لدخول الحرب بعد أن فشلت المساعي السياسية التى بذلت للاحتفاظ بالسلم . ذلك أن روسيا بدأت بتعبئة جيشها لحماية الصرب والدفاع عن مصالحها فى البلقان ، ولما طلب أمبراطور ألمانيا إلى القيصر أن يوقف تعبئة جيوشه ، رفض طلبه ، فوقفت ألمانيا إلى جانب حليفها النمسا ، ووقفت فرنسا إلى جانب روسيا ، بحكم تحالفهما المبنى على المصالح الوثيقة المتبادلة ، فأسرعت ألمانيا إلى إعلان الحرب عليهما فى ٢ أغسطس ، وشرعت الجنود الألمانية فى الزحف إلى فرنسا فى ٣ أغسطس بطريق البلجيك ، تجنباً للماقل الحصينة الكائنة على حدود فرنسا الشرقية ، واعتبرت معاهدة سنة ١٨٣٩ الضامنة لحياذ البلجيك « قصاصة من الورق » كما جاهر بذلك المستشار الامبراطورى ، فأسرعت بريطانيا إلى إعلان الحرب عليها فى ٤ أغسطس باسم الدفاع عن حياذ البلجيك ، وفى الحقيقة للدفاع عن المصالح البريطانية ذاتها .

### الحرب والدول الأخرى :

وهكذا اتسع نطاق هذا الصراع الذى لم يسمع بمثله من قبل ، فألمانيا والنمسا وقفنا إلى جانب ، وفرنسا والروسيا وبريطانيا وصربيا والجبل الأسود والبلجيك وقفت إلى الجانب الآخر . إلا أن أغلب دول العالم اشتركت فى الحرب تدريجياً بدافع مصالحها الخاصة .

فتركت انضمت إلى دولتى الوسط دفاعاً عن كيانهما المهدد من دول الوفاق ولاسيما روسيا<sup>(١)</sup> ، وانحازت بلغاريا أيضاً إلى هذا الجانب مدفوعة بعامل الرغبة فى تحرير بلادها من نفوذ روسيا ، وجمع شمل العنصر البلغارى فى البلقان تحت رايتهما ، بعد أن أخفقت فى ذلك فى حرب البلقان الماضية ، ثم إن اليابان والصين انضمتا إلى الطرف الآخر رغبة فى الاستيلاء على أملاك الألمانين فى الشرق الأقصى ، وانضمت كذلك البرتغال إلى جانب الحلفاء بحكم حلفها القديم مع بريطانيا ، وأما إيطاليا فكانت تئن من العبء السالى الذى اقتضته الحرب الطرابلسية ، فلزمت الحيدة أولاً على زعم أن تعهداتها صريحة بأنها لا تشترك مع حلفائها إلا فى حروب الدفاع فقط ، غير أن دول الوفاق خففت عنها أعباءها المالية ، ووعدتها بتحقيق أطماعها فى الترتينو والتيرول ، فانهت باعلان الحرب على حليفها النمسا فى ٥ مايو سنة ١٩١٥ ،

(١) أعلنت تركيا أن حديتها لا يمكن أن ترمى على كل حال فى هذه الحرب ، إذ ليس من العقول أن روسيا والدول الغربية تحافظ على الوسائل الدقيقة المرتبطة باستعمال البوغازين ، فدخولها الحرب فى الواقع كان مسألة حياة أو موت ( تصريحات أنور بك — مذكرات هندنج ) .

وأعقبتها اليونان ذات المطامع الواسعة في تركيا ، ورومانيا التي كانت تحمل بعد نفوذها على ترانسلفانيا ، وتحرير أبنائها النازلين في أملاك الامبراطورية النمساوية . أما الولايات المتحدة فقد ثرمت الحياء بادی الأمر ولكنها أخذت تتجه تدريجاً نحو الحرب ، نظراً إلى صلة الدم التي تربطها بالبحر ، ومحافظة على الديون العظيمة التي كانت لها عند الحلفاء ، ومركزها الاقتصادي في العالم ، ذلك المركز الذي كان يجعل من انتصار ألمانيا إفلاساً لها وخطراً عظيماً عليها ، فلما خرجت روسيا من الحرب على أثر الثورة<sup>(١)</sup> ، ونجحت الغواصات الألمانية في أوائل سنة ١٩١٧ بعض النجاح ، أصبح لامناص من دخول أمريكا الحرب في وقت تهيأ لها الرأي العام بتأثير « دعوة الحلفاء » عن الفظائع التي ارتكبتها الألمان في بلجيكا وفرنسا ، وتأثير النزاع الذي نشأ بين أمريكا وألمانيا على مسائل الحرب البحرية وغيرها ، وإليك البيان :

لما ضربت بريطانيا نطاقاً على موانئ ألمانيا على أثر إعلان الحرب ، وحرمت دخول المراكب المحايدة إليها مهما كان نوع ماتحملة ، أجابت ألمانيا باعتبار المياه البريطانية منطقة حربية ، واستخدمت قواتها البحرية ولا سيما الغواصات لاغراق كل ما يدخل من المراكب إليها ، فاعترضت الولايات المتحدة على عمل الدولتين ، غير أن اعتراضها على الألمان كان أقوى وأشد ، لأنهم لم يتخذوا أسباب النجاة لركاب البواخر وبجارتها ، كما حدث للباخرة لوزيتانيا التي غرق من ركابها نحو ألف . ثم إن الألمان أخذوا يهثون الأسباب لتدمير الأرصفة والعامل والمستودعات الأمريكية التي كانت تستخدم لتوريد المهمات الحربية إلى الحلفاء ، فزادت العلاقات توتراً إلى حد أن فاوضت ألمانيا اليابان والمكسيك للانضمام إلى جانبها إذا نشبت الحرب بينها وبين أمريكا ، وكان لكشف سر هذه المفاوضة السياسية تأثير بالغ في أمريكا ، فأعلنت الولايات المتحدة الحرب في ٦ أبريل سنة ١٩١٧ ، وحذت معظم دول أمريكا الجنوبية حذوها .

وهكذا امتدت الحرب إلى جوانب العالم بأسره ، وأثقلت كواهل الشعوب بمحمل كبير لم تعرفه قبلاً ؛ لأن الحرب لم تقتصر على عدد معين من الرجال ، بل استغرقت كل الرجال القادرين على حمل السلاح — ولا يستثنى من ذلك إنجلترا التي أجبرتها ظروف الحرب على إعلان الخدمة الإجبارية في أوائل سنة ١٩١٦ وكانت قبلاً اختيارية ، وحولت الصناعة والزراعة وباقي فروع الحياة الاقتصادية من مجراها الأصلي إلى خدمة أتمراض الحرب ،

(١) انظر الثورة الروسية فيما يلي .

واستخدمت كل مواهب الرجال كما استخدمت كل مواهب النساء لتحقيق أغراض النصر ، فتحولت الحرب من صراع معين إلى نزاع هائل بين الأمم والشعوب ، وتخطى ذلك النزاع حدود القوات المادية إلى القوى الأدبية بأكبر مظاهرها وأوسع حدودها .

### حالة الحرب :

بلغت الحرب من القسوة والفظاعة مبلغاً لم يشهده الناس من قبل ، فقد استخدم الصحفيون والكتاب كل وسائل النشر لاثارة البغضاء والأحقاد حتى انعدمت الرحمة وانتزعت أرفع صفات الانسانية كلها من قلوب الشعوب المتحاربة ، فلم تترك وسيلة من وسائل الخراب والتدمير واستئصال موارد الحياة إلا استخدمت ، وكان للكيميائيين والمهندسين دور فيها لا يقدر ، فالغازات الخائقة والمعمية والمواد المنصهرة القاتلة ، والعواصم والمدافع البعيدة المدى ، والمقذوفات الموائية المهلكة ، والسيارات المدرعة والدبابات ، كلها من آثار هذه الحرب التي تجاوزت نكباتها أبعد حدود الخيال . ولعل السلاح الأدبي الذي استخدمه الفريقان لسحق قوات الأعداء المعنوية كان أمضى الأسلحة وأشدّها فتكاً في هذه الحرب .

### العوامل الفاصلة :

ليس من السهل إدراك العوامل الفاصلة في هذه الحرب . فقد تكون صفات الأمم الخاصة من حيث الثبات والصبر وقوة الارادة من العوامل الفعالة ، وقد تكون أساليب الدعوة إلى الثورة والتأثير بالخطابة والكتابة من أكبر العوامل الحاسمة ، وقد يكون الضيق الاقتصادي قد أثر تأثيراً خطيراً في مجرى الأحوال ، ولكن هناك عوامل أخرى فاصلة لا تقبل الشك :

( أولاً ) الأسطول البريطاني الذي طوق موانئ الأعداء ، وحرم على الحايدين الاتجار معهم ، وقام بحماية مواصلات الدول المتحالفة ، ونقل الجيوش وزودها بالموثّر والذخائر ، ومون البلاد البريطانية وحلفاءها على الرغم من محاولة الفواصم فصلها عن العالم .

( ثانياً ) كان اشتراك الولايات المتحدة في نهاية الحرب ووضع مواردها الهائلة من أموال ورجال وموثر وذخائر تحت تصرف الحلفاء عملاً حاسماً في ذاته ، كما أن دفاع الرئيس ولسن عن القضية المشتركة أكسبها قوة أدبية عظيمة ، ولا ننسى شروطه الأربعة عشر الشهيرة التي وضعت أساساً معقولاً للصالح ، فأضعفت الأساس الذي كانت تستند عليه ألمانيا وحلفاؤها في المقاومة ، وعجلت زمن التفكك والانحلال .



## الفصل الثالث

### أدوار الحرب

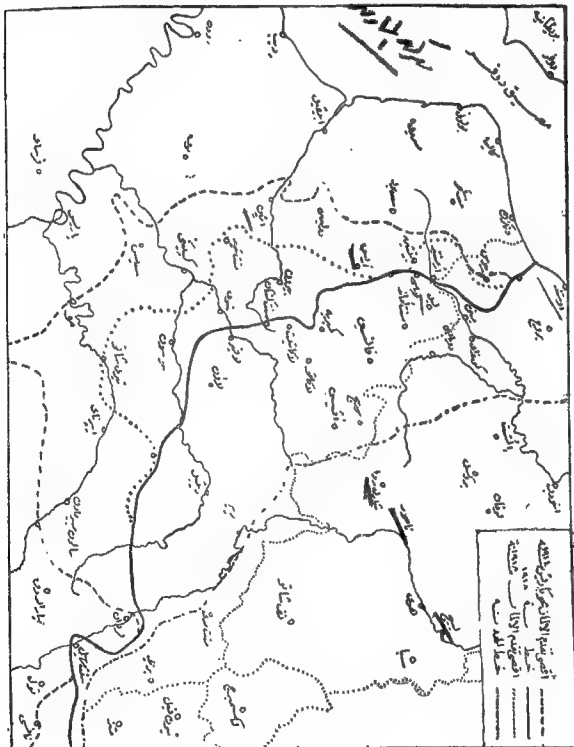
يمكن تقسيم الحرب إلى ثلاثة أدوار :  
 (أولاً) الهجوم الألماني الأول الذي أوقف عند حد المارن ، وأعطى بريطانيا الفرصة لتنظيم المقاومة .  
 (ثانياً) حرب الخنادق الذي استمر من سبتمبر سنة ١٩١٤ إلى مارس ١٩١٨ بغير الوصول إلى نتيجة حاسمة .  
 (ثالثاً) حوادث سنة ١٩١٨ التي بدأت بهجوم الألمان وانتهت بارتدادهم وحلفائهم في كل ميدان .

### ١ - الدور الأول - الميدان الغربي :

زحف الجيش الألماني إلى بلجيكا فسقطت لسيج بعد دفاع مجيد ، وأعقبها نامور ، ثم إلى الجناح الأيمن والقلب زحفهما في البلجيك وفرنسا ، بينما كان الجناح الأيسر يعمل في اللورين . فأسرعت أغلب القوات الفرنسية والانجليزية إلى الحدود الشمالية لايقاف الزحف ، فهزم الفرنسيون عند شارلوا ، وارتد الانجليز عند مونس ، وانتهت موقعة ملهوزن في اللورين بانتصار الألمان ، فواصلوا الزحف إلى ليل ، وأراس ، وريمس ، وأميان ، واخترق الفرنسيان صفوف الأعداء إلى نحو اثني عشر ميلاً من باريس ، حتى خيل للناس أن المدينة ستسقط لا محالة ، فأسرعت الحكومة الفرنسية بالرحيل إلى بوردو ، غير أن القوات الفرنسية والانجليزية حملت على الألمان على نهر المارن ، وقامت بحركة التفاف خطيرة حول جناحهم الأيمن الذي انكشف بتهوره في التقدم ، فأرغمهم على التقهقر إلى نهر الأين ، وبذلك استردت فرنسا جزءاً كبيراً من بلادها ، وكاد يتحول تقدم الألمان إلى تقهقر ودفاع ، غير أنهم أقاموا المتاريس والخنادق ، فحذا الحلفاء حذوهم ، وبحولت الحرب من ذلك الحين إلى سنة ١٩١٨ إلى معارك محلية على طول خط القتال ، وكان يبدأ عند أوستند ببلجيكا ، وينتهي عند الحدود السويسرية .

## الميدان الشرقى :

أما فى الشرق فقد غزا الروسىون بروسيا الشرقية بجموع هائلة تفوق كل ما استطاع  
الألمانىون أن يمشدوه فى ذلك الميدان ، إلا أن الذى يحكم على شئون الحرب بالمقادير  
الواضحة للبيان يركب متن الشطط ، فان قيمة الجندى الأديبة ومهارة القيادة العامة هى أعظم



العوامل لاحتراز النصر ، فاكاد الجنرال هندنبرج ومساعدته القائد لوندنبرف يتوليآن الأمر حتى تم إنقاذ بروسيا . وكان يوم ٢٦ أغسطس هو أول أيام ذلك الصراع الدموي الهائل الذى ابتدأ بوقوع فاجعة « تاننبرج » ، وتلها موقعة البحيرات المازورية التى تلاشت فيها قوات هائلة من القوى الروسية تلاشيًا تامًا ، وبذا انحسرت اللجة الطاغية عن حدود بروسيا .

وقد حاول الجيش النمساوى المهجوم فى جنوب هذا الميدان بجرأة كبيرة على الجيوش الروسية التى كانت تفوقه عدداً ، واشتبكت معها فى وقائع متناهية فى الشدة على التخوم الفاصلة بين البلدين ؛ إلا أن هذا الهجوم أوقف ، وارتن الجيش النمساوى إلى كراكو ، وبرزميسل ولبرج ، وأصبح تحت طائلة الخطر ، فنقل مركز الأعمال الحربية إلى سيليزيا ، واشتركت القوات الألمانية والنمساوية فى الهجوم على بولندا لايقاف زحف الروسين على أراضي النمسا ، إلا أن تفوق الروسين تفوقاً هائلاً فى العدد ، وعدم خضوع جيوش النمسا وألمانيا لقيادة واحدة ، أرغمها على التراجع بعد أن أطبقت على وارسو فى أواخر أكتوبر . وفى شهر نوفمبر نظمت الوحدات الألمانية والنمساوية للقيام بعمل حاسم ضد القوة السلافية الهائلة التى أخذت تنحدر على النمسا وألمانيا من جديد ؛ فاشتبكت الطرفان فى الملاحم المعروفة الآن بمعركة لودز « وهو صراع هائل يتمثل فى الهجوم والدفاع ، فى الالتفاف والتهديد بالالتفاف ، وفى الاختراق ، وفى التهديد بالاختراق وهو منظر بوحشيته المفزعة يفوق منظر سائر الوقائع التى حدثت إلى هذا العهد فى ذلك الميدان » وقد كان مجيء فصل الشتاء باعثاً على شل نشاط الخصمين إذ كان الجليد والثلج يغطيان ساحة المعركة .

وهكذا استطاعت جنود ألمانيا والنمسا أن تنقذ وطنها ولكن دون أن تحوز نصراً قاطعاً ، ويرجع السبب فى عدم الحصول على فوز حاسم إلى نضوب موارد قوتها هناك ، إذ كان الجزء الأعظم من الجيش الألمانى فى الجبهة الغربية حيث كان ميدان الفصل فى الحرب .

فى البحار :

أما فى البحار فقد أسرعَت القوات البريطانية فى هذا الدور الأول بمحاصرة سواحل الأعداء ، فغزت ألمانيا حذوها وأخذت الطرادات الألمانية ، لاسيما الطراد أمدين ، تنزل بالراكب التجارية الانجليزية خسائر فادحة ، واشتبكت فرقة من السفن الحربية الانجليزية

مع أخرى ألمانية على سواحل شيلي في نوفمبر سنة ١٩١٤ فتحطمت الأولى . غير أن السفن الألمانية ما لبثت أن تحطمت أيضاً عند جزائر فوكلاند في ديسمبر سنة ١٩١٤ .

## ٢ - الدور الثاني - الميدان الغربي :

استمرت حرب الخنادق أكثر من ثلاث سنوات كابد فيها المتحاربون من أهوال الطبيعة ووطأة الحرب ما لم يخطر على قلب بشر ، فالعركة التي كانت فيما مضى تدوم ساعات تحولت إلى صراع خفيف يستغرق عدة أشهر ، حتى خيل إلى الناس أن الصلابة البشرية أصبحت لا حذ لها ، غير أن الفريقين أخفقا مع ذلك في القيام بعمل حاسم ، وقد وقعت أهم أدوار الصراع في أربعة مواضع :

- ( ١ ) آير وكان يربط فيها البريطانيون للدفاع عن موانئ المانش .
- ( ٢ ) ريمس ، وفردان . وكان يذود عنهما الفرنسيون للدفاع عن باريس .
- ( ٣ ) منطقة السوم . وكان يفتسمها الفرنسيون والبريطانيون .
- ( ٤ ) منطقة أراس ، وكبرى . وكان يدافع عنها البريطانيون .

وهاك أهم معارك هذا الدور العنيف :

على أثر معركة المارن قام الألمان بهجمات شديدة في ساحة آير من أكتوبر إلى نوفمبر سنة ١٩١٤ ثم في أبريل سنة ١٩١٥ ، وفي هذا الهجوم الأخير استعمل الألمان لأول مرة غازاتهم السامة ، فانتنت الخطوط الإنجليزية بتأثير المطارق الألمانية القوية ، إلا أن الألمان لم يصلوا إلى غرضهم في النهاية ، وانقضى صيف هذا العام من غير حادث يذكر في هذه الساحة . وفي أواخر سبتمبر انقض الحلفاء على الخطوط الألمانية في اتجاه شمبانيا ولكنهم ردوا على أعقابهم بخسائر كبيرة .

وفي مستهل العام التالي ( ١٩١٦ ) تحول الهجوم الألماني إلى فردان بقيادة ولي العهد لفتح طريق الجنوب وطريق الغرب نحو باريس ، إلا أن الضحايا الهائلة التي بذلها الألمان عبثاً أظهرت خطأ المجازفة في الهجوم على حصون خالدة كحصون فردان ، فأبطل الهجوم ، غير أن الفرنسيين قاموا في أكتوبر بكرة حادة على شاطئ الميز الأيمن ففقد الألمان ما اكتسبوه أمام فردان ، وأسدل الستار على هذه المجزرة البشرية العظيمة في ديسمبر .

وبينما كانت معركة فردان في أشد أدوارها قام الحلفاء في صيف ذلك العام بهجوم عام على منطقة السوم بقوات عظيمة من الرجال ، وتمكنوا في صراع حاد دام خمسة أشهر من إرجاع

خطوط الألمانين إلى وراء عشرة كيلو مترات على خط يبلغ امتداده ٤٠ كيلو متراً وهي نتيجة صغيرة بالقياس إلى ماتفاضته من آلاف الأرواح البشرية . ولم يهدأ الصراع في منطقة السوم إلا بهطول الأمطار التي تعذر معها السير ، فتفتس الحصان من هول هذه المعركة التي تحطت أهوال فردان .

غير أن هذه الثغرة التي حدثت في خطوط الألمانين أوجدت المسكر الألماني الأكبر في مأزق حرج ، فقد أصبح الجيش عرضة لخطر التطويق ، فصاح العزم على التراجع بالخطوط إلى وتر القوس المحدد بأراس ، وسان كنتان ، وسواسون ، وقد تم ذلك في مارس سنة ١٩١٧ واشتهر الموقف الجديد باسم موقف سيجفريد .

الزمت ألمانيا بعد ذلك خطة الدفاع في الميدان الغربي ، إذ كانت رومانيا قد انضمت إلى الحلفاء في أواخر سنة ١٩١٦ واحتاج الأمر إلى استخدام وحدات ألمانية قوية ضدها .

إلا أن الحلفاء أثاروا عاصفة قوية في خطوط أراس الإنجليزية في ٩ أبريل ١٩١٧ ، فابتدأوا بتمهيد هائل بمجموعات من المدفعية الضخمة ومن مدافع الخنادق ، حتى إذا ما تعرضت نقط الدفاع الألمانية ، اخترق الانجليز الخطوط الأولى والثانية والثالثة ، غير أنهم لم يستطيعوا الانتفاع بالفوز الذي تيسر لهم ، وتغلب الألمان على الأزمة في نهاية الأمر .

أما في المنطقة الممتدة من سواسون إلى ريمس فقد اشتد إطلاق المدافع الفرنسية مدة الأسبوع الأول من أبريل حتى تحولت منطقة الدفاع إلى أطلال ، ثم اندفعت الجنود إلى الأمام في ١٦ أبريل بقيادة « نيفيل » بطل فردان ، وظلت المارك متواصلة عدة أسابيع ، وأخيراً سقط المهاجمون إعياء من هول الحرب .

وفي ٧ يونيو أي بعد ماتحق فشل الهجومين السالفين ، زلزلت الأرض تحت الخطوط الدفاعية الألمانية على انجاد ويتشائيت ومسين في الشمال الغربي من ليل ، وذلك بقوة أنغام انجليزية شديدة الوقع ، فتداعت أركان النقط الارتكازية الأساسية ، وسرعان ما أقتضت الجنود الإنجليزية على بقايا المدافعين ، فكانت خسائر الألمان من الرجال ومعدات القتال جسيمة . وكان الغرض من هذه المباغتة تقليل التواء البارز في هذه المنطقة تمهيداً لهجوم عظيم في منطقة الفلاندر حيث كان مركز النواصات التي كانت تهدد الحلفاء بمخطر جسيم . فلما تم الأمر ، بدأ الانجليز في أواخر يوليه معركة هائلة في هذه المنطقة — منطقة فلاندر — فأحدثت ارتباكاً عظيماً لدى الألمان كما حدث عند هجوم السوم من قبل ، ولم يتقدم منها

إلا مياه السيول التي ملأت الحفر التي أحدثتها القنابل ، وقد خفت وطأة هذه المارك المموية الهائلة في أكتوبر دون الوصول إلى نتائج حاسمة ، على الرغم من فداحة الخسائر من الجانبين . وعند اقتراب هذه المعركة من الانتهاء ، قام الإنجليز فجأة بهجوم عظيم في كامبريه ٢٠ نوفمبر ، واستطاعوا بفضل دباباتهم ( التانكس : وهي عبارة عن أبراج مصفحة تستطيع اجتياز الحفر والخنادق ) وخيالهم من اجتياز الخطوط الدفاعية الألمانية بأكملها . ولم ينقذ الألمان من هذه الكارثة إلا كرة دفاعية أجلت العدو عن كل المواقع التي اكتسبها تقريباً . أما القيادة الفرنسية فقد اقتصرَت على توجيه حملات محلية بالقرب من فردان ولان ، وذلك نتيجة للخسائر التي رزئت بها في الربيع الماضي .



## الميدان الشرقى :

في فاتحة عام ١٩١٥ قرر الألمان القيام بعمل حاسم في هذا الميدان لأسباب عسكرية وبواعث سياسية معاً ، فان تراجع الجيوش النمساوية أمام الروسيين في سنة ١٩١٤ زعزع قوة الحكومة الداخلية ، ومن جهة أخرى بدأت النمسا تشعر بالخطر الذي يهددها من جانب إيطاليا ، فبدأ العام بسلسلة وقائع كان النرض منها سحق القوات الروسية المحتشدة على حدود النمسا وحدود بروسيا الشرقية ، وفي ١٢ فبراير بدأت الأعمال الحربية التي أصابت الجيش العاشر الروسى من جهة « أوغستوفو » بما أصيب به الجيش الفرنسى في سيدان ، إذ تمت حركة التفاف واسعة حول هذا الجيش ، وانقض عليه الألمانيون في موقعة بالغة منتهى الهول خرجوا منها بأكثر من مائة ألف أسير ، وكان قتلى الروسيين يفوق عدد الأسرى بكثير . وقد أجابت روسيا على هذا النصر بحركة هجوم عند حدود بروسيا القديمة ، حيث أرسلت قوات كثيفة هائلة ، ولكنها كانت تسحق على عجل . واستمرت أمهار الدماء الروسية تجرى إلى مستهل الربيع في الوقائع التي نشبت في شمالي النارييف وفي غرب النيمن ، على أن ألمانيا لم تكن الثمرة التي كانت تتوقعها ، فان قوات روسية جديدة كانت تحل سريعاً محل القوات التي كانت تسحق .

وفي أثناء ذلك حاول الروسيون في الجنوب أن يقتحموا جبال الكربات مهما كلفهم ذلك من الضحايا ، على زعم أن اندفاع اللجة الروسية في بلاد المجر يضع حداً فاصلاً للحرب . فقررت القيادة الألمانية لإحباط هذا الهجوم بالقيام بحركة التفاف من شمال غاليسيا ومن المنعطقات الكبرى من نهر الفيستولا في اتجاه كوفنو . فاضطر الروسيون إلى التراجع على سائر خطوطهم رغبة في التخلص من حركة التطويق التي تهددهم ، ولم يحجموا عن التخلي عن كل شيء حتى « وارسو » في سبيل الوصول إلى إنقاذ السواد الأكبر من قواتهم ، وهكذا أفلت الدب الروسى من الشباك التي كان يراد اقتناصه بها ، وإذا كانت دماؤه قد سالت من أكثر من جرح واحد ، فان الطعنات التي أصابته لم تكن قاتلة ، ففي فترة الشتاء جhez الروسيون سيلا هائلا من الجنود بالقرب من بحيرة ناروتش ، وفي يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٦ أطلقوا النيران على الخطوط الألمانية الشالية بمدفعية لم ير الميدان الشرقى لها مثيلا من قبل ، ثم اندفعت القوات الروسية كد من الأمواج لانهية له ، فقابلهم الألمانيون

بنيران مهلكة ، واشتد ذوبان الجليد فتحولت ساحة القتال إلى برك ومستنقعات ، واضطر الروسيون إلى إيقاف الحركات الحربية .

وفي شهر يونيه انتقل الهجوم إلى جنوب البريت فتداعت الخطوط النمساوية في فولهينا وبوكوفينا بتأثير الهجمات الروسية التي بلغت قمم الجبال في جنوب الكربات ، وقد كانت هذه الأزمة أعظم خطراً منها سنة ١٩١٤ ، لأنه لم تكن توجد في هذه المرة قوات احتياطية ألمانية كبيرة لتلافي الحالة ، بينما كان الهجوم الروسى مستمراً بشدة هائلة على طول الميدان الشرقى ، كان الكفاح في الجبهة الغربية مستمراً حول فردان وفي السوم ، كما أن الهجوم النمساوى على إيطاليا عقب إعلانها الحرب في مايو سنة ١٩١٥ خفت وطأته في التيرول ، على أثر تداعى الخطوط في غاليشيا ، فتحول الايطاليون إلى خطة الهجوم على الأيسوزو ، ثم جاءت حوادث البلقان فزادت الحالة سوءاً ، فان رومانيا أخذت تنهياً للانضمام إلى جانب الحلفاء مدفوعة بتأثير هذه الانتصارات ، وبعثاً حاول الألمان تلافى هذه الأزمة ، فقد اتفقوا مع البلغار على ضرب الحلفاء المسكرين في سلانيك لارهاب رومانيا ومنعها من دخول الحرب ، إلا أن الجيش البلغارى أخفق في مهمته ، فقررت رومانيا على الأثر إعلان الحرب في ٢٧ أغسطس سنة ١٩١٦ وأصبح الموقف ينذر بضرب دول الوسط ضربة قاضية .

إزاء هذا الخطر العظيم ، قررت دول التحالف الرابع إيجاد هيئة قيادة عليا مسئولة للنظر في المسائل العسكرية العامة ، وعهدت برياستها إلى الجنرال هندنبرج وزميله القائد لودندورف ، وكان أول ما اتجه اليه نظر هذه القيادة لإرسال حملة إلى رومانيا .

### حملة رومانيا :

استنفدت هجمات الشرق والغرب كل قوى دول التحالف الاحتياطية ، فأصبحت هذه الدول في موقف خطير عند ما أشهرت عليها رومانيا الحرب سنة ١٩١٦ ، غير أن القيادة العليا لدول التحالف تمكنت من حشد قوات كافية لمفاجأة العدو على خطوط ترانسلفانيا ودوروجو ، وعهدت بالجيش الأول إلى ما كنزين ، فتقدم على خط كونستزا - كزيرنافورا ، وبعثاً حاولت رومانيا أن تنقض على مؤخرته باجتياز الطونة عند راسكول ( يوم ٢ أكتوبر ) فقد أطبق ما كنزين على هذه الجنود حتى أسراً أكثرها ، بينما كان القائد فالكنهاين يضرب الرومانيين ضربات شديدة في هرمانستاد وفي كرونستاد حتى أجلاهم عن ترنسلفانيا ، ثم



حول الهجوم إلى مجاز زوردق فدخل الأراضي الرومانية في ١١ نوفمبر . وكان ما كزيرن قد تأهب للاتصال بحملة الشمال ، فهزم الجيش الروماني هزيمة تامة جنوبي السكة الحديدية واستولى على كونستنزا وأجبر جيوش الأعداء على التراجع نحو الشمال ، ثم نقل القوة الكبرى إلى سيستوف ومنها عبر الطونة في ٢٢ نوفمبر وتم اتصاله بالقائد فالكنهاين في معركة « أريجش » حيث سحقته القوى الرومانية الكبرى ، وتوجت هذه الانتصارات بسقوط بخارست في ديسمبر ، وتقهقر فلول القوات الرومانية إلى ملدا فيا .

وقد حاولت قوات الحلفاء في سلانيك بقيادة الجنرال « سراي » أن تساعد رومانيا بالوثوب على البلغاريين في اتجاه موناستير ، ولكنها لاقى صلابة كبرى فشلت في مهمتها . أما الروسون فقد تابعوا الهجوم في غاليسيا والكربات بدلاً من مساعدة حليفهم مباشرة مساعدة فعلية ، غير أن هجائهم أوقفت في الكربات بعد ما عرضوا أعداءهم لأزمات خطيرة .

### ثورة روسيا وظهور البلشفية :

وفي صيف العام التالي ( سنة ١٩١٧ ) فاجأت العالم أنباء نشوب الثورة في روسيا وانهيار بناء القيصرية . وقد كان غرض القائمين بالثورة القضاء على الرغبة في الصلح التي سادت كافة الأوساط الروسية ، إلا أن النتيجة كانت انحلال القوات الروسية انحلالاً مهد الطريق لألمانيا للقضاء عليها ، ومع ذلك لم تشأ هذه الدولة أن تتعرض للحركة حتى لا تعيد شأن معركة فالفي التي جمعت فرنسا بالبعثة ، وكونت منها نواة الجيش الذي دوخ أوروبا فيما بعد . لكن الحلفاء أدركوا ما يصيبهم من انهيار روسيا ، فعملوا جهد استطاعتهم لابقائها في الميدان إلى أن تصل الجيوش الأمريكية الجديدة إلى فرنسا ، فأسندت القيادة العليا إلى « كيرينسكي » الذي طفق يعمل لاعادة النظام والطاعة في الجيش ، ثم أخذ في مهاجمة الخطوط الألمانية النمساوية في أقصى شمال وجنوب الجبهة الشرقية ، فانتصر بعض الشيء على الرغم من الفوضى الناشئة . بيد أن القيادة الألمانية العليا استطاعت بفضل الهدوء السائد في الجبهة الغربية أن تقابل هذا الهجوم بآخر بالقرب من « أترانوبل » في الجنوب الشرقي ( ٩ يولييه ) ففرقت قوات الروسين ، وخلصت الأراضي النمساوية الألمانية من تسلط العدو عليها ، وكانت خطتها ترى إلى الزول من بكوفينا ووادي السرث إلى ملدا فيا للقضاء على البقية الباقية من الجنود الرومانية ، ولكن هذه الحركة كانت تحتاج إلى

قوات كبيرة ، بينما كانت الحالة في إيطاليا تستدعي العلاج السريع ، وكذلك كان الاستيلاء على منطقة ريفا في الشمال ذا أهمية عسكرية وسياسية لتعجيل انحلال روسيا ، فوجهت إليها حملة بحرية استولت على جزيرة أويسيل في أكتوبر ، وفتحت الطريق المؤدى إلى بتروغراد . وحينئذ اشتد الاضطراب في العاصمة واختل سير الأعمال ، بينما كانت عوامل التدمير في الداخل<sup>(١)</sup> أشد فتكا من عوامل الأعداء في الخارج ، فان الثورة السياسية التي تمت على يد الطبقة المتوسطة وزعيمها كيرنسكي قد تحولت إلى ثورة « كومونيه » هائلة على يد لينين وتروتسكي البلشفيين اللذين كانا يدعوان إلى شيوع الملكية ويذهبان إلى أن الوطنية والقومية آراء فاسدة ، وأن الدولية العامة يجب أن تحمل محل القومية الخاصة ، وأن الحرب بين الشعوب جرم لا يغفر ، فتعاقد البلشفيون والألمان على الهدنة في ديسمبر سنة ١٩١٧ وظلت المفاوضات مستمرة في بريست ليتوفسك إلى مارس سنة ١٩١٨ حين أمضيت شروط الصلح ، وقد نصت على اعتراف روسيا باستقلال فنلندا ، والأوكرين ، والتخلي عن ساحل البلطيق ، وبولندا ، وبابوم ، وقارص لدول التحالف ، كما نصت على حل الجيش والأسطول . وكان خروج روسيا من الحرب داعياً إلى خروج رومانيا كذلك بمقتضى معاهدة بخارست

(١) قال أرنت دراخن في كتابه عن ألمانيا الثورية مدة الحرب العالمية : « بعد أن عينت روسيا وزارة من أهل الطبقة المتوسطة في ربيع سنة ١٩١٧ وظهر أن هذه الوزارة الجديدة لا تقبل إلى مصالحة ألمانيا رجينا بضميمة رجل كان من البلشفيين ثم زاول التجارة في مدة الحرب ومؤداها أن نرسل إلى روسيا فئة من البلشفيين الذين كانوا يقيمون في سويسرا » .

وكتب البرخت ورث في تاغ الامبراطورية الروسية : « أن كيرينسكي أبدى أنه وطني متحمس فأحيا الروح العسكرية التي كادت تستم بتأثير الحلفاء ولنا جمع الكونت بروكودروف رنتزو سفيرنا في كوبنهاغ زمرة من كل صنف من الناس وجعل يوقد الثورة في روسيا جهاراً على يد ( بارفوس هلفنت ) وهو يهودى شرقى داهية كان يحول في نفسه أن يقضى على الثورة الروسية بقوضية لا تبق ولا تذر . وبناء على هذه الحطة ألح في أن يرسل لينين وتروتسكي إلى روسيا لكل منهما طريق البلشفية فيها » .

وقد كتب الجنرال لودندورف يؤيد هذه التذات ، فقال : إن الثورة شبت في روسيا في مارس تحت رعاية الحلفاء وعلى الخصوص السفير الانجليزى بوكنان فخلع القيصر حلفاؤه أنفسهم حين اكتشفوا أنه كان يبتغي صاحباً منفرداً ، وما كادت الحكومة الجديدة تتسلم الأمور حتى حاولت الاستمرار في الحرب إلى النهاية .

وقد كان من مصلحة ألمانيا حينئذ أن تحبط روسيا جيوطاً تاماً لأن الحلفاء كانوا يتوقعون ثبته من أمريكا . فنقرر إرسال لينين لمعجل بالثورة الروسية ويقوى التزعة السلمية التي بدأت تسرى في روسيا برمتها ، وليس هذا بغريب فكما قال بسبارك ، في الجهاد الذي لا نتيجة له إلا أحد أمرين : الحياة أو الموت ، يقبض الناس على أى سلاح يصل إلى أيديهم ولا يبالون بما يدمرونه بهذا السلاح ، إذ لا يبق لهم من غرض إلا النصر والحرس على استقلالهم . ولما بقي للسلم أو الصلح أن يعمر ما تدمر ويصلح ما تخرب . ( عن مجلة الهلال ) .

(مارس سنة ١٩١٨) ، وهي تقضى بالزول عن دوبروجه ، وتعديل حدود المجر ، وحل الجيش ، وتسليم كميات كبيرة من الحبوب والزيوت ، وإطلاق حرية للملاح في الطونة .

### الميدان الايطالى :

دخلت إيطاليا الحرب في مايو سنة ١٩١٥ وأسرت بمهاجمة النمساويين على خطوط الأيسونزو من غير نجاح يذكر ، وفي ربيع سنة ١٩١٦ بدأت النمسا بمهاجمة التيرول الجنوبية ، غير أن وطأة الهجوم خفت على أثر تداعى خطوط غاليسيا ؛ فانتقل الايطاليون إلى خطة الهجوم على خطوط الأيسونزو من جديد ، واستولوا على جوريزيا في أغسطس سنة ١٩١٦ فأصبحت الامبراطورية النمساوية في أخرج المواقف ، لاسيما أن العناصر السلافية التي حاربت بحماسة وعزم على خطوط الأيسونزو ( خلافاً لما فعلته في غاليسيا ) أخذت تظهر روح التمرد ، حينما ارتدت القوات النمساوية إلى خطوطها الأخيرة ، فصح العزم على القيام بحملة مشتركة من دول الوسط ضد إيطاليا ، وبدأ الهجوم من تولينويوم ٢٤ أكتوبر في اتجاه يودين وكيفيديل فانجحت القوات الايطالية عن خطوطها ، وارتدت من موقع إلى موقع بخسائر فادحة حتى نهر البياف ، وهناك ثبتت بمعونة الفرق الفرنسية الانجليزية التي أسرعت على محل لانجها ، ولو كان لدى دول الوسط قوات متوفرة إذ ذاك ( راجع الحالة في الميدان الغربى ) لحل بايطاليا ما حل برومانيا .

### الميدان العثمانى :

كان لهذا الميدان أهمية خاصة ، فان بلاد العثمانيين ( وبخاصة البوغازين ) كانت تفصل الحلفاء عن روسيا وتمنعهم من إمدادها بالذخائر التي كانت في أعظم حاجة إليها ، فوجهت في بادئ الأمر قوات عظيمة من الأسطول البريطانى لاختراق البوغازين في فبراير سنة ١٩١٥ ، ولكنها فشلت . ولذا عززت القوات البحرية بقوات برية أُنزلت في غاليبولي لتتعاون القوات على إخضاع الأتراك وفتح طريق روسيا . ولكن هذه الحملة الجديدة التي كانت تتكون في الغالب من جنود أسترالية ونيوزلندية لاقَت مقاومة عنيفة من الأتراك أذهلت الأصدقاء كما أذهلت الأعداء . هذا الى أن القيادة الألمانية العليا قررت القيام بغزو الصرب والجبل الأسود وفتح الطريق إلى تركيا لامدادها مباشرة بالمال والرجال والذخائر ، وقد تم لها الأمر في ديسمبر سنة ١٩١٥ بمساعدة بلغاريا ، فاضطرت بريطانيا إلى الانسحاب

من غاليلوى فى أوائل سنة ١٩١٦ بعد أن تكبدت خسائر فادحة ، واقتصرت على ترك قوات من الحلفاء فى سلانيك لمراقبة البلقان . غير أن الروسين بقيادة الأرشيدوق نقولا عوّلوا على الاتصال بالحلفاء بطريق الشرق ، فاخترقوا القوقاز إلى أرمينيا فى فبراير سنة ١٩١٦ واستولوا على المواقع الحصينة فى أرضروم ، وطرابزون ، ولكنهم فى النهاية أجبروا على الارتداد نظراً لوعودة الأرض وصعوبة التموين .

### حملة العراق :

بعد أن فشل البريطانيون فى فتح طريق روسيا ، وطدوا العزم على فتح أملاك السلطنة العثمانية فى الشرق ، فى خريف سنة ١٩١٥ خرجت قوات بريطانية من الهند لغزو العراق ، فتقدم الجنرال « تونشيد » على الدجلة واستولى على كوت المارة وكادت بغداد تسقط فى يده ، إلا أن الأتراك استجمعوا قواتهم وحملوا على البريطانيين فردوهم على أعقابهم ، وحاصروا الجنرال تونشيد فى كوت حتى اضطر أن يسلم إليهم فى أبريل سنة ١٩١٦ ، غير أنه فى السنة التالية تقدمت قوات بريطانية جديدة بقيادة الجنرال « مود » على الطريق القديم ، فاستولت على كوت واحتلت بغداد فى مارس سنة ١٩١٧ ، واسترد البريطانيون مركزهم المزعزغ فى الشرق .

### حملة فلسطين :

أما فى جنوب فلسطين فقد حاول الأتراك الخروج منها لغزو مصر ولكن دون أن يمدوا لذلك العدة الكافية ، فارتدوا عند ضفة قناة السويس دون أن يصيبوا غايتهم ( أغسطس سنة ١٩١٦ ) وتحول دفاع البريطانيين إلى مهاجمة الأتراك فى بلادهم ( يناير سنة ١٩١٧ ) بمد أن أمّوا الخط الحديدي الذى أعدوه لامداد قواتهم الزاحفة على فلسطين ، ومدوا أنابيب المياه العذبة فى صحراء سيناء . إلا أن هجومهم فشل أمام غزاة « لأن حملتهم كانت مقصورة على التعرض للجبهة وخالية من الفن الحربى » . وحينئذ أسندت القيادة إلى الجنرال ألنبي فى خريف ذلك العام ، وعلى يديه تم فتح هذه البلاد نظراً لتشتت قوى الترك وتفوق القوات البريطانية فى العدة والعدد ، فسقطت بيرسبع فى أكتوبر وبيت المقدس فى ديسمبر ، وبذا أصيبت السياسة التركية بنكبة أدبية خطيرة ترجع فى الغالب إلى نقص وسائل النقل فى

هذا الميدان وفي ميدان العراق ، وسوء حالة التموين ، وعجز المحصول ، وانضمام العرب إلى جانب الحلفاء .

### الحرب البحرية والغارات الهوائية :

على أثر إعلان الحرب بادرت إنجلترا باتخاذ قرارات صارمة لعزل ألمانيا عن بقية العالم ، ففي ٢٠ أغسطس و ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٤ صدرت « قرارات المجلس » بإيقاف التجارة الألمانية معها كان نوعها ومهما كان مصدرها . وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلنت إنجلترا أيضاً أن بحر الشمال يعد منطقة حرة وأن كافة المراكب التجارية يجب أن تسير بطريق المانش وفي خط معين في بحر الشمال حتى تحكم المراقبة . وقد أجابت ألمانيا على ذلك باستخدام عدة طرادات وأخصها الطراد إمدن لاغراق المراكب التجارية الانجليزية في عرض البحار ، ولكن عملها هذا لم يؤثر كثيراً في سيادة الانجليز البحرية ، فعادت وأعلنت في ٤ فبراير سنة ١٩١٥ أن المياه الانجليزية تعتبر منطقة حربية ، واستخدمت عدداً من الغواصات لاغراق مراكب الأعداء ، فأجابت إنجلترا على هذا الاعلان بقرار ١١ مارس سنة ١٩١٥ الذي حرمت فيه تجارة المحايدین مع ألمانيا . وحدث أن أغرقت ألمانيا الباخرة لوزيتانيا التي كانت تقل أكثر من ألف مسافر من أمريكا إلى إنجلترا فتحرك الرأي العام في العالم ضدها حتى اضطرت أن توقف عمل غواصاتها قليلاً ، ولكنها عادت إلى العمل من نوفمبر سنة ١٩١٥ إلى فبراير سنة ١٩١٦ وحينئذ أغرقت الباخرة ساسكس ، وكان هذا حادثاً مفاجئاً لا يقل عن حادث لوزيتانيا ، فأعلنت ألمانيا عزمها على أن تسير في هجومها البحري حسب القوانين المعمول بها ، على الرغم من أن سلاح الغواصات كان يستدعى في الواقع قوانين جديدة ( كما اعترفت أمريكا بذلك في مذكرة ٥ مارس سنة ١٩١٥ لانجلترا ) .

وفي أثناء ذلك عمد الألمان إلى مهاجمة عواصم إنجلترا بالطيارات ، وضرب البلاد البحرية بالقنابل ، فقتلوا عدداً كبيراً من الأهالي ، وخربوا كثيراً من الدور والساكن ، غير أن هذا كله لم يحقق الآمال ، فتقرر خروج الأسطول الألماني لمقاتلة الأسطول الانجليزي قتالاً قد يكون حاسماً للحرب .

### معركة جتلند :

وفي أول يولييه عام ١٩١٦ خرج الأسطول الألماني من موانيه ، ولاقى القوات البريطانية

الأمامية تحت قيادة الأميرال بيتي ، فاشتبك الفريقان في الموقعة الشهيرة باسم جتلند ، وخسرا خسارة كبرى . ولما أسرع الأسطول البريطانى الأعظم بقيادة الأميرال جليكو إلى مكان الموقعة ارتد الألمانىون إلى موانئهم ، وعولوا على إعادة استخدام سلاح النواصات ضد مرابك الأعداء والمحايدين على السواء داخل المنطقة الحربية . ولتبرير هذه السياسة يقول الجنرال هندنبرج : « إنه أصبح من اللازم إزاء سياسة الحلفاء التى ترى إلى إجاعة ٧٠ مليوناً من الكائنات البشرية ، اتخاذ وسائل مماثلة لتقليل آلام شعبنا ، وللتخفيف عن جيشنا الذى يقوم بمهمة من أفسى المهام ، فى هذه المصارعة التى لاأثر للرحمة فيها إنما توجد شريعة واحدة قابلة للتنفيذ ، وهى المين بالمين والسن بالسن ، وكل ما عداها ليس سوى تفريطا فى دماننا . نعم ، إنه كان من الواجب مراعاة الاعتدال حتى لايتعرض الشعب لأخطار وأرزاء أعظم مما يراى إنقاذه منها ، إلا أن الفائدة الحربية أصبحت فى النهاية تكاد تلمس باليد ، فانتا لو توصلنا إلى وضع حد لصنع المواد الحربية لدى الأعداء وتقلها بطريق البحر ، لأصبحت الحالة على جانب عظيم من السهولة ، ولو عرقلت الأعمال العسكرية فيما وراء البحار ، فان ذلك يخفف العمل على الدول المتحالفة جميعاً ، ولو تمكنت النواصات أيضاً من إخراج بلاد الحلفاء فى نقل المواد الغذائية وعرقلة تجارتها فى العالم لأرغموا فى النهاية على الصلح ، لذلك كانت النواصات فى هذا الوقت أعظم وسيلة حرية لاجداث عمل حاسم فى مجرى الحرب ، بعد أن أخفقت المساعى فى ختام سنة ١٩١٦ لمحل دول الحلفاء على قبول الصلح ، بل لقد كانت فى فاتحة سنة ١٩١٧ الأمل الوحيد لانهاء الحرب . ولذا تقرر فى ٩ يناير سنة ١٩١٧ على أثر انتهاء مشاغل الحملة الرومانية وتوافر الوسائل التى تحول دون انضمام الدول المحايدة المجاورة إلى صفوف الأعداء ، إبتداء حرب النواصات بلا قيد . » . إلا أن الحلفاء أحكموا مراقبة البحار واستطاعوا نقل الجنود الأمريكية ومعداتهم قبل أن تستطيع النواصات القيام بعمل حاسم فى الحرب كما سنرى .

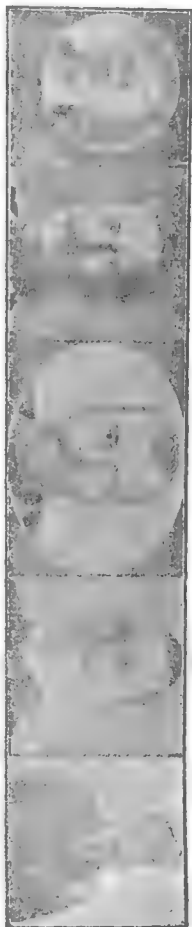
### ٣ - الدور الثالث - الحالة الأدبية :

إن تكوين الرأى العام وتأثيره فى سير الحوادث هو بلا ريب من أعظم مظاهر هذا القرن ، ولذا كان استقصاء الحالة الأدبية للشعوب لا يقل فى أهميته عن استقصاء الحالة العسكرية .

## ألمانيا:

مما لا شك فيه أن تطور الحوادث الحربية لغير صالح ألمانيا قد أخرج صدور الألمانيين ، وقد ازدادت الحالة حرباً بتأثير صعوبة التموين اليومي الذي نشأ عن الحصار وعجز الحصول وتتابع الدول في الاشتراك في صف الحلفاء مما أثبت انحطاط السياسة الخارجية الألمانية . ثم إن مقتضيات الحرب الهائلة أوجبت سن قانون الخدمة الاضافية الوطنية والبرنامج المسمى « برنامج هندنبرج » وكان يقضى بوضع الأمة بأسرها تحت تصرف الحكومة للقيام بالأعمال التي تتطلبها القضية الكبرى ، وكان يظن أن قبول القانون سيكون مظهراً جديداً من مظاهر إرادة الشعب ، إلا أنه أحدث على العكس جزءاً وربعاً في النفوس ، فنشأ عن هذا الضيق العام تأليف أحزاب قوية لمصارعة الحكومة الامبراطورية « لأن الشعب مهما كان حاصلاً على قوى أدبية عظيمة لا يستطيع الثبات إلى ما لا نهاية إزاء ما يصادفه من النقص العظيم في مطالب الحياة ، فوجد ذوو الأفكار المهيجة من حالة الشعب السيئة أرضاً صالحة لبذر بذور الثورة السياسية والاجتماعية بين الأهالي والجيش معاً » . وكان الحلفاء يزيدون في إضعاف الروح الأدبية ، فلم يقتصروا على الحصار البحري بل لجأوا إلى ما كانوا يسمونه « ترويج الدعوة لدى العدو » ، فأمطروا أعداءهم نشرات كان الغرض منها تسميم الخصم أدبياً ودعوته إلى الثورة ضد القائمين بالحكم . قال بسمارك : « إن إنجلترا لا تتردد في حالة الحرب في تحريك عوامل الثورة في بلاد أعدائها » . وهو بذلك يشير إلى خطاب كاننج في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٢٦ في مجلس النواب حين قال : « إن هذه البلاد إذا اشتركت في حرب ما لا تتأخر عن استخدام كل عوامل الفوضى والاضطراب في بلاد أعدائها لمصلحتها » ولذا أسرع إنجلترا وحلفاؤها منذ بداية الحرب إلى مصارعة خصومهم أدبياً كما صارعهم مادياً ، فكانوا يعطرونهم وابلا من النشرات التي يشيرون فيها تارة إلى استبداد العسكرية البروسية ، وطوراً إلى انعدام الروح الديموقراطية في ألمانيا واستبداد القيصر وحاشيته ، وكانوا يرددون عبارات اليأس من الوصول إلى نصر نهائي ، ويشيرون إلى رغبة الحلفاء في صلح عادل مبني على التفاهم واحترام حقوق الشعوب خلافاً لحكام ألمانيا الذين يمرقلون مساعي السلم ، حياً في استعباد الشعوب وسيادة العالم . ولما نشبت الثورة الروسية أخذت الدعوة ترمي إلى ثورة إجتماعية أيضاً ، على زعم أن الحرب تستمر لمصلحة « الرأسماليين » على حساب العمال الفقراء الخ .

## بعض رؤساء وفود الدول المعطى



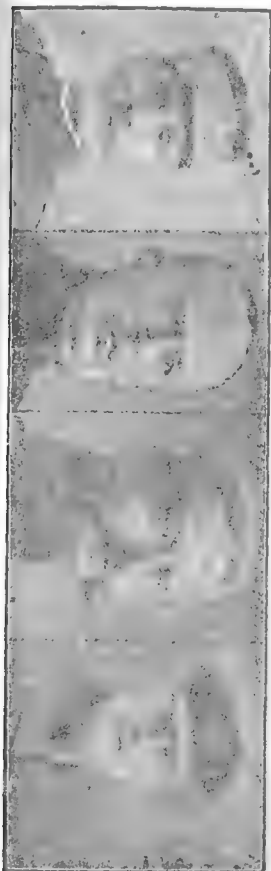
رئيس جمهورية فرنسا

إمبراطور ألمانيا

قيصر روسيا

ملك إيطاليا

ملك إنجلترا



فرنس

لوندونوف

مونتينيچ

ميج



أما في بلاد حلفاء الألمانين فكانت الدعوة ترمي إلى التفرقة والانتقاص على حليفهم الكبرى ، وإثارة العناصر الأجنبية فيها بمباراة خلابه حتى تقرير المصير ، حتى تنزع تلك العناصر إلى خيانة حكامها في هذه الأزمة الكبرى . فلما كانت سنة ١٩١٨ ، تغلقلت هذه الدعوة ، بدهائها المدهش ، ومهارتها الفائقة ، في نفوس الشعوب حتى تلاشت المقاومة ، وازدادت الرغبة في الصلح بأى ثمن اعتدأ على وعود الحلفاء في صلح عادل « وانقسمت البلاد إلى أحزاب تعمل لنصرة أغراضها قبل نصرة الوطن ، وغاضت كل النزعات القومية ولم يبق إلا نزعة حب الذات » . « ومن الغريب أن الحكومة الألمانية وقفت أمام هذه الكارثة الكبرى موقف العاجز فلم تعمل لتربية الرأى العام في بلادها وبلاد حلفائها على المقاومة والثبات ، وتركت الشعوب من غير قيادة فريسة لأصحاب الأغراض القاتلة في الداخل والخارج ، بل لم تعمل لمقاومة الدعوة بمثلها في بلاد أعدائها وبلاد الحايدين » .

فبينما كان الحلفاء يعملون بكل وسائل النشر من صحافة وكتابة وصور ورسوم لتحميلها مسئولية الحرب وقطائع البلچيك وسوء معاملة أسرى الحرب وكل ضروب الفساد الاجتماعى والسياسى ، ويظهرون أنفسهم مظهر المجاهد لنصرة الديمقراطية ونصرة الشعوب ضد العسكرية الوحشية ، كانت ألمانيا مقصرة عاجزة في هذا الميدان . ولا ريب أن هذا المعجز مصدره عدم عناية الألمانين بفهم الطبيعة البشرية واعتقادهم على قواهم المادية ، فضلاً عن ضعف التربية والتقاليد السياسية بينهم .

### النمسا :

كان من نتيجة الفشل العسكرى والسياسى ونقص المواد الضرورية للعيشة تفاقم الحالة في بلاد النمسا ، واضطراب العناصر الأجنبية على الأخص ، ولا ريب أن موت الأمبراطور فرانسوا جوزيف في ذلك الحين كان خسارة كبرى لأن فقدته قفى على الرابطة التى كانت تجمع شعوب هذه الدولة . وقد حاول الامبراطور الجديد أن يمتاض عن النفوذ الشخصى بمنح سبيلها لمجموع شعبه ، إلا أن العناصر الأجنبية كان يمتنها الحلفاء بآمال أوسع ، فلم تتلق هذه المنح بالقبول . ولذا اشتدت رغبة الشعب النمساوى فى التمتع بالصلح بعد أن أصبح الأمل ضعيفاً فى الوصول إلى حل مرض .

### تركيا :

كانت المتاعب التى تشكو منها النمسا من جراء العناصر الأجنبية مماثلة لما تشكو منه

تركيا ولا سيما من جانب العرب في سوريا وغيرها . وقد تخرجت الأحوال من انتشار المجاعة التي نشأت لا من جراء القحط ؛ بل من عدم توافر وسائل النقل .  
ومن جهة أخرى كانت تصارع الجمعية الاتحادية التسلطة على الحكومة حينئذ أحزاب مختلفة من أجل أغراض سياسية ، فكانت تمحش تحت السكون الظاهر عوامل تلك النزعات المختلفة ، وكانت في بعض الأحيان تظهر عياناً في شكل محاولة يراد بها قلب الحكومة .

#### بلغاريا :

ساد الشقاء في بلغاريا أيضاً لعدم توافر المؤن فضلاً عن سوء الإدارة ، فإن هذه البلاد لم تعرف منذ عهد استقلالها حكومة ثابتة قوية ، هذا إلى تعدد الأحزاب التي لم تحجم عن الحمل على الحكومة وحلفائها حتى في وقت الشدة والخطر .

#### الحلفاء :

كانت جوامع الفرنسيين ممثلة حقداً على الألمان ، وكانت الحكومة تستحث الشعور الأدبي في بلادها بغير هوادة ، وتحمّد كل رغبة ترتفع لاعادة السلام إلى نصابه قبل الانتصار ، وفي جانب ذلك كانت حاجيات المعيشة وأسباب الراحة متوفرة .

وفي إنجلترا تسلطت الحكومة على الرأي العام بقوة الصحافة وغيرها من أساليب نشر الدعوة ، وكانت تفتح له أبواباً واسعة من العظمة السياسية والعظمة الاقتصادية ، وتدعوه إلى الايمان بالحرب كجهاد مقدس في سبيل الحرية والانسانية ، وكانت إذا ألت بالبلاد أزمة عظيمة وارتفعت أصوات الصلح كما رفعها لانسدون وغيره أطفقت سريماً بقوة تسلط الحكومة ومهارتها .

أما في إيطاليا فقد كانت الحماسة الحربية معدومة ، إلا أن أطباعها الاستعمارية وارتباطها بدول الحلفاء ارتباطاً اقتصادياً عظيماً أجبرها على البقاء في صفهم . أما في أمريكا فقد كانت العاطفة السكسونية والمصلحة التجارية ، فضلاً عن الصوت المنبعث لنصرة الانسانية وإعلاء منار الحرية في العالم يدفع أهلها إلى العمل من غير فتور أو ملل .

على أن الذي شجع هذه الدول حقيقة هو ما آتته من الانحطاط الأدبي في صفوف أعدائها ، فإن رجال السياسة في ألمانيا لم يخفوا عن أعدائهم شيئاً من مصائبهم الداخلية ، فدلوا بذلك على أنه لم تتوافر لهم مزايا التربية السياسية الكاملة .

### الحالة العسكرية :

بعد سقوط روسيا ورومانيا وإصابة إيطاليا بهزيمة فادحة ، أصبحت النمسا قادرة على الاحتفاظ بكينائها من الوجهة العسكرية ، وكذلك بلغاريا التي لم يبق أمامها إلا مقدونية ، وتركيا التي خف عنها عبء روسيا أصبحت قادرة على أن تقوى مركزها في سوريا والعراق ، أما ألمانيا فقد استطاعت نقل أغلب قواتها من الميدان الشرقى إلى الميدان الغربى فأعيد التوازن في الرجال بمض الشئ ، وإن يكن قد بقي للحلفاء التفوق في الطيران والمدفعية ، فتقرر القيام بهجوم عام على خطوط الحلفاء في ربيع سنة ١٩١٨ لأن أوان دخول أمريكا بقواها السلمية في المعترك أخذ يقترب شيئاً فشيئاً على الرغم من النواصات ، « وكان ينتظر من جهة أخرى أن ينعش الهجوم قوات التحالف الأدبية ، وينتشل الشعوب من حالة الشقاء التي باتت فيها » .

### الفصل الأخير :

كان النرض الأساسى من الهجوم الألمانى شطر قوى الأعداء الدفاعية شطراً تاماً بحيث يفتح باب الوصول إلى أرض مكشوفة صالحة للقتال . وقد تقرر فتح هذا الباب في خطوط أراس — كامبريه — سان كاتان ، في ٢١ مارس . فلما بدأت الأعمال الحربية ، لم يستطع الجناح الأيمن التقدم إلى أبعد من الخط الثانى من استحكامات الحلفاء ، ونجح القلب في دخول الخطوط الثانية فقط ، وأما الجناح الأيسر فقد تقدم تقدماً عظيماً في الجهة الغربية من سان كاتان وأصبح من المستطاع الوصول إلى أميان ، وشطر قوى الأعداء إلى حد ما ؛ غير أن جنود الحلفاء هزعت من كل مكان للذود عن تلك المدينة ، وعبثاً حاول الألمان دفع كل قواهم للاستيلاء عليها ، فإن قواهم كالت هنا كما كالت على طول خط الهجوم .

وفي ٩ أبريل تحول الهجوم إلى أرمنتير — لابسليه للوصول إلى المانش والتسلط على القواعد الانجليزية ، فتكفل العمل بالنجاح في بادئ الأمر ، وبلت القوات الألمانية جبل كيميل ، ولكن الفرنسيين أسرعوا إلى نجدة حلفائهم ، فأوقف الزحف وتحول الهجوم المفاجئ إلى سواسون في ٢١ مايو لاجبار الجنود الفرنسية على العودة إلى الجنوب ، فنجح الألمان نجاحاً باهراً في أول الأمر وعبرت جنودهم نهر المارن عند « شاتوثيرى » ولكن القيادة الفرنسية استدعت الجنود الأمريكية لأول مرة ، فاستطاعوا بقواتهم السلمية

إيقاف الزحف في هذه المنطقة كما أوقف في دائرة ريس وشبانيا الجنوبية حيث بدأ الألمان بهجوم جديد .

حينئذ تحول الجترال فوش ، الذي أسندت إليه قيادة الحلفاء العليا ، إلى الهجوم بعد أن وهنت قوات الألمان ، ففي ١٨ يوليه حمل الفرنسيون حملة فجائية على الخط ما بين الأين والمارن ، فاخترقوه في عدة نقاط حتى أصبحت الجنود القائمة في تنوء المارن في أشد خطر ، فتقرر الارتداد على عجل لتلافى الكارثة الكبرى . ولما ساد السكون مؤقتاً في الجنوب هجم الإنجليز بجمع هائل من الدبابات ( في ٨ أغسطس ) عند أميان تحت أذيال الضبات الكثيف ، ولم توقف هذه المركبات أية عقبة في طريقها طبيعية كانت أم صناعية ، وأصبحت مواقع الألمان حرجة للغاية . وفي ٢٠ أغسطس تكررت هذه الوثبات الفجائية الهائلة بين الواز والأين ، فارتد الألمان إلى الوراء مسافات بعيدة . وفي ٢٢ أغسطس مد الإنجليز جهة الهجوم شمالاً إلى « بايوم » وزحزحوا الأعداء عن مواقعهم وفي ٢٦ هجموا أيضاً عند أراس وكبريه بنفس النجاح ، فارتد الألمان إزاء هذا الهجوم المتكرر إلى خط سيجفريد . وفي ١٢ سبتمبر بدأت معركة جديدة في الجنوب من فردان ، وأصيب الألمان بهزيمة خطيرة ، وفي ٢٦ سبتمبر تكررت الهزيمة في ساحة شبانيا . وفي أواخر سبتمبر ترعزعت خطوط الألمان بأكملها ، ولكنها لم تتداع أركانها ، غير أنه حدثت في هذه الآونة ثمرات عظيمة في التحالف الرباعي كما سترى .

### بلغاريا :

استمرت المصارعة الحزبية على حدتها في بلغاريا حتى أدت إلى تغيير الوزارة في أوقات حرجة ، وأوجدت قلة المواد الغذائية ، فضلاً عن الدعوة التي نشرها الحلفاء بكل الوسائل ، كراهة للحرب ولا سيما بين أفراد الجيش ، فحدثت فتن عدة وكثرت حوادث الفرار . وازداد الحال حرجاً بعد ارتداد الألمان في الميدان الغربي ، فقد ازداد عصيان الجنود في وجه العدو ، حتى إنهم غادروا مراكزهم بدون قتال تقريباً عند ماهاجمهم الحلفاء في ١٥ سبتمبر . وبعثاً حاول الجنود والضباط الألمان الموجودون في بلغاريا أن يثبوا روح الحمية والنخوة في الجنود فان تفكك الجيش كان تاماً ، وما بقى منه ارتد عن مواقعه الحصينة في جرادسكو وأسكوب بلا مقاومة أمام قوات ضعيفة من الأعداء . وفي ٢٩ سبتمبر وقعت بلغاريا عقد الهدنة .

## تركيّا:

فى أوائل سنة ١٩١٨ هاجم العثمانيون الجيوش الروسية على نجاد أرمينيا بنجاح ، ثم اخترقوا الحدود الأرمينية مندفعين إلى الأراضي القوقازية على أمل الاستعاضة عما فقدوه من الموارد ؛ وحاولوا أيضاً دخول فارس أملاً فى مهاجمة جيوش الانجليز المسكرة فى الجزيرة ، وكان يجب على تركيا أن تحصر مجهودها فى سوريا وفيما بين النهرين ، لأنه بينما كانت جنودها تعمل فى نجاد القوقاز وشمال فارس ، قام الانجليز بهجمات غير ناجحة فى سورية لصعوبة التمون وسوء المواصلات ، ولكن فى ١٩ سبتمبر تقدم الانجليز فجأة فى سهل الشاطئ السورى ، فاخترقوا خطوط العثمانيين من غير صعوبة ، واحتلوا عواصم البلاد الواحدة تلو الأخرى . وقد كان خروج بلغاريا من الحرب فى هذا الوقت داعياً إلى تخوف تركيا على بلادها فى أوربا لأنها أصبحت غير محمية من الغرب ، فقررت قبول شروط الهدنة فى ٣١ أكتوبر .

## النمسا :

هجمت النمسا عبثاً على شمال إيطاليا فى صيف هذا العام حتى لم تمد لديها قوة مادية أو أدبية كافية لتجديد الحرب مما حمل الامبراطور على بذل مجهودات عظيمة للتوصل إلى إبرام الصلح ، فلما هاجمتها إيطاليا فى أكتوبر تفكك الرباط السياسى والعسكرى عند أول ضربة ، واضطرت إلى قبول الهدنة فى أكتوبر وبها فتحت أراضيها للعدو ومكنته من الحدود الألمانية .

## ألمانيا :

من ٢٩ سبتمبر إلى ٧ نوفمبر : على أثر المواقع الأولى ، تحول القتال فى الميدان الغربى إلى سلسلة تقهقر ودفاع من جانب الألمان ، وفيه قام الفريقان بمجهودات لم يسمع بمثلا من الوجهة البدنية أو الوجهة الأدبية ، ولا سيما فى الخطوط الألمانية ، حيث كانت أوقات الراحة لاتكفى لتجديد الوحدات المتلاشية والمهوكة قواها ، وإرسال الامداد اللازم لها ، وتوزيع بقايا الفرق المنحلة على وحدات أخرى . وكان الضباط والجنود يسقطون من شدة الاعياء إلا أنهم كانوا عند ما يستشعرون الخطر الداهم ينتفضون وينهضون سريعاً لصعد الهجمات . ولقد قاتل كثير من الضباط بل كثير من أرقى أركان الحرب فى الصف الأول ، وكثيراً ما حملوا البنادق فى أيديهم ، وكثيراً ما استحال على القيادة العليا أن تصدر أمراً آخر سوى الأمر الآتى . « الثبات إلى الموت » !

## الهدنة :

ولما وصلت أنباء الشرق فت في عضد الجيش كما فت في عضد الأمة وخمدت بقية حماسه نفوسهم ، لأن إنشاء خطوط جديدة في الشرق والجنوب كان بعيد الوقوع ، مما دعا إلى وجوب البحث عن حل سريع ، فبذلت مجهودات عظيمة لحل قوى الشعب على التحول للقتال ، ولكن هذا كله ذهب عبثاً « فقد سقط الشعب قبل سقوط الجيش » وأضحى من المستحيل التغلب على الضغط الهائل الذي كان يزداد يوماً فيوماً ، فقرر توسيع سلطة الشعب ، وطلب التوسط في الصلح من الرئيس ولسن ( ليلة ٥ أكتوبر ) على مقتضى الشروط التي وضعها في ١٨ يناير سنة ١٩١٨ ، إلا أن ولسن اشترط في مذكرات ٩ و ١٧ و ٢٣ أكتوبر نزع سلاح ألمانيا البرى والبحرى حتى تصبح عاجزة عن استئناف الحرب ، وحينئذ اختلفت وجهات نظر الرؤساء العسكريين ورجال الحكومة ، واستقال لودندورف الذي أبى أن يرضى بهذه الاهانة ، أما الحكومة فقد قبلت شروط ولسن بأكملها يوم ٦ أكتوبر ، ووضعت القائد ( جرور ) مكان لودندورف ، وكان همه الأعظم تراجع خطوط الدفاع إلى موقع أنفرس - ميز ( ٤ نوفمبر ) لأن السقوط أصبح عاماً والقوات اضمحلت باضمحلال الشعب ، ولو حدث أقل ترعزع في الداخل أو في خطوط المؤخرة لأصيب الجيش بكارثة مدممة . وهذا الترعزع حدث بالفعل ، ففي ٩ نوفمبر بدأت الثورة لأن رئيس الولايات المتحدة أصر على اعتزال القيصر كشرط أساسى للصلح ، فاضطر ولهم إلى النزول عن العرش « ليوفر على الوطن ضحايا أخرى ، ويمكنه من الحصول على صلح أكثر ملاءمة » وفي ١١ نوفمبر عقدت الهدنة (١) .

(١) أصبح مركز ألمانيا حرجاً جداً منذ أواخر سنة ١٩١٦ نظراً لتفوق الحلفاء في الرجال والمعدات ، وكان هذا التفوق يزداد على التوالي ، بينما كانت موارد دول التحالف الرابحى آخذة في التناقص ، وفي سبتمبر سنة ١٩١٦ طلب من رئيس الولايات المتحدة التدخل في إبرام الصلح فلم يرض هذا الطلب شيئاً من الأهمية في بادئ الأمر حتى اضطرت دول التحالف أن تخبر أعداءها مباشرة في الأمر ( ١٢ ديسمبر ) غير أن الحلفاء رفضوا هذا الطلب في مذكرة ٣٠ ديسمبر ، وفي ١٨ ديسمبر خابر ولسن الدول المتحاربة لإعلان شروط الصلح التي ترضاه ؛ فاقرحت دول التحالف ( ٢٦ ديسمبر ) المناقشة في الأمر بين الدول المتحاربة في بلاد محايدة . أما الحلفاء فقد رفضوا الصلح ( ١٢ يناير ) بلهجة أشد مما جاء في مذكرة ٣٠ ديسمبر . وفي يولييه سنة ١٩١٧ أعلن الرئيس رغبتهم في الصلح ، وتوسط البابا أيضاً لهذا الغرض ثم دارت مناقشات عديدة بين الدول المتحاربة في أواخر هذا العام وفي صيف عام ١٩١٨ ، ولكن بغير نتيجة .

## الفصل الرابع

### الصلح

#### ويل للمغلوب !

اشترك الحلفاء جميعاً في مؤتمر الصلح الذى عقد في باريس في أوائل سنة ١٩١٩ ، غير أن القرارات الأخيرة تمت على يد الستر لويدي جورج والرئيس ولسن والمسيو كلنصو والسييور أورلندو مندوبى بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا على التعاقب .

وقد كانت قاعدة أعمال المؤتمر شروط الصلح التى وضعها الرئيس ولسن في ١٨ يناير وقبلها الأصدقاء والأعداء معاً ، وهى تتضمن أربعة عشر بنداً أهمها : الجلاء عن الأراضي المحتلة ، كفرنسا وبلجيكا وغيرها ؛ تحرير الأزراس واللورين ؛ استقلال بولندا ؛ إنقاص التسليح ؛ حرية التجارة ؛ حرية البحار ؛ إنشاء عصبة أمم ؛ البت في أمر المستعمرات الألمانية وشعوب الامبراطورية العثمانية والنمساوية على قاعدة « حق تقرير المصير » .

غير أن شروط ولسن لم تتحقق ، فقد فشل الرئيس في تطبيق القواعد التى نادى بها ، ولم يستفد من المركز الأدبي العظيم الذى رفعه إليه العالم إلا في إدماج النص على عصبة الأمم في شروط المعاهدة ، فتمت التسوية على المبادئ القديمة ، مبادئ العمل على إشفاء الأحقاد لا العمل على إزالتها ، مبادئ إظهار المصالح الخاصة على النفع العامة ، مبادئ الارهاق والاستعمار على مبادئ الحق والعدل والحرية ، وهكذا حبطت الآمال والأمانى التى عقدت على المؤتمر ، وهوت الولايات المتحدة أديكاً في نظر العالم ، ولو أنها كفرت عن عجز رئيسها برفض المصادقة على المعاهدة .

#### معاهدة فرساي :

تولى مندوبو الدول العظمى وضع شروط الصلح وحدهم — مع استشارة مندوبى اليابان والدول الأخرى عند ما يكون الأمر متعلقاً بمصالح إحداها — ولم يكن في وسع مندوبى ألمانيا أمام تهديد الحلفاء بالزحف على بلادهم سوى الاحتجاج بين فترة وأخرى على قسوة

الشروط وصرامتها ، وفي ٧ مايو سنة ١٩١٩ قدمت المعاهدة رسمياً إلى مندوبي ألمانيا في اجتماع عام حضره كل مندوبي الحلفاء والدول المنضمة إليها ، وأمهلت ألمانيا نحو ستة أسابيع لقبول المعاهدة أو رفضها ، وأخيراً في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ وقع مندوبان عن ألمانيا شروط الصلح في القاعة التاريخية ذاتها التي توج فيها ملك بروسيا إمبراطوراً لألمانيا في ١٨ يناير سنة ١٨٧١ وتشتمل شروط المعاهدة على مواد تأديبية ، ومواد تبين الحدود الجديدة لألمانيا ، وأخرى حرية واقتصادية .

### الشروط التأديبية :

اعتبرت ألمانيا مسئولة عن قيام الحرب وارتكاب أشنع الجرائم في سبيل رغبتها في التسلط على العالم ، وكذلك حلت مسئولية ما أصيبت به المدينة من فقد الملايين من المال والرجال والفوضى الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت عن الحرب ، واشترط عليها قبول محاكمة القيصز وأعوانه من القادة الحربيين والسياسيين باعتبارهم الدبرين لوقوع الحرب والمسئولين عن الاعتداء الذي وقع على حقوق الأفراد والشعوب ، فضلاً عن إلزام ألمانيا بدفع التعميوض الكافي لتعمير المناطق التي خربتها الحرب ، وإلغاء معاهدة برست ليتوفسك ومعاهدة بخارست .

### الحدود الجديدة لألمانيا :

أعيدت الأتراس واللورين إلى فرنسا ، وحررت الأراضي البولندية وأقيمت فيها دولة أهلية مستقلة ، وأعطيت فرنسا حق احتلال واستغلال وادى السار (Saar) لمدة خمس عشرة سنة تحت إشراف عصبة الأمم ، وفي نهاية تلك المدة تترك الحرية لأهل تلك المنطقة لتقرير مصيرهم في المستقبل ، وأضيفت إلى البلجيك بعض المناطق الواقعة شرق حدودها ، كما أعطى الأهالي في سيليزيا ، وشلسويج هلمستين ، ومنطقة دانتريج ، حق البت في مصيرهم ( وقد ضمت الأولى إلى بولندا والثانية إلى الدانمارك ، وأما الثالثة فبقيت حرة بضمانة عصبة الأمم ) .

وأما مستعمرات ألمانيا الأفريقية فقد استولت عليها إنجلترا تحت ستار الانتداب لإدارتها من لندن غصبة الأمم ، وكذلك استولت اليابان على كياتشاو .



### الشروط الحرية :

جعل الحد الأقصى للجيش الألماني مائة ألف جندي وألغى التجنيد الإجباري ، وحظر على ألمانيا الاحتفاظ بأسطول حربي<sup>(١)</sup> ، وصنع المعدات والذخائر الحرية زيادة عن قدر معين ، كما حظر عليها تشييد القلاع والحصون أو إيجاد ثكنات عسكرية أو نقط حرية على طول الشاطئ الأيمن لنهر الرين ولمسافة تبعد عنه ٥٠ كيلو متراً . وأما الشاطئ الأيسر فتقرر أن يحتله الحلفاء لمدة أقلها خمس سنوات وأكثرها خمس عشرة سنة لضمان تنفيذ المعاهدة ، ويمكن إطالة أو تقصير ذلك الأجل تبعاً لما تبديه ألمانيا من الاخلاص أو الماطلة . في التنفيذ ، وفوق كل هذا أحتفظ الحلفاء بحق الاشراف على التعليم العسكري في ألمانيا ومراقبة ما تصنعه من الذخائر لضمان عدم الاخلال بهذه الشروط .

### الشروط الاقتصادية :

أرغمت ألمانيا على تسليم أسطولها التجاري ، وتقديم ما يطلب منها من المواد الأولية ، ودفع غرامة حرية باهظة على أقساط سنوية بنسبة ما قدر لها من الكفاية المالية ؛ وعلى الجلة قيدت البلاد اقتصادياً كما قيدت حريياً بالرغم من التناقض العظيم بين إرغامها على دفع مبالغ طائلة على سبيل التمويل ، وانتزاع كل وسائل الدفع في وقت واحد .

### معاهدة سان جرمان :

وفي ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقعت النمسا المعاهدة التي قضت باستقلال الشعوب الخاضعة لها كالجر<sup>(٢)</sup> ، وصقالبه الشمال الذين تكونت منهم دولة تشيكوسلوفاكيا ، وصقالبه الجنوب الذين أصبحت تضمهم دولة يوجوسلافيا ، وضمت غاليسيا إلى بولندا وبوكوفينا وجزء من

(١) أرغمت ألمانيا على تسليم كافة سفنها الحربية لتوزيعها بين الحلفاء ، ولكن الضباط الألمانين أغرقوا سفنهم كلها قبل مغادرتها ، وذلك عقب وصولهم بها إلى سكاباتلو ( بانجلترا ) لتسليمها تنفيذاً لشروط المعاهدة .

(٢) عقد الحلفاء معاهدة مع الجر على انفراد ( يونه سنة ١٩٢٠ ) تعرف بمعاهدة تريانون ، وفيها اعترفت الجر بالتعديلات التي أدخلت على حدودها القديمة ، وذلك باقطاع الأجزاء التي ضمت إلى يوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وزومانيا .

بساريا إلى رومانيا ، وكذلك امتدت حدود إيطاليا شمالا وشرقا في أراضي الامبراطورية النمساوية القديمة حتى دخلت فيها كل المناطق الإيطالية الأصل ، بل وبعض المناطق النمساوية كمنطقة التيرول الجنوبي ، وقد أدرك السياسيون الآن أن النمسا لم تكن وحدة سياسية خصب ، بل وحدة اقتصادية أيضا ، وانحلالها على هذا النحو ضاعف أزمة أوروبا<sup>(١)</sup>.

### معاهدة نوبلي :

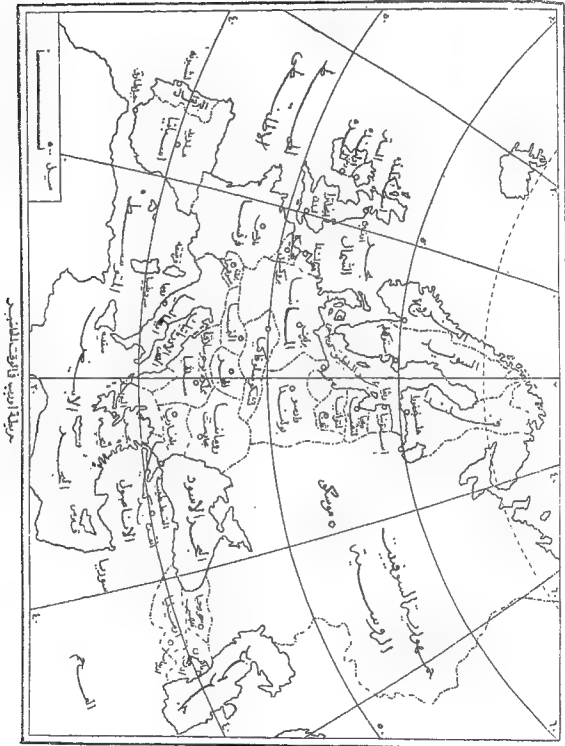
وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ وقعت بلغاريا على المعاهدة التي نزلت فيها عما كسبته خلال الحرب العظمى بل عن معظم ما أخذته في الحرب البلقانية سنة ١٩١٣ .

### معاهدة سيفر :

وفي ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ أرغم مندوبو حكومة الأستانة على توقيع هذه المعاهدة التي قضت بالاعتراف بوضع مصر تحت الحماية البريطانية ، وانتداب إنجلترا لإدارة شؤون فلسطين والعراق ، وفرنسا لإدارة سوريا ، وضم ترافيا وجزء من الأناضول إلى اليونان ، وقسمت باقي أراضي الأناضول إلى مناطق نفوذ بين الحلفاء ، ووضعت الأستانة وكذلك البوسفور والدردينيل بمد تحكيم قلاعهما تحت رقابة الدول ، واعترفت المعاهدة بالشريف حسين ملكا على الحجاز ؛ غير أن هذه المعاهدة ولدت ميتة في الواقع لعدم تصديق الحكومة التركية عليها ، فبقيت حبرا على ورق إلى أن تم تمزيقها بفضل جهاد الكالين — أنظر فيما سبق الفصل الخاص بهضة تركيا — حتى اضطروا الدول إلى إقرار معاهدة لوزان ، وما زالوا يجاهدون حتى ظفروا أخيرا بحقهم في تحصين المضايق . كذلك جاهدت مصر والعراق وفلسطين وسوريا للقضاء على كل ما تقرر في معاهدة سيفر ، إذ اعترفت إنجلترا باستقلال مصر سنة ١٩٢٢ وتأييد هذا الاعتراف بالمعاهدة الإنجليزية المصرية سنة ١٩٣٦ ، كما أن إنجلترا اعترفت باستقلال العراق وانتهاء الانتداب سنة ١٩٣١ ، وكذلك انتهت فرنسا إلى التفاهم مع سوريا سنة ١٩٣٦ على أساس الاعتراف باستقلالها ، وتجاهد فلسطين إلى الآن

(١) لم تهف التغيرات الجغرافية التي طرأت على خريطة أوروبا عند الحد الذي ذكرناه ؛ بل ظهرت دول أخرى جديدة في شرق بحر البلطيق وعلى امتداد حدود روسيا الغربية ، وهي فنلندا وأستونيا ولاتفيا ولتوانيا ، وجميعها من الولايات الروسية القديمة ، ولكن حكومة السوفييت كانت تنادي بحق كل شعب في تقرير مصيره فلم تستطع الاعتراض على انفصال هذه الولايات .

في سبيل تحقيق آمالها؛ أما الحجاز فقد أغار عليه ابن السعود وضمه إلى مملكته نجد وبذلك  
تحررت البلاد العربية من القيود التي قيدتها بها دول الغرب .



## نتائج الحرب العظمى :

وضعت الحرب أوزارها بعد أن دارت رحاها مدى أربع سنين ومائة يوم طحنت في خلالها كل ما ألفه العالم قبل الحرب من نظم دولية وصناعية ودستورية واجتماعية ، إذ أن الأمم المتحاربة — ولم ينج من الاشتراك في الحرب من أمم الأرض إلا القليل — انصرفت إلى العمل على إحراز النصر بأي ثمن مهما غلا ، وبأية تضحية مهما عزت ، فلم يبق مجال للتفكير في مبدأ ولا نظام ولا عاطفة . لذلك كانت النتائج التي أسفرت عنها هائلة مروعة في كل النواحي ، والقوضى سائدة شاملة في كل الأركان .

فن حيث النظم الدولية دالت الإمبراطوريات الروسية والنمساوية والتركية ، وإن كانت روسيا والنمسا وتركيا بقيت قائمة . كذلك بقيت إمبراطورية ألمانيا سليمة فيما عدا المقاطعات التي انسلخت عنها ، ولكنها لم تعد ممثلة في شخص إمبراطور حاكم بأمره فيها . هذا إلى ظهور عدة قوميات من بين أنقاض الإمبراطوريات الدائلة ، وكلها تطالب بالاعتراف بوجودها واستقلالها ، وحقها في أقاليم كانت يدعيها غيرها لنفسه أو أقاليم خاضعة لدول معترف بها ، وبذلك كانت المشاكل التي واجهت الدول في مؤتمر فرساي فيما يتعلق بالحدود والفصل في أمورها شديدة التعقيد إلى حد لا تقاس إلى جانبها كل التي واجهت مؤتمر فيينا .

وأما الناحية الصناعية فقد انحسرت الحرب عن مشا كل أعظم تعقيداً . فقد جردت المصانع من شبابها العامل ، وقذف بهم إلى أتون الحرب صفوفًا متلاحقة ، فقضت على الملايين وأخرجت الملايين مجزأة أو مقعدين لا يرجى من ورائهم نفع في عمل ولا صناعة . وأما المصانع ذاتها فقد تحولت خلال الحرب عن الغرض الذي أنشئت من أجله وهو زيادة الثروة الأهلية إلى صنع الذخائر ومعدات الحرب والمهالك ، أي تحولت عن إنتاج ما ينمي الثروة إلى إعداد ما يقضي عليها ، فخرجت الأمم جميعاً من الحرب — المنتصرة والمهزومة على السواء — دامية مهيدة الجناح منهوكة القوى في المال والرجال .

وأما من ناحية النظم الحكومية والاجتماعية فقد كان للآلام المبرحة التي عانتها الشعوب خلال الحرب أثر في زعزعة الثقة في كفاءة حكوماتها ، لمجزأها عن معالجة الحالة وما نجم عنها من كوارث لم يشهد لها العالم مثيلاً من قبل ، فطاحت عروش كانت مضرب الأمثال في القوة والسلطان قبل الحرب ، كما حدث في روسيا والنمسا وألمانيا والممالك والإمارات التي

تتألف منها ، فضلا عن نزول ملك بلغاريا عن العرش وزوال سلطنة آل عثمان ؛ بيد أن الأمر لم يقف عند هذا الحد فإن الحكومات جميعاً خرجت من الحرب وهي تترنخ في كراسيها أمام عواصف الآراء والنظريات الحديثة التي ولدتها في النفوس تجارب الحرب القاسية . فالحكومات الدستورية العريقة كإنجلترا وأمريكا وإلى حدٍّ ما فرنسا استطاعت الثبات بكثير أو قليل من النجاح ، وأما ما عداها فقد ظلت في تخطيط واضطراب إلى أن انتهى بها الأمر إلى دكتاتوريات صريحة أو مقنعة كيوغوسلافيا وبولونيا وإيطاليا وألمانيا .

وأما الأخلاق والآداب العامة فقد أصابتها الحرب في الصميم ، فلم يعد للعرف والتقاليد المرجعية أية حرمة . ولا عجب فقد قضى الشبان بل والكهول نيفا وأربع سنين بعيدين عن الحياة التي ألفوها ، خاضعين لنظام عسكري قاس وسط فظائع وأهوال الحرب : الحرمان من الراحة والمأكل والمأوى ، والاستهداف في كل لحظة إلى خطر الحرمان من الحياة ذاتها . فلما زال كابوس الحرب بعد ما ظل جاثماً فوق الصدور تلك السنين الطوال بقي الناس وهم في شبه دوار اختلط عليهم فيه ما تبيحه الآداب والقوانين والشرائع ، وما تحرمه ، وتملكت نفوسهم رغبة جاححة في الاستمتاع بحرية مطلقة لا يحد منها أمر ولا نهي ، فطلت على العالم موجة هائلة من الاباحية في الأخلاق والتفكير ، وصلت في بعض البلاد إلى عهد الشيوعية والاحلاد .

## خاتمة

### أوروبا بعد الحرب

سيطرت الأحقاد والرغبة في الانتقام على عقول القائمين بوضع شروط الصلح باعتبارهم ألمانيا وحدها مسئولة عن الحرب وجرائمها ، فلم يقفوا عند حد القضاء على نظامها العسكري ، وإنما وضعوا نظاماً لتعويضات الحرب كان مآله القضاء على كيانها الاقتصادي ، وساعدهم على ذلك أن شروط الهدنة قد فرضت على ألمانيا زرع سلاحها في الحال وتسليم ما لديها من الذخائر ومعدات الحرب ، فبات الحلفاء في مأمن من احتمال استئنافها القتال أو معارضتها فيما يقررونه في شروط الصلح .

حقاً لقد أدرك ساسة مؤتمر فرساي أنه لا يمكن أن يسود السلام إلا إذا قامت الصلات الدولية على أساس من الاخلاص والرغبة المتبادلة في إحلال الثقة وحسن التفاهم محل المخاوف والأحقاد الموروثة ، ومن أجل ذلك قرروا إنشاء عصبة الأمم ، إلا أنها لم تخرج في نظرهم عن تجربة جديدة قد تقضى إلى خير النتائج ، وقد تسفر عن الفشل وخيبة الآمال ، ومن ثم لجأوا إلى المؤتمرات يعقدونها بين حين وآخر لتنفيذ شروط الصلح وإبقاء ألمانيا مكبلة في القيود التي فرضوها عليها ، مثلهم في ذلك مثل الساسة الذين وضعوا التسوية التي تمت في مؤتمر فيينا عقب حروب نابليون .

### ١ - مشكلة التعويضات :

كانت الروح السائدة بين الحلفاء في المؤتمرات الأولى التي عقدوها وليدة الظروف العديدة التي بسطناها ، أى روح الظافر الحائق الذي يريد إملاء إرادته على خصمه وقهره على الخضوع له دون تدبر ما تقضى إليه هذه السياسة من هدم أركان السلام الدائم الذي ينشده العالم ويدعى الكل أنه قائم على خدمته ماض في تدعيمه وصيانته .

فما كاد ينفض مؤتمر فرساي بعد أن صادق على معاهدة الصلح في يناير سنة ١٩٢٠ حتى اجتمعت الدول في مؤتمر جديد عقد في لندن في فبراير من نفس العام ، وكان أهم ما عالجته مسألة مجرى « الحرب » ولكنه لم يصل إلى قرار حاسم فيها نظراً إلى أن كبير أولئك « المجرمين » - إمبراطور ألمانيا - كان يعيش في أرض هولندية محايدة ، وقد رفضت هولندا بتاتا أن تخرجه من بلادها ، وفي أبريل عقد مؤتمر ثالث في سان ريمو للبحث في تجريد ألمانيا من سلاحها ، إذ كانت الجنود الألمانية قد تقدمت حينئذ واحتلت وادى الرور لقمع الاضطرابات التي قام بها الشيوعيون هناك ، فاعتبر ذلك خرقاً لشروط الصلح لوقوع ذلك الوادى في المنطقة التي حظر على ألمانيا تحصينها أو إيجاد قوات حربية فيها ، وكذلك اتخذت تلك الحركة دليلاً على احتفاظ ألمانيا بقوة عسكرية تتجاوز الحدود التي فرضتها عليها المعاهدة ، فسارعت فرنسا إلى احتلال فرنكفورت ودرشتارت لارغام ألمانيا على الخضوع لنصوص المعاهدة المفروضة عليها ، خوفاً من تفاقم الخطر سارع المؤتمر إلى مطالبة ألمانيا بسحب جنودها من الرور ، فانسحبت على الأثر الجنود الفرنسية من المناطق التي احتلتها ، ودعت ألمانيا لأول مرة إلى الاشتراك في مؤتمر مع الحلفاء للبحث في خير الوسائل لتنفيذ شروط الصلح لا سيما الشروط المالية .

وقد عقد هذا المؤتمر في سبا في شهر يولييه من ذلك العام، وكان أكبرهم مندوبين ألمانيا في ذلك المؤتمر أن يثبتوا للحلفاء أن ليس في طوق بلادهم عملياً تنفيذ الالتزامات المالية التي فرضتها عليها شروط الصلح، ولكن الحلفاء لم يقتنعوا بصحة تلك الأقوال، فبقى الخلاف قائماً بين الفريقين. ولم يطرأ على الموقف أى تحسن حينما تجددت الباشاات في مؤتمر عقد في لندن (فبراير سنة ١٩٢١) فأن ألمانيا أعلنت فيه إنه يستحيل عليها الوفاء بشروط التعويضات التي فرضها عليها الحلفاء وقدمت مشروعا من جانبها لدفع التعويضات، غير أن الحلفاء رفضوا هذا المشروع واتخذوه دليلا على محاولتها التخلص مما تعهدت به في شروط الصلح، وأندروها بتوقيع المقوبات المنصوص عليها في معاهدة الصلح، فرضت ألمانيا أمام هذه الظروف القاهرة إلى قبول مطالب الحلفاء، ولكن سرعان ما دلت الأحوال على تمذر تنفيذها، فاجتمع الحلفاء في مؤتمر تلو الآخر إلى أن تقرر تشكيل لجنة خاصة لبحث قدرة ألمانيا على الدفع تقاديا من الخطر الذي كان يهدد أوروبا.

وفي مستهل عام ١٩٢٣ قدمت «لجنة التعويضات» تقريرها وإذا به يعلن أن ألمانيا قد تعمدت الاخلال بشروط دفع التعويضات وبخاصة فيما يتعلق بكميات الفحم المفروض عليها تقديمها، فسارعت الجنود الفرنسية والبلجيكية إلى احتلال وادي الرور في ١١ يناير وبالرغم من إعلان فرنسا أنها أقدمت على ذلك الاحتلال عملا بشروط معاهدة فرساي فإن بقية الحلفاء — خلا بلجيكا التي اشتركت معها — تخلوا عن تأييدها، أما ألمانيا فإنها لم تستطع مقاومة القوة بعثها، ولذلك اكتفت بالمقاومة السلبية إذ امتنعت بتاتا عن الدفع وأبطلت تسليم الفحم الذي كانت تقدمه كما أنها أوقفت العمل في المناجم.

غير أن هذه الخطة عادت بأفدح النتائج على الشعب الألماني ولا سيما طبقة العمال في وادي الرور، فانتشرت الفاقة والبؤس وهبط سعر العملة الألمانية إلى حد بعيد، وساد الاستياء في إنجلترا من الخطة التي اتبعتها فرنسا، وتوترت العلاقات بين البلدين حتى كادت تؤدي إلى الانفصام، بيد أن فرنسا وقفت مكانها لا تلين ورفضت الاقتراحات التي كانت تتقدم بها ألمانيا وإنجلترا على السواء، فأخذت الحالة الاقتصادية تتعرج في ألمانيا حتى أصبح كيانها الاقتصادي مهدداً بالخراب التام، ولذا شكلت وزارة جديدة في ألمانيا قبلت سحب القرارات التي أصدرتها الوزارة السابقة لتنفيذ المقاومة السلبية، أى أجابت فرنسا إلى مطالبها. وعلى أثر ذلك أطلقت إنجلترا في حمل فرنسا على الموافقة على استداب لجنة من الخبراء للتحقق من مقدرة ألمانيا على الدفع، وقد أسفر هذا التحقيق عن التقرير المعروف بتقرير

دوز (Dawes) في مارس سنة ١٩٢٤ ، وقد بحثه الحلفاء في مؤتمر عقد في لندن ( يولييه سنة ١٩٢٤ ) واشتركت فيه أمريكا ، وكانت نتيجة الموافقة على المشروع وإعلان أمريكا استعمادها للاشتراك في تنفيذه ، وبذلك أصبح من الميسور عقد قرض لألمانيا لمساعدتها على النهوض اقتصاديا — عملا بالاقترحات الواردة في المشروع — وذلك نظير دفعها التعويضات على أقساط معينة تزداد قيمتها تبعا لزيادة انتعاش ألمانيا .

ولعل أهم نتائج هذا المؤتمر اقتناع الدول ، أنه لن يتسنى لألمانيا الوفاء بتعهداتها طوعا أو كرها ، إلا إذا توفرت لديها المقدرة والرغبة في ذلك . ولهذا فإن الموافقة على مشروع دوز لا تعتبر خطوة عملية نحو إعادة الانتعاش المالي فحسب ، بل تعتبر كذلك أول الدلائل المعنوية على تناقص الاحقاد والبغضاء ، وتحسن الموقف الدولي بصفة عامة ، مما سترى أثره في مجرى السياسة الدولية . إلا أنه سرعان ما ظهرت عقبات عملية مختلفة حالت دون تنفيذ مشروع دوز بخلافه ، فقد عادت ألمانيا تبدي ما تعانيه من الارتباك المالية ، فاجتمع في لاهاى مؤتمر من الخبراء الماليين يمثلون الحلفاء والولايات المتحدة وألمانيا ، وانتهوا إلى وضع مشروع جديد للتعويضات وقعه في باريس في يونيه سنة ١٩٢٩ ، ويعرف باسم مشروع يوج ( Young ) . وبه تحدد دين ألمانيا بصفة نهائية ، كما تحددت الأقساط السنوية ، وتقرر إلغاء القيود والمراقبة التي كانت مفروضة على بعض موارد الثروة الأهلية في ألمانيا لضمان دفع الأقساط السنوية ، كما تقرر إنشاء بنك دولى تشارك فيه ألمانيا ، ويسمى بنك التسويات الدولية ، للإشراف على تسديد الأقساط وتوزيعها بين أربابها . وقد قبلت ألمانيا هذا المشروع في المؤتمر الذى عقد ثانية في لاهاى في يناير سنة ١٩٣٠

وعلى الرغم من هذا المجهود الجديد في سبيل إنعاش ألمانيا أملا في إعادة التوازن الدولى الاقتصادى ، إزدادت حالة ألمانيا المالية سوءاً ولم يتقدها من السقوط التام إلا الاقتراح الذى تقدم به المستر هووفر رئيس الولايات المتحدة في ١٩ يونيه سنة ١٩٣١ ، وخلاصته إيقاف دفع ديون الحرب والتعويضات لمدة سنة ، فسارعت إنجلترا إلى الموافقة على هذا الاقتراح ، كما وافقت عليه فرنسا بعد شيء من التردد ، بيد أن هذا الحل لم يكن إلا علاجاً وقتياً ، فلم يكن هناك مناص من البحث عن علاج حاسم لا سيبا بعد ما أعلن ساسة ألمانيا في صراحة وجلاء ، أن بلادهم لن تقوى على الاستمرار في دفع التعويضات . لذلك عقد مؤتمر جديد في لوزان في يونيه سنة ١٩٣٢ ، وفيه تقرر إلغاء التعويضات ، على أن تتعهد ألمانيا بدفع



١٥٠ مليوناً من الجنيهات ، حيناً تنتعش حالتها الاقتصادية لاعادة تعمير أوروبا — أى المناطق التى خربتها الحرب .

## ٢ — الأزمة العالمية الاقتصادية :

لم تقتصر سوء الحالة الاقتصادية على ألمانيا وحدها ، بل تعدتها تدريجاً إلى بلاد أخرى حتى خيل أن العالم على وشك الانحدار إلى هاوية أزمة اقتصادية لم يرو التاريخ لها نظيراً من قبل ، فقد أخذت أسعار حاجات المعيشة وأثمان المواد الأولية فى النزول السريع ، وعجز المنتجون وحلة أسهم شركات الانتاج عن الوفاء بتمهدياتهم ، وبالأحرى عن الارتباط بالترامات الجديدة ، فارتفع عدد العمال العاطلين إلى نسبة كبيرة<sup>(١)</sup> ، وهبطت أسعار الأسهم الصناعية هبوطاً سريعاً وأسفرت هذه العاصفة عن تقوض أركان كثير من الشركات المالية والصناعية فى كثير من الدول ، كما أسفرت عن إفلاس وتدليس عدة شركات أخرى ، وبالجملة ترزعزع كيان العالم الاقتصادى إلى حد لم يشهده الناس من قبل

ولقد حار الخبراء فى تحليل أسباب هذه الأزمة وعجزوا عن وصف العلاج الناجع لها ، فمنهم من عزوها إلى ديون الحرب والتعويضات ومنهم من أرجعها إلى الحواجز الجركية التى عرقلت التبادل التجارى بين الدول ، ومنهم من ذهب إلى أن كثرة الانتاج وزيادة عن الطلب هو أصل العلة . على أن هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة لم تكن فى الواقع إلا أزمة مالية . ذلك أن حاجات المعيشة من مصنوعات ومواد أولية كانت متوفرة ، وكذلك كان المال ورؤوس الأموال والمسترون والبائعون أو المستهلكون والمنتجون ، ولكن شيئاً واحداً كان معدوماً ، وهو أداة التعامل والتبادل (Mechanism of Exchange) وكان يجب على المالىين والاقتصاديين إيجاد تلك الأداة وتنظيم عملها ولكنهم وقفوا حيال الأزمة عاجزين ولقد نشأ عن تراخى النشاط التجارى والصناعى ، أن تأثرت الموارد المالية لمعظم الحكومات ، على الرغم من الضرائب الباهظة التى أثقلت بها كواهل رعاياها فرجحت كفة المصروفات فيها على الإيراد ، كما حدث فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة واليابان ، بل أن بعض الدول الصغرى التى عجزت عن بيع محاصيلها كالبرازيل والنمسا واليونان لم تستطع

(١) بلغ عدد العمال العاطلين فى إنجلترا ثلاثة ملايين فى سنة ١٩٣٢ أى سدس عدد القادرين على العمل فيها . أما الولايات المتحدة التى لم تكن تعرف أزمة البطالة فقد بلغ عدد العمال العاطلين فى نهاية سنة ١٩٣١ اثني عشرة مليوناً أو ربع عدد عمالها ، وقس على ذلك بقية الدول .

الوفاء بفوائد قروضها الخارجية فتضاعفت بذلك خسارة الدول الدائنة ، ولذا قررت إنجلترا الخروج بعمليتها عن قاعدة عيار الذهب في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣١ ، وتبعها في ذلك كثير من الدول الواحدة تلو الأخرى — ما عدا الولايات المتحدة وفرنسا وسويسرا والبلجيكا وهولندا وألمانيا — وشرعت كل دولة في اتخاذ الوسائل التي تسكفل التوازن في مآليتها بتخفيض مرتبات الوزراء وبعض طوائف الموظفين ، وإتقاص إعانات العمال العاطلين ، وزيادة الضرائب ، كما عنت كل منها بالعمل على زيادة ما تنتجه أرضها من حاجات أهلها حتى تستغنى به عما تستورده من الخارج ، وأقامت حواجز من الرسوم الجمركية لحماية منتجاتها ومصنوعاتها ، حتى إن إنجلترا نفسها لجأت إلى هذه الوسائل وخرجت على المبدأ العزيز عليها مبدأ حرية التجارة ، ففي سنة ١٩٣٢ عقدت في أوتوا مؤتمرًا من ممثلي الامبراطورية ، ووضعت قواعد محكمة لتبادل التجارة بين أجزاء الامبراطورية ، حتى تتمكن من مواجهة الأزمة العالمية . وقد أسفرت هذه السياسة الجديدة عن نتائج باهرة أعادت الثقة في متانة مركز إنجلترا المالي ، وما لبثت الولايات المتحدة أن رأت من مصلحتها الاقتصادية أن تخفض سعر الدولار إلى مستوى سعر الجنيه الإنجليزي ، وفي سبتمبر سنة ١٩٣٦ تفاهمت فرنسا مع إنجلترا وأمريكا على ربط سعر الفرنك بسعر عملتيهما ، وتبعها في ذلك بقية الدول الأخرى التي ظلت محتفظة بعميار الذهب — ما عدا ألمانيا .

على أن الموقف الاقتصادي أخذ في الاتعاش منذ سنة ١٩٣٥ ، وكانت أهم مظاهر هذا التحسين تناقص البطالة في كثير من الدول وازدياد التبادل التجاري ، ولكن الحالة مازالت بعيدة عما ألفه العالم من قبل من الرخاء والثبات والاستقرار .

### ٣ — المشكلة السياسية — مشكلة السلامة :

كانت أهم ما شغل الحلفاء بعد انتهاء الحرب مشكلة السلامة وبعبارة أخرى مشكلة تأمين فرنسا على حدودها من الخطر الألماني — تلك المشكلة التي جعلت فرنسا ترفض مدة طويلة إنعاش ألمانيا ، وقد كان يري إزالة مخاوفها من هذه الناحية بمقد محالفة ضمان مشترك بين الولايات المتحدة وإنجلترا للوقوف معاً في وجه أي اعتداء تقوم به ألمانيا على حدود فرنسا ، إلا أن سياسة العزلة التي اتبعتها أمريكا فيما يختص بالشؤون الأوروبية حدت بها إلى رفض الموافقة على تقديم ذلك الضمان ، كما حدت بها إلى الاشتراك في عصبة الأمم ، فلما

أنهار أحد ركني الضمان أنهار المشروع بأكله إذ لم يسع إنجلترا أن ترتبط مع فرنسا بمقد لا تعرف مدى النتائج التي قد يجريها اليه .

لذلك دأبت الدول على التفكير في إيجاد حل لمشكلة تأمين فرنسا على حدودها فوضعت في سبتمبر سنة ١٩٢٤ مشروعاً يقوم على إبرام ميثاق للسلام العام ، وهذا الميثاق يقرر مبدأ التحكيم الاجباري لفض الخلافات التي قد تنشأ بين الدول قبل أن يستفحل أمرها ، كما يقرر القواعد العامة التي تتبع في اتخاذ وسائل التأديب ضد المعتدى وينص على تفصيل الاجراءات التي تتخذ لتقرير حالة الاعتداء وتقرير التدخل في سبيل التحكيم أو التأديب ، غير أن وزارة المحافظين في إنجلترا أبت أن تستفيد بعمود ترغها على التدخل في كافة الشؤون الأوروبية ورفضت أن تبرم الميثاق نهائياً .

حينئذ عادت الدول من جديد إلى البحث عن حل آخر لتلك المشكلة التي أعياها حلها وفي ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ تقدمت ألمانيا إلى الحكومة الفرنسية بمشروع ميثاق لضمان السلام في غرب أوروبا ، على أساس احترام الحدود التي قررتها معاهدة الصلح ، فتنازلت الدول هذا المشروع بالبحث والتمحيص والتفكير في تطبيق قواعده في نواحي أوروبا الأخرى .

وأخيراً عقد في لوكارنو في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مؤتمر اجتمع فيه ممثلو ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا والبلجيكا وأسفر الاجتماع عن ميثاق « لوكارنو » وهو عبارة عن عقد تمهدت فيه الدول المتعاقدة بضمان الحدود التي وضعتها معاهدة فرساي بين ألمانيا والبلجيكا ، وبين ألمانيا وفرنسا ، وتبادلت ألمانيا مع كل من فرنسا والبلجيكا عهداً بالآلا يلجأ أحد الطرفين إلى الحرب ضد الآخر إلا في حالة الدفاع أمام اعتداء صريح ، وإذا عجز الطرفان عن فض ما قد يقوم بينهما من الخلاف فانهما يتعهدان بالالتجاء فيه إلى التحكيم وباخطار عصبة الأمم في الحال عن أية مخالفة ترتكب ضد شروط الميثاق ، وتمهدت الدول المتعاقدة جميعاً بأن تقف في صف الدولة التي يقع عليها الاعتداء سواء أكانت ألمانيا أم فرنسا أم البلجيكا إذا أقرتها على ذلك عصبة الأمم .

ولقد نص في المعاهدة على أنها لا تمس سلطة عصبة الأمم بآية حال ، وإنما الغرض منها معاونة العصبة في مهمتها ، حتى إذا ما اشتد ساعدها استطاعت أن تقدم للدول ضمان السلامة الذي انطوى عليه ميثاق لوكارنو

وفي أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ اجتمع مندوبو الدول في لندن للتوقيع على معاهدة لوكارنو بصفة نهائية بعد مصادقة برلمانات بلادهم عليها ، وبذلك كتبت صفحة جديدة هامة في تاريخ العلاقات الدولية الأوربية بعد الحرب نظراً إلى النتائج الهامة التي أسفرت عنها والروح التي أملت هذا الميثاق .

وفي سبتمبر سنة ١٩٢٦ انضمت ألمانيا إلى عصبة الأمم فكان ذلك خطوة جديدة في سبيل الاستقرار والسلام بين الدول ، وعزز هذا الرجز ميثاق « كيلوج » الذي وضعه المستر كيلوج وزير خارجية الولايات المتحدة في يولييه سنة ١٩٢٨ وبه تعهدت الدول الموقعة عليه بالألتجئ إلى الحرب كوسيلة لتنفيذ أغراض السياسة أى تحريم الحرب بتاتا إلا في حالة الدفاع . وقد سارعت الدول إلى قبول شروط هذا الميثاق ووقعه في أغسطس سنة ١٩٢٨ خمس عشرة دولة بينها ألمانيا وأعلنت أكثر من خمسين دولة انضمامها إليه .

#### ٤ — مشكلة نزع السلاح :

على الرغم من هذا كله بقيت مشكلة أخرى لم تهتد الدول إلى إيجاد حل لها ، وهي تخفيض السلاح ، تلك الصخرة التي تنذر بأن تتحطم عليها كل جهود السنين السابقة : ففي أوائل سنة ١٩٣٢ عقد مؤتمر عام لنزع السلاح في جنيف إلا أن ألمانيا أبت الاشتراك فيه ما لم يعترف لها بحقها في التسليح أسوة بالدول الأخرى ، فلم يسفر الاجتماع عن شئ من النجاح ، ولكن المؤتمر عاد إلى الانعقاد في نوفمبر من نفس العام ، وفيه تقدمت فرنسا بمشروع يرمي إلى إنشاء قوة دولية هوائية تحت إشراف عصبة الأمم ، كما تقدمت إنجلترا باقتراح إلغاء الغواصات والدبابات وتخفيض السلاح بوجه عام ، ولكن هذا وذاك بقيا بلا نتيجة عملية .

ولما كانت ألمانيا قد ألقت نفسها — على الرغم من دخولها عصبة الأمم — محظورا عليها وحدها أن تزيد جيشها وأسلحتها عما فرض عليها في معاهدة فرساي ، بينما الدول الأخرى تمضى في التسليح والتزود بأحدث معدات الحرب فقد رأت في ذلك تناقضا مع الروح التي أملت ميثاق لوكارنو ، ولذلك انسحبت من عصبة الأمم في سنة ١٩٣٣ ، وأعلنت عزمها على رفع جيشها إلى المستوى الخليق بها ، وشرعت تعمل بمجد لتحقيق ذلك الغرض غير عابئة بصيحات الاحتجاج التي قامت في وجهها لمناقضة عملها لشروط معاهدة فرساي مناقضة صريحة .

ولم تقف ألمانيا عند هذا الحد في سبيل تحطيم القيود العسكرية بعدما حطمت القيود المالية ، بل زارها — بعد اطمئنانها إلى عودة السار إليها — تعلن الخدمة

العسكرية الاجبارية وتتخذ من عقد المحالفة العسكرية بين فرنسا والروسيا في سنة ١٩٣٥ ذريعة للاحتجاج بأن فرنسا نقضت بذلك العمل ميثاق لوكارنو ، وتسرع عقد ابرام البرلمان الفرنسى لتلك المعاهدة في سنة ١٩٣٦ إلى احتلال منطقة الرين التى حرم عليها احتلالها أو تحصينها بموجب معاهدة فرساي وشروط ميثاق لوكارنو . وبذلك لم يبق من القيود التى فرضتها شروط الصلح على ألمانيا سوى حرمانها من مستعمراتها ، وقد أخذت تجهز بالطالبة بها وبذل كل الجهد فى سبيل استعادتها .

### موقف عصبة الأمم :

مرت عصبة الأمم منذ إنشائها الى الان بأدوار ثلاثة : الدور الأول يبدأ من سنة ١٩١٩ إلى توقيع ميثاق لوكارنو فى سنة ١٩٢٥ ، وفيه كانت العصبة مجرد أداة فى يد المتصرين لارغام المقهورين على الرضوخ لشروط الصلح ، وأما الدور الثانى فانه ينتهى عند انسحاب ألمانيا من العصبة فى سنة ١٩٣٣ ؛ وفى خلاله حاولت العصبة أن تعالج حل مشكلة نزع السلاح دون أن تصيب شيئا من النجاح ، وأما الدور الثالث الذى بدأ فى سنة ١٩٣٣ فقد أظهر بجلاء ضعف العصبة وهجزها عن أن تكون أداة قوية لتعزيز السلم ، فكما حدث من قبل فى سنة ١٩٣١ عند التجاء الصين اليها لحمايتها من إعتداء اليابان عليها ووقوف العصبة عاجزة حيال انسحاب اليابان منها وإنشائها إمبراطورية فى منشوكو ، فكذلك عجزت عام ١٩٣٥ عن حماية الحبشة من إغارة الابطاليين عليها على الرغم من توقيع العقوبات الاقتصادية على إيطاليا ، مما ينذر بعودة العالم إلى سياسة المحالفات العسكرية الصريحة ، سياسة التوازن الدولى التى كانت تسود العالم قبل الحرب ، ما دامت العصبة عاجزة عن حماية مصالح الجميع .

والحقيقة أن العصبة لن يكتب لها النجاح إلا إذا تخلى العالم عن عقيدة الحرب وضحت الدول بمصالحها الخاصة فى سبيل المصلحة العامة وانتصرت للضعيف ضد القوى أيا كان ، وإلا غدا القرن العشرين قرن نزاع وجهاد لتحقيق أحلام ولسن ، كما كان القرن التاسع عشر قرن جهاد لتحقيق مبادئ حقوق الانسان .

## ملحقات الكتاب

## Declaration of the rights of man

The representatives of the French people, organized as a National Assembly, believing that the ignorance, neglect, or contempt of the rights of man are the sole causes of public calamities and of the corruption of governments, have determined to set forth in a solemn declaration the natural, inalienable, and sacred rights of man, in order that this declaration, being constantly before all the members of the social body, shall remind them continually of their rights and duties; in order that the acts of the legislative power, as well as those of the executive power, may be compared at any moment with the objects and purposes of all political institutions and may thus be more respected; and, lastly, in order that the grievances of the citizens, based hereafter upon simple and incontestable principles, shall tend to the maintenance of the constitution and redound to the happiness of all. Therefore the National Assembly recognizes and proclaims, in the presence and under the auspices of the Supreme Being, the following rights of man and of the citizen :

ARTICLE 1 — Men are born and remain free and equal in rights. Social distinctions may be founded only upon the general good.

2 — The aim of all political association is the preservation of the natural and imprescriptible rights of man. These rights are liberty, property, security, and resistance to oppression.

3 — The principle of all sovereignty resides essentially in the nation. No body nor individual may exercise any authority which does not proceed directly from the nation.

4 — Liberty consists in the freedom to do everything which injures no one else; hence the exercise of the natural rights of each man has no limits except those which assure to the other members of the society the enjoyment of the same rights. These limits can only be determined by law.

5 — Law can only prohibit such actions as are hurtful to society. Nothing may be prevented which is not forbidden by law, and no one may be forced to do anything not provided for by law.

6 — Law is the expression of the general will. Every citizen has right to participate personally, or through his representative, in its formation. It must be the same for all, whether it protects or punishes. All citizens, being equal in the eyes of the law, are equally eligible to all dignities and to all public positions and occupations, according to their abilities, and without distinction except that of their virtues and talents.

7 — No person shall be accused, arrested, or imprisoned except in the cases and according to the forms prescribed by law. Any one soliciting, transmitting, executing, or causing to be executed, any arbitrary order, shall be punished. But any citizen summoned or arrested in virtue of the law shall submit without delay as resistance constitutes an offence.

8 — The law shall provide for such punishments only as are strictly and obviously necessary, and no one shall suffer punishment except it be legally inflicted in virtue of a law passed and promulgated before the commission of the offence.

9 — As all persons are held innocent until they shall have been declared guilty, if arrest shall be deemed indispensable, all harshness not essential to the securing of the prisoner's person shall be severely repressed by law.

10 — No one shall be disquieted on account of his opinions, including his religious views, {provided their manifestation does not disturb the public order established by law.

11 — The free communication of ideas and opinions is one of the most precious of the rights of man. Every citizen may, accordingly, speak, write, and print with freedom, but shall be responsible for such abuses of this freedom as shall be defined by law.

12 — The security of the rights of man and of the citizen requires public military forces. These forces are, therefore, established for the good of all and not for the personal advantage of those to whom they shall be entrusted.

13 — A common contribution is essential for the maintenance of the public forces and for the cost of administration. This should be equitably distributed among all the citizens in proportion to their means.

14 — All the citizens have a right to decide, either personally or by their representatives, as to the necessity of the public contributions ; to grant this freely ; to know to what uses it is put ; and to fix the

proportion, the mode of assessment and of collection and the duration of the taxes.

15 — Society has the right to require of every public agent an account of his administration.

16 — A society in which the observance of the law is not assured, nor the separation of powers defined, has no constitution at all.

17 — Since property is an inviolable and sacred right, no one shall be deprived thereof except where public necessity, legally determined, shall clearly demand it, and then only on condition that the owner shall have been previously and equitably indemnified.

## Chief provisions of the Act of Vienna

In the Name of the Most Holy and Undivided Trinity.

The Powers who signed the Treaty concluded at Paris on the 30th of May, 1814, having assembled at Vienna, in pursuance of Article XXXII of that Act, with the Princes and States their Allies, to complete the provisions of the said Treaty, and to add to them the arrangements rendered necessary by the state in which Europe was left at the termination of the last war; being now desirous to embrace, in one common transaction, the various results of their negotiations for the purpose of confirming them by their reciprocal ratifications, have authorized their plenipotentiaries to unite, in a general instrument, the regulations of superior and permanent interest, and to join to that Act, as integral parts of the arrangements of the Congress, the Treaties, Conventions, Declarations, Regulations, and other particular Acts, as cited in the present Treaty....

Art. I. The Duchy of Warsaw, with the exception of the provinces and districts which are otherwise disposed of by the following Articles, is united to the Russian Empire. It shall be irrevocably attached to it by its Constitution, and be possessed by his Majesty the Emperor of all the Russias, his heirs and successors in perpetuity. His Imperial Majesty reserves to himself to give to this State, enjoying a distinct administration, the interior improvement which he shall judge proper. He shall assume with his other titles that of Tsar, King of



Poland, agreeably to the form established for the titles attached to his other possessions.

The Poles, who are respective subjects of Russia, Austria, and Prussia, shall obtain a Representation and National Institutions regulated according to the degree of political consideration, that each of the Governments to which they belong shall judge expedient and proper to grant them....

Art. XV. His Majesty the King of Saxony renounces in perpetuity for himself, and all his descendants and successors, in favour of his Majesty the King of Prussia, all his right and title to the provinces, districts, and territories, or parts of territories, of the Kingdom of Saxony, hereafter named; and his Majesty the King of Prussia shall possess those countries in complete Sovereignty and property, and shall unite them to his Monarchy. The districts and territories thus ceded shall be separated from the rest of the Kingdom of Saxony by a line, which henceforth shall form the frontier between the Prussian and Saxon territories, so that all that is comprised in the limit formed by this line shall be restored to his Majesty the King of Saxony; but his Majesty renounces all those districts and territories that are situated beyond that line, and which belonged to him before the war....

Art. XXVI. His Majesty the King of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, having substituted to his ancient title of Elector of the Holy Roman Empire, that of King of Hanover, and this title having been acknowledged by all the Powers of Europe, and by the Princes and Free Towns of Germany, the countries which have till now composed the Electorate of Brunswick-Luneburg, according as their limits have been recognized and fixed for the future, by the following Articles, shall henceforth form the Kingdom of Hanover....

Art. LIII. The Sovereign Princes and Free Towns of Germany, under which denomination, for the present purpose, are comprehended their Majesties the Empror of Austria, the Kings of Prussia, of Denmark, and of the Netherlands; that is to say:

The Emperor of Austria and the King of Prussia, for all their possessions which anciently belonged to the German empire;

The King of Denmark, for the Duchy of Holstein;

And the King of the Netherlands, for the Grand Duchy of Luxemburg; establish among themselves a perpetual Confederation, which shall be called "The Germanic Confederation."....

Art. LXV. The ancient United Provinces of the Netherlands and

the late Belgic Provinces, both within the limits fixed by the following Article, shall form together with the countries and territories designated in the same Article, under the Sovereignty of his Royal Highness the Prince of Orange-Nassau, Sovereign Prince of the United Provinces the Kingdom of the Netherlands, hereditary in the order of succession already established by the Act of the Constitution of the said United Provinces. The title and the prerogatives of the royal dignity are recognized by all the Powers in the House of Orange-Nassau....

Art. LXXXVI. The States which constituted the former republic of Genoa are united in perpetuity to those of his Majesty the King of Sardinia, to be, like the latter, possessed by him in full Sovereignty and hereditary property; and to descend, in the male line, in the order of primogeniture, to the two branches of his house, viz.: the royal branch and the branch of Savoy-Carignan....

Art. XCIII. In pursuance of the renunciations agreed upon by the Treaty of Paris of the 30th May, 1814, the Powers who sign the present Treaty recognize his Majesty the Emperor of Austria, his heirs and successors, as legitimate Sovereign of the provinces and territories which had been ceded, either wholly or in part, by the treaties of Campo-Formio of 1797, of Luneville of 1801, of Pressburg of 1805, by the additional Convention of Fontainebleau of 1807, and by the Treaty of Vienna of 1809; the possession of which provinces and territories his Imperial and Royal Apostolic Majesty obtained in consequence of the last war; such as Istria, Austrian as well as heretofore Venetian, Dalmatia, the ancient Venetian Isles of the Adriatic, the mouths of the Cattaro, the City of Venice with its waters, as well as all the other provinces and districts of the former Venetian States of the Terra Firma upon the left bank of the Adige, the Duchies of Milan and Mantua, the Principalities of Brixen and Trente, the country of Tyrol, the Vorarlberg, the Austrian Friuli, the ancient Venetian Friuli, the territory of Montefalcone, the Government and Town of Trieste, Carniola, Upper Carinthia, Croatia on the right of the Save, Fiume and the Hungarian Littorale, and the District of Castua.

Art. XCIV. His Imperial and Royal Apostolic Majesty shall unite to his Monarchy, to be possessed by him and his successors in full property and Sovereignty:

1 — Besides the portions of the Terra Firma in the Venetian States mentioned in the preceding Article, the other parts of those States, as well as all other territories situated between the Tessino, the Po, and the Adriatic Sea.

- 2 — The Vallies of the Valteline, of Bormio, and of Chiavenna.
- 3 — The territories which formerly composed the Republic of Ragusa.....

## The holy Alliance

In the name of the Most Holy and Indivisible Trinity.

Their Majesties the Emperor of Austria, the King of Prussia, and the Emperor of Russia, having, in consequence of the great events which have marked the course of the three last years in Europe, and especially of the blessings which it has pleased Divine Providence to shower down upon those States which place their confidence and their hope on it alone, acquired the intimate conviction of the necessity of settling the rules to be observed by the Powers, in their reciprocal relations, upon the sublime truths which the Holy Religion of our Saviour teaches:

They solemnly declare that the present Act has no other object than to publish, in the face of the whole world, their fixed resolution, both in the administration of their respective States and in their political relations with every other Government, to take for their sole guide the precepts of that Holy Religion, namely, the precepts of Justice, Christian Charity, and Peace, which, far from being applicable only to private concerns, must have an immediate influence on the councils of princes, and guide all their steps, as being the only means of consolidating human institutions and remedying their imperfections. In consequence, their Majesties have agreed on the following Articles:

Art. I. Conformably to the words of the Holy Scriptures, which command all men to consider each other as brethren, the three contracting Monarchs will remain united by the bonds of a true and indissoluble fraternity, and, considering each other as fellow countrymen; they will, on all occasions and in all places, lend each other aid and assistance; and, regarding themselves towards their subjects and armies as fathers of families, they will lead them, in the same spirit of fraternity with which they are animated, to protect Religion, Peace, and Justice.

Art. II. In consequence, the sole principle of force, whether between the said Governments or between their Subjects, shall be that of doing each other reciprocal service, and of testifying by unalterable good will the mutual affection with which they ought to be animated, to consider themselves all as members of one and the same Christian nation; the three allied Princes, looking on themselves as merely delegated by Providence to govern three branches of the one family, namely, Austria, Prussia, and Russia, thus confessing that the Christian world, of which they and their people form a part, has in reality no other Sovereign than Him to whom alone power really belongs, because in Him alone are found all the treasures of love, science, and infinite wisdom, that is to say, God, our Divine Saviour, the Word of the Most High, the Word of Life. Their Majesties consequently recommend to their people, with the most tender solicitude, as the sole means of enjoying that Peace which arises from a good conscience, and which alone is durable, to strengthen themselves every day more and more in the principles and exercise of the duties which the Divine Saviour has taught to mankind.

Art. III. All the Powers who shall choose solemnly to avow the sacred principles which have dictated the present Act, and shall acknowledge how important it is for the happiness of nations, too long agitated, that these truths should henceforth exercise over the destinies of mankind all the influence which belongs to them, will be received with equal ardor and affection into this Holy Alliance.

Done in triplicate and signed at Paris, the year of Grace 1815,  
14<sup>th</sup> September.

(L. S.) FRANCIS  
(L. S.) FREDERICK WILLIAM  
(L. S.) ALEXANDER

---

## The Quadruple Alliance, 1815

Since the end of the alliance concluded in Vienna on the 25th March 1815 has been happily achieved by the reestablishment in France of the system which had been momentarily overturned during Napoleon Bonaparte's final bid for power, Their Majesties the Emperor of all the Russias, the King of... Great Britain..., the Emperor of Austria... and the King of Prussia, considering that the peace of Europe is essentially bound up with the consolidation of that order of things, based as it is upon the maintenance of Royal authority and the retention of the Constitutional Charter; and wishing to use all their endeavours to prevent fresh disturbances from troubling the general tranquillity, which is the object of the prayers of mankind and the constant purpose of their strivings... have resolved to apply the principles embodied in the Treaty of Chaumont of 1 March 1814, and the Treaty of Vienna of 25 March 1815, in the way most suitable for the present state of affairs, and have decided to fix in advance by a solemn treaty the principles which they propose to follow in order to guarantee Europe from the dangers that might even yet arise.....

Art. I. The High Contracting Parties reciprocally promise one another that they will maintain in its full force the treaty signed this day with His Most Christian Majesty (the King of France) and will take care that the stipulations of this treaty, as well as those of the special conventions connected with it, shall be strictly and faithfully carried out in all their extent.

II. Having been engaged in the war which has just finished, for the purpose of maintaining the inviolability of the arrangements made in Paris last year... the High Contracting Parties have judged it meet to renew the said arrangements in the present Act... save the modifications introduced in the treaty signed this day with (France) and particularly those by which Napoleon Bonaparte and his family... have been for ever excluded from supreme power in France, which exclusion the contracting parties promise by this present Act to keep in full effect, and if necessary with all their forces; and as the same revolutionary principles which sustained the last criminal usurpation may still return in other forms to tear France asunder and so menace the tranquillity of other states, the High Contracting Parties, because they solemnly

recognize it to be their duty to redouble their efforts in such circumstances in order to guard the peace and the interests of their peoples, do promise that in the event of the recurrence of such a misfortune they will concert with one another and with his most Christian Majesty, in respect of the measures which shall be judged necessary for the safety of their respective States and the general peace of Europe....

VI. To ensure and facilitate the execution of the present treaty, and to consolidate the close relations which to-day unite the four Sovereigns for the good of the world, the High Contracting Parties have agreed to continue at stated times, either under the immediate auspices of their Sovereigns or through their respective ministers, the holding of conferences for the purpose of discussing the great common interests, and examining the measures which at each of these times will be judged the most salutary for the repose and prosperity of peoples and the maintenance of the peace of Europe.

---

## The Treaty of Paris, 1856

---

7 — Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, His Majesty the Emperor of Austria, His Majesty the Emperor of the French, His Majesty the King of Prussia, His Majesty the Emperor of All the Russias and His Majesty the King of Sardinia, declare the Sublime Porte admitted to participate in the advantages of the public law and concert of Europe. Their Majesties engage, each on his part, to respect the independence and the territorial integrity of the Ottoman Empire; guarantee in common the strict observance of that engagement; and will; in consequence, consider any act tending to its violation as a question of general interest.

9 — His Imperial Majesty the Sultan having, in his constant solicitude for the welfare of his subjects, issued a firman, which, while ameliorating their condition without distinction of religion or of race, records his generous intentions towards the Christian population of his Empire, and wishing to give a further proof of his sentiments in that respect, has resolved to communicate to the Contracting Parties the said firman, emanating spontaneously from his sovereign will. The

Contracting Powers recognize the high value of this communication. It is clearly understood that it cannot, in any case, give to the said Powers the right to interfere, either collectively, or separately in the relations of His Majesty the Sultan with his subjects, nor in the internal administration of his empire.

10 — The Convention of the 13th July 1841, which maintains the ancient rule of the Ottoman Empire relative to the closing of the Straits of the Bosphorus and of the Dardanelles, has been revised by common consent.

The Act concluded for that purpose, and in conformity with that principle, between the High Contracting Parties, is and remains annexed to the present Treaty, and shall have the same force and validity as if it formed an integral part thereof.

11. The Black Sea is neutralized; its waters and its ports, thrown open to the mercantile marine of every nation, are formally and in perpetuity interdicted to the flag of war, either of the Powers possessing its coasts or of any other Power....

15 — The Act of the Congress of Vienna, having established the principles intended to regulate the navigation of rivers which separate or traverse different states, the contracting Powers stipulate among themselves that those principles shall in future be equally applied to the Danube and its mouths. They declare that this arrangement henceforth forms a part of the public law of Europe, and take it under their guarantee.

The navigation of the Danube cannot be subjected to any impediment or charge not expressly provided for by the stipulations contained in the following articles....

22 — The Principalities of Wallachia and Moldavia shall continue to enjoy under the suzerainty of the Porte, and under the guarantee of the Contracting Powers, the privileges and immunities of which they are in possession. No exclusive protection shall be exercised over them by any of the guaranteeing Powers. There shall be no separate right of interference in their internal affairs.

## The Treaty of Berlin, 1878

I. BULGARIA is constituted into an autonomous and tributary Principality under the suzerainty of His Imperial Majesty the Sultan; it will have a Christian Government and a national militia.

II. ( Defines its extent. )

III. The Prince of Bulgaria shall be freely elected by the population and confirmed by the Sublime Porte, with the assent of the Powers. No member of the Reigning dynasties of the Great European Powers may be elected Prince of Bulgaria....

IV. A Bulgarian Assembly of Notables, convoked at Tirnovo, shall draw up the Organic Law of the Principality before the Prince is elected.

In the districts where Bulgarians are intermixed with Turkish, Rumanian, Greek, or other populations, the rights and interests of these populations shall be taken into consideration as regards the elections and the drawing up of the Organic Law.

V. The following arrangements shall form the basis of the public law of Bulgaria:

The difference of religious creeds and confessions shall not be alleged against any person as a ground for exclusion or incapacity in matters relating to the enjoyment of civil and political rights, admission to public employments, functions, and honours, or the exercise of the various professions and industries in any locality whatsoever.

The freedom and outward exercise of all forms of worship are assured to all persons belonging to Bulgaria, as well as to foreigners and no hindrance shall be offered either to the hierarchical organization of the different communions, or to their relations with their spiritual chiefs.

VI. The provisional administration of Bulgaria shall be under the direction of an Imperial Russian Commissary until the completion of the Organic Law. An Imperial Turkish Commissary, as well as the Consuls delegated ad hoc by the other Powers, which have signed the present Treaty, shall be called to assist him so as to control the working of this provisional régime....

VII. The provisional régime shall not be prolonged beyond a



period of nine months from the exchange of the ratifications of the present Treaty.....

VIII. (No alteration takes place in existing Treaties immunities, etc.)

IX. The amount of the annual tribute which the Principality of Bulgaria shall pay to the Suzerain Court... shall be fixed by an agreement between the Powers who have signed the present Treaty..... This tribute shall be calculated on the mean revenue of the territory of the Principality?.....

XI. The Ottoman army shall no longer remain in Bulgaria.....

XIII. A province is formed south of the Balkans which will take the name of "Eastern Rumelia", and will remain under the direct political and military authority of His Majesty the Sultan, under conditions of administrative autonomy. It shall have a Christian Governor-General.

XXV. The Provinces of Bosnia and Herzegovina shall be occupied and administered by Austria-Hungary.....

XXVI. The independence of Montenegro is recognized by the Sublime Porte and by all those of the High Contracting Parties who had not admitted it before.

XXVII. (As Article V, applied to Montenegro.)

XXXIV. The High Contracting Parties recognize the independence of Serbia, subject to the conditions set forth in the following Article.

XXXV. (As Article V, applied to Serbia.)

XLIII. [The High Contracting Parties recognize the independence of Rumania, subject to the conditions set forth in the two following Articles.

XLIV. (As Article V, applied to Rumania.)

LVIII. The Sublime Porte cedes to the Russian Empire in Asia the territories of Ardahan, Kars, and Batum, etc.

LXI. The Sublime Porte undertakes to carry out, without further delay, the improvements and reforms demanded by local requirements in the provinces inhabited by the Armenians, and to guarantee their security against the Circassians and Kurds.

It will periodically inform the Powers of the measures taken to this effect and the Powers will superintend the execution of them.

LXII. (Applying the principle of religious liberty to the whole Ottoman Empire.)

## The Triple Alliance, 1882.

Art. 1. The high contracting parties promise one another peace and friendship and they will not enter into any alliance or commitment directed against any one of their states.

They promise to proceed to an exchange of ideas on political and economic questions of a general nature which may arise, and they further promise to support one another within the sphere of their own interests.

II. In the event of Italy being attacked for any reason whatever by France, when she has given no direct provocation, the two other contracting parties shall be obliged to bring help and assistance with all their forces to the party attacked.

This same obligation shall apply to Italy in the case of an aggression by France against Germany, when no direct provocation has been given.

III. If one or two of the high contracting parties should happen to be attacked, without direct provocation on their part, and should find themselves engaged in a war with two or more of the Great Powers which have not signed the present treaty, the *Casus foederis* shall be held to have arisen for all the high contracting parties simultaneously.

IV. In the event of a Great Power nonsignatory of the present treaty menacing the safety of the states of one of the high contracting parties, and the threatened party finding itself on that account obliged to make war against that Power, the two others bind themselves to maintain a benevolent neutrality in respect to their ally. Each of them reserves the right to take part in the war in this case, if he sees fit to make common cause with his ally.

V. If there should arise any menace to the peace of one of the contracting parties, in the circumstances provided for in the previous articles, the high contracting parties will confer with one another in good time on the subject of the military measures that are required for the purpose of their eventual co-operation.

They promise that from now onwards in all cases when they

are participating in war together, they will conclude neither armistice, nor peace, nor treaty, save by mutual agreement.

VI. The high contracting parties make a mutual vow of secrecy concerning the contents and the existence of the present treaty.

VII. The present treaty shall remain in force for the period of five years dating from the day of the exchange of the ratifications.

---

## The Entente Cordiale

From Sir Edward Grey to M. Paul Combon the French Ambassador  
in London. November, 1912.

---

My dear Ambassador,

From time to time in recent years the French and British naval and military experts have consulted together. It has always been understood that such consultation does not restrict the freedom of either Government to decide at any future time whether or not to assist the other by armed force. We have agreed that consultation between experts is not, and ought not to be, regarded as an engagement that commits either Government to action in a contingency that has not arisen and may never arise. The disposition, for instance, of the French and British fleets respectively at the present moment is not based upon an engagement to co-operate in war.

You have, however, pointed out that if either Government had grave reason to expect an unprovoked attack by a third Power it might become essential to know whether it could, in that event, depend upon the armed assistance of the other.

I agree that, if either Government had grave reason to expect an unprovoked attack by a third Power, or something that threatened the general peace, it should immediately discuss with the other whether both Governments should act together to prevent aggression and to preserve peace, and, if so, what measures they would be prepared to take in common. If these measures involved action, the plans of the general staffs would at once be taken into consideration, and the Governments would then decide what effect should be given to them.

Yours, etc.,  
E. Grey.

## The Austrian Ultimatum to Serbia, 1914

The Royal Serbian Government shall publish on the front page of their "Official Journal" of the 13/26 July the following declaration:—

"The Royal Government of Serbia condemn the propaganda that is being directed against Austria-Hungary,— that is to say, condemn that group of tendencies which aim ultimately at the separation from the Austro-Hungarian monarchy of territories belonging to it. Also they sincerely deplore the fatal consequences of these criminal proceedings.

"The Royal Government regret that Serbian officers and functionaries have participated in the above-mentioned propaganda and have thus compromised the relations of good neighbourliness to which the Royal Government were solemnly pledged by their declaration of the 31st March, 1909.

"The Royal Government disapprove of all idea of interfering or attempting to interfere with the destinies of the inhabitants of any part of Austria-Hungary, and they repudiate any such idea. They therefore consider it their duty formally to warn officers and functionaries and the whole population of the kingdom. that henceforward they will proceed with the utmost rigour against persons who shall be guilty of such machinations. And these machinations they will use all their efforts to anticipate and suppress.

This declaration shall be communicated to the Royal Army at the same time, as an order of the day, by H.M the King and shall be published in the Official Bulletin of the Army.

The Royal Serbian Government shall further undertake:

1 — To suppress any publication which incited to hatred and contempt of the (Austro-Hungarian) Monarchy and in its general bearing is directed against the territorial integrity of that monarchy;

2 — To dissolve immediately the society called "Narodna Odbrana" to confiscate all its means of propaganda; and to proceed in the same manner against the other societies and their branches in Serbia which devote themselves to propaganda against the Austro-Hungarian Monarchy. The Royal Government shall take the necessary measures to prevent the societies from continuing their activity under another name and form after they have been dissolved;

3 — To eliminate without delay from public instruction in Serbia, both as regards the teaching body and also as regards the methods of instruction, everything which serves or might serve to foment the propaganda against Austria-Hungary;

4 — To remove from the military service and from the administration in general, all officers and functionaries guilty of propaganda against the Austro-Hungarian Monarchy, whose names and deeds the Austro-Hungarian Government reserve to themselves the right of communicating to the Royal Government:

5 — To accept the collaboration in Serbia of representatives of the Austro-Hungarian Government for the purpose of suppressing the subversive movement directed against the territorial integrity of the Monarchy

6 — To take judicial proceedings against those of the accessories to the plot of the 28th June who are within Serbian territory;

Delegates of the Imperial and Royal Government will take part in the investigation relating thereto;

7 — To proceed without delay to the arrest of Major Voija Tankosie and of the individual named Milan Ciganovie, a Serbinn state employé. who have been compromised by the findings of the inquiry at Sarajevo;

8 — To prevent by effective measures the co-operation of the Serbian authorities in the illicit traffic in arms and explosives across the frontier;

To dismiss and severely punish the officials of the frontier service at Schabatz and Loznica guilty of having assisted the perpetrators of the Serajevo crime by facilitating their passage across the frontier.

9 — To give explanations to the Imperial and Royal Government with regard to the unjustifiable utterances of high Serbian officials both in Serbia and abroad, who, notwithstanding their official position, have not hesitated in interviews since the crime of the 28th June to express themselves in a manner hostile to the Austro-Hungarian Monarchy; nally,

10 — To notify the Imperial and Royal Government without delay of the execution of the measures comprised under the preceding heads.

The Austro-Hungarian Government expect the reply of the Royal Government by 6 p. m. on Saturday the 25th July at latest....

## President Wilson's Fourteen Points

I. Open Covenants of peace openly arrived at, after which there shall be no private international understandings of any kind, but diplomacy shall proceed always frankly and in the public view.

II. Absolute freedom of navigation upon the seas outside territorial waters alike in peace and in war, except as the seas may be closed in whole or in part by international action for the enforcement of international covenants.

III. The removal, so far as possible, of all economic barriers and the establishment of an equality of trade conditions among all the nations consenting to the peace and associating themselves for its maintenance.

IV. Adequate guarantees given and taken that national armaments will be reduced to the lowest point consistent with domestic safety.

V. A free, open-minded, and absolutely impartial adjustment of all colonial claims, based upon a strict observance of the principle that in determining all such questions of sovereignty the interests of the populations concerned must have equal weight with the equitable claims of the Government whose title is to be determined.

VI. The evacuation of all Russian territory, and such a settlement of all questions affecting Russia as will secure the best and freest co-operation of the other nations of the world in obtaining for her an unhampered and unembarrassed opportunity for the independent determination of her own political development and national policy, and assure her of a sincere welcome into the society of free nations under institutions of her own choosing, and, more than a welcome assistance of every kind that she may need and may herself desire. The treatment accorded Russia by her sister nations in the months to come will be the acid test of their good will, of their comprehension of her needs as distinguished from their own interests, and of their intelligent and unselfish sympathy.

VII. Belgium, the whole world will agree, must be evacuated and restored, without any attempt to limit the sovereignty which she enjoys in common with all other free nations. No other single act will serve as this will serve to restore confidence among the nations in the

laws which they have themselves set and determined for the government of their relations with one another. Without this healing act the whole structure and validity of International Law is forever impaired.

VIII. All French territory should be freed and the invaded portions restored, and the wrong done to France by Prussia in 1871 in the matter of Alsace-Lorraine, which has unsettled the peace of the world for nearly 50 years, should be righted, in order that peace may once more be made secure in the interests of all.

IX. A readjustment of the frontiers of Italy should be effected along clearly recognizable lines of nationality.

X. The peoples of Austria-Hungary, whose place among the nations we wish to see safeguarded and assured, should be accorded the freest opportunity of autonomous development.

XI. Rumania, Serbia, and Montenegro should be evacuated, occupied territories restored, Serbia accorded free and secure access to the sea, and the relations of the several Balkan States to one another determined by friendly counsel along historically established lines of allegiance and nationality, and international guarantees of the political and economic independence and territorial integrity of the several Balkan States should be entered into.

XII. The Turkish portions of the present Ottoman Empire should be assured a secure sovereignty but the other nationalities which are now under Turkish rule should be assured an undoubted security of life and an absolutely unmolested opportunity of autonomous development, and the Dardanelles should be permanently opened as a free passage to the ships and commerce of all nations under international guarantees.

XIII. An independent Polish State should be erected which should include the territories inhabited by indisputably Polish populations which should be assured a free and secure access to the sea, and whose political and economic independence and territorial integrity should be guaranteed by international covenant.

XIV. A general association of nations must be formed under specific covenants for the purpose of affording mutual guarantees of political independence and territorial integrity to great and small States alike.

## The Covenant of The League of Nations, 1919.

---

• The high Contracting Parties,

In order to promote international co-operation and to achieve international peace and security.

By the acceptance of obligations not to resort to war, by the prescription of open, just and honourable relations between nations.

By the firm establishment of the understandings of international law as the actual rule of conduct among Governments, and by the maintenance of justice and a scrupulous respect for all treaty obligations in the dealings of organized peoples with one another.

Agree to this Covenant of the League of Nations.....

Art. 2 — The action of the League under this Covenant shall be effected through the instrumentality of an Assembly and of a Council, with a permanent Secretariat.....

Art. 8 — The Members of the League recognize that the maintenance of peace requires the reduction of national armaments to the lowest point consistent with national safety and the enforcement by common action of international obligations,

The Council, taking account of the geographical situation and circumstances of each State, shall formulate plans for such reduction for the consideration and action of the several Governments.

Such plans shall be subject to reconsideration and revision at least every ten years.

After these plans shall have been adopted by the several Governments, the limits of armaments therein fixed shall not be exceeded without the concurrence of the Council.

The Members of the League agree that the manufacture by private enterprise of munitions and implements of war is open to grave objections. The Council shall advise how the evil effects attendant upon such manufacture can be prevented, due regard being had to the necessities of those Members of the League which are not able to manufacture the munitions and implements of war necessary for their safety.



The Members of the League undertake to interchange full and frank information as to the scale of their armaments, their military, naval and air programmes and the condition of such of their industries as are adaptable to warlike purposes.

Art. II. Any war or threat of war, whether immediately affecting any of the Members of the League or not, is hereby declared a matter of concern to the whole League, and the League shall take any action that may be deemed wise and effectual to safeguard the peace of nations. In case any such emergency should arise the Secretary-General shall on the request of any Member of the League forthwith summon a meeting of the Council.

It is also declared to be the friendly right of each Member of the League to bring to the attention of the Assembly or of the Council any circumstance whatever affecting international relations which threatens to disturb international peace or the good understanding between nations upon which peace depends.

Art. 12 — The Members of the League agree that if there should arise between them any dispute likely to lead to a rupture, they will submit the matter either to arbitration or to inquiry by the Council, and they agree in no case to resort to war until three months after the award by the arbitrators or the report by the Council....

Art. 14 — The Council shall formulate and submit to Members of the League for adoption plans for the establishment of a Permanent Court of International Justice. The Court shall be competent to hear and determine any dispute of an international character which the parties thereto, submit to it. The Court may also give an advisory opinion upon any dispute or question referred to it by the Council or by the Assembly.

Art. 16 — Should any Members of the League resort to war in disregard of its covenants under Articles 12, 13, or 15, it shall ipso facto be deemed to have committed an act of war against all other Members of the League, which hereby undertake immediately to subject it to the severance of all trade or financial relations, the prohibition of all intercourse between their nationals and the nationals of the covenant-breaking State, and the prevention of all financial, commercial or personal intercourse between the nationals of the covenant-breaking State and the nationals of any other State, whether a Member of the League or not.

It shall be the duty of the Council in such case to recommend to the several Governments concerned what effective military, naval or air force, the Members of the League shall severally contribute to the armed forces to be used to protect the covenants of the League.

The Members of the League agree, further, that they will mutually support one another in the financial and economic measures which are taken under this Article, in order to minimize the loss and inconvenience resulting from the above measures, and that they will mutually support one another in resisting any special measures aimed at one of their number by the covenant-breaking State, and that they will take the necessary steps to afford passage through their territory to the forces of any of the Members of the League which are co-operating to protect the covenants of the League.

Any Member of the League which has violated any covenant of the League may be declared to be no longer a Member of the League by a vote of the Council concurred in by the Representatives of all the other Members of the League represented thereon.

Art. 18 — Every treaty or international engagement entered into hereafter by any Member of the League shall be forthwith registered with the Secretariat and shall as soon as possible be published by it. No such treaty or international engagement shall be binding until so registered.

Art. 22 — To those colonies and territories which as a consequence of the late war have ceased to be under the sovereignty of the States which formerly governed them and which are inhabited by peoples not yet able to stand by themselves under the strenuous conditions of the modern world, there should be applied the principle that the well-being and development of such peoples form a sacred trust of civilization and that securities for the performance of this trust should be embodied in this Covenant.

The best method of giving practical effect to this principle is that the tutelage of such peoples should be entrusted to advanced nations who by reason of their resources, their experience or their geographical position can best undertake this responsibility, and who are willing to accept it, and that this tutelage should be exercised by them as Mandatories on behalf of the League.

The character of the mandate must differ according to the stage of the development of the people, the geographical situation of the territory, its economic conditions and other similar circumstances.

Certain communities formerly belonging to the Turkish Empire have reached a stage of development where their existence as independent nations can be provisionally recognized subject to the rendering of administrative advice and assistance by a Mandatory until such time as they are able to stand alone. The wishes of these communities must

be a principal consideration in the selection of the Mandatory.

Other peoples, especially those of Central Africa, are at such a stage that the Mandatory must be responsible for the administration of the territory under conditions which will guarantee freedom of conscience and religion, subject only to the maintenance of public order and morals, the prohibition of abuses such as the slave trade, the arms traffic and the liquor traffic, and the prevention of the establishment of fortifications or military and naval bases and of military training of the natives for other than police purposes and the defence of territory, and will also secure equal opportunities for the trade and commerce of other Members of the League.

There are territories, such as South-West Africa and certain of the South Pacific Islands, which, owing to the sparseness of their population, or their small size, or their remoteness from the centres of civilization, or their geographical contiguity to the territory of the Mandatory, and other circumstances, can be administered under the laws of the Mandatory as integral portions of its territory, subject to the safeguards above mentioned in the interests of the indigenous population.

In every case of mandate, the Mandatory shall render to the Council an annual report in reference to the territory committed to its charge.

The degree of authority, control, or administration to be exercised by the Mandatory shall, if not previously agreed upon by the Members of the League, be explicitly defined in each case by the Council.

A permanent Commission shall be constituted to receive and examine the annual reports of the Mandatories and to advise the Council on all matters relating to the observance of the mandates.

Art. 23 — Subject to and in accordance with the provisions of international conventions existing or hereafter to be agreed upon, the Members of the League :

(a) will endeavour to secure and maintain fair and humane conditions of labour for men, women and children, both in their own countries and in all countries to which their commercial and industrial relations extend, and for that purpose will establish and maintain the necessary international organizations;

(b) Undertake to secure just treatment of the native inhabitants of territories under their control;

(c) Will entrust the League with the general supervision over

the execution of agreements with regard to the traffic in women and children, and the traffic in opium and other dangerous drugs;

(d) will entrust the League with the general supervision of the trade in arms and ammunition with the countries in which the control of this traffic is necessary in the common interest;

(e) Will make provision to secure and maintain freedom of communications and of transit and equitable treatment for the commerce of all Members of the League. In this connexion, the special necessities of the regions devastated during the war of 1914 — 1918 shall be borne in mind;

(f) Will endeavour to take steps in matters of international concern for the prevention and control of disease.

---

## فهرس المراجع

الثورة الفرنسية و نابليون :

- Louis Madlein : La Revolutin Francaise.  
 Aulard : Histoire Politique de la Revolution Francaise 1789—  
 1804.  
 Lord Acton : lectures on The French Revolution.  
 Holland Rose : France : Revolution and Napoleon.  
 Marriott : Europe from 1789 to 1878.  
 Mathiez : La Revolution Francaise.  
 H. Belloc : The French Revolution.  
 Johnston : Napoleon.  
 Fournier : Napoleon I  
 Emile Ludwig : Nopoleon.  
 J. H. Rose : Life of Napoleon  
 Roseberry : Napoleon : The Last Phase.  
 Henderson : Blucher and the Uprising of Prussia against Napoleon.  
 J. R. Seeley : Life and Times of Stein or Germany and Prussia in  
 the Napoleonic age.  
 Fisher : Studies in Napoleonic Statesmanship ( Germany )  
 J. Vidal de la Plache : La Regeneration de la Prusse après jena.

أوربا من سنة ١٨١٥ — ١٨٧٨ :

- The Cambridge Modern History Vol X, XI, XII.  
 Histoire Générale : Lavisse et Rambaud Vol X, XI, XII.  
 Andrews C. M. : The Historical Development of Modern Europe.  
 Marriott : A History of Europe from 1815 to 1923.  
 Grant and Temperly : Europe in the 19th Century.  
 Hazen : Europe after 1815.  
 Sydney Herbert : Modern Europe.  
 Allison Philip : Modern Europe.  
 C. D. Fyffe : History of Modern Europe.  
 Weill : L'veil des nationalités et le Mouvement Liberal.  
 G. Gooch : History and Historians of the 19th Century.  
 Seignobos : Histoire Politique de l'Europe Contemporaine.  
 Robinson and Beard : The Development of Modern Europe.  
 Herbert Fisher : Bonapartism.  
 Bolton King : The Unification of Italy.  
 Bolton King : Mazzini.

- Pietro Orsi : Cavour.  
 G. Slater : The Making of Modern Germany.  
 Emile Ludwig : Bismark.  
 J. R. Marriott : England Since Waterloo.  
 Veitch : Parliamentary Reform.  
 Lecky : Leaders of Public opinion in Ireland.  
 O. Brien : Parnell.  
 F. Schevill : The Making of Modern Germany.

## المسألة الشرقية :

- Marriott : The Eastern Question.  
 Alison Philips : History of Greek Independence.  
 Douin : Navarin.  
 Dodwell : The Founder of Modern Egypt.  
 El good : The Transit of Egypt.  
 Gorbai : Mohamed Ali : The beginning of the Egyptian Question.  
 Seton Watson : The Rise of Nationality in the Balkans.

## الانقلاب الصناعي :

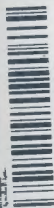
- M. Cunningham : Growth of English Industry and Commerce in Modern times.  
 G. H. Perris : Industrial History of Modern England.  
 J. H. Clapham : Economic Development of France and Germany.  
 M. H. Dawson : Evolution of Modern Germany.  
 L. C. A. Knowles : The Industrial and Commercial Revolution in Great Britain during the 19th Century.

## الحرب العظمى :

- Jean Pons : Les origines de la Guerre Mondiale.  
 Renouvin : Les armements et la grande guerre.  
 Aulard, Bouvier, Genem : Histoire politique de la Grande Guerre.  
 Ferrero : La guerre Europeenne.  
 Albin P. : Les grands traités politiques.



Bibliotheca Alexandrina



0428171